الجامعـــة الاردنيـــــــــة
كلية الاقتصاد والعلوم الاداريـــــة
قسم الاقتصاد والاحصـــاء

العام الدراسي ٨٦/ ١٩٨٧

دور العائدات النفطية في التنميـــة الصناعيـة في دولـــة الكويـــت والمملكة العربية السعوديـــة

٦٣٦/٦٦

مجرد

اعـــداد

غالـــب خضـر علويـــة

اشـــراف

الدكتور احمـــد ملكـاوى

* * *

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول علـــى درجـة الماجســـتير في الاقتصـــاد بكليـــة الاقتصـــاد والعلـــوم الاداريـــــة في الجامعـة الاردنيـــة

* * *

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شكر وتقدير

يسعدني ، وقد فرغت من كتابة وطباعة هذه الاطروحة ، ان اتوجه بجزيل شكرى لاستاذى الدكتور أحمد ملكاوى لما بذله من جهد وتعاون في الاشراف عليها . كما يسرني أن أشكر الاستاذ الدكتور اسماعيل عبدالرحمن ، والذى كان لملاحظاته القيمة على مسودة الاطروحة اثرا كبيرا في تحسينها .

كذلك اتقدم بشكرى الى جميع الاخوة الذين ساعدوني في الحصول على المصادر ، وأخص منهم ، العاملين في قسم الاعلام بسفارة دولة الكويت في عمّان ، متمنيا لهم جميعا كل الخير والتوفيق .

والله الموفق ....

غالب خضر علويه

صفر /١٤٠٧هـ
تشرين اوّل /١٩٨٦م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

محتويات الدراســـة

الموضـــــــــــــــــوع	الصفحـــــة
ـ شكر وتقديـــــــــر	ب
ـ محتويات الدراســـة	ج
ـ قائمة الجداول	ز
ـ المقدمـــــة	ل
٠١ الفصل الاول : نشوء وتطور العائدات النفطيـــة	
١٠١ طبيعة العائدات النفطية العربية	١
٢٠١ العوامل التي أدت الى تعاظم العائدات	٣
١٠٢٠١ تطور دور الاوبيك في تسعير النفط	٤
١٠١٠٢٠١ مرحلة احتكار الشركات	٥
٢٠١٠٢٠١ مرحلة احتكار الدول " مجموعة الاوبيك "	٧
١٠٢٠١٠٢٠١ تعديل عام ١٩٧٣م٠	١١
٢٠٢٠١ تطور الاسعار والانتاج قبل عام ١٩٧٣م	١٢
٣٠٢٠١ التطورات في الفترة مابين عامي ١٩٧٣و ١٩٨٠م	١٤
٤٠٢٠١ التطورات في مطلع الثمانينات ٠	٢٤
٣٠١ آثار تطور الاسعار والانتاج على العائدات النفطية العربية بشكل عام والكويتية والسعودية منها بشكل خاص ٠	٢٧
٤٠١ العائدات النفطيـة والتنمية الصناعيـــة ٠	٣٤
ـ خلاصـــــة الفصل الاول	٣٦
٠٢ الفصل الثاني : التنمية الصناعية في دولة الكويت والمملكة العربية السعوديـة ٠	
١٠٢ دور التصنيع في التنمية الصناعية ٠	٣٩
٢٠٢ أهمية التصنيع للمجتمعات النفطية العربية ٠	٤١
٣٠٢ طبيعة اقتصاديات الكويت والسعودية قبل السبعينات	٤٤
٤٠٢ خطط الانماء الصناعي في الكويت والسعودية	٥٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٠٤٠٢	خطة التنمية الكويتية الخمسية الاولـــى (٦٧/١٩٦٨ـ٧١/١٩٧٢)	٥٩
٢٠٤٠٢	خطة التنمية الكويتية الخمسية الثانية (٩٧٦ـ١٩٨١)	٦٢
٣٠٤٠٢	خطة التنمية السعودية الخمسية الاولـــى (١٩٧٠ـ١٩٧٥)	٦٥
٤٠٤٠٢	خطة التنمية السعودية الخمسية الثانية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠)	٦٧
٥٠٢	الاطار المؤسسي الحكومي لدعم التصنيع.	٦٩
٦٠٢	الصناعات اللاحقة لانتاج النفط	٧٢
١٠٦٠٢	صناعة التكرير	٧٢
١٠١٠٦٠٢	صناعة التكرير في الكويت	٧٢
٢٠١٠٦٠٢	صناعة التكرير في المملكة العربية السعودية	٧٤
٢٠٦٠٢	صناعة معالجة الغاز	٧٧
١٠٢٠٦٠٢	صناعة معالجة الغاز في الكويت	٧٧
٢٠٢٠٦٠٢	صناعة معالجة الغاز في السعودية	٧٨
٣٠٦٠٢	الصناعات البتروكيماوية	٨٠
١٠٣٠٦٠٢	الصناعات البتروكيماوية في الكويت	٨٠
٢٠٣٠٦٠٢	الصناعات البتروكيماوية في السعودية	٨٣
٤٠٦٠٢	الصناعات التحويلية الاخرى.	٨٦
١٠٤٠٦٠٢	صناعة مواد البناء.	٨٦
١٠١٠٤٠٦٠٢	صناعة مواد البناء في الكويت	٨٦
٢٠١٠٤٠٦٠٢	صناعة مواد البناء في السعودية	٩٠
٢٠٤٠٦٠٢	الصناعات الغذائيـــة	٩١
١٠٢٠٤٠٦٠٢	الصناعات الغذائية في الكويت	٩١
٢٠٢٠٤٠٦٠٢	الصناعات الغذائية في السعودية	٩٢
	ـ خلاصة الفصل الثانـي	٩٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٠٣	الفصل الثالث: عرض وتحليل لهيكل القطاع الصناعي وبعض خصائص التجربة الصناعية في الكويت والسعودية	
١٠٣	طبيعة الاهداف	٩٧
٢٠٣	طبيعة الاستراتيجية	١٠٠
٣٠٣	طبيعة وشكل الملكية	١٠٣
٤٠٣	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي	١٠٦
١٠٤٠٣	الكويت	١٠٦
٢٠٤٠٣	السعودية	١١٠
٥٠٣	هيكل القطاع الصناعي	١١٣
١٠٥٠٣	الكويت	١١٣
٢٠٥٠٣	السعودية	١١٩
٦٠٣	اثر القطاع الصناعي على هيكل التجارة الخارجية	١٢٣
١٠٦٠٣	هيكل الواردات	١٢٣
١٠١٠٦٠٣	الكويت	١٢٣
٢٠١٠٦٠٣	السعودية	١٢٦
٢٠٦٠٣	هيكل الصادرات	١٢٨
١٠٢٠٦٠٣	الكويت	١٢٨
٢٠٢٠٦٠٣	السعودية	١٣٣
٧٠٣	تأثير الحجم والنمط التقني على الكفاءة الانتاجية	١٣٥
١٠٧٠٣	حجم المنشأة والنمط التقني للقطاع الصناعي	١٣٥
١٠١٠٧٠٣	الكويت	١٣٥
٢٠١٠٧٠٣	السعودية	١٣٨
٢٠٧٠٣	تأثيرات الحجم والنمط التقني على القيمة المضافة في الكويت	١٤١
٨٠٣	البعد الاقليمي والعربي للصناعات القائمة	١٤٢
	ـ خلاصة الفصل الثالث.	١٤٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٠٤	الفصل الرابع : المشاكل والمعوقات	
١٠٤	مشاكل التسويق الداخلي	١٥٤
١٠١٠٤	التأثير السلبي للنمط الاستهلاكي	١٥٤
٢٠١٠٤	سياسات الحماية الوطنية	١٥٨
٣٠١٠٤	ضيق السوق المحلي	١٦١
٤٠١٠٤	ضعف قاعدة المعلومات والدراسات	١٦٥
٢٠٤	مشاكل التسويق الخارجي	١٦٦
٣٠٤	مشكلات تنمية القوى البشرية	١٧١
١٠٣٠٤	نقص القوى العاملة المحلية	١٧١
٢٠٣٠٤	قصور السياسات التعليمية والتدريبية	١٧٩
	— خلاصة الفصل الرابع	١٨٦
—	الخلاصة والنتائج	١٩٠
—	التوصيات	٢٠١
—	المراجع باللغة العربية	٢٠٩
—	المراجع باللغة الانكليزية	٢١٦
—	خلاصة الدراسة باللغة الانكليزية	

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(١/١)	تطور الاسعار المعلنة لنفط الشرق الاوسط للفترة من آذار ١٩٤٨ ولغاية بداية تشرين اول عام ١٩٧٣ .	١٠
(٢/١)	تطور انتاج النفط للدول العربية للفترة ١٩٦٠ـ ١٩٧٠ .	١٣
(٣/١)	تطور انتاج النفط الخام لدول الاوبيك والاوابيك للفترة ١٩٧٣ـ١٩٨٣ .	١٥
(٤/١)	تطور الاسعار المعلنة للنفط الخام لدول الاوبيك للفترة ١٩٧٣ـ١٩٨٣ .	١٦
(٥/١)	التوزيع النسبي لاستهلاك الطاقة في العالم للسنتين ١٩٧٣و١٩٧٨ .	١٧
(٦/١)	تطور صادرات دول الاوبيك والاوبك للفترة ١٩٧٣ الى ١٩٨٢ .	١٩
(٧/١)	العائدات النفطية للدول العربية ١٩٧٣ـ١٩٨٣ .	٢٨
(٨/١)	تقديرات صافي ميزان الحساب الجاري للدول العربية المصدرة للنفط الاعضاء في " أوابك " للاعوام ١٩٧٣ الى ١٩٧٨ .	٢٩
(٩/١)	صافي ميزان الحساب الجاري لبعض الاقطار العربية النفطية للاعوام ١٩٧٩ الى ١٩٨٢ .	٣٢
(١/٢)	توزيع الناتج القومي الاجمالي لعامي ١٩٥٩و١٩٦٣/٦٢ في الكويت .	٤٨
(٢/٢)	الصناعات القائمة في الكويت بموجب احصاء الانتاج الصناعي لعام ١٩٦٦ .	٥٠
(٣/٢)	متوسط معدل النمو السنوي لبعض القطاعات الرئيسية في الاقتصاد السعودي خلال الفترة (١٩٦٣/٦٢ـ ١٩٦٩/٦٨) .	٥٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٤/٢)	الايرادات العامة والنفقات العامة في السعودية لعامي ٦٩/١٩٧٠ و ٧٠/١٩٧١ .	٥٦
(٥/٢)	عدد الصناعات القائمة ورؤوس الاموال المستثمرة فيها في المملكة العربية السعودية عام ١٩٦٩ .	٥٧
(٦/٢)	التوزيع القطاعي لجملة الاستثمارات القومية الاجمالية في الخطة الخمسية الكويتية الاولى (٦٧/١٩٦٨ ـ ٧١/١٩٧٢) .	٦٠
(٧/٢)	الناتج المحلي الاجمالي الكويتي حسب المنشأ الصناعي في سنة الهدف ٧١/١٩٧٢ ، بالاسعار الثابتة .	٦١
(٨/٢)	تخصيصات خطة التنمية الخمسية الكويتية الثانية للفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٨١ .	٦٤
(٩/٢)	ملخص التخصيصات المالية للخطة الخمسية السعودية الاولى (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) .	٦٦
(١٠/٢)	مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للمملكة العربية السعودية للفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٥ بالاسعار الجارية .	٦٨
(١١/٢)	النفط الخام المزود لمراكز التكرير في الكويت وكمية المنتجات المكررة للفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ .	٧٤
(١٢/٢)	انتاج السعودية من المنتجات المكررة حسب المصافي للفترة ما بين عامي ١٩٧٣ ، ١٩٨٢ .	٧٦
(١٣/٢)	انتاج واستخدام الغاز الطبيعي في الكويت لعامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ .	٧٨
(١٤/٢)	انتاج واستخدام الغاز الطبيعي في السعودية للفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٢ .	٨٠
(١٥/٢)	الطاقة التصميمية للمشروعات البتروكيمياوية المخططة في الكويت عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ .	٨٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(١٦/٢)	الطاقة التصميمية القائمة والجارى اقامتها للمشروعات البتروكيمياوية في السعودية لغاية نهاية عام ١٩٨٤ .	٨٥
(١٧/٢)	انتاج شركة الاسمنت الكويتية خلال الفترة ١٩٧٢ـ١٩٨٠ .	٨٨
(١٨/٢)	بعض انتاج شركة الصناعات الوطنية الكويتية من المنتجات الاسمنتية خلال الفترة ١٩٧٣ـ ١٩٨٢ .	٨٩
(١٩/٢)	تطور عدد المصانع والطاقة الانتاجية المرخصة للصناعات الغذائية في السعودية خلال الخطتين الخمسيتين الاولى والثانية .	٩٣
(١/٣)	تطور المصانع المنتجة المرخصة بموجب نظام استثمار رأس المال الاجنبي في السعودية للاعوام ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٤ .	١٠٥
(٢/٣)	الناتج الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي الكويتي للفترة ١٩٧٣ـ ١٩٨٣ بالاسعار الجارية .	١٠٧
(٣/٣)	الناتج الصناعي الحقيقي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي الكويتي للفترة ١٩٧٣ـ١٩٨١ بالاسعار الثابتة .	١٠٩
(٤/٣)	مساهمة القطاع الصناعي السعودي في الناتج المحلي الاجمالي للفترة ٧٤/١٩٧٥ـ٨٣/١٩٨٤ . بالاسعار الجارية .	١١١
(٥/٣)	الناتج الصناعي السعودي ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي للفترة ٧٤/١٩٧٥ـ٨٣/١٩٨٤ . بالاسعار الثابتة .	١١٢
(٦/٣)	الناتج الصناعي الكويتي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي للفترة ١٩٧٣ـ١٩٨١ بالاسعار الثابتة .	١١٥
(٧/٣)	تكوين رأس المال الثابت في القطاعات الصناعية المختلفة في الكويت للفترة ١٩٧٣ـ١٩٨٠ .	١١٦
(٨/٣)	تحليل اولي لهيكل القطاع الصناعي السعودي للفترة ٧٤/١٩٧٥ ـ٨٢/١٩٨٣ ، بالاسعار الثابتة .	١٢٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٩/٣)	القروض الصناعية المعتمدة من صندوق التنمية الصناعية السعودى حسب الصناعات للفترة ٧٤/١٩٧٥ الى ٨٣/١٩٨٤.	١٢٢
(١٠/٣)	قيمة الواردات حسب النشاطات الاقتصادية في الكويت للفترة ١٩٧٣ـ١٩٨١.	١٢٤
(١١/٣)	قيمة استيرادات القطاع الخاص في السعودية من خلال الاعتمادات المستندية للفترة ٧٥/١٩٨٦ـ ٨٣/١٩٨٤.	١٢٧
(١٢/٣)	الميزان التجارى الكويتي للفترة ١٩٧٦ـ١٩٨٢.	١٢٩
(١٣/٣)	الصادرات الكويتية غير النفطية للفترة ١٩٧٦ـ١٩٨٢.	١٣٠
(١٤/٣)	الصادرات الصناعية الكويتية للفترة ١٩٧٣ـ١٩٨١.	١٣٢
(١٥/٣)	الميزان التجارى السعودى للفترة ١٩٨٠ـ١٩٨٣.	١٣٤
(١٦/٣)	عدد المنشآت الصناعية وحجم العمالة الموضفة وتكوين رأس المال الثابت للقطاع الصناعي الكويتي لعام ١٩٧٩.	١٣٦
(١٧/٣)	تقسيم عدد المنشآت الصناعية في الكويت حسب الحجم استنادا الى معيار العمالة المستوعبة لعام ١٩٧٩.	١٣٧
(١٨/٣)	عدد المنشآت الصناعية المنتجة وحجم العمالة ورأس المال الموظف في القطاع الصناعي السعودى عام ١٩٨٤.	١٤٠
(١٩/٣)	تقسيم عدد المنشآت الصناعية في السعودية حسب الحجم استنادا لمعيار العمالة المستوعبة لعام ١٩٨٤.	١٤١
(٢٠/٣)	بعض المؤشرات الاساسية للقطاع الصناعي للكويتي لعام ١٩٧٩.	١٤٣
(٢١/٣)	هيكل القطاع الصناعي لكل من الكويت وقطر ودولة الامارات لعام ١٩٨١.	١٤٥
(١/٤)	الناتج المحلي الاجمالي واستخداماته في البلدان العربية السبعة المصدرة للنفط عام ١٩٧٩ بالاسعار الجارية.	١٥٦
(٢/٤)	تطور حجم وهيكل السكان في الكويت للفترة (١٩٦١ـ١٩٨٣).	١٧٢
(٣/٤)	قوة العمل في الكويت حسب اقسام النشاط الاقتصادى والجنسية (١٥ سنة فاكثر) لعام ١٩٨٠.	١٧٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٤/٤)	تقدير القوى العاملة السعودية وغير السعودية حسب الفئات الوظيفية للفترة ١٩٧٥ـ١٩٨٠ .	١٧٤
(٤/٥)	تطور عدد وهيكل طلاب المرحلة الثانوية في الكويت والسعودية للفترة من ٧٠/١٩٧١ـ٨٠/١٩٨١ .	١٨١
(٤/٦)	الخريجون الجامعيون في المملكة العربية السعودية عام ٧٩/١٩٨٠، والمسجلون في الجامعات عام ٨٠/١٩٨١ .	١٨٢
(٤/٧)	الطلبة المسجلون في جامعة الكويت للفترة : ٧٩/١٩٨٠ ـ٨٢/١٩٨٣ .	١٨٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المقدمـــــــــه

تميزت بداية السبعينات من هذا القرن بانها شكلت بداية لمرحلة جديـــــــده على الصعيد الاقتصادى العالمي ، باشرتها منظمة الاقطار المصدره للنفط " أوبيـك" والتي كانت ظروف السوق النفطي في صالحها انذاك، باعلانها سلسلة من الزيادات المتعاقبة في اسعارها المعلنة للنفط الخام، وكانت ردة الفعل من قبل الدولـــه الغربية الصناعية ، والتي كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على نفط الاوبيك ، تتمثل في جملة من الخطط القصيرة والطويلة الأجل ، لاضعاف منظمة الاوبيك، كان من بينهـا ماسمي بـ " التضخم المصدر " بمعنى تضخيم اسعار السلع والخدمات والتكنولوجيـا المصدرة والتي كانت الدول النامية ومن بينها الدول المصدرة للنفط بحاجة اليهـا لتطوير وتنمية اقتصادياتها ، وكانت منظمة الاوبيك تجابه هذا التضخم بزيادة اسعار النفط ، حتى اصبح الوضع تعبيرا عمليا عن حرب اسعار على الصعيد العالمـــي كما اصبح التضخم نتيجة لذلك سمة السبعينات البارزة .

وبالنسبة لمعظم الدول المصدرة للنفط بشكل عـام والعربية الخليجية منهـــا بشكل خاص ، كان التضخم لاينحصر فقط بمعناه الاقتصادى البحت المرتبط بالاسعار وانما شمل العديد من المتغيرات الاقتصادية ، فقد كان هناك تضخم في كل شـــئ تقريبا ، في المبيعات النفطية وفي العائدات والاسعار والدخل والميزانيات وخطـط الاستثمار والاستهلاك الحكومية والفردية ، وقد تعمقت هذه الظواهر في الـــدول ذات المبيعات النفطية الكبيرة والعدد المنخفض من السكان ، ومن ابرزها على الصعيد العربي دولة الكويت والمملكة العربية السعوديه ، حيث تحقق لكل من هاتيـــن الدولتين طيلة السبعينات عوائد نفطية كبيرة تتزايد باستمرار مع تزايد انتاجهمـــا وصادراتهما النفطية ، وقد بلغت تلك العوائد مستويات تفوق كثيرا حاجات الانفـاق العادى الاستهلاكي والاستثمارى في تلك الدول .

وكان من الطبيعي لهذه المرحلة الجديده ذات الوفرة المالية ان يكون لهـــا افرازاتها وتأثيراتها على خصائص البنى الاقتصاديه القائمة والمتوارثة وكذلك علـــى

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التطلعات التنموية المستقبلية ، ولما كانت الكويت والسعوديه كيانات اقتصاديه يعتبران فقيران من دون النفط ولا يتمتعان بأي مصادر هامة للدخل ، فقد مثلت العائدات النفطية فرصة تاريخية مكنتها من صياغة طموحات تنموية وايجاد قنوات واسعة للانفاق ، وتعمقت بفعل ذلك ظاهرة الاحادية في اقتصاديات الكويت والسعوديه ، بمعنى ازدياد الاعتماد على مصدر واحد واساسي للدخل ، الا وهو العائدات المالية النفطية ، وهي احدى اهم الافرازات السلبية لتلك العائدات . فالعائدات النفطية في الوقت الذى وفرت فرصا للبناء والتنمية ، فانها عمقت خللا هيكليا في البناء الاقتصادى العام .

وقد ادرك المخططون الاقتصاديون في كل من الكويت والسعوديه خطورة هذه الظاهرة وضرورة الحد منها تدريجيا من خلال تطوير مصادر اخرى للدخل عن طريق الاستعانة بالعائدات النفطية ذاتها ، وبتعبير آخر ، استخدام الاهمية الآنية لتلك العائدات للتقليل من اهميتها مستقبلا .

وقد طرح التصنيع كأحد السبل الممكنة لتحقيق قدر من التنويع في مصادر الدخل ، وبالنظر لضآلة قطاع الزراعة ، وخصوصا في الكويت ، ومع توافر الامكانيات المالية والمصادر الرخيصة للطاقة فقد اصبح التصنيع سبيلا لابد من ارتياده ، فتم في هذا الاطار صياغة خطط للتنمية الصناعية في كل من الكويت والسعوديه ، وذلك ضمن خطط تنموية قطرية شاملة ، وتعتبر تجربة التصنيع هذه تجربة وليده ، بمعنى أنها تمثل البدايات التي غالبا ماتنطوى على اخطاء وعثرات يكون التعرف عليها وابرازها ضروريا لاجل تقويم المسيرة .

من ناحية اخرى فان الوضع المالي والديموغرافي والطبيعي في كل من الكويت والسعوديه كان لابد من ان يترك بصماته على التجربة الصناعية فيها ، اضافة الى عوامل التحريك والاعاقة التي تنشأ حتما من طبيعة تلك الاوضاع .

ولذلك فان هذه الدراسة تهدف الى بحث الدور الذى لعبته العائدات النفطية لكل من الكويت والسعوديه في تحريك جهود التصنيع فيها ، اضافة الى

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تلمس المواضع التي لعبت فيها العائدات دورا معوقا لتلك الجهود سواء بشكل مباشر او غير مباشر ، ولاجل هذا الهدف فلقد تم تقسيم الدراسة الى فصول اربعة رئيسية تشمل بالبحث المواضيع التالية :—

اولا : — طبيعة العائدات النفطية العربية عموما وتطوراتها الكمية بالنسبة للكويت والسعوديه بشكل خاص خلال السبعينات واوائل الثمانينات .

ثانيا: — طبيعة وحجم خطط التصنيع خلال نفس الفترة مع عرض موجز لبعض القطاعات الصناعية .

ثالثا: — دراسة لأهم خصائص القطاع الصناعي في الكويت والسعوديه خصوصا تلك التي ترتبط بشكل مباشر او غير مباشر بالعائدات النفطية وكذلك مدى التقدم الذى احرزته جهود التصنيع في تحقيق الهدف الاساسي المرجو منها والمرتبط بتصحيح جزئي لخلل النظام الاقتصادى العام .

رابعا: — دراسة لأهم المشاكل والمعوقات التي واجهت خطط التنمية الصناعية على الصعيد التطبيقي ، مع محاولة التركيز على تلك المشاكل والمعوقات التي لعبت العائدات النفطية دورا في ايجادها .

وقد تم في سبيل تحقيق اغراض هذا البحث انتهاج اسلوب التحليل الوصفي المقارن للبيانات والمعطيات الاحصائية المتعلقة بكل من الكويت والسعوديه ، ولابد من الاشارة هنا الى انه في بعض اجزاء البحث ، تم اعطاء التجربة الصناعية الكويتية تفصيلا اكثر من التجربة السعوديه ، وهو امر تم الاضطرار اليه تحت وطأة عدم اكتمال الاحصائيات الرسمية السعوديه بالقياس لتلك الصادرة في الكويت .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٠١ : طبيعة العائدات النفطية العربية :

في اى محاولة لصياغة مفهوم اقتصادى للعائدات النفطية العربية لا بد من النظر اليها من زاوية خاصة ، فهي وان كانت في النهاية تعتبر دخلا ولكنه يعتبر دخلا غير متولد بمعنى انه لم ينشأ عن نشاط انتاجي حقيقي ، فهو أقرب ما يكون الى عملية المبادلة بين الاصول دون ان يساهم في توسيع أو زيادة الثروة ، وهذه مسألة جوهرية لفهم طبيعة العائدات النفطية كرأسمال سائل ، اذ ان زيادة حجم العائدات وتراكمها بشكل نقدى لا يمكن أن يوحي بأى شكل من الاشكال ، ان هذا التراكم هو نتاج دورة رأس المال في الاقتصاد ، بل انها عملية تتم خارج اطار هذه الدورة ، ومن هذا الواقع يتوافر ادراك اكبر لحقيقة انعدام الاضافة الحقيقية على الثروة في عملية تكوين العائدات النفطية ، تلك الاضافة التي يمكن تعريفها بالفارق الايجابي بين حجم رأس المال النقدى الداخل والناتج من دورة رأس المال وما تضيفه تلك الدورة على قيمة رأس المال الثابت ، بينما لا تتعدى العائدات النفطية كونها عملية تحويل لاصول موجودة تحت الارض الى اصول سائلة ، فالنفط كمورد طبيعي ، والاصول المالية الاجنبية كلاهما عنصران من عناصر الثروة ، وعليه فان التخلي عن النفط طلبا لاصول اجنبية (بمعنى تكوين العائد النفطي) هو عملية تغيير في تركيب اصول الثروة وليس زيادة اساسية فيها [1] ، بل على العكس من ذلك ومع بعض التعمق يمكن القول بان عملية التغيير هذه تنطوى على تضحية تمثل انخفاضا في القيمة النهائية لتلك الاصول ، ومع ان هذه المسألة يصعب تقديرها ، الا انه لا يمكن انكار حقيقة وجودها وذلك انطلاقا

---

١) عبدالعزيز الخطيب ، " دور الاوابك في العلاقات النفطية الدولية " ، مجلة النفط والتنمية ، السنة الثامنة ، العدد الثاني بغداد ، كانون الاول ١٩٨٣ ص ٨٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من كون ضخامة العائدات النفطية العربية بمستوى يفيض عن الحاجة بكثير تمثل احدى السمات الرئيسية لتلك العائدات ، تلك السمة التي يعبر عنها عادة بالفوائض المالية العربية ، وعنصر التضحية الذى تتضمنه تلك الفوائض يشمل اكثر من جانب ، فهو من جهة عبارة عن تسريع اضمحلال الموارد غير القابلة للتجديد [1] في مقابل عملة نقدية تفقد من قيمتها باستمرار نتيجة عوامل التضخم النقدى وتقلبات اسعار الصرف التي ليس للدول العربية النفطية من سيطرة عليها .

ومن جهة أخرى فان العائدات النفطية بجزئها الفائض تؤدى الى الانتقاص من مستوى السيطرة او الملكية على عناصر الثروة الوطنية ، فمما لاشك فيه أن تكدس العائدات في المؤسسات المالية للاقتصاديات الغربية بقوانينها الخاصة وتطور استخدامها حتى أصبحت جزءا هيكليا في جسم تلك الاقتصاديات أدى الى اضعاف درجة الملكية الكاملة لها بالمقارنة مع ملكية تلك العائدات فيما لو بقيت كثروة طبيعية في باطن الأرض .

كما يمكن ادراك جانب آخر للتضحية او الخسارة في التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية ، أى الأثر السلبي الذى ينجم عن التدفق الكبير للعائدات النفطية الى خزائن البلدان العربية المصدرة للنفط [2] والذى يبرز في انخفاض القيمة الاجتماعية للعمل المنتج وارتفاع النزعات التبذيرية ليس في السلوك الاستهلاكي فحسب وانما في تنفيذ النشاطات الاستثمارية أيضا .

وفيما يتعلق بمفهوم الفوائض المالية النفطية العربية فان ذات النظرة الخاصة تنطبق عليها كما هو الأمر بالنسبة للعائدات باعتبار الاولى تمثل جزءا متفرعا عنها فلا يمكن بأى حال من الأحوال وصف تلك الفوائض بالصفة العلمية لمفهوم الفائض في علم الاقتصاد ،

---

(١) د . عبد القادر سيد احمد ، الأوبيك : ماضيها وحاضرها وآفاق تطورها ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ١٦٢ .

(٢) د . يوسف عبد الله صايغ ، التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادى العربي ، بيروت ١٩٨٢ ، ص ٣٥٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهي بالرغم من استيعابها لبعض عناصر ذلك المفهوم من حيث كونها زيادة للصادرات على الواردات تتحدد خلال فترة زمنية محددة ، كما ان بامكانها ان تلعب دور الشرط المادى الممهد للتطور الاقتصادى إلا انها تفتقد عنصرا اساسيا من عناصر ذلك المفهوم باعتبار ان نشوءها لم يكن نتيجة نشاط انتاجي حقيقي داخل الاقطار العربية النفطية والذى يقوم اساسا على انتاج كمية من السلع والخدمات تفيض عن حاجة الاقتصاد الوطني بهدف تصديرها وتحقيق عائدات يعاد استثمارها من أجل توسيع وتجديد قاعدة الانتاج، بل هي وليدة تفاعل سياسات تسعير وانتاج مادة رئيسية واحدة هي النفط وذلك في اطار ميزان قوى دولي معين يلزم عددا من المنتجين ان ينتجوا ليس اكثر من حاجاتهم فحسب بل اكثر بكثير من ذلك في سبيل اشباع حاجات الاقتصاد العالمي عموما والغربي على وجه الخصوص وهي بذلك تبدو كعملية لاارادية بعكس ما يفترضه التعريف الاقتصادى للفائض من كونه نتاج عملية ارادية تعكس حاجة ذاتية للاقتصاد من أجل دفع واستمرارية عجلة تطوره (١)

مما سبق يمكن القول ان الجانب السلبي لا يتمثل في العائدات ذاتها وانما في حجمها الفائض عن الحاجة فالايرادات النفطية تعتبر ضرورية واساسية بالنسبة لبلدان تسعى لتوفير مستلزمات تجاوز التخلف الاقتصادى ، وهي بالنسبة للدول النفطية تمثل ميزة ينظر اليها بكثير من الاهتمام قياسا الى الدول النامية الأخرى التي كثيرا ماتتعثر برامجها التنموية بسبب ندرة رأس المال ، أى ان وفرة تلك الايرادات باحجام ضخمة تفوق كثيرا نفقات التنمية الآنية والمستقبلية ولدت آثارا عكسية على اهداف التنمية ذاتها وتعبر عنها المدلولات السلبية للفوائض ، فهي بذلك تلعب دورا مزدوجا في آن واحد كمحرك ومعوق لجهود التنمية .

٢٠١ العوامل التي أدت الى تعاظم العائدات:

لم تعرف العائدات النفطية العربية ارقامها الكبيرة ولم تبرز ظاهرة الفوائض المالية العربية بشكلها الملفت للنظر الا في السبعينات وبالتحديد بعد التعديلات التي طرأت على اسعار النفط في عامي ١٩٧٣ — ١٩٧٤ ، ولم تكن تلك التعديلات مجرد قرارات املتها ظروف وقتية وانما كانت نتيجة ومحصلة لسنوات طويلة من الصراع بين

(١) والاس بيترسون ، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادى ، الجزء الثاني ، ترجمة صلاح دباغ، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت ، نيويورك ، ١٩٦٨ ، ص ٣١٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الشركات النفطية الاحتكارية والدول المضيفة ، استطاعت في اثر تلك الدول الوصول الى مرحلة التقرير في الصناعة النفطية الدولية . ولقد كان بروز منظمة الاقطار المصدرة للنفط " أوبيك " وتطور دورها في الصناعة النفطية عموما وتسعير النفط خصوصا يعتبر أحد أهم عوامل النجاح الذى حققته الدول النفطية في صراعها مع الشركات وهو ما سأتعرض له بشيء من التفصيل فيما يلي .

١٠٢٠١ تطور دور الاوبيك في تسعير النفط :

يعتبر تسعير النفط احد العناصر المهمة في الصناعة النفطية باعتباره يقرر في النهاية مع سياسة الانتاج حجم العائد النفطي الذى اتصف منذ نشأة صناعة النفط بارتفاع متسارع للربح يتزامن مع تكاليف تزداد انخفاضا لذلك سعت الشركات النفطية الكبرى الى ابقاء اسعار النفط تحت السيطرة من خلال التقرير الاحتكارى لها والمرتبط بضبط مستوى الانتاج عن طريق سياسة مشتركة تجنبا لبروز أى مصدر عرض بسعر ارخص فكان منهج " احتكار القلة " هو المسيطر على سوق النفط نظرا لقلة المنتجين على المستوى العالمي بسبب ضخامة التكاليف الثابتة التي تتطلبها عمليات التنقيب والحفر والانتاج . فحتى الحرب العالمية الثانية كانت سبع شركات كبرى تسيطر فعليا على الصناعة النفطية العالمية ضمن كارتل احتكارى من أجل السيطرة على الاسواق ومنع المضاربة ، وهذه الشركات هي :(١)

1. British Petroleum Company.
2. Exxon Company.
3. Gulf Oil Corporation.
4. Mobil Oil Corporation.
5. Shell International Petroleum Limited.
6. Standard Oil Company of California.
7. Texaco Company.

وفي الواقع فان اسعار النفط كانت ولازالت تقرر من قبل تجمع احتكارى بيد ان طبيعة تكوين هذا التجمع تؤدى الى تمييز مرحلتين رئيسيتين مرت بهما تلك الاسعار ، اولاهما مرحلة احتكار الشركات وثانيتهما مرحلة احتكار الدول .

(١) د . عبد القادر سيد احمد ، مصدر سابق ، ص ٤٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٠١٠٢٠١ مرحلة احتكـــار الشركـــــات :

بدأت هذه المرحلة مع اكتشاف النفط وانتهت عام ١٩٧٠ ، تطورت خلالها العلاقة بين الدول المضيفة والشركات الاحتكارية بشكل ساعد على التهشيم التدريجي لسيطـــرة تلك الشركات ، وكانت أسعار النفط محورا للتنازع ، فحتى عام ١٩٥٠ كانت العوائـــد النقدية التي تحصل عليها الدول المضيفة تحتسب باسلوب لاعلاقة له بالتغيرات الـــتي تحدث في أسعار النفط اذ كانت هذه العوائد تدفع من قبل الشركات على اساس ثابـــت لكل وحدة نفطية منتجة وهذا ماكان يسمى بـ " الآتاوات " [1] ، غير ان فنزويلا شكلـــت استثناءا مهما حين استطاعت بعد الحرب العالمية الثانية — وبحكم تمتعها بقدر اكبـــر من الاستقلال السياسي — الانتقال من مبدأ العائد الثابت للوحدة من الانتاج الى مبـــدأ مناصفة الأرباح مع الشركات النفطية وذلك على ضوء الاسعار المعلنة والمحددة من قبـــل الشركات نفسها . وبذلك وبالاضافة الى حجم الانتاج دخلت الاسعار كعنصر رئيسي آخـــر في تحديد عـــائد الدولة المضيفة . وبفعل خشية الشركات من ان يتحرك الشرق الاوسط في نفس الاتجاه الفنزويلي خصوصا وان الظروف السياسية في المنطقة العربية المشرقيـــــة كانت مواتية لمثل هذا التحرك بفعل النزعة الوطنية التحررية ، فقد قامت تلك الشركـــات بنقل نقطة تعادل سعر النفط العربي مع سعر نفط نصف الكرة الغربي من موانئ هولنـــــدا الى الشاطئ الشرقي للولايات المتحدة ، الامر الذى يعني خصم اجرة النقل لهـــــذه المسافة الطويلة من سعر النفط العربي ليتساوى مع سعر نفط نصف الكرة الغربي ، ممـــــا ادى الى سحق سعر النفط العربي من ٢٢ر٢ دولا رللبرميل الى ٧٥ر١ دولار بين عامـــي ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ . [2] وفي الخمسينات تم توقيع اتفاقيات جديدة لمناصفة الارباح بيـــن الشركات النفطية وبعض الدول الضيفة كالعراق و ايران مما دفع بالشركات الاحتكارية الـــى اجراء تخفيض على الاسعار المعلنة عـام ١٩٥٩ بمقدار ١٨ سنت للبرميل من الخام العربـي الخفيف فانخفض السعر المعلن من ٢ر١٢ دولار الى ١ر٩٤ دولار للبرميل ، ثم اجـــــرى تخفيض آخـر في آب / ١٩٦٠ وحتى نهاية العام بمقدار ١٤ سنتاً للبرميل مما جـعل الدول

(١) د . محمد ازهر السماك ، اقتصاديات النفط ، جامعة الموصل ، العراق ١٩٨١ ص١٨٨ .

(٢) محمد عجلان ، البترول والعرب ، دارا الفارابي ، بيروت ، ١٩٧٤ ص ٧٦ ، ٧٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

النفطية تشعر بانه لابد من القيام بتحرك جماعي في مواجهة السياسة السعرية الضارة المتبعة من قبل الشركات ، فتم عقد اجتماع في بغداد في ١٩٦٠/٩/٧ بحضور كل من العراق وايران والكويت والسعودية وفنزويلا اعلن فيه عن انشاء منظمة الاقطار المصدرة للنفط " اوبيك " وكانت اهم الاهداف التي حددتها لنفسها هي :—

١ . تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الاعضاء وتعيين افضل السبل لحماية مصالحها .

٢ . وضع الطرق والاساليب لضمان استقرار الاسعار في السوق النفطية الدولية بغية ازالة التذبذبات الضارة فيها (١) .

ان انشاء منظمة الاوبيك يعتبر بداية النهاية لمرحلة احتكار الشركات ، ليس لوجود قيامها وانما للمدلولات المهمة لمثل هذا الحدث ، اذ انه يعبر عن الاستقلال السياسي للدول النفطية بالقدر الذى يمكنها من التصميم على اتباع سياسات خاصة ومحاولة فرضها على الشركات النفطية ، كما انه يعبر عن الوعي بضرورة الانعتاق التدريجي من احتكار الشركات لاجل دعم الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادى وبالذات في القطاع النفطي الذى يمثل عصب الحياة الاقتصادية بالنسبة لتلك الدول . وقد تمخض عن هذا الوعي اجراءات عملية لانشاء شركات وطنية للنفط من اجل تهيئة الكوادر الفنية والادارية اللازمة لدعم الاتفاقات النفطية الجديدة التي اخذت الدول النفطية تعقدها مع الشركات النفطية سواء الاحتكارية منها او المستقلة مثل اتفاقات المشاركة اوالمقاولة ، خصوصا وان الأخيرة تعطى للدول النفطية الحق في التصرف بـ ٧٠ — ٨٥ ٪ من النفط المنتج ، فتم في هذا الاطار انشاء " شركة النفط الوطنية " في العراق عام ١٩٦٢ ، كما انشأت السعودية " بترومين " في نفس العام ، وفي الجزائر تم انشاء الـ" سوناتراك " عام ١٩٦٣ ، ولقد كان الهدف الابعد لهذه الشركات هو تطوير قدراتها الى الحد الذى يمكنها من اقامة صناعة وطنية مستقلة للنفط .

---

(١) د . فوزى قريشي " التطور التاريخي لاسعار النفط الخام حتى عام ١٩٧٣ " مجلة النفط والتنمية ، السنة الرابعة ، العدد الثالث ، بغداد ، كانون الاول ١٩٧٨ ، ص ٤٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هذا بالاضافة الى ان " منظمة الاوبيك " اعطت دولها قوة مساومة أكبر وكانت هذه القوة تتنامى باستمرار وذلك بازدياد عدد اعضاء المنظمة من جهة حيث انضمت اليها قطر عام ١٩٦١ ثم ليبيا واندونيسيا عام ١٩٦٢ وابو ظبي عام ١٩٦٧ والجزائر عام ١٩٦٩ ونيجيريا عام ١٩٧١ والاكوادور عام ١٩٧٣ [١] ، ومن جهة اخرى بتنامي القدرات الذاتية للدول الأعضاء الادارية منها والفنية ، اللازمة لاستقلالية الصناعة النفطية والتي اذا ما اكتملت تستطيع ان تعطي للقرار السياسي قوة في الواقع العملي ، وهذا ماحدث بالفعل ، فطيلة السنوات العشر منذ تأسيس المنظمة عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٠ كانت الشركات الاحتكارية لاتزال تسيطر على مراحل الصناعة النفطية العالمية ولكن بدرجة اقل او ادني مما كانت عليه قبل هذا التاريخ وذلك بفعل دخول الشركات المستقلة الى هذه الصناعة والتزايد التدريجي للحيز الذي بدأت تشغله الشركات الوطنية سواء في الاستكشاف او الادارة او الانتاج ، اضافة الى تقييد حرية الشركات الاحتكارية في تقرير الاسعار ، اذ بالرغم من ان منظمة الاوبيك لم تستطيع العودة بالاسعار المعلنة الى ماكانت عليه قبل عام ١٩٦٠ ، الا انها استطاعت منعها من الهبوط عما كانت عليه في نفس العام ، اذ بقيت اسعار نفط الخليج العربي تتراوح بين ١ر٩٠ الى ١ر٩١ دولار للبرميل وذلك حتى عام ١٩٧٠ .

٢٠١٠٢٠١ : مرحلة احتكار الدول " مجموعة الاوبيك " :

انطوت بداية السبعينات على اجراءات لبعض دول الاوبيك هزت مسرح الاحداث وعجلت في نهاية مرحلة احتكار الشركات ، ومهدت للانتقال الى مرحلة احتكار الدول (أي الدول المتآلفة ضمن تجمع الاوبيك) ، ففي شهر تموز عام ١٩٧٠ قامت الجزائر من طرف واحد برفع السعر الرسمي لنفطها المصدر الى فرنسا من ٢ر٠٨ دولار الى ٢ر٨٥ دولار للبرميل ، وقد اعتبر هذا العمل في حينه نقطة تحول هامة في تاريخ الصناعة النفطية العالمية ، وفي نهاية شهر آب من نفس السنة بيع النفط الليبي بسعر ٣ر٠٩ دولار للبرميل الواحد بعد ان فرضت الحكومة الليبية ضرائب اضافية على شركة " اوكسيدنتال " [٢] .

(١) سيروب استيبانيان ، منظمة البلدان المصدرة للنفط ، اوبك ، دار الثورة للصحافة والنشر ، بغداد ١٩٨٠ ، ص١٧ .

(٢) جوى ستورك ، نفط الشرق الاوسط وأزمة الطاقة ، ترجمة عبد الوهاب محمد المزنتاني ، مؤسسة ناصر للثقافة ، بيروت ١٩٨١ ، ص ٢٢١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان هذه القرارات التي كان يصعب اتخاذها في الخمسينات او الستينات اتخذت في بداية السبعينات قوة الزامية تستند الى استقلال سياسي مدعوم بتنظيم الاوبيك الجماعي وقدرة ذاتية متنامية في مجال الصناعة النفطية جعلت دولا كالجزائر وليبيا تشعر بقدرتها على ادارة شؤونها النفطية فيما لو اقدمت الشركات الاحتكارية على ايقاف عملياتها سواء بالاعتماد على شركاتها الوطنية او بالاستعانة بخبرات دول اخرى ضمن الاوبيك. لقد مثلت قرارات الجزائر وليبيا بخصوص الاسعار جرس الانذار بالنسبة للشركات الاحتكارية فيما يتعلق بطبيعة المرحلة القادمة ، ذلك ان الكثير من الدول النفطية لم تعد تقنع باقل من السيطرة الكاملة على صناعاتها النفطية ليس لغرض دعم استقلالها السياسي فحسب وانما لضرورة مثل هذه السيطرة في سبيل انجاز برامج التنمية الوطنية وتجاوز الصعوبات التي تخلقها في هذا المجال الاتجاهات التضخمية الدولية ، لذلك نلاحظ انه مع بداية السبعينات بدأت سلسلة من التأميمات النفطية ، ففي شباط عام ١٩٧١ أممت الجزائر ٥١٪ من مصالح شركة النفط البريطانية وفي كانون اول عام ١٩٧١ اممت ليبيا حصة شركة النفط البريطانية ايضا وفي حزيران عام ١٩٧٢ اممت العراق عمليات شركة نفط العراق ثم اممت الحصص الامريكية والهولندية في شركة نفط البصرة وذلك في تشرين الاول من عام ١٩٧٣ (١) . كل هذه التطورات منحت تجمع الاوبيك قوة مساومة كبيرة ، لذلك شهدت الفترة مابين ١٩٧٠ — ١٩٧٣ زخما من المؤتمرات والمفاوضات الصعبة بين الاوبيك والشركات تركزت اغلبها حول الاسعار ، حيث زيدت اسعار النفط المصدر من شرق البحر المتوسط بمقدار ٢٠ سنتا للبرميل عام ١٩٧٠ ، اعقب ذلك تحقيق زيادات في اسعار بعض انواع نفط ايران والكويت والسعودية وذلك في تشرين الثاني من نفس العام واثر مفاوضات بين تلك الدول والشركات العاملة فيها والتي تم الاتفاق فيها انذاك على رفع نسبة الضريبة الى ٥٥٪ .

ان ماتم تحقيقه من قبل كل من الجزائر وليبيا والسعودية والكويت وايران من زيادات في الاسعار يكتسب اهمية خاصة اذ تعتبر اول زيادات في الاسعار يتم تحقيقها منذ قيام منظمة الاوبيك (٢) ، وبعد ذلك ونتيجة للأزمة التي مر بها الدولار عام ١٩٧١ بسبب

---

(١) د . محمد ازهر السماك ، مصدر سابق ، ص ٢٠٠ .

(٢) د . فوزي القريشي ، مصدر سابق ، ص ٤٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخلل الذى اصاب الاقتصاد الامريكي نتيجة لحرب فيتنام وكذلك بعد القرار الامريكي في آب عام ١٩٧١ بوقف تحويل الدولار الى الذهب، مما ادى الى انخفاض قيمته في الاسواق النقدية العالمية ، وبالتالي تآكل القوة الشرائية للعائدات النفطية ، حاولت دول الاوبيك التوصل الى اتفاق جديد مع الشركات النفطية بخصوص الاسعار ففي ٢٠ كانون الثاني عام ١٩٧٢ تم توقيع اتفاقية في جنيف بين دول الخليج العربي النفطية والشركات زيدت بموجبها الاسعار المعلنة بنسبة ٨ر٤٩٪ ، كما تم الاتفاق على ربط الاسعار المعلنة بالتغييرات التي يمكن ان تحدث مستقبلا في قيم العملات العالمية وعلى رأسها الدولار ، وهكذا فانه ما ان استمر الانخفاض في قيمة الدولار مقابل الذهب خلال عام ١٩٧٢ والذى بلغ نحو ١٢٪ حتى عادت المطالبة الى رفع الاسعار ، وبحلول عام ١٩٧٣ طرأ انخفاض آخر في قيمة الدولار الامر الذى اعقبه اتفاق جديد لرفع الاسعار المعلنة للنفط بنسبة ١١ر٩٪ حيث ارتفع السعر المعلن الى ٢ر٨٩٨ دولار للبرميل [1] . وهكذا يتضح انه منذ عام ١٩٧٠ وحتى ١٩٧٣/١٠/١ انجزت الاوبيك فيما يختص بالاسعار دورا يختلف كثيرا عن دورها في الستينات، حيث استطاعت في ظرف ثلاث سنوات ان ترفع الاسعار المعلنة لنفطها بنسبة ٦١٪ عما كانت عليه في بداية عام ١٩٧٠ ، مع العلم ان الاسعار في نفس ذلك العام كانت تقل بنسبة ٢٣٪ عن تلك التي كانت سائدة عام ١٩٤٨ و ١٨٪ عن اسعار عام ١٩٥٧ كما هو موضح في الجدول رقم (١/١) . وتجدر الملاحظة ان اغلب الزيادات في الاسعار التي حصلت في بداية السبعينات وحتى اواخر عام ١٩٧٣ تمت بعد مفاوضات شائكة مع الشركات ولم تات بشكل قرار مستقل لدول الاوبيك ، الا انها شكلت مقدمات لابد منها في سبيل انهاء مرحلة احتكار الشركات والدخول في مرحلة التقرير المستقل ، وهي مرحلة احتكار جديد، غير ان المحتكرين الجدد هم الدول النفطية نفسها والقرارات تتخذ من أجل تحقيق مصالحها الوطنية قبل كل شيء ،وقد كان التعديل الذى اجرى على الاسعار المعلنة في ١٩٧٣/١٠/١٦ بمثابة نقطة الانقلاب بين المرحلتين .

---

(١) د . محمد ازهر السماك ،مصدر سابق ، ص ٢٠٠ .

٣٣١٩٤٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول رقـــم (١/١٠)

تطور الاسعار المعلنة لنفط الشرق الاوسط (عربي خفيـــف)
للفترة من آذار ١٩٤٨ ولغاية بداية تشرين اول عـــام ١٩٧٣
دولار / برميـــل

التاريـــخ	السعـــر
آذار ١٩٤٨	٢ر٢٢
حزيران ـ تشرين ثاني ـ ١٩٤٨	٢ر٠٣
نيسان ١٩٤٩	١ر٨٨
أيلـــول ١٩٤٩	١ر٧٥
نيســـان ١٩٥٣	٢ر٧٥
حزيران ١٩٥٣	١ر٩٧
تشرين الثاني ١٩٥٥	١ر٩٧
كانون ثاني ،حزيران ١٩٥٧	٢ر١٢
شباط ١٩٥٩	١ر٩٤
نيسان ١٩٥٩	١ر٩٤
آ ب ١٩٦٠	١ر٨٠
حزيران ١٩٧١	٢ر١٨
كانون الاول ١٩٧١	٢ر٢٨
كانون الثاني ١٩٧٢	٢ر٤٨
١٩٧٣/١/١ ـ ١٩٧٣/١٠/١ .	٢ر٥٩ ـ ٣ر٠١

المصدر

١ . د . فوزى القريشي ،مصدر سابق ، ص٤٠ ، ٤١.

٢ . عادل عبد المهندى ، التضخم العالمي والتخلف الاقتصادى ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص١٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٠٢٠١٠٢٠١ تعديل عـــــام ١٩٧٣ :

اثر حرب تشرين عام ١٩٧٣ بين العرب والكيان الصهيوني تولدت ظروف جديد ، في السوق النفطية، تمثلت بنقص في الامدادات النفطية من منطقة الشرق الاوسط ذات الاهميـة المركزية بالنسبة لسوق النفط العالمي ، وذلك لانه في خلال الحرب وبعدها بقليـل هبـط الانتاج والتصدير من منطقة الشرق الاوسط بما فيها الخليج العربي ، ويعود سبب ذلـك بشكل رئيسي الى القرارات العربية القاضية بتخفيض انتاج وتصدير النفط العربي الى الـدول الغربية المستوردة خصوصا " المؤيدة لاسرائيل، وقد اتخذت هذه القرارات في اجتمـــاع عقد في الكويت في ١٧ تشرين الاول ١٩٧٣ وحضرته عشر دول عربية ، حيث تقرر تخفيـــض الانتاج النفطي بما لايقل عن ٥٪ من مستوى الانتاج في شهر ايلول من العام نفسه لكـــل دولة عربية مصدرة للنفط على ان يتبع ذلك تخفيض مماثل في كل شهر لاحق .[1]

هذه الاحداث الطارئة ادت الى سريان حالة من التخوف والترقب في سوق النفـــط العالمية بسبب توقع حصول نقص خطير في الامدادات النفطية .

وفي ٦ تشـــــرين الاول من نفس العـــــــام اجتمعت وفود شركـــات البترول في فيينا للتشاور في الاسعار الجديدة التي كانت دول الاوبيك عازمة على فرضها ، وكانت هذه الدول تطالب بزيادة في الاسعار تتراوح بين ٥٠ الى ١٠٠٪ ، بينما كانـــت الشركات تحاول حصر الزيادة بعشرين في المائة فقط ، وفي الثامن من نفس الشهر عقـــد ممثلوا الشركات اجتماعا مع ممثلي دول الاوبيك لتدارس امر الزيادة ولكن الاجتماع لم يسفر عـن اى اتفاق ، الامر الذى دفع الدول الخليجية الستة (العراق ، السعودية ، الكويـــت قطـر ، الامارات وايران) الى الاجتماع في الكويت ، في السادس عشر من نفس الشهـــر لتصحيح الاسعار دون الرجوع الى الشركات ، ذلك التصحيح الذى تستوجبه مصلحة الـــدول المنتجة قبل ان يكون مبررا من قبل المستجدات في السوق النفطية .

---

(١) ابراهيم شحاده ، حظر تصدير النفط العربي ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيـــروت ١٩٧٥ ، ص ٣ ، ٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد تقرر في ذلك الاجتماع رفع الاسعار بنسبة ٧٠٪ فارتفع السعر المعلن من ٠١ ر٣ دولار الى ١١ر٥ دولار للبرميل ، في ٢٣ كانون الاول رفعت اسعار النفط مرة اخرى بشكل مضاعف من قبل نفس الدول الى ٦٥ر١١ دولار للبرميل وذلك في اجتماع عقد في طهران (١) .

عقب قرارات دول الخليج العربي هذه ، اتخذت باقي الدول المنتجة والمصدرة للنفط قرارات مماثلة برفع الاسعار ، حيث اصبح سعر برميل الخام الليبي يعادل ٦٨ر١٥ دولار و٢ر١٦ دولار للجزائري و٦٩ر١٤ دولار للنيجيري و٠٠ر١٣ دولار للأكوادوري ، ان النجاح الذي حققته دول الاوبيك عموما والعربية منها خصوصا في تعاملها مع المستجدات النفطية اواخر العام ١٩٧٣ وبالشكل الذي بيناه اعلاه يرجع الى تخلصها من الحذر والتخوف من الاجراءات المضادة لكارتل الشركات النفطية نظرا للثقة التي تنامت لديها بقدرتها على ادارة صناعتها النفطية ، حيث كانت اغلب دول الاوبيك تسيطر على قطاع لايقل عن ٥٠٪ من تلك الصناعة ، هذا بالاضافة الى جماعية قراراتها الامر الذي اعطاها قوة على ارض الواقع ساهمت في انجاز الحدث التاريخي بتعديل دور الشركات في تحديد الاسعار المعلنة للنفط الخام وحصر هذا الدور بالدول المصدرة ذاتها مشلة بذلك لما يمكن تسميته بـ " عصر الأوبيك " .

٢٠٢٠١ تطور الاسعار والانتاج قبل عام ١٩٧٣ :

طيلة فترة الستينات حدثت تطورات هامة في انتاج وتصدير النفط العربي بينما بقيت الاسعار جامدة حيث تطور انتاج النفط العربي بشكل مضاعف بين عامي ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ كما هو موضح في الجدول رقم (٢/١) في حين بقيت اسعار النفط العربي تحوم حول ١ر٨ دولار للبرميل في المتوسط .

(١) جواد العطار ، تاريخ البترول في الشرق الاوسط ، الاهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٧٦ ، ص١٨٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول رقم (٢/١)

تطور انتاج النفـــط للدول العربيـــــــة
للأعـــوام ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠
(مليون برميل / يوميـــــا)

السنـــة	الكويـــــة	الانتـــــاج العالمي	النسبة من انتاج العالم٪
١٩٦٠	٤ر٤	٢٠ر٩	٢١
١٩٦٥	٨ر٣	٣٠ر٢	٢٧ر٥
١٩٧٠	١٤ر٢	٤٥ر٥	٣١ر٣

المصدر : تقرير الامين العام السنوى الاول ، (منظمة الاقطار العربية المصـدرة للنفط ، أوابك) الكويت ، تشرين ثاني ١٩٧٤ ، ص٢٣ .

ان هذه التطورات في الانتاج وان ساعدت على زيادة عائدات الدول العربية النفطية ، الا انها كانت بالكاد تكفي لمواجهة نفقات الميزانية ومتطلبات خطط التنميـة والتعمير التي بدئ فيها مع مطلع الستينات ، فعلى سبيل المثال بلغت عوائد العـــراق النفطية عام ١٩٦٥ حوالي ١٣٤ مليون دينار عراقي في حين كانت الخطة الخمسيـــة ٦٥ ـ ١٩٦٩ تتضمن نفقات تنموية بما يعادل ٢ر١٣٣ مليون دينار عراقي لسنة ١٩٦٥ م ذاتها ، ونفس الشيء يمكن ان يقال بالنسبة للعربية السعودية التي بلغت ايراداتهـــا الاجمالية ٢ر١٦٢ مليار ريال سعودى عام ١٩٦٥ تتضمن عائدات نفطية تعادل ٦٠٧ر٢ مليار ريال ، بينما بلغت نفقات الميزانية لنفس العام ١١٢ر٣ مليار ريال ، محققة بذلـــك عجزا يعادل ١٥٠ مليون ريال ، وكان اول فائض تحققه الميزانية السعودية منذ عـــام ١٩٦٣ هو مبلغ ٦٠٠ مليون ريال والذى تحقق عام ١٩٧٢ [1].

(١) د . عبد القادر سيد احمد ، مصدر سابق ، ص٨٧ ، ١٠٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣٠٢٠١ : التطورات في الفترة ما بين عامي ١٩٧٣و ١٩٨٠م :ـ

بعد عام ١٩٧٣ وحتى نهاية عام ١٩٨٠ انعكست الصورة تماما اذ لم تطرأ تطورات مضاعفة في انتاج وتصدير النفط العربي ،وانما تراوحت معدلاتها بين الزيادة والنقصان بمعدل ٢٠ الى ٣٠٪ بالنسبة لعام ١٩٧٣ ،في حين زادت الاسعار بمعدلات مضاعفة وشكلت بذلك مركز الثقل الذى ساعد على نشوء وتطور الفوائض حيث كانت اسعار النفط في بداية عام ١٩٧٤ تزيد بمقدار ٢٨٤٪ عما كانت عليه في أيلول عام ١٩٧٣م .

وفي العام ١٩٧٩ ، حيث حدثت الطفرة الثانية ،كانت الاسعار في نهاية حزيران من نفس العام تزيد بنسبة ٦٨٠٪ عما كانت عليه في أيلول من عام ١٩٧٣ . ويوضح كل من الجدولين رقم (١/ ٣)و (١/ ٤) تطورات الانتاج والاسعار بعد عام ١٩٧٣م .

ولاجل فهم التغيرات الكمية في الانتاج النفطي وكذلك التطورات التي لحقت بالاسعار ، لا بد من الاشارة الى الارتباط الوثيق بينهما ، اذ غالبا ما تكون الاسعار المعلنة للنفط مؤشرا لاوضاع السوق النفطية ، وبالرغم من ان منظمة الاوبيك تعتمد ايضا مؤشرات التضخم العالمي وتقلبات قيم العملات الرئيسية وفي مقدمتها الدولار في تقرير اسعارها المعلنة الا انها تستند ايضا في قراراتها تلك على تغيرات الطلب العالمي على النفط ومستوى العرض المتاح ، ليس لتحديد الاسعار فحسب ، وانما لتحديد مستوى العرض اللاحق ايضا .

وفيما يتعلق بمستويات الانتاج والتصدير لدول الاوبيك عموما والدول العربية خصوصا ، فانها

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقـــم (٣/١)

تطور انتاج النفط الخام لدول الاوبيك والاوابك للاعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٨٣

(٠٠٠ برميل / اليـــوم)

البلد / السنة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
الامارات العربية المتحدة	١٥٣٣	١٦٧٩	١٦٦٤	١٩٣٦	١٩٩٩	١٨٢٨	١٧٧٦	١٧١٠	١٥٠٢	١٢١٥	١٠٩٠
البحريـــــن	٦٨	٦٧	٦١	٥٨	٥٨	٥٥	٥٠	٤٨	٤٦	٤٤	٤٢
الجزائر	١٠٩٧	١٠٠٩	٩٨٣	١٠٧٥	١١٥٢	١١٦١	١٢١٠	١٠٢٠	٧٩٨	٦٥٤	٦٤٠
المملكة العربيةالسعودية	٧٥٩٦	٨٤٨٠	٧٠٧٥	٨٥٧٧	٩٢٢٤	٨٣٠١	٩٥٠٠	٩٩٠٠	٩٨٠٨	٦٤٦٧	٤٩٢٠
سوريـــــا	١٠٦	١٢٢	١٨٣	١٩٢	١٧٤	١٧١	١٧٠	١٥٨	١٦٤	١٦٤	١٦٨
العراق	٢٠١٨	١٩٧١	٢٢٦٢	٢٤١٥	٢٣٤٨	٢٥٦١	٣٥٠٠	٢٦٤٦	٨٩٧	٩٩١	٩٢٠
قطـــر	٥٧٠	٥١٨	٤٣٨	٤٩٧	٤٤٥	٤٨٧	٥٠٠	٤٧٢	٤٠٥	٣٢١	٢٨٠
الكويـــت	٣٠٢٠	٢٥٤٦	٢٠٨٤	٢١٤٥	١٩٦٩	٢١٣١	٢٦٠٠	١٦٥٨	١١٣٠	٨٣٢	١٠٨٠
الجماهيرية الليبية	٢١٧٥	١٥٢١	١٤٨٠	١٩٣٣	٢٠٦٣	١٩٨٢	٢٠٢٠	١٨٢٧	١٢١٨	١١٠٣	١٠٤٠
تونـــس								١١٦	١١٢	١٠٢	١٠٤
مصـــر	١٦٥	١٤٧	٢٢٣	٣٢٧	٤١٢	٤٨٤	٥٥٠	٥٥٧	٦٠٣	٦٦٧	٧٦٠
مجموع اقطار أوابك	١٨٣٤٨	١٨٠٦٠	١٦٤٥٣	١٩١٥٥	١٩٨٤٤	١٩١٦١	٢١٨٧٦	٢٠١١٢	١٦٦٨٣	١٢٥٦٠	١١٠٤٤
الاكوادور	٢٠٩	١٧٧	١٦١	١٨٨	١٨٣	٢٠٢	٢١٥	٢٠٤	٢١١	٢١٤	٢٤٣
اندونيسيا	١٣٣٨	١٣٧٥	١٣٠٧	١٥٠٤	١٦٨٦	١٦٣٥	١٦٠٠	١٥٧٦	١٦٠٤	١٢٩٣	١٢٦٠
ايـــران	٥٨٦١	٦٠٢٢	٥٣٥٠	٥٨٨٣	٥٦٦٣	٥٢٤٢	٢٩٠٠	١٤٦٧	١٣١٦	٢٤٠٨	٢٤٨٠
الغابون	١٥٠	٢٠١	٢٢٣	٢٢٣	٢٢٢	٢٠٩	٢٠٠	١٧٤	١٥١	١٥٧	١٦٠
فنزويـــلا	٣٣٦٦	٢٩٧٦	٢٣٤٦	٢٢٩٤	٢٢٣٨	٢١٦٥	٢٥٠٠	٢١٦٥	٢١٠٨	٢٠٠٣	١٩٥٠
نيجيريـــا	٢٠٥٤	٢٢٥٥	١٧٨٣	٢٠٦٧	٢٠٨٥	١٨٩٧	٢٢٨٠	٢٠٥٨	١٤٤٠	١٢٦٩	١٢٠٠
مجموع اقطار الاوبيك غير العربية	١٢٩٧٨	١٣٠٠٦	١١١٧٠	١٢١٥٩	١٢٠٧٧	١١٣٥٠	٩٦٩٦	٧٦٤٤	٦٨٣٠	٧٣٤٤	٧٢٩٣
مجموع اقطار الاوبيك	٣٠٩٨٨	٣٠٧٢٩	٢٧١٥٥	٣٠٧٣٨	٣١٢٧٨	٢٩٨٠١	٣٠٨٠٢	٢٦٨٧٧	٢٢٥٨٨	١٨٩٢٧	١٧٢٦٣
مجموع دول العالم	٥٧٠١٦	٥٥٧٠٤	٥٤١٣٨	٥٨٧٣٣	٦٠٩٧٦	٦١٩٤٢	٦٤٣٢٤	٥٩٧٤٠	٥٥٨٨٦	٥٥٧٥٨	٥٥١٣٤
نسبة الاوابك للعالم٪	٣٢٫٢	٣٢٫٤	٣٠٫٤	٣٢٫٦	٣٢٫٥	٣٠٫٩	٣٤٫٠٠	٣٣٫٧	٢٩٫٩	٢٢٫٥	٢٠٫٠
نسبة الاوبيكللعالم٪	٥٤٫٣	٥٥٫٢	٥٠٫٢	٥٢٫٣	٥١٫٣	٤٨٫١	٤٧٫٩	٤٥٫٠٠	٤٠٫٤	٣٣٫٩	٣١٫٣

المصدر : ١. تقرير الامين العام السنوي السادس " منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول اوابك " ، الكويت ١٩٧٩ ، ص ٤٦ ، ٤٧ .

٢. تقرير الامين العام السنوي العاشر " منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول اوابك " الكويت ١٩٨٣ ، ص ٥٧ ، ٥٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقـــــم (٤/١)

تطور الاسعار المعلنة للنفـط الخام لدول الاوبيـــك

لـلاعوام ١٩٧٣ـ ١٩٨٣

(دولار / برميـل)

التاريـــــــخ	السعـــــر	
آيلول ١٩٧٣	٣ر٠١	
١٩٧٣/١٠/١٦	٥ر١٢	
١٩٧٤/١/١	١١ر٥٦	
١٩٧٥/١٠/١	١١ر٥١	
١٩٧٧/١/١	١٢ر٠٨	(السعودية والامارات)
	ـ١٢ر٧	(بقية دول الاوبيك)
١٩٧٧/٧/١	ـ١٢ر٧	(توحيد الاسعار)
١٩٧٩/١/١	ـ١٣ر٣	
١٩٧٩/٤/١	ـر ١٤	
١٩٧٩/٦/٢٨	ـ ر١٨ ـ٢٣ر٥	
١٩٨٠/٦/١١	ـر٣٢	
١٩٨١/١٢/١٦	ـر٣٤ ـر٣٦	
١٩٨٢	ـر٣٤	
آذار ١٩٨٣	ـر٢٩ـ٣٠ر٠٣	

المصدر: ١٠ عادل عبد المهدى، مصدر سابق ،ص١٤ .

٢٠ تقرير الامين العام السنوى العاشر، الاوابك ،مصدر سابق ،ص٨٣ .

ترتبط بمجموعة من المتغيرات والتي تعتبر من المحددات الرئيسية لمستوى الطلب العالمي على النفـــط :

١٠ تطور استهلاك الطاقة في الدول النامية عموما والنفطية خصوصا .

٢٠ تطور استهلاك الطاقة في الدول الصناعية الغربية واليابان (دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ـ OECD) والذى يرتبط بدوره بمستويات النمو الاقتصادى فيها وكذلك بتطورات انتاجها النفطي وبالسياسات الخاصة بالطاقة والتي بدأت تلك الدول باتباعها منذ عام ١٩٧٣ والتي تتركز حول الاقتصاد في استهلاك الطاقة وتسريع تطوير مصادر بديلة للنفط .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣. تطور المصادر النفطية من خارج الاوبيك .

٤. سياسات الدول الغربية المتعلقة بالمخزون الاستراتيجي من النفط . وفي الحقيقة فان هذه المتغيرات ليست منفصلة عن بعضها البعض، بل هي متداخلة في مجال تأثيرها على انتاج وتصدير النفط لمنظمة الاوبيك، خصوصا تلك المتغيرات الثلاث الاخيرة والتي تمثل اجزاء متكاملة لاستراتيجية واعية اتبعتها الدول الغربية في اعقاب الازمة النفطية الاولى اواخر العام ١٩٧٣، في سبيل التحطيم التدريجي لسطوة الاوبيك في السوق النفطي العالمي، وهو ما سوف تتضح نتائجه حين الحديث عن اوضاع السوق النفطية العالمية في مطلع الثمانينات.

ولا بد من الاشارة هنا الى ان للمتغير الثاني دورا رئيسيا في تطور الطلب على النفط على المستوى العالمي بسبب ارتفاع حصة الدول الغربية واليابان من الاستهلاك العالمي للطاقة بشكل عام والنفط بشكل خاص كما هو واضح في الجدول رقم (١/٥)، حيث كانت هذه الحصة تعادل حوالي ٦٣٪ من اجمالي الطاقة و٣ر٧٠٪ من اجمال النفط المستهلك عام ١٩٧٣ انخفضت الى ٩ر٦٤٪ و ٨ر٥٧٪ على التوالي عام ١٩٧٨.

جدول رقم (١/٥)

التوزيع النسبي لاستهلاك الطاقة في العالم

للسنتين ١٩٧٣ و ١٩٧٨

الدول	النفط		اجمالي الطاقة	
	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٧٣	١٩٧٨
١. دول منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (OECD)	٣ر٧٠	٩ر٦٤	٩ر٦٢	٨٠ر٥٧
٢. دول الكتلة الاشتراكية	٩ر١٥	٣ر١٩	٩ر٢٦	٤٠ر٣٠
٣. بقية العالم	٨ر١٣	٨ر١٥	٢ر١٠	٨ر١١
العالم	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: تقرير الامين العام السنوي السادس، الاوابك، مصدر سابق ص٣٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتجدر الاشارة في هذا المجال ، ان دول الـ (OECD) تستورد حوالـــي ثلثي حاجاتها من النفط من الخارج بينما تتمتع دول الكتلة الاشتراكية بنوع مـــن الاكتفاء الذاتي .

لم تشهد السنوات الخمس التي اعقبت عـام ١٩٧٣ حتى نهاية عام ١٩٧٨ تطورات هامة في السوق النفطية ، الأمر الذي ادى الى جمود نسبي في مستويات انتـــاج وتصدير النفط فيما عدا فترة استثنائية بين عامي ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦ ، لذلك لم تشهد الاسعار المعلنة للنفط تطورات هامة في تلك الفترة ، وترجع هذه الظاهرة الـــى مجموعة عوامل كانت اهمها طبيعة المؤشرات الاقتصادية في الدول الصناعية الغربيـة وتأثيرها على الطلب العالمي على الطاقة ، فقد كان الاتجاه نحو الانتعاش في تلك الدول بطيئا غير مستقر ، اذ تحسنت نسب النمو في الناتج القومي الاجمالي في عـام ١٩٧٦ حيث بلغت ٢ر٥٪ بعد أن كانت سالبة في عام ١٩٧٥ ، اثر فترة من الركـود الاقتصادي بلغت ذروتها في نفس العام حيث انخفض الناتج القومي بنسبة ١٪ ، الى جانب هذا كانت سياسات الحفاظ على الطاقة وتنويع مصادرها قد بوشر فيها منـــذ نهاية عام ١٩٧٣ وبدأت تعطي ثمارها في الأعوام اللاحقة مباشرة حيث تشير احـدى تقديرات منظمة (OECD) الى ان تلك السياسات كانت مسؤولة عن حوالي ٢٠ ٪ من التوفير في استهلاك النفط في السنوات ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، فقـــد استطاعت دول الـ (OECD) أن توقف الانخفاض في استهلاك الفحم والغـــاز في الوقت الذي زادت حصة الطاقة النووية في الاستهلاك العالمي للطاقة من ٨٪ عـام ١٩٧٣ الى ٦ر١ ٪ عام ١٩٧٦ [1] ، فكان من نتيجة ذلك ان حصل انخفاض في الطلب العالمي على النفط اذ انخفض اجمالي صادرات الاوبيك بمقدار ٤٠٠ر٠ مليون ب/ى* عام ١٩٧٤ و ٣ر٣ مليون ب/ى عام ١٩٧٥ قياسا الى عام ١٩٧٣ .

وبالنظر لكون صادرات الدول العربية النفطية تشكل اكثر من ٦٠٪ من صادرات الاوبيك فان القسم الاكبر من التغييرات في انتاج وصادرات الاخيرة تُخطط من قبـل النفط العربي ، حيث انخفض انتاج الدول العربية النفطية بمقدار ٢٨٨ر٠ مليون ب/ى عام ١٩٧٤ و ٨٩٥ر١ مليون ب/ى عـام ١٩٧٥ قياسا الى عام ١٩٧٣ ، كمـــا انخفضت صادراتها بالقياس لنفس العام (١٩٧٣) بمقدار ٣٠٠ر٠ مليون ب/ى عام ١٩٧٤ و ٩ر١ مليون ب/ى عام ١٩٧٥ كما هو واضح في الجدول رقم (٦/١) .

---

1) تقرير الأمين العام السنوي الرابع ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفـــط ، الكويت ١٩٧٧ ، ص ٢٠ ، ٢٩ ، ٣٠ .

* ب/ى = برميل يوميـــا .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقـــم (٦/١)

تطور صادرات دول الاوبيك والاوابـــــــــــــــــــــــك

للفتـــــرة ١٩٧٣ ـــ ١٩٨٢

بالـمليـــون برميـــــل / يومـــــيا

السنـــة	صادرات العالم	الصادرات من خارج الاوبيك	صادرات الاوبيك	نسبة صادرات الاوبيك للعالم	صادرات دول الاوابك	نسبة الاوابك للعالـم
١٩٧٣	٣١,٤	٤,٠٠	٢٧,٤	٨٧,٣٪	١٦,٧	٥٣,٢٪
١٩٧٤	٣١,١	٤,١٠	٢٧,٠٠	٨٦,٨٪	١٦,٤	٥٢,٧٪
١٩٧٥	٢٨,٦	٤,٥٠	٢٤,١	٨٤,٣٪	١٤,٨	٥١,٧٪
١٩٧٦	٣١,٨	٤,٨	٢٧,٠٠	٨٤,٩٪	١٧,٠٠	٥٣,٥٪
١٩٧٧			٢٦,٦٩		١٧,٧٨	
١٩٧٨	٣١,٧٣	٥,٦٤	٢٦,٠٩	٨٢,٢٪	١٦,٨٩	٥٣,٢٪
١٩٧٩	٣٣,٤٥	٦,٦١٠	٢٦,٨٤	٨٠,٢٪	١٩,٦٦	٥٨,٧٪
١٩٨٠	٢٩,٨٩	٧,٠٠	٢٢,٨٩	٧٦,٦٪	١٧,٧٩	٥٩,٥٪
١٩٨١	٢٦,٥٥	٨,١٢	١٨,٤٣	٦٩,٤٪	١٤,٢٩	٥٣,٨٪
١٩٨٢			١٦,٩		٩,٨٣	

المصدر: ١. التقرير الاحصائي السنوي الخامس، منظمة الاوابك، الكويت، ١٩٧٧ ص١٩.

٢. تقرير الامين العام السنوي الرابع (الاوابك) مصدر سابق، ص٤.

٣. مجلة البترول والغاز العربي، السنة ١٨، العدد ١٠ باريس تشرين الثاني ١٩٨٢، ص١٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما نلاحظ ان الانخفاض في انتاج وصادارات الدول العربية للأعوام ٧٣، ٧٤، ١٩٧٥ متأثر تماما بالتطورات العالمية ، اذ ان معدل الاستهلاك اليومي داخل دول الاوابك ظل ثابتا وبحدود ١ر٦ مليون ب/ى للاعوام الثلاثة.

في عام ١٩٧٦ ، وبفعل دورة الانتعاش الاقتصادى ، حققت مجموعة الـ (OECD) اعلى نسبة نمو في ناتجها القومي الاجمالي طيلة السبعينات ، فعاد الطلب على الطاقة الى الارتفاع بنسبة تتجاوز ٤٪ كما ارتفع استهلاك البترول بنسبة ٧٪ عن عام ١٩٧٥ وجاءت هذه الزيادة بالاساس من الولايات المتحدة التي زادت حاجتها الى استيراد النفط بسبب تناقص انتاجها بمقدار يوازى ٥ر١ مليون ب/ى كما زادت حاجة اليابان الى الاستيراد بمقدار ٣٠٠ مليون ب/ى (١) . لذلك فقد زادت الصادرات النفطية العربية بمقدار ٢ر٢ مليون ب/ى، كما زادت انتاجها بمقدار ٢ر٧ مليون ب/ى، ولم تكن هذه الزيادة بفعل العوامل الخارجية فقط وانما ايضا بفعل زيادة استهلاك الدول العربية النفطية بحوالي ٥٠٠ و ٠ مليون ب/ى عام ١٩٧٦. بعد عام ١٩٧٦ عادت نسب النمو في الناتج القومي للدول الصناعية الى الانخفاض ، وبالتحديد منذ منتصف عام ١٩٧٧ حيث بلغت ٣ر٧ ٪ في نفس العام و ٥ر٣ ٪ عام ١٩٧٨ (٢) ، ومع استمرار تأثير سياسات الطاقة المتبعة في الدول الصناعية بنفس معدلاتها السابقة ، فقد أدى ذلك الى انخفاض في نسبة نمو انتاج وصادرات دول الاوبيك النفطية بشكل عام والاوابك بشكل خاص، ففي الوقت الذى ارتفع فيه انتاج الاوبيك بنسبة ١٣٪ في عام ١٩٧٦ بالقياس لعام ١٩٧٥ فقد كان النمو في عام ١٩٧٧ بنسبة لاتتجاوز ٢٪ مقارنة بالعام الذى سبقه ، ونفس الشيء يقال بالنسبة لدول الاوابك ولكن بنسبة اعلى مما يشير الى ازدياد الاهمية النسبية للنفط العربي، فقد ارتفع انتاج الاوابك عام ١٩٧٦ بنحو ٤ر١٦ ٪ عن عام ١٩٧٥ و ٦ر٣ ٪ عام ١٩٧٧ عن عام ١٩٧٦ ، جدول رقم (١/٣) ، كما انعكس هذا الواقع بشكل انخفاض في نسبة نمو الصادرات النفطية العربية في عام ١٩٧٧ بالقياس الى عام ١٩٧٦. ففي الوقت الذى كانت نسبة زيادة الصادرات النفطية عام ١٩٧٦ تعادل ١٥٪ عن عام ١٩٧٥ فانها لم تزد الا بنسبة تعادل ٥ر٤٪ فقط في عام ١٩٧٧ عن عام ١٩٧٦ .

---

(١) تقرير الامين العام السنوى الرابع (الاوابك) مصدر سابق، ص٤٤ .

(٢) تقرير الامين العام السنوى السادس (الاوابك) مصدر سابق ص٢٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اما في سنة ١٩٧٨ فلم تجر الامور كما كانت عليه في العام الذى سبقه ، اذ لم يكن هناك نمو وانما حصل انخفاض فعلي في انتاج وتصدير النفط ، ولايعزى هذا الى انخفاض حاجة دول الـ (OECD) الى الاستيراد ، اذ كان هناك نوع من التعويض المقابل في حاجة كل من الولايات المتحدة واوربا الغربية لاستيراد النفط ، ففي الوقت الذى زادت فيه حاجة الولايات المتحدة للاستيراد بمقدار حوالي ٢ر٢ مليون ب/ى عام ١٩٧٨ بسبب زيادة استهلاكها بمقدار ١ر٥ مليون ب/ى ونقصان انتاجها بحوالى ٧و٠ مليون ب/ى. في الفترة نفسها نجد ان دول اوروبا الغربية قد انخفضت حاجتها للاستيراد بنحو ٢ مليون ب/ى نتيجة لتزايد انتاجها المحلي وبشكل رئيسي من بحر الشمال بمقدار ٤ر١ مليون ب/ى وتناقص استهلاكها من النفط بنحو ٦٠٠و٠ مليون ب/ى [(١)] ، بيد أن الانخفاض في انتاج وصادرات الاوبيك يعزى الى عوامل داخلية ، حيث تناقص انتاج كل من نيجيريا والغابون وفنزويلا بسبب منافسة النفط الجديد المستخرج من بحر الشمال والمكسيك وكذلك تناقص انتاج ايران في الاشهر الاخيرة من عام ١٩٧٨ [(٢)] ، الى جانب ذلك كان هناك اتجاه نحو تخفيض ارادى في انتاج وصادرات الاوبيك في سبيل الضغط باتجاه رفع الاسعار ، نظرا لان المنظمة كانت ترى ان اسعار النفط المعلنة والسائدة عام ١٩٧٨ منخفضة في قيمتها الحقيقية بسبب ارتفاع معدلات التضخم العالمي وتزعزع موقع الدولار فكان من نتيجة تلك الظروف ان انخفض انتاج الاوبيك بمقدار حوالي ٥ر١ مليون ب/ى عام ١٩٧٨ ، وانخفضت صادراتها بمقدار ٦٠٠ر٠ مليون ب/ى (جدول رقم ١/٦) ، وقد انعكس هذا الواقع بطبيعة الحال على انتاج وصادرات الدول العربية حيث انخفض انتاجها بمقدار ٦٨٣ ر٠ مليون ب/ى وانخفض تصديرها بمقدار ٨٨٨ر٠ مليون ب/ى الامر الذى يعني زيادة في استهلاك دول الاوابك من النفط بنحو ٢٠٩ ر٠ مليون ب/ى اذ اصبح معدل الاستهلاك اليومي في عام ١٩٧٨ يبلغ ٢٧٣ر٢ مليون ب/ى في حين كان هذا المعدل ٠٦٤ر٢ مليون ب/ى عام ١٩٧٧م٠

---

(١) تقرير الامين العام السنوى السادس (الاوابك) ، مصدر سابق ، ص ٣٤ ، ٣٥ .

(٢) تقرير الامين العام السنوى الخامس (الاوابك) ، الكويت ، ١٩٧٨ ص ٤٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اما بخصوص اسعار النفط فلم يطرأعليها تغيير كبير خلال الفترة ٧٤ ـ ١٩٧٨ ، اذ لم ترتفع الاسعار في نهاية عام ١٩٧٨ الا بنسبة ٩٪ عن مستويات اسعار عام ١٩٧٤ (جدول رقم ٤/١) ، وذلك يعود الى عدم اتخاذ الاوبيك قرارات هامة بهذا الخصوص نظرا لمعارضة بعض الدول النفطية الكبيرة داخل الاوبيك لاى اتجاه لرفع الاسعار ، بالرغم من استمرار ارتفاع معدلات التضخم الصدر لدول الاوبيك واستمرار تدهور سعر صرف الدولار منذ عام ١٩٧٣ ، وكذلك بالرغم من اختلال ميزان العرض والطلب لصالح المنتجين كما حدث في عام ١٩٧٦ والنصف الاول من عام ١٩٧٧ ، في حين ١٩٧٩ و ١٩٨٠ برزت على المسرح احداث هامة ادت الى قفزة في انتاج وتسعير النفط الخام ، ففي اعقاب الثورة الايرانية انخفضت صادرات ايران من ٤ر٠ مليون ب/ى عام ١٩٧٨ الى ٢ر٥ مليون ب/ى عام ١٩٧٩ ، كما ان نشوب الحرب الايرانية العراقية دفع بصادرات البلدين الى الانخفاض منذ اواخر عام ١٩٨٠ (١) اذ انخفضت الصادرات النفطية الايرانية انخفاضا كبيرا حتى وصلت الى ٨٠٠ر٠ مليون ب/ ى عام ١٩٨١ (٢) ، ونفس الشيء يقال بالنسبة للعراق الذى انخفضت صادراته النفطية من ٤٥٩ر٢ مليون ب/ى عام ١٩٨٠ الى ٧٤٦ ر٠ مليون ب/ى عام ١٩٨١ (٣) ، ومن جراء ذلك عمدت البلدان المستهلكة الى سياسة تخزين النفط كاجراء يحمل في ظاهره دافع الاحتياط لمواجهة أى نقص مستقبلي خطير في الامدادات النفطية ، ولكنه في الواقع يمثل حلقة جديدة من استراتيجية الصراع مع الاوبيك ، تستهدف تكوين مخزون نفطي كبير يُستخدم مستقبلا لاحداث نقص كبير في الطلب على نفط الاوبيك ، من اجل إفقاد الاخيرة لسيطرتها على السوق النفطية العالمية .

فالبرغم من ان استهلاك دول الـ (OECD) من النفط لم يزد عام ١٩٧٩ سوى بمقدار ٣٠٠ ر٠ مليون ب/ى عن عام ١٩٧٨ الا ان طلبها على النفط لاجل

---

(١) د . ماريان اوتزكي " هبوط اسعار النفط في الثمانينات " مجلة عالم التجارة العدد ١١ ، لندن ، تشرين الثاني ١٩٨١ ص ٢٠ ـ ٢٢ .

(٢) مجلة البترول والغاز العربي ، السنة ٢٠ ، العدد ٦ ، باريس ، حزيران ١٩٨٤ ، ص ٢٤ .

(٣) مجلة البترول والغاز العربي ، السنة ٢١ ، العدد ١٠ ، باريس تشرين اول ١٩٨٥ ص ١٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التخزين ارتفع بمعدلات كبيرة ، وقد تم تلبية معظم هذا الطلب من النفط العربي حيث ارتفع انتاج الاوابك من ١٦١ر١٩ مليون ب/ى عام ١٩٧٨ الى ٨٧٦ر٢١ مليون ب/ى عام ١٩٧٩ (جدول رقم ١/٣) ، كما زادت الصادرات بمقدار ٧٧ر٢ مليون ب/ى ، حيث ارتفعت من ٨٩ر١٦ مليون ب/ى عام ١٩٧٨ الى ٦٦ر١٩ عام ١٩٧٩ (جدول رقم ١/٦) ،كما تجدر الاشارة الى ان استهلاك دول الـ (OECD) من نفط الاوابك زاد بمقدار ٤ر١ مليون ب/ى في عام ١٩٧٩ عن عام ١٩٧٨ .(١)

لقد دفعت هذه الظروف المستجدة بدول الاوبيك الى اقرار زيادة جديدة في اسعارها المعلنة اثر مؤتمر جنيف المنعقد في ١٩٧٩/٦/٢٨ والتي مثلت القفزة الثانية في الاسعار خلال السبعينات حيث ارتفع سعر برميل نفط الاوبيك من ١٤ دولار الى مستوى يتراوح بين ١٨ الى ٢٣ر٥ دولارا .(٢)

في عام ١٩٨٠ بدأت دورة جديدة من الركود الاقتصادي في الدول الصناعية الغربية بسبب السياسة الانكماشية التي اتبعتها تلك الدول وبخاصة النقدية منها في سبيل السيطرة على الاتجاهات التضخمية فيها اذ لم تزد نسبة النمو في الناتج القومي الاجمالي عن ١ر٥ ٪ فقط (٣) فكان من نتيجة ذلك انخفاض في استهلاك الطاقة عموما والنفط خصوصا حيث انخفض استهلاك النفط في تلك الدول بمقدار ٣ر٣ مليون ب/ى في عام ١٩٨٠ قياسا الى عام ١٩٧٩ ،كما انخفضت المستوردات النفطية لأجل التخزين بمقدار مماثل (٤) ، وفي مواجهة ذلك اتبعت دول الاوبيك سياسة خفض الانتاج بمستوى يفوق الانخفاض في الطلب لاجل الحفاظ على هيكل الاسعار ، حيث انخفض انتاج الاوبك بمقدار ٩٢٥ر٣ مليون ب/ى في عام ١٩٨٠ عن عام ١٩٧٩ كما انخفض انتاج دول الاوابك بمقدار ٣٣٣ر١ مليون ب/ى في الوقت الذى تنامى فيه استهلاك دول الاوابك وبقية الدول النامية من النفط .

---

(١) تقرير الامين العام السنوى السابع ، منظمة الاوابك ، الكويت ، ١٩٨٠ ، ص ٤٤

٢) سيروب استهيانيان ، مصدر سابق ، ص ٢٢٦ .

- United Nations, WorldEconomic Survey ,1980- 1981, P.12.

(٤) تقرير الامين العام السنوى السابع ، منظمة الاوابك ، مصدر سابق ، ص ٢٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هذه السياسة ابقت سوق النفط كسوق للبائعين ، ومكنت منظمة الاوبيك ليس فقط من الحفاظ على هيكل الاسعار وانما زيادتها لدعم السعر الحقيقي لنفطها من جهة وللحفاظ على حجم العائدات النفطية من التدهور في مقابل انخفاض الانتاج والصادارت من جهة اخرى ، اذ قررت دول الاوبيك في ١١/٦/١٩٨٠ اثر اجتماعها في الجزائر زيادة الحد الاعلى للسعر المعلن الى ٣٢ دولار للبرميل[١].

٤٠٢٠١ : التطورات في مطلع الثمانينات

في العام ١٩٨١ استمر معدل النمو الاقتصادي في دول الـ (OECD) كما كان عليه في العام السابق بمستوى منخفض يعادل ١ر٣ ٪ [٢] ، الى جانب ذلك ازداد استهلاك الفحم والغاز والطاقة النووية والمائية في تلك الدول بحوالي ١ر٤ مليون برميل نفط مكافىء يوميا ، كما انها لجأت الى سياسة السحب من المخزون الذي تحقق لها عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ في سبيل قلب معادلات السوق النفطي لصالحها ، حيث كان مخزونها النفطي يتزايد الى ثلاثة او اربعة ملايين برميل يوميا في بعض الاحيان وينخفض في أحيان اخرى الى ١ر٥ مليون ب/ى ، لذلك نجد انه في الوقت الذي انخفض الطلب على النفط في اوربا الغربية والولايات المتحدة بنسبة ٦٪ تقريبا انخفضت المستوردات بنحو ١٦٪ ، كل هذه العوامل مجتمعة ادت الى انخفاض الطلب على النفط المستورد من الاوبيك بنحو ٤ ملايين برميل يوميا في عام ١٩٨١ قياسا الى العام الذي سبقه ، كما ان جزءا من هذا الانخفاض يعود الى ازدياد حجم الانتاج النفطي خارج الاوبيك بنحو ٧ر٠ مليون ب/ى وفي مقابل هذا الانخفاض في الطلب انخفض انتاج الاوبيك بمقدار يقارب ٤ر٥ مليون ب/ى [٣] ، وقد مثل الانخفاض في انتاج النفط العربي الجزء الاساسي فيه ، وذلك بمقدار يعادل ٣ر٤٣ مليون ب/ى (جدول رقم ٣/١) اى ما يعادل ٧٦٪ من اجمالي الانخفاض في انتاج الاوبيك ، كما انخفضت صادرات الاوابك بنحو ٣ر٥ مليون ب/ى بالمقارنة مع عام ١٩٨٠ (جدول رقم ٦/١) .

---

(١) سيروب استيانيان ، مصدر سابق ، ص٢٣٦.

(٢) United Nation , World Economic Survey , 1985, P.8.

(٣) تقرير الامين العام السنوي الثامن ، منظمة الاوابك ، الكويت ، ١٩٨١ ، الصفحات ٢٠ ، ٢١ ، ٤٤ ، ٤٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اما في عام ١٩٨٢ فقد سجل معدل نمو الناتج القومي الاجمالي لدول الـ (OEC D) انخفاضا بمقدار ٠ر٤٪ عن عام ١٩٨١ ، نتيجة استمرار حالة الركود الاقتصادي فيها وخصوصا الولايات المتحدة ، كما استمر اثر العوامل الاخرى من اجراءات الحفاظ وتنويع مصادر الطاقة وزيادة الاعتماد على مصادر التصدير خارج الاوبيك وكذلك ـ وهذا عنصر هام ـ استمرار سياسة اللجوء الى المخزون النفطي وتقليل الاحتياطي الاستراتيجي من النفط لدول اوروبا الغربية بنحو استهلاك ١٠ ايام من أجل الضغط على اسعار النفط [٢] ، وكنتيجة طبيعية لهذه المتغيرات ، فقد انخفضت اجمالي مستوردات دول الـ (OEcD) من نفط الاوبيك بنحو ٥٠ر٣ مليون ب/ى ، وكانت مجموعة دول الاوابك هي المتضرر الرئيسي [٣] ، ففي الوقت الذى زادت مستوردات دول الـ (OECD) من بعض دول الاوبيك غير العربية وخصوصا ايران التي زادت صادراتها النفطية في هذا العام بما يقارب ثلاثة أرباع مليون برميل يوميا [٤] ، فقد انخفضت صادرات النفط العربي انخفاضا كبيرا من ٢٩٥ر١٤ مليون ب/ى عام ١٩٨١ الى ٩٨٣ر٩ مليون ب / ى عام ١٩٨٢ (جدول رقم ١/ ٦) ، كما انخفض انتاجها بمقدار مقارب هابطا الى ٦ ٠ر١٢ مليون ب/ى (جدول رقم ١/ ٣) وبذلك تكون دول الاوابك قد وصلت الى ادنى مستوى لانتاجها وصادراتها النفطية منذ عام ١٩٧٣ .

اما فيما يتعلق باسعار النفط فلم تجر منظمة الاوبيك اى تعديل عليها خلال عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ ، بفعل نجاح المنظمة في سياسة الموازنة بين العرض واتجاهات الطلب ، الا ان المصاعب الاقتصادية التى ولدها الوضع الجديد لكثير من دول الاوبيك

---

١ . United Nations, World Economic Survey ,1985 P.8.

٢ . تقرير الامين العام السنوى التاسع ، منظمة الاوابك ، الكويت ، ١٩٨٢ ، ص ٣٢ .

٣ . تقرير الامين العام السنوى العاشر ، منظمة الاوابك الكويت ، ١٩٨٣ ، ص ٢٦ .

٤ . مجلة البترول والغاز العربي ، السنة ٢٠ ، العدد ٦ ، مصدر سابق ص ٢٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

دفعتها الى التنصل من الحدود التي وضعتها المنظمة للانتاج والاسعار في سبيل زيادة مبيعات نفطها ، ولذلك وبالرغم من ان السعر الرسمي المعلن لنفط الاوبيك كان بحد اعلى ٣٤ دولار للبرميل الا ان الكثير من الصفقات كانت تتم باسعار اقل من ذلك ، ونتيجة لهذا الواقع وبفعل تفاقم التخمة النفطية في السوق في عام ١٩٨٢ فلم يمضي زمن طويل حتى اعلنت الاوبيك في اجتماعها في آذار عام ١٩٨٣ ، والذى عقد في لندن تخفيض سعرها المعلن تخفيضا هاما الى ٢٩ دولار للبرميل (١) .

(١) تقرير الامين العام السنوى العاشر ، الاوابك ، مصدر سابق ، ص٨١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣٠١ : آثار تطور الاسعار والانتاج على العائدات النفطية العربية بشكل عام والكويتية والسعودية منها بشكل خاص :

من المعلوم ان حجم العائدات من انتاج وتصدير النفط يتحدد بمتغيرين رئيسين أولهما السعر الذى يتم به البيع وثانيهما الكميات المباعة من النفط ، لذلك فان التطورات التي لحقت باسعار وتصدير النفط العربي والتي بحثناها بشيء من التفصيل في المبحث السابق تساعدنا في القاء الضوء على طبيعة التطورات التي مرت بها العوائد النفطية للبلدان العربية المصدرة للنفط بشكل عام وبلدان الخليج العربي بشكل خاص.

لقد عرفت العوائد النفطية العربية قفزتها الاولى منذ الانقلاب الكبير في العلاقات النفطية الدولية في نهاية عام ١٩٧٣ وبداية عام ١٩٧٤ ، ليس لمجرد سيطرة الاوبيك على الاسعار وانما للانقلاب الذى حدث في العلاقة بين حجم العائد من جهة وبين الكميات المباعة والاسعار من جهة اخرى.

من البديهيات في الصناعة النفطية ان بيع كميات اقل باسعار اكبر يحقق عوائد اكثر بكثير من بيع كميات اكبر باسعار اقل وهو ما حدث فعلا منذ عام ١٩٧٤ حيث طرأ استقرار نسبي على الكميات التي تصدرها الدول العربية من النفط بعد هذا التاريخ بينما حققت الاسعار قفزات كبيرة ادت الى تحقيق عوائد نفطية ضخمة لم تعهدها تلك البلدان من قبل اذ قفزت تلك العائدات من ١٢ر٩٠٤ مليار دولار عام ١٩٧٣ الى ٥٤ر٣٥٣ مليار دولار عام ١٩٧٤ بنسبة زيادة تعادل ٣٢١٪ كما هو موضح في الجدول رقم (٧/١) .

كما انها اصبحت منذ ذلك التاريخ ظاهرة بارزة على صعيد الاقتصاد الدولي ، ينظر اليها بمزيد من الاهتمام ليس لذاتها فحسب وانما لما اخذت تفرزه من فوائض مالية ضخمة ، حيث قفزت الفوائض في الحساب الجارى للاقطار العربية المصدرة للنفط من ٦ر١١٨ مليار دولار عام ١٩٧٣ الى ٤١ر٤٣٠ مليار دولار عام ١٩٧٤ بنسبة زيادة تعادل ٥٥٧٪ كما هو موضح في الجدول رقم (٨/١) .

ولم يكن الامر على هذه الصورة مطلقا قبل عام ١٩٧٣ ، فمنذ الخمسينات والستينات حقق الانتاج والتصدير قفزات كبيرة بينما عاشت الاسعار جمودا نسبيا وفي مستوى منخفض جدا ، لذلك لم تشهد تلك الفترة تحقيق عائدات كبيرة كما لم تفرز الا قدرا ضئيلا من

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقـــم (١/٧)

العائدات البترولية للدول العربيـــة ١٩٧٣ــ ١٩٨٢

" ملايين الدولارات الامريكيـــة "

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	المجمـوع
الامارات العربية المتحدة	٩٠٠	٥٥٣٦	٦٠٠٠	٧٠٠٠	٩٠٣٠	٨٢٠٠	١٠٢٨٦٢	١٩٣٤٤	١٨٨٥٠	٩٤٠٠	٩٧١٢٢
البحرين	٧٤	٢٦٢	٢٨٠	٣٩٥	٤٣٧	٤٣	٧٨٦	١٢١٨	١٣٩٩	١١٠٥	٥٩٩٩
الجزائر	٩٨٨	٣٢٩٩	٣٢٦٢	٣٦٩٩	٤١٠٦	٤٥٨٩	٧٥١٣	١٢٥٠٠	١٠٧٠٠	٨٥٠٠	٥٩١٥٦
السعودية	٤٣٤٠	٢٢٥٧٤	٢٥٦٧٦	٣٧٨٠٩	٤٢٣٨٤	٣٢٢٣٤	٥٧٥٣٢	١٠٢٢١٢	١١٣٢٠٠	٧٠٥٠٠	٥٠٨٤٦١
سوريا	٧٦	٤٣٢	٦٤٢	٦٦٥	٧٥٨	٦٥١	١١٣٥	١٣٣٥	١٠٣٦	٩٩٤	٧٧٢٤
العراق	١٨٤٣	٥٧٠٠	٧٥٠٠	٨٥٠٠	٩٦٣١	١٠٢٠٠	٢١٢٩١	٢٦١٠٠	١٠٤٠٠	٩٥٠٠	١١٠٦٦٥
قطـــر	٤٦٤	١٨٠٢	١٧٠٠	٢٠٩٢	٢٠٧١	٢٢٠٠	٣٠٨٢	٤٧٩٥	٤٧٢٢	٣١٤٥	٢٦٠٧٣
الكويت	١٩٨٠	٨٦٤٥	٧٧٠٦	٨٠٦٣	٨٩٣٤	٧٦٩٩	١٦٨٦٣	١٧٩٠٠	١٤٩٠٠	٩٤٧٧	١٠٢١٦٧
ليبيـــا	٢٢٢٣	٥٩٩٩	٥١٠١	٧٥٠٠	٨٨٥٠	٨٤٠٠	١٥٢٢٣	٢٢٦٠٠	١٥٦٠٠	١٤٠٠٠	١٠٥٤٩٦
مصـــر	١٦	١٠٤	١٦٤	٢٣٢	٢٦١	٧٠٠	٩٥٠	٢٦٤٨	٢٨٠٠	٢٧٠٠	١٠٥٧٥
عمـــان	غ٠م	غ٠م	١٠٧١	١٣٦٣	١٣٦٠	١٢٠١	٢١٦٠	٢٧٢٠	٣٢٧٢	٢٩٠٠	١٦٠٤٧
تونـس	غ٠م	غ٠م	٢٣١	١٧٠	١٩٧	٢١١	٣٧١	٤٤٩	٣٣٦	٣١٠	٢٢٧٥
المجموع	١٢٩٠٤	٥٤٣٥٣	٥٩٣٣٣	٧٧٤٨٨	٨٨٠١٩	٧٦٣٢٨	١٣٩٧٦٨	١٣٨٢١	١٩٧٢١٥٢	١٣٢٥٣١	١٠٥١٧٦٠
نسبة التغير المئوى		٣٢١٪ +	١٩ر١٪ +	٣٠ر٥٪ +	١٣ر٥٪ +	١٣ر٦٪ —	٨٣٪ +	٥٣٪ +	٧ر٧٪ —	٣٢ر٨٪ —	

المصدر : ١) تقرير الامين العام السنوى الرابع، منظمة الاوابك، الكويت ١٩٧٧، ص٨٢ .

٢) مجلة البترول والغاز العربي السنة ٢٠، العدد ٧، باريس تموز ١٩٨٤، ص٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقـــــم (٨/١)

تقديرات صافي ميزان الحساب الجاري للدول العربية المصدرة للنفط ، الاعضاء في " أوابك "

(١٩٧٣ــ ١٩٧٨)

مليون دولار

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	المجمـــوع
الامارات العربية المتحدة	+ ٦٨٩	+ ٤٢٧٢	+ ٣١٦٤	+ ٤١٥٥	+ ٣٥٠٣	+ ٣٥٧٨	+ ١٩٣٦١
دولة البحرين	ــ ٣٢	+ ١٤٥	+ ٥٠	ــ ١٥٢	ــ ١٢٥	ــ ١٠١	ــ ٢٦٠
الجمهورية الجزائرية	ــ ٤٤٥	+ ١٨٥	ــ ١٦٦٢	ــ ٨٨٥	ــ ٢٣٢٥	ــ ٣٥٣٩	ــ ٨٦٩٨
الجمهورية العراقية	+ ٨٠٠	+ ٢٦١٨	+ ٢٧٠٥	+ ٤٣٧٣	+ ٤٥٤٩	+ ٥٩٨٠	+ ٢١٠٢٥
دولة قطـــر	+ ٣٢٧	+ ١٥٣٣	+ ١٠٢٥	+ ١١٦٣	+ ٦٥٠	+ ١٠١٥	+ ٥٧١٣
دولة الكويت	+ ٢٧٢٧	+ ٩٠٢٠	+ ٥٨٩١	+ ٦٩٤٩	+ ٤٧٦٦	+ ٦١٦٧	+ ٣٥٥٢٠
الجماهيرية الليبية	+ ٦٧	+ ١٨٣١	ــ ٦٨	+ ٢٤٣٧	+ ٢٩٠٦	+ ١٠٢٥	+ ٨١٩٨
جمهورية مصر العربية	ــ ٥٥٧	ــ ١٣٢١	ــ ٢٣٨٤	ــ ١٤٣١	ــ ١١٩٧	ــ ١٢٢٢	ــ ٨١١٢
السعوديـــة	+ ٢٢٠٤	+ ٢٣٠٠٧	+ ١٣٩٣١	+ ١٣٧٩٩	+ ١٢٧٩١	+ ٢١٤٥	+ ٦٧٨٧٧
سوريـــا	+ ٣٣٨	+ ١٦٧	+ ٩٣	ــ ٧٧٢	ــ ١٦٤	ــ ٤٦٥	ــ ٨٠٣
المجمـــوع	+ ٦١١٨	+ ٤١٤٣٠	+ ٢٢٧٠٠	+ ٢٩٦٣٦	+ ٢٥٣٥٤	+ ١٤٥٨٣	١٣٩٨٢١
مجموع الفوائض التراكمية (٧٣ــ٩٧٨)	٦١١٨	٤٧٥٤٨	٧٠٢٤٨	٩٩٨٨٤	١٢٥٢٣٨	١٣٩٨٢١	

المصدر : تقرير الامين العام السنوى السادس، منظمة الاوابك ــ الكويت ١٩٧٩ ص ١٠٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفوائض لم يكن ينظر اليها باهتمام كبير من قبل المؤسسات الاقتصادية الغربية .

بعد ذلك ، وطيلة السنوات العشر بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٢ شهدت العوائد النفطية العربية قفزات وتراجعات تبعا لتطورات أوضاع السوق العالمي للنفط برموزه الاساسية من طلب وعرض ومخزون واسعار كما بيناها في المبحث السابق ، ففي الفترة من عام ١٩٧٣ وحتى نهاية عام ١٩٧٧ ازدادت العوائد باستمرار بفعل الاسعار المرتفعة غير ان الزيادة كانت متناقصة احيانا ومتزايدة احيانا اخرى بسبب تقلبات حجم الصادرات النفطية ، فبسبب انخفاض حجم تلك الصادرات في العام ١٩٧٥ كانت الزيادة في العائدات لا تتجاوز ٩٪ فقط بالقياس الى عائدات عام ١٩٧٤ ، اما في عام ١٩٧٦ ، وبفعل ازدياد الصادرات العربية من النفط زيادة كبيرة ، ارتفعت العوائد بنسبة تعادل ٥ر٣٠٪ عن عام ١٩٧٥ ، اما في العام ١٩٧٧ فبالرغم من ان نمو الصادرات النفطية كان بطيئا الا ان ارتفاع الاسعار في نفس العام ساعد في تحقيق زيادة في العائدات ، ولكن بمعدل اقل من العام الذي سبقه حيث ازدادت العوائد بنسبة ٥ر١٣٪ من عام ١٩٧٦ .

في العام ١٩٧٨ حققت العوائد النفطية العربية انخفاضا نسبته ١٤٪ عما كانت عليه في عام ١٩٧٧ ، ويعود ذلك الى انخفاض الصادرات العربية من النفط في ذلك العام .

ان تطور العائدات في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ يبقى في اطار الطفرة الاولى لاسعار النفط منذ نهاية عام ١٩٧٣ ، ولكن ومع حلول عام ١٩٧٩ شهدت اسعار النفط طفرتها الثانية حيث ارتفعت ثلاث مرات في نفس السنة حتى وصلت الى ٥ر٢٣ دولار للبرميل ، وقد رافق ذلك زيادة في الصادرات النفطية العربية الامر الذي ساعد في تحقيق طفرة ثانية في حجم العائدات العربية التي ارتفعت الى حوالي ضعف حجمها في العام ١٩٧٨ بنسبة تقارب ٨٣٪ ، الا ان نسبة النمو هذه حققت انخفاضا في العام ١٩٨٠ حيث زادت العائدات بحوالي ٥٣٪ عن حجمها ، عام ١٩٧٩ ، وذلك بالرغم من ارتفاع اسعار النفط الى ٣٢ دولار /برميل في النصف الثاني من نفس العام ، بيد ان السبب في هذا الانخفاض في معدل النمو يعود الى انخفاض حجم الصادرات النفطية العربية .

ومن الجدير قوله ان العائدات النفطية العربية عام ١٩٨٠ التي بلغت حوالي ٢١٣ر٢٨١ مليار دولار ، تعتبر اعلى رقم وصلت اليه العائدات السنوية من تصدير النفط العربي طيلة السنوات العشر من ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢ ، كما انه يزيد عن حجم العائدات المتحققة عام ١٩٧٣ بنسبة ١٥٥٧٪ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان هذه النسبة تعطينا انطباعا واضحا عن مدى الطفرة التي حققتها العائدات النفطية العربيـــــة في عام ١٩٨٠ والتي تعتبر السنة الذهبية في هذا المجال . في عـــــام ١٩٨١ حصل انخفاض في حجم العائدات المتحققة بنسبة تقارب ٧ر٧٪ عن عام ١٩٨٠ وذلك بسبب الانخفاض الكبير في الصادرات النفطية العربية ، ولم يسعف الوضع الارتفاع الذى طرأ علـــى الاسعار المعلنة الى ٣٤ دولارا لانه جاء في الشهر الاخير من العام ، ومع ذلك تصنـــــف العوائد التي تحققت للدول العربية النفطية ذلك العام ضمن مستوى مرتفع بالقياس الـــى العوائد السنوية المتحققة ضمن حقبة الطفرة الاولى بين الاعوام ٧٤ـ١٩٧٨ ، ونفس الشـــيء يقال بالنسبة للعام ١٩٨٢ اذ بالرغم من انخفاض الصادرات العربية من النفط الى مستـــوى متدنى جدا يعتبر ادنى مستوى تصل اليه الصادرات طيلة الاعوام العشرة بين ٧٣ـ١٩٨٢ ، الا ان ارتفاع الاسعار المعلنة الى ٣٤ دولار للبرميل ساعد في الحفاظ على مستوى مرتفع نسبيـــا من العائدات ومنعها من الهبوط هبوطا شديدا اذ كانت نسبة الانخفاض تعادل ٨ر٣٣٪ بالقياس لعام ١٩٨١ .

ان عـــام ١٩٨٢ يعتبر بالنسبة للسوق النفطي فترة انتقالية بين مرحلة واخرى ، اذ ان المعادلـــة انقلبت تدريجيا لصالح المشترين في العام ١٩٨٣ ، كما استمر الانخفاض فـــي الصادرات النفطية ، بالاضافة الى ان الكثير من المبيعات كانت تتم باسعار تقل عن السعـــر الرسمي وهو ٣٤ دولار تحت غطاء الحسومات واختلاف النوعية واتفاقيات المقايضة وغيرهـــا الامر الذى ادى الى انخفاض آخر في العائدات بنسبة ٣ر٣٠٪ ، الا ان الامر الهام هـو ان العائدات لم تعد تفرز الا فوائض بسيطة نسبيا كما ان بعض الدول العربية النفطية الرئيسية اخذت تسجل ولاول مرة منذ عام ١٩٧٣ عجزا في ميزانياتها ، كالكويت على سبيل المثال الامـر الذى يمكننا معه القول ان عام ١٩٨٢ يمثل بداية النهاية لمرحلة الازدهار في العائدات ، وكذلك لمرحلة توليد الفوائض التي كانت تفرزها تلك العائدات .

بأسلوب تجميعي ، يتبين لنا ان اجمالي المبالغ التي دفعت للـدول العربيـــــة المصدرة للنفـط بلغت خلال الفترة من ١٩٧٣ الى نهاية ١٩٨٢ مبلغاً يعـــــادل ١٠٥١ر٧٦٠ مليار دولار موزعة على اثنى عشر قطرا عربيا ، كما هو موضح في الجدول رقـــم (٧/١) ، ومن الجدول نفسه يتبين لنا ان دول مجلس التعاون الخليجي الست (السعودية الكويت ، الامارات ، قطر ، البحرين وعمان) استأثرت بنصيب الاسد من تلك العائدات ، اذ بلغت مجموع عائداتها النفطيه للفترة اعلاه ٧٥٥ر٨٦٩ مليار دولار بنسبة تعـــــادل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقـــم (٩/١)
صافي ميزان الحساب الجارى لبعض الاقطار العربية النفطية
للاعوام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢ م
(مليون دولار)

	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	المجموع
الجزائر	ـ ١٦٣٩	٢٢٥	٨٠	ـ ١٧١	ـ ١٥٠٥
العراق	١٠٨٢٣	١١٥٤٨	٩٥٣٤	ـ ١٣٦٧٩	١٨٢٢٦
الكويت	١٤٧٨٩	١٦١٥٩	١٤٦٧٥	٥٦٦٢	٥١٢٨٥
الليبيا	٤٠٦٦	٨٢٨٥	ـ ٢٨٩٤	٢٩٧٨	١٢٤٣٥
قطر	٢٠٧٠	٣٢١٢	٣٠٦٩	١١٦٩	٩٥٢٠
السعودية	١٤٦٦٩	٤٦٩٠٤	٤٤٠٦٣	ـ ١١٠٠	١٠٤٥٣٦
الامارات	٦٠٧٠	١١٥٨٢	١٠٢٧٠	٧٦٥٥	٣٥٥٧٧
المجموع	٥٠٨٤٨	٩٧٩١٥	٧٨٧٩٧	٢٥١٤	٢٣٠٠٧٤

المصدر : مجلة البترول والغاز العربي السنة ٢١ ، العدد ٢ ، باريس ، شباط ١٩٨٥ ص ١٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٧٢٪ من اجمالي العائدات العربية ٠

مما سبق نستطيع القول ان التطور التصاعدي في العائدات العربية النفطية عموما مرتبط اساسا بالتطور الكبير الذي شمل عائدات دول مجلس التعاون الخليجي ، وتحديدا بالدول الثلاث الرئيسية فيه وهي دولة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ، وهذه الاخيرة تعتبر رافدا مهما ومركزيا يغذي ليس التطور المطرد للعوائد البترولية فحسب ، وانما للفوائض الناجمة عنها ايضا ، اذ تمثل العائدات النفطية السعودية للفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢ نسبة تعادل ٤٨٪ من اجمالي العائدات العربية اي مايوازي نصفها تقريبا ٠

نفس الشيء يمكن ان يقال بالنسبة للفوائض المالية العربية ولكن بدرجة اكبر فحتى عام ١٩٧٨ بلغت اجمالي الفوائض المتراكمة التي حققتها الدول العربية المصدرة للنفط نحو ١٣٩٫٨٢١ مليار دولار ، شكلت فوائض الكويت والامارات والسعودية ٨٨٪ منها وايضا مثلث فوائض السعوديه لوحدها نحو نصف تلك الفوائض بنسبة تعادل ٤٩٪ منها (جدول رقم ٨/١) ومن خلال هذا الجدول وجدول رقم (٩/١) اللاحق يتبين لنا ان اجمالي الفوائض المالية العربية المتراكمة للفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢ بلغت ٣٦٩٫٨٩٥ مليار دولار مثلث فوائض دول مجلس التعاون الخليجي نحو ٨٩٪ منها ، كما يتبين لنا ايضا ان ثلاث دول خليجية فقط تمثل الحلقة الاقوى في مجال تراكم الفوائض كما سبق واسلفنا وهي الكويت والامارات والسعوديه بينما لاتمثل فوائض بقية دول مجلس التعاون الخليجي وهي قطر وعمان والبحرين الانسبة بسيطة تعادل ٤٪ فقط وهي عادة تعبر عن فوائض دولة قطر لوحدها في حين حققت دولة البحرين عجزا متراكما في حسابها الجاري (جدول رقم ٨/١) ٠

وتصنف الفوائض التي حققتها الدول العربية النفطية الرئيسية في عام ١٩٨٢ في مستوى متدن جدا ، اذ لم تزد عن ٢٫٥١٤ مليار دولار (جدول رقم ٩/١) وهي تقل عن الفوائض المتحققة للدول العربية المصدرة للنفط عام ١٩٧٣ بنسبة تقارب ٥٩٪ ، كما نلاحظ وهذا امر جد هام ـ ان المملكة العربية السعودية حققت ولاول مرة طيلة السنوات العشر بين ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢ عجزا في حسابها الجاري بلغ ١٫١٠٠ مليار دولار ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤٠١ : العائدات النفطية والتنمية الصناعيـــة : ان العائـــدات النفطية الكبيرة التي حصلت عليهـا الكويت والسعوديـة منذ عام ١٩٧٣ ، والتي كانت باحجام تفوق الحاجات الانفاقية العادية ، أوجدت فوائض مالية تراكمت باستمـرار طيلة سنوات السبعينات ، كما تم توضيحه فيما سبق ، وقد أدى هذا الامر الى نشـوء مشكلة هامة تتعلق بكيفية استخدام هذا الحجم الكبير والمتزايد للعائدات النفطيـــة ، وتنبع هذه المشكلة اساسا من محدودية الطاقة الاستيعابية لكل من الاقتصاد الكويتـي والسعودي ، مما دفع الى التفكير بقنوات جديدة انفاقية واستثمارية للاستيعاب سواء في الداخل أو الخارج ، فعلى الصعيد الخارجي ، مثلت الاسواق المالية الغربية أولـــى قنوات الاستيعاب وايسرها ، ولكنها بنفس الوقت انطوت على مخاطر اقتصادية وسياسيـــة جمة كما سبق توضيحه في بداية هذا الفصل . أما على الصعيد الداخلي ، فقـــد جرى البحث دائما عن قنوات لزيادة وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد ، وبغض النظـر عن المدى التبذيري الذي تتضمنه تلك القنوات ، فان خيار البدء بتنمية قطاع صناعـي يعتبر احد القنوات المهمة التي جرى التفكير فيهـا لاجل المساعدة في توسيع الطاقـة الاستيعابيـــة .

على صعيد آخر ، فان من أهم واخطر الافرازات السلبية للعائدات النفطيـــة هي تلك الاحادية التي اخذت تتعمق وتتزايد في بنية الاقتصاد الكويتي والسعودي ، بمعنى تزايد اعتماد النشاط الاقتصادي في كلا البلدين على مورد واحد هو عائدات انتـاج وتصدير النفـط ، وتمثل الاحادية عادة خللا في اي بنية اقتصادية ، الا ان ما يزيـد من خطورة هذا الخلل بالنسبة للكويت والسعودية ، هو كون العائدات النفطية غيـر متولدة عن نشاط انتاجي حقيقي ، وانما عن تصدير مادة أولية ناضبة ، ان الوعي ولـــو جزئيـا بخطورة هذه الظاهرة دفع الى التفكير بضرورة احداث تنويع تدريجي فـــي مصادر الدخل القومي عن طريق تشجيع نشاطات انتاجية في الداخل ، وقد وجد على هذا الاساس ان هناك فرصا سانحة لتنمية قطاع صناعي بالاستفادة من الوفرة الماليـــة التي تتيحها العائدات النفطية نفسها ، وكذلك ما يوفره النفط والغاز المصاحب لـه من طاقة رخيصة نسبيا ومواد أولية تمكن من اقامة العديد من الصناعات المرتبطة بهمـــا واللاحقة لانتاجهما .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مما سبق يمكن ان ندرك الاثر الحاسم لنمو العائدات النفطية على تنمية القطاع الصناعي في كل من الكويت والسعودية ، فالوفرة المالية التي نجمت عن تدفق العائدات النفطية بقدر ما اوجدت الاسباب والدوافع للتفكير في التنمية الصناعية ، فانها مثلت احد اهم الشروط الاولية الواجب توفرها لتنمية اى قطاع صناعي ، الا وهو توفير رؤوس الاموال اللازمة لمثل هذه التنمية .

وبذلك يتوفر لدينا ايضا ادراك اشمل لشدة الارتباط بين التطورات في العائدات النفطية من جهة والتطورات في التنمية الصناعية من جهة اخرى في كل من الكويت والسعودية .

ومن الواضح في هذا الاطار انه مع افتراض ثبات العوامل الاخرى ، فان التنمية الصناعية يمكن اعتبارها متغيرا تابعا للعائدات النفطية ، وبالتالي فان تغير الظروف الخارجية التي تؤثر في قيمة وحجم العائدات النفطية ، سوف يمارس في النهاية تأثيرا هاما على حجم واتجاهات جهود التنمية الصناعية . ومن الضروري في هذا المجال ان يتم التمييز بين العائدات النفطية وبين حجم تلك العائدات ، فالكويت والسعودية دخلتا عصر النفط منذ الخمسينات من هذا القرن واستمرتا في استلام عائدات نفطية منذ ذلك التاريخ ، بيد انهما لم يقوما بالتخطيط للتنمية الصناعية بالحجم والشكل الذى جرى انجازه منذ بداية ومنتصف السبعينات ، كما سيتم تفصيله في الفصل الثاني من هذه الدراسة ، ذلك لان العائدات النفطية لم تكن بالحجم الذى يمكن من ذلك .

ان فهم التطورات في حجم العائدات النفطية العربية بشكل عام ، وتلك التي تخص الكويت والسعودية منها بشكل خاص ، وكذلك العوامل التي ادت الى مثل هذه التطورات ، كما تم تفصيله في هذا الفصل ، سيساعد في ايجاد فهم اعمق لابعاد ودوافع قيام التنمية الصناعية والتطورات اللاحقة في كل من هاتين الدولتين .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خلاصـــة الفصـــل الأول

تميزت الفترة التي سبقت السبعينات من هذا القرن بسيطرة الشركات الاحتكاريـــة على السوق النفطية العالمية ، وعلى اهم حلقات الصناعة النفطية المتمثلة في الانتـــاج والتسعير ، وقد انعكس هذا الواقع على مستوى العائدات المالية النفطية للدول المضيفة والتي اتصفت بالانخفاض طيلة فترة سيطرة الشركات خلال الاربعينات والخمسينـــات والستينات من هذا القرن ، ويرجع هذا اساسا الى ان سياسات الشركات النفطية المتعلقة بالانتاج والتسعير لم تكن مطلقا في صالح البلدان المضيفة ، اضافة الى طبيعـــة الاتفاقيات المجحفة التي كانت تحسب على اساسها العائدات النفطية لتلك البلـــدان والتي كانت غالبا ماتحسب على شكل مبلغ مقطوع لكل برميل منتج من النفط ، وحينمـــا عزمت البلدان المضيفة مع نهاية الخمسينات على عقد اتفاقيات جديدة تقوم على اســـاس مبدأ مناصفة الارباح مع الشركات ، او بمعنى آخر دخول الاسعار المعلنة للنفط كعنصـر اضافي جديد في احتساب العائدات النفطية والتي كانت تحسب على اساس حجـــم الانتاج فقط كما تم ذكره اعلاه ، اخذت الشركات النفطية الاحتكارية تلجأ الى أساليـــب مضادة تتركز في التلاعب بعناصر التكلفة من ناحية ، ومثال ذلك ، تحميل شحنـــات النفط ، والشرق أوسطية منها على وجه الخصوص ، تكاليف شحن غير واقعية تخصـــم من السعر ، وكذلك عن طريق ضغط الاسعار من ناحية أخرى ، سواء بابقائها ثابتـــة او تخفيضها كلما كان ذلك ممكنـــا .

اثناء ذلك ، كانت البلدان النامية عموما ، ومنها البلدان المنتجة للنفط ، تمـر بمرحلة استقلال سياسي يجري تدعيمه من خلال البحث عن عناصر للاستقلال الاقتصادي ، وكانت سيطرة الكارتل النفطي الاحتكاري على الصناعة النفطية لتلك البلدان بمثابة تشويـــه اساسي لمثل هذا الاستقلال مما بلور وعيا بضرورة القيام بعمل ما للخروج من تلك السيطرة وقد اتخذ مثل هذا العمل اتجاهين رئيسيين يكمل احدهما الآخـــر :ـ

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأول : ويتمثل بسعي البلدان النفطية نحو امتلاك المعرفة الفنية والادارية الضرورية لادارة الصناعة النفطية ، والذى بدونه لايمكن الوصول الى ادارة وطنية مستقلة ، وقد تمثل هذا السعي بانشاء الشركات النفطية الوطنية بشكل اساسي .

الثاني : التكتل الجماعي للبلدان النفطية المضيفة لمواجهة التكتل الاحتكارى للشركات النفطية ، وهو ماتم انجازه في ايلول عام ١٩٦٠ حين اعلن في بغداد عن تأسيس منظمة الاقطار المصدرة للنفط " اوبيك " اثر اجتماع لخمس من البلدان المنتجة للنفط .

وطيلة السنوات التي اعقبت هذا التاريخ كانت قوة الاوبيك في تصاعد مستمر مستمد من تزايد عدد البلدان النفطية الداخلة في المنظمة من جهة ، وبتزايد حجم المعرفة والاعمال التي تنجزها الشركات الوطنية للنفط من جهة اخرى ، وكان ابرز تطبيق عملي لتلك القوة هو ماحدث في بداية السبعينات من اعلان الاوبيك لسلسلة من التعديلات على الاسعار المعلنة للنفط بشكل مستقل ودون التشاور مع الشركات الاحتكارية وهو ما مثل نقطة تحول نحو مرحلة جديدة تتميز بسيطرة البلدان النفطية النامية نفسها ومن خلال منظمة الاوبيك على الصناعة النفطية برموزها الاساسية من انتاج وتسعير، ويكفي للتدليل على عمق التغييرات التي احدثتها هذه المرحلة الجديدة على اسعار النفط المعلنة ان نعلم ان تلك الاسعار ، ارتفعت من ٢ر٥٩ دولار للبرميل في بداية عام ١٩٧٣ الى مايقارب ٣٤ ـ ٣٦ دولار للبرميل عام ١٩٨١ . وقد كان من الطبيعي ان تنعكس تلك التغيرات الكبيرة في الاسعار على حجم العائدات المالية المتحققة للبلدان النفطية من تصدير النفط وخصوصا البلدان العربية الخليجية ، التي تعتبر مزودا رئيسيا للنفط على الصعيد العالمي ، فقد ارتفعت العائدات النفطية للبلدان العربية من ١٢ر٩٠٤ مليار دولار عام ١٩٧٣ الى مايقارب ١٩٧ر٢ مليار دولار عام ١٩٨١ ، وكان للسعوديه منها حصة الأسد ، فقد ارتفعت عائداتها النفطية من حوالي ٤ر٣٤٠ مليار دولار عام ١٩٧٣ الى ١١٣ر٢ مليار دولار عام ١٩٨٢ ، وبالنظر لان حجم تلك العائدات كان في مستوى يزيد كثيرا او قليلا عن حجم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحاجات الانفاقية العادية والانمائية للعديد من البلدان النفطية العربية فقد نشأت ظاهرة الفوائض المالية النفطية والتي سلكت طريقها نحو الاستثمار والايداع في في اسواق المال الغربية متعرضه للكثير من المخاطر والتي تأتي على راسها احتمالات التجميد وتشويه درجة الملكية الوطنية لها كعنصر من عناصر الثروة القومية ،وكما هو الحال بالنسبة للعائدات فقد كان للسعوديه ايضا حصة الأسد من الفوائض النفطية العربية التي بلغت قيمتها المتراكمة منذ عام ١٩٧٣ وحتى نهاية عام ١٩٨٢ مايعادل ٥ر ١٠٤ مليار دولار، تليها الكويت بقيمة متراكمة تبلغ ٢٨٥ر٥١ مليار دولار، ولابد من الاشارة هنا الى ان عام ١٩٨٢ مثل بداية النهاية لمرحلة الازدهار النفطي بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط العربي وبروز مصادر عرض جديده والانقلاب التدريجي للمعادلة في السوق النفطي لصالح المستهلكين ، مما أدى في النهاية الى انخفاض صادرات النفط العربي وانخفاض العائدات النفطيه بالتالي ، خصوصا وان الكثير من عقود البيع كانت تتم باسعار اقل من السعر الرسمي ، وكان من نتيجة ذلك تحقيق مقدار ضئيل من الفوائض ، بل ان بلدا كالسعوديه حققت لاول مرة منذ عام ١٩٧٣ عجزا في حسابها الجاري.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني

التنمية الصناعية في دولة الكويت والمملكة العربية السعودية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٠٢ : دور التصنيع في التنمية الصناعية

تذهب النظريات التي تبحث في مفهوم ومقومات التنمية الى اهمية رفع معدل التراكم الرأسمالي كضرورة للاسراع بعملية التنمية الاقتصادية ، وتعتبر انخفاض او جمود ذلك المستوى كصفة ملازمة للتخلف . وعادة ماتهدف تلك النظريات الى ايصال الاقتصاد الى مرحلة يكون فيها قادرا على النمو الذاتي ، وتربط بين هذا الهدف وبين رفع معدل التراكم الرأسمالي كشرط أساسي لتحقيقه ، الا أن العلاقة لاتدرس بشكل كمي بحت ، وانما يتم الاهتمام بالكيفية التي يتحقق من خلالها رفع معدل التراكم ، ذلك ان الأمر الجوهري في هذا الاطار هو الوصول الى مستوى معين من الاستثمار ينطوي ذاتيا على مقومات الديمومة والاستمرار والتزايد . ولعل من أهم المسميات التي تندرج تحت مفهوم الكيفية ، هي الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد (والتي عادة ماتكون مصاحبة لاوضاع التخلف) ، بمعنى أن المستوى المطلوب للتراكم الرأسمالي ، هو ذلك المستوى الذي يساهم في تصحيح تلك الاختلالات او القضاء عليها ، وذلك من خلال تطوير وتحديث اساليب ووسائل الانتاج الصناعي ، والذي اثبتت تجارب البلدان الصناعية فاعليته في هذا المجال — اذا ماكان قائما على اسس سليمه . ان للتصنيع ذي الأسس السليمة مجموعة من الآثار الايجابية على التنمية بشكل عام ، ويمكن ايجاز اهم تلك الآثار بما يلي :—

١ . ان المزيد من الاستثمارات في الصناعة تقود الى تنويع الاقتصاد القومي ، ومن ثم تقليل الآثار المترتبة على الاعتماد على محصول او منتج واحد .

٢ . يؤدي التصنيع الى زيادة الاهمية النسبية للسلع الصناعية المصدره ، وبالتالي المساعدة في القضاء على اختلال هيكل الصادرات .

٣ . ان التصنيع بما ينطوي عليه من رفع لمعدل التراكم الرأسمالي ، والذي يتطلب تطوير قوى الانتاج ورفع معدل الانتاجية ومن ثم معدل النمو في الدخل القومي ،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يساعد في القضاء على الاختلال في العلاقة بين الموارد البشرية والمادية [1] ، خصوصا فيما يتعلق باستيعاب فائض القوى العاملة ، اذ ان التوسع المستمر في القاعدة الصناعية يخلق دائما فرصا جديده للعمل ، كما يساهم في تطوير المهارات والمعارف الفنية .

٤. كما ان التصنيع يؤدي في النهاية الى ازدياد الاهمية النسبية للقطاع الصناعي على حساب القطاعات الاخرى بشكل عام ، والزراعة بشكل خاص ، سواء من وجهة نظر الدخل أو العمالة ، بيد ان هذا التمايز في الأهمية النسبية ، يجب ان لا يؤدي الى تراجع معدلات النمو في القطاع الزراعي اذا ما أريد لعملية التصنيع ان تؤدي دورها الايجابي كاملا في اطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ان نجاح عملية التصنيع في البلدان النامية ، يتطلب تهيئة مجموعة من الشروط والمقدمات الضرورية ، ولعل من ابرزها :ـ

١. توفير الاعتمادات المالية الضرورية التي تتطلبها خطط الاستثمار الصناعي والخطط التنموية الاخرى المتعلقة بها .

٢. اعداد خطه تنموية شاملة ، تشكل الصناعة عنصرا مركزيا فيها . وهذا ينقلنا الى الحديث عن ضرورة اعتماد التخطيط العلمي كأساس في استراتيجية التصنيع ، اذ بدون تخطيط شامل لامكانيات التطور الصناعي ، يأخذ بنظر الاعتبار كل العوامل والعناصر من داخلية وخارجية [2] ، لا يمكن تحقيق الهدف الاساسي من التصنيع في دفع عجلة الاقتصاد القومي نحو مرحلة النمو الذاتي .

٣. اقامة البني التحتية ـ سواء المادية منها او البشرية ـ ويندرج ضمن البنى البشرية ، احداث تغييرات في السلوكيات والعادات تهدف الى تهذيب البنية الاجتماعية ، بما يتلائم مع متطلبات تسارع وتيرة التنمية .

---

١. د . عمرو محي الدين ، التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٥ ص ٢٢٨ .

٢. د ـ طلال البابا ، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٨١ ، ص ٧٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤. ضرورة انجاز نموذج صناعي يقوم على اساس التكامل مع القطاع الزراعي ، ذلك لأن أي اهمال يصيب الزراعة بسبب خطط التصنيع ، فأنه يفقد تلك الخطط عناصر مهمة للنجاح .

٥. ضرورة التخطيط لنموذج صناعي ينطوي على تقاطعات افقية ورأسية بين الصناعات المختلفة ، تساهم في خلق فرص جديده للطلب من أجل توسيع نطاق السوق والتغلب على مشكلة ضيقه التي تواجه العديد من الدول النامية .

ومما سبق يتبين لنا ان مستلزمات نجاح عملية التصنيع في حال توفرها ، تعتبر بحد ذاتها انجازات مرافقه ومتولده عن عملية التصنيع ذاتها توضح دور هذا القطاع واثره على مجمل جهود التنمية الاقتصادية منها أو الاجتماعية .

٢.٢ : اهمية التصنيع للمجتمعات النفطيه العربية

ان اهمية التصنيع للمجتمعات بشكل عام ، امر مؤكد للاسباب التي اوردناها في المبحث السابق ، الا ان الحديث عن مجتمعات نفطيه عربية ، يعطي للتصنيع اهمية خاصة جدا ، ذلك لان البلدان المتخلفة او النامية ، والتي لاتوصف كمجتمعات نفطية ، تبقى في اطار السمات التقليديه للتخلف . بيد ان بروز العامل النفطي في بعض البلدان العربية ، فانه بقدر ما أتاح من فرص للتصنيع ، لعل اهمها ، انتفاء مشكلة ندرة رأس المال ، فانه عمق العديد من الخصائص التقليديه للتخلف ، حتى خرجت عن تقليدها ، بشكل جعل منها عوائق تحتاج الى حلول غير عاديه ـ بمنظور الواقع الراهن لمجتمعات تلك البلدان ـ ، وتحتاج ايضا لفترة زمنية ليست بالقصيرة لمعالجتها ، ولعل من ابرز تلك العوائق ما يلي :

١. تسارع وتيرة التبعية للاقتصاديات الغربية .

٢. تفكك بنية الاقتصاد الداخلية .

ولايمكننا الحديث عن احدى هاتين الظاهرتين بشكل منفصل تماما عن الاخرى ، ذلك لانهما ينطويان على الكثير من عناصر التداخل . فعلى الصعيد الاستهلاكي مثلا ، يعتبر الميل للاستهلاك في بلدان مثل السعوديه والكويت والامارات العربية وقطر مرتفعا جدا ، فقد بلغ اجمالي الاستهلاك الخاص والعام لتلك البلدان مايعادل ٥٠٫٤٣٥ مليار دولار في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عـــام ١٩٧٩ ، علما ان عدد سكانها مجتمعة لم يكن يزيد عن تسعة ملايين نسمة ويعتبر هذا الانفاق كبيرا بالنسبة لهذا العدد من السكان وبالنسبة لبلدان في مستوى منخفض مـــن التطور ، وتتضح هذه الحقيقة اكثر من مقارنة الارقام اعلاه مع مثيلاتها لبلـــدان عربيـــة اخرى مصدره للنفط مثل الجزائر والعراق ـ ففي الوقت الذى كان عدد السكان في الجزائـــر يبلغ ضعف عددهم في البلدان الخليجية الاربعة المذكورة اعلاه ، الا ان اجمالى الاستهلاك فيها كان بحدود ١٤٫٣٨٢ مليار دولار في نفس عام ١٩٧٩ ، ونفس الشيء يقال بالنسبـــة للعراق الذى يفوق تلك البلدان في عدد سكانه (حوالي ١٢ مليون نسمه) الا ان اجمالـــي الاستهلاك لم يزد عن ١٤ مليار دولار في نفس الفتـــــرة [٢،١] كما يجب اضافة ظاهـــرة المستوردات المرتفعة جدا كاحدى الدلالات الخطره ، اذ بلغت واردات البلدان الخليجيـة الاربعة المذكورة اعلاه في عام ١٩٧٧ ، ما يعادل ٢٦ مليار دولار ، اى ما نسبته ٤١٪ من اجمالي الواردات العربية ، في الوقت الذى يشكل سكان هذه البلدان ما نسبته ٧٪ فقـــط من اجمالي سكان الوطن العربي في نفس ذلك العام [٣] .

وتوضح هذه الظاهره مدى تعمق التبعية ، من خلال الاعتماد المكثف على العالم الصناعي ليس في تأمين المستوردات فحسب ، انما في وجهة الصادرات ايضا ، اذ يأتي ما يزيد علـــى ثلاثة ارباع المستوردات من بلدان " منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية " OECD " ، كما تتلقى هذه البلدان اكثر من ثلاثة ارباع صادرات البلدان العربية النفطية ، والتي شكـــل النفط مع حصة متواضعة من المنتجات المكرره ٩٨٪ منها عام ١٩٨٠ [٤] .

---

١ . د . يوسف صائغ ، سياسات النفط العربية في السبعينات ، فرصة ومسؤولية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٢٣٤ .

٢ . الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصاديه العربية ، الكتاب الاحصائي السنوى للبـــلاد العربية ، العدد الرابع ، عمان ، ١٩٨١ ص٤ .

٣ . نفس المصدر السابق ، ص٢ ، ص ١٣٤ .

٤ . د . يوسف صائغ ، مصـــدر سابـــق ، ص ٢٦٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان المشكلات والمصاعب التي تثيرها هذه الظاهرة ليست بالامر الهين ، فهي تسبب تسربا خطيرا للقوة الشرائية ، ولجانب كبير من القدرات العملية للافراد ، اضافة الى انكشاف المنطقة العربية امام قوة ومواقف العالم الصناعي بخصوص السيطرة على مقدرات الغذاء والتكنولوجيا ، كما انها تخلق صعوبات امام اندماج قطاع النفط بالاقتصاد القومي مع تزايد اندماج هذا الاخير باقتصاديات العالم الصناعي .

من التحليل اعلاه يبرز بوضوح مدى ضرورية التصنيع كوسيلة لتحقيق جملة اهداف ذات ارتباط خاص بالمجتمعات النفطية العربية ، ومن اهم هذه الاهداف :-

١ . تقويم المنهج الاستهلاكي على المدى البعيد من خلال اعطاء اهمية خاصة للصناعات الاحلالية للتخفيف من حدة تسرب القوة الشرائية .

٢ . توفير فرص متزايدة لاندماج القطاع النفطي مع القطاعات الاخرى في الاقتصاد .

٣ . تقليص درجة الاعتماد والتبعية للعالم الصناعي .

وعلى الرغم من ان عملية التصنيع ذاتها تؤدي الى زيادة حجم الاستيرادات في المدى القصير والمتوسط ، لسد الكثير من متطلبات التنمية الصناعية ، الا انها قادرة على تعويض ذلك في المدى الطويل من خلال استمرارية الدخل المتولد عنها ، ومدى تطور مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي .

٤ . ايجاد قاعدة صناعية تشكل ضمانة اقوى للمستقبل ، وذلك من خلال تنويع مصادر الدخل القومي ، وتقليص درجة مساهمة العائدات النفطية في تكوينه . والابتعاد تدريجيا عن طابع الاقتصاد احادي المورد . خصوصا اذا كان هذا المورد غير متجدد وذا عمر قصير نسبيا ، كما هو الحال في اغلب الاقطار العربية النفطية ، اذ انه على الرغم من ضخامة حجم الاحتياطات المتوفرة لتلك الاقطار ، فانه يتوقع لها ان تنضب خلال فترة زمنية تتراوح بين ١٢ ـ ١٦٨ عاما ، وذلك وفق مستوى الانتاج النفطي لعام ١٩٨١ ، وحسب تقديرات الاحتياطي في نهاية ذلك العام[1] .

---

١ . د . فؤاد حمدي بسيسو ، التعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون الخليجي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٤ ، ص ٤٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان ضخامة العائدات النفطية العربية ، تمنح الاقطار المالكة لها ميزة نسبية في وفرة رأس المال والذى تعاني من نقصه الكثير من الدول النامية ، والتي سقطت بعضها تحت وطأة الديون وهي تحاول توفير رأس المال اللازم لانجاز طموحاتها التنموية ، فمن الضرورى استثمار هذه الميزه بالشكل الاكثر ديمومه . والتصنيع القائم على استراتيجية واضحة الاسس والاهداف يعتبر الشكل الاستثمارى الأمثل ، اقتصاديا واجتماعيا ، لوفرة رأس المال المتاحه ، وبالرغم من ان اغلب الدول العربية النفطية الخليجية استطاعت تحقيق انجازات على صعيد البنى التحتية المادية ، والتخلص من بعض خصائص التخلف التقليديه ، مثل تدني متوسط الدخل الفردى ، وتدني المستوى الصحي والتعليمي ، الا انها لم تتقدم كثيرا في معالجة الخلل الرئيسي في هيكل الاقتصاد والمتعلق بالنشاط الانتاجي للمجتمع ، والذى يمثل سمة تخلف أساسية ، حيث تنصب اغلب توجهات الافراد نحو الاستيراد والتصدير والمضاربة ، مفضلين تجنب عنصر المخاطرة الذى تنطوى عليه النشاطات الصناعية ، وتعتبر مشكلة المضاربة المالية منها على وجه الخصوص ـ احدى المشاكل الجديه التي واجهت حركة التنمية في الاقطار الخليجية ، فهي تساهم في تحويل الامكانات المالية المتاحة والجهود الانسانية المرتبطة باستغلالها صوب نشاطات غير انتاجيه ، ولوحظ ايضا ان المردود الناجم عن نشاطات المضاربة قد تم توجيه معظمه الى الانفاق الاستهلاكي ، وماتبقى اعيد استغلاله في نشاطات المضاربة [1] .

ان هذا الواقع يؤكد اهمية التوجه نحو التصنيع كوسيلة اساسية لعكس مسار الاهتمامات الاقتصادية داخل المجتمع نحو النشاطات الانتاجية الحقيقية التي تدعم تماسك هيكل الاقتصاد .

٣٠٢ : طبيعة اقتصاديات الكويت والسعوديه قبل السبعينات

يشير التاريخ الاقتصادى لمنطقة الخليج العربي عموما ، الى مرور هذه المنطقة بمرحلتين رئيستين ، الاولى : وتصف خصائص عصر ماقبل النفط ، والثانية : تتناول التغيرات

١) د . فؤاد حمدى بسيسو ، مصدر سابق ، ص ١٣٤ ، ١٤٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التي احدثها اكتشاف النفط في اقتصاديات تلك المنطقة ، ومن خلال تتبع المرحلة الاولى نجد ان هناك عاملين اساسيين تحددت بموجبهما طبيعة النشاطات الاقتصادية لسكان تلك المنطقة ، هذان العاملان هما : الموقع ، وشح الموارد الطبيعية ، خصوصا مايتعلق منها بالمياه والحياة الزراعية ، مما جعل فرص الاستثمار الاقتصادى ضئيلة على البر ، فيما عدا بعض الواحات في الامارات وشرقي السعوديه . هذا الواقع تم تعويضه نسبيا من خلال استثمار الموقع الاستراتيجي لمنطقة الخليج كحلقة وصل لخطوط التجارة بين الشرق والغرب ، اضافة الى الخليج نفسه الذى وفر فرصا للنشاط الاقتصادى ، تتركز في بناء القوارب وصيد اللؤلؤ والاسماك والملاحة البحرية .

وقد لعبت الكويت دورا متميزا في مجال الصيد وبناء القوارب والملاحة البحرية في مرحلة ماقبل النفط ، نظرا لضخامة اسطولها البحرى انذاك ، ولشهرة صناعة القوارب الكويتية ، وقد شملت الخدمات التجارية التي كانت تؤديها المناطق الداخلية في الجزيرة العربية وجنوب العراق ، اضافة الى شبه القاره الهندية والسواحل الافريقية ، وكانت الحياة المعيشيه لمجتمع الكويت في تلك الحقبه تتصف ببساطتها وقلة متطلبات الرفاه فيها .

استمرت هذه الخصائص حتى الخمسينات من هذا القرن بالرغم من اكتشاف النفط في الكويت منذ منتصف عام ١٩٣٨ ، ذلك ان الانتاج النفطي الكويتي لم يصل الى المستوى التجارى الا في عام ١٩٤٦ ، ومع استمرار تزايد انتاج وتصدير النفط وتزايد العائدات اخذت معالم المرحلة النفطية تتبلور منذ نهاية الخمسينات وبداية الستينات من خلال تدهور واضمحلال النشاطات الاقتصادية التقليديه وبروز النفط كمحور للحياة الاقتصادية ، مما ساعد على هجر الايدى العاملة لتلك الاعمال والاشتغال بالمجالات الجديده التي افرزتها الصناعة والعائدات النفطية ، ولم يستمر من تلك النشاطات التقليديه سوى صيد الاسماك والتجارة الا ان طبيعة ممارستها تطورت عن ذى قبل بفعل التغييرات التي فرضتها المرحلة الجديده ، حيث تأسست عام ١٩٥٩ شركة حديثه لصيد الاسماك ، كما انشأت الحكومة شركة ثانية عام ١٩٦٣ باسم " الشركة الكويتية الوطنية لصيد الاسماك " تهدف الى احياء

All Rights Reserved - Library of University of ... Center of Thesis Deposit

اهتمام الكويتيين بهذه المهنه [1]

شهدت الستينات حدوث تغييرات جذرية في الاقتصاد الكويتي بفعل الزيادات المتتابعة في انتاج وتصدير النفط ، وقد تمثلت الخطوط الرئيسية لهذه التغييرات في كل من المجالات التالية :ـ

١. السكان .
٢. التجارة .
٣. النشاطات المالية .
٤. البنى التحتية .
٥. الصناعه .

فعلى الصعيد السكاني ،ازداد عدد سكان الكويت بفعل فرص الإستخدام في القطاع الحكومي وفي الصناعات النفطية وقطاع البناء والتي جذبت اعدادا كبيرة من العمالة الخارجية فارتفع عدد سكان الكويت من ٣٢١,٦٢١ الف نسمه عام ١٩٦١ الى حوالي ٣٥٠ الف نسمه عام ١٩٦٣ [2] . ثم الى ٧٣٨,٦٦٢ الف نسمه عام ١٩٧١ [3] . بيد ان المسألة المهمة الأخرى ضمن التغييرات السكانية ، هي توجه الحكومة نحو بناء مجتمع مرفه. اذ تعود العائدات النفطية ابتداءا الى الحكومة الكويتية ، والتي تستثمر جزءا كبيرا منها في الخارج وتستخدم الباقي داخليا ضمن مسربين رئيسين :ـ

الاول : في تمويل النفقات الحكومية والمهام الانمائية التي تقوم بانجازها .

الثاني : تحويل غير مباشر الى الافراد ، عن طريق سياسات استملاك الاراضي باسعار مرتفعة اكثر بكثير من قيمتها الحقيقية بالاضافة الى المرتبات المرتفعة التي تؤول الى الموظفين الكويتيين .

---

١. البنك الدولي للانشاء والتعمير، التنمية الاقتصادية في الكويت ، ترجمة صلاح الدين الدباغ، المكتب العربي للطباعة والنشر ولتوزيع ،الكويت ر١٩٦٨ ،ص١٢١ ، ١٢٢ .
٢. نفس المصدر السابق ، ص٥٩ .
٣. د. صادق السعيد ، "السكان والقوى العاملة في اقطار الخليج العربي " بحث مقدم الى ندوة ، اماكنيات دول الخليج العربي في التنمية ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصره ، ١٩٧٥ ، ص٢٢٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لذلك فان الكويت وصفت ولا زالت بانها اكثر مناطق العالم بحبوحه ، فقد قدرت بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير حصة الفرد في الكويت من اجمالي الناتج القومي عام ١٩٦٣ بـ ٢٩٦٠ دولار ، والتي اعتبرت انذاك من المعدلات المرتفعة في العالم .

اما فيما يتعلق بالتجارة ، فان ارتفاع مستوى الدخل الفردى ، ساعد على تميز الاقتصاد الكويتي بسنبة عالية من الادخار ، حيث بلغت نسبة المدخرات للدخل المتصرف به عام ١٩٦٣ نحو ٤٥٪ [1] . ان هذه النسبة العالية من المدخرات ، اضافة الى وفرة النقد الاجنبي لجميع اوجه الانفاق الحكومي ، وانتهاج الدولة مبدأ الاقتصاد الحر ، اضافة الى ترسخ المهنة التاريخيه للكويتيين الا وهي التجارة . جعلت من الاقتصاد الكويتي اقتصادا مفتوحا للواردات والتحويلات المالية ، فقد ارتفعت الواردات ارتفاعا من نحو ٣٠ مليون دينار كويتي عام ١٩٥٤ الى ١٠٠ مليون عام ١٩٦٣ ، وفي عام ١٩٦١ بلغت واردات السلع الاستهلاكية اكثر من ٦٠٪ من مجموع الواردات . [2]

اما على الصعيد المالي فقد نشطت في الكويت القطاعات الخدمية المصرفية للاستفادة من النشاط التجارى الواسع من جهة ، وضخامة حجم المدخرات من جهة اخرى ، ولتقديم الخدمات المتعلقه بالاستثمارات الخارجية للافراد ، والتي شكلت مع الاستثمارات الحكومية الخارجية نسبة كبيرة من الدخل القومي بلغت ٢٧٪ عام ١٩٦٢/١٩٦٣ ، كما هو موضح في جدول رقم (١/٢) .

---

١ . البنك الدولي للانشاء والتعمير ، مصدر سابق ، ص١٠٣ .

٢ . نفس المصدر السابق ، ص ١٥٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١/٢)

توزيع الناتج القومي الاجمالي الكويتي لعامي ١٩٥٩ ، ١٩٦٣/٦٢

(مليون دينار كويـــــــــتي)

	١٩٥٩	%	١٩٦٣/٦٢	%
الناتج القومي الاجمالي	٢٩٦		٣٧٠	
توزيع الناتج القومي الاجمالي				
١) الاستهلاك	١٦٣	٥٥٪	٢٠٠	٥٤٪
٢) النفقات الرأسمالية في الكويت	٦٣	٢١٪	٧٠	١٩٪
٣) الاستثمارات الماليـــة الخارجية	٧٠	٢٤٪	١٠٠	٢٧٪

المصدر : البنك الدولي للانشاء والتعمير " التنمية الاقتصاديه في الكويت " ، مصـــدر سابق ، ص١٠٣ .

اما على صعيد البنى التحتية ، وخصوصا مايتعلق منها بالهياكل المادية ، فقد حضيت باهتمام مبكر ، حيث بلغت المبالغ المصروفة على الاشغال العامه سنة ١٩٦٣/٦٢ ، حوالـى ٣٥ مليون دينار (اى مايعادل ١٩٪ من مجموع الايرادات العامه)[1] ، توزعت ضمن قنـوات المطار والميناء والطرق والمواصلات السلكية واللاسلكية ، اضافة الى الخدمات المتعلقه بتطويـر البنية البشرية من خدمات صحية وتعليميه واسكان ، مما ساعد في انجاز جزء هام من البنـــى

١. البنك الدولي للانشاء والتعمير ،مصدر سابق ، ص٢٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التحتية والتي تعتبر احدى المقومات الضرورية للتنمية .

وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي ، فان طبيعة تطور هذا القطاع في الستينات تشير الى ان اغلب الصناعات التي اقيمت كانت وليدة تطورات الطلب المحلي ، ولم تنجم عن تخطيط شمولي لهذا القطاع ذى اهداف محدده فيما عدا تلك الصناعات المرتبطة بقطاعي النفط والغاز ، والتي خططت الحكومة لانشاءها من أجل الاستفاده من امكانيات تصديرها واعتمادها كنقطه بداية نحو تنويع مصادر الدخل القومي .

لقد كان للتطور الذى لحق بقطاع الانشاءات والتعمير بفعل تزايد عوائد النفط اثر كبير في اقامة الصناعات التي ترفد هذا القطاع بمستلزماته ، بيد انها كانت عباره عن منشآت صغيره الحجم . بعكس بعض الصناعات الغذائية التي اقيمت في نفس الفترة ، مثل صناعة طحن الحبوب وصناعة الالبان والمياه الغازية والتي استخدمت اجهزه ذات مستوى تقني عالي واعداد اكبر من العمال .

بعد ذلك اقيمت بعض الصناعات التحويلية الصغيره مثل صناعات المنتجات الحديديه كالصهاريج وصب وصلات الانابيب ومستلزمات المجارى وصناعة الانابيب الخرسانية [1] ، ويوضح الجدول رقم (٢/٢) ، عدد وانواع الصناعات التي اقيمت حتى عام ١٩٦٦ ، ولابد من الاشارة الى ان عددا كبيرا مما اعتبره الاحصاء منشآت صناعية لاتعدو عن كونها ورش متباينة الاحجام .

---

١ . محمود الغربللي ، اقتصاديات الكويت ، مطبعة مقهوى ، الكويت ، ١٩٦٨ ، ص١١٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقـــــم (٢ / ٢)

الصناعات القائمـــه في الكويـــــت

بموجب احصـــاء الانتاج الصناعي لعام ١٩٦٦ / الادارة المركزية للاحصـــــاء

	نوع الصنـــــــاعة	عدد المنشآت	عدد الموظفين والعمال
١	تكرير النفط	٢	٤٧٢
٢	الاسفلت	٥	٤٠
٣	الصناعات السمكية	٤	١٦٥٠
٤	صناعة المواد الغذائية وطحن الحبوب	٣٩٠	٢٢٧٦
٥	صناعة المرطبات والمياه الغازيـــة	٦	١٠٥٤
٦	الصناعات الجلدية والملابس	٢٠	١٥٧
٧	صناعة الموبيليا والاثا ث	٣٥٧	٢٢٥٨
٨	صناعة المصنوعات الورقيه	٤	٦٠
٩	الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية		
	أ ـ صناعة الغازات الكيماويـة	٢	٥٦
	ب ـ صناعة الاصباغ	٣	٢٩٠
	جـ ـ صناعة الاسمده	١	٣٠٠
١٠	صناعة مواد التغليف وكبريت المشط	٢	٤٣
١١	صناعة مواد البناء	١١١	١٨٧٣
١٢	الصناعات المعدنية	٩٠	١٠٠٣
١٣	صناعة الهياكل وصناديق السيارات	٤	١٠
١٤	صناعة السفن واصلاحها	٤	٤١
١٥	صناعة الطباعـــــه	١٨	٢٧٥
	الاجمالـــــــي	١٠٢٣	١١٨٥٨

١٠ المصدر : محمود الغربللي ، " اقتصاديات الكويت ، مصدر سابق ، ص ١٧٨ ، ١٨٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لم تزد القيمة المضافة الناجمة عن عمليات الصناعة منسوبة الى اجمالي الناتج المحلي في سنة ١٩٦٦/٦٥ عن ٣٪ ،اى ٢٥ مليون دينار من اجمالي الناتج الذى بلغ ٨٢٥ مليون دينار كويتي [١] ، وتعتبر هذه مساهمة متواضعة في تكوين ذلك الناتج ، والذى يعتمد اساسا على استخراج وتصدير النفط حيث بلغت نسبة مساهمة العائدات النفطية في تكوين الناتج المحلي ٦١٪ في نفس الفترة ، ولكنه بالرغم من هذا الواقع ،فان فترة الستينات شهدت بروز الوعي باهمية تنمية وتطوير القطاع الصناعي كاحد الوسائل المهمة لتحقيق هدف تنويع مصادر الدخل القومي ، وقد اتجهت الحكومة لاول مرة الى انشاء منطقة الشعيبه الصناعية في عام ١٩٦٤ ، وكان الهدف الاول من انشائها هو خلق قاعده صناعية اساسية مستفيدة من رخص الطاقه وتوفر الغاز الطبيعي والنفط [٢] .

وعموما فانه في ظل الاقتصاد الاحادى المورد الذى أخذت تتصف به الكويت بعد اكتشاف النفط بفترة من الزمن والذى تعمقت خصائصه في الستينات ، في ظل ذلك ، نمت ثلاثة قطاعات رئيسيه ولكن بشكل غير متوازن ، وهي ، التجاره والخدمات (وتشمل الخدمات المالية والمصرفية والعقاريه وغيرها) ، هذا بالاضافة الى الصناعة والتي كانت اقل تلك القطاعات نصيبا في النمو .

اما فيما يختص بطبيعة اقتصاديات المملكة العربية السعوديه في الفترة التي سبقت سنوات السبعينات ، فالبرغم من توافقها مع التقسيم المرحلي لعصر ماقبل النفط ومابعده ، والذى تتصف به الكويت ايضا ،فان هناك بعض السمات الجغرافية والسكانية التي ميزت جوانب خاصة للاقتصاد السعودى في تلك الفترة .

---

١. محمود الغربللي ، مصدر سابق ص ١٣١.

٢. M.W.Khouja and P.G.Sadler, The Economy of Kuwait , The McMillan Press LTD, London, 1979,P.138.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فقيما يتعلق بالسكان تعتبر السعوديه ثاني اكبر اقطار الخليج العربي بعد العراق من حيث عدد سكانها الذى بلغ حوالي ستة ملايين ونصف المليون نسمه عام ١٩٦١ ، حسب تقديرات الامم المتحدة [١] . اما من الناحية الجغرافية ، فتشمل اراضي المملكة مساحات شاسعه تقدر بحوالي ٢٫٢٤٠٫٣٥٠ مليون كيلو متر مربع [٢] ، وبالرغم من ان المناخ الصحراوى يسود معظم انحاء البلاد ، فان هناك بعض المناطق المتفرقه التي تتوفر فيها مصادر مائية كالآبار والعيون و مياه الاوديه ، ويتركز اغلبها في المناطق الشرقية الغنية بآبار النفط . هذا الامر ساعد على بروز النشاط الزراعي كأحد النشاطات الاقتصادية الهامة لعصر ماقبل النفط ومابعده ايضا ، حيث كانت اغلبية السكان تشتغل بالزراعة والرعي وصيد الاسماك ، بينما كانت اقلية من السكان تشتغل ببعض الحرف اليدوية والاعمال التجارية وخدمات الحج [٣] .

اكتشف النفط في السعوديه عام ١٩٣٨ في الدمام ، ومنذ ذلك التاريخ بدأت السعوديه تتحول من قطر فقير في موارده الطبيعيه الى احدى اكبر البلدان ثراءا في مواردها النفطيه في العالم ، واعقب الاكتشاف الاول اكتشافات اخرى في المنطقة الشرقية ، وحقق تزايد الانتاج النفطي معدلا سنويا بلغ ٥٣٫٤٪ خلال الفترة بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٥٠ ، وما نسبته ٩٫٣٪ خلال الفترة بين عامي ١٩٥١ و ١٩٦١ ، ومانسبته ١٤٪ خلال الفترة مابين عامي ١٩٦٢ ، ١٩٧٢ [٤] .

---

١ . د . محمد علي رضا الجاسم ، مقدمه في اقتصاديات المملكة العربية السعوديه ، مطابع عابدين ، القاهره ١٩٧٢ ، ص ١٦ .

٢ . نفس المصدر السابق ، ص ١٣ .

٣ . د . محمد علي رضا الجاسم ، دراسات في الاقتصاد السعودي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهره ، ١٩٧٧ ، ص ٣٧ .

٤ . د . فؤاد حمدى بسيسو ، مصدر سابق ، ص ٣٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكما ادى النفط الى تحول في الاقتصاد الكويتي من اقتصاد تجارى خدمي الى اقتصاد نفطي ، فاننا نستطيع القول بان التحول بالنسبة للاقتصاد السعودى ، كان من الاقتصاد الزراعي الرعوى الى النفطي ، ويعبر هذا التحول عن التغييرات الرئيسيه في مكونات الدخل القومي ، اكثر من تعبيره عن تغيرات في النشاطات الاقتصاديه الرئيسيه للسكان ، وربما تكون هذه المقوله اكثر انطباقا على السعوديه منها بالنسبة للكويت ، اذ بالرغم من تعمق دور النفط في الحياة الاقتصاديه السعوديه في الستينات ، فان نسبة كبيرة من السكان استمرت في العمل في الزراعة والرعي ، حيث قدرت نسبة سكان الارياف في المملكة بـ ٦٥٪ من مجموع السكان عام ١٩٦٩ ، ٥١٪ منهم مقيمون و ١٤ ٪ منهم من البدو الرحل ، كما تشير احصائيات عام ١٩٦٦ الى ان ٤٦ ٪ من مجموع القوى العاملة كانت تشتغل في الزراعة وصيد الاسماك وتربية المواشي [1] .

ان قدرة القطاع الزراعي على تزويد باقي القطاعات المتنامية بجزء من حاجتها الى الايدى العاملة وكبر حجم السكان بالنسبة لباقي اقطار الخليج ، جعل معدل النمو السكاني في السعوديه معتدلا ، اذ لم يتعدى ٢ر٨ ٪ سنويا للفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٥ ، علما ان هذا المعدل بالنسبة للكويت يساوى ٦ر٨ ٪ سنويا لنفس الفترة [2]

وكان من الطبيعي ان تنعكس الثروة النفطيه على مستوى دخول الافراد ، الا ان الامر يختلف هنا عما كان عليه في الكويت ، فحجم السكان وتوزعهم ضمن اراضي واسعة ، واشتغال نسبة كبيرة منهم بالزراعة والرعي ، والتي عادة مايكون التحول عنها بطيئا ، كل هذه الأمور جعلت الاسلوب الكويتي في استملاك وبيع الاراضي ، طريقا يصعب اتباعه في السعوديه كوسيلة لاعادة توزيع جزء من الثروة النفطية على الافراد ولذلك تم اتباع طرق اخرى في هذا المجال كدفع مرتبات عاليه وتقديم الاعانات والقروض الميسره الى المزارعين ، واعتماد انظمة مجانيه للخدمات وعدم فرض ضرائب على دخول السعوديين ، ولكنه وبالرغم من ضخامة العائدات النفطيه

١ . وزارة التخطيط ، الهيئة المركزية للتخطيط ، خطة التنمية الاولى ١٣٩٠ هـ/١٩٧٠م ، الرياض ، ص٢٧٣ .

٢ . د . فؤاد حمدى بسيسو ، مصدر سابق ، ص٥٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السعوديه بالقياس مع الكويت ، فان تباين حجم السكان فيما بينهما كان عاملا رئيسيا وراء تفوق الكويت فيما يتعلق بمتوسط الدخل الفردى ، فحتى اوائل السبعينات كانت الكويت تحتل المرتبة الثانية في العالم بعد الامارات العربية المتحده من حيث متوسط الدخل الفردى فيها الذى بلغ ١٣ر٧٨٧ دولار سنويا ، بينما كان يعادل ٣ر٥٢٩ دولار سنويا بالنسبة للسعوديه ، والتي احتلت المرتبة الخامسة والعشرين في العالم في تلك الفترة [1] .

وفيما يتعلق بطبيعة النمو في القطاعات الرئيسيه في الاقتصاد (باستثناء النفط) خلال الستينات فان الجدول رقم (٣/٢) يعطي مؤشرات هامه حول تأثير العائدات النفطيه من جهة وطبيعة الاهتمامات الاقتصادية للدولة من جهة ثانية ، اذ نجد ان معدلات مرتفعه للنمو تحققت في تلك القطاعات المرتبطة بالبني الاساسية ،كقطاعي التشييد والصيانه والكهرباء والماء وخدمات صحة البيئة (١ر١٢٪ و ٦ر ١٥ ٪ على التوالي) . كما ان ماوفرته العائدات النفطية من عملات اجنبية ،اضافة لاتباع السعوديه لنظام الاقتصاد الحر وتشجيع الحكومة للمبادلات التجارية ، وحرية تحويل رؤوس الاموال ، وتنامي حجم المدخرات ، ساعد على نمو قطاعي التجارة والخدمات (المالية والعقارية) بمعدلات مرتفعة ايضا (١٢ر٨ ٪ و ١١٪ على التوالي) ونفس الشيء يقال بالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية الذى نما بمعدل يوازى ١ر١٣٪سنويا .

ويعتبر القطاع الزراعي اقل حظا في النمو (١ر٤ ٪ سنويا للفترة ١٩٦٨/٦٧ و ٣٪ للفترة ١٩٦٩/٦٨) .

تعكس هذه المعدلات الاهتمامات التنموية المبكرة للحكومة السعوديه ،كما انها

---

١ . د . على خليفه الكوارى ، حقيقة التنمية النفطيه : حالة اقطار الجزيرة العربية ، مجموعة دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادى العربي ، مركز دراسات الوحده العربية بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٣٨١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقم (٣/٢)

متوسط معدل النمو السنوى لبعض القطاعات الرئيسيه في الاقتصاد السعودى
خلال الفترة (١٩٦٣/٦٢ ـ ١٩٦٩/٦٨)

القطـــــــــــــــاع الاقتصـــــــادى	متوسط معدل النمو السنوى ٪
الزراعة (أ) للفترة ١٩٦٨/٦٧	١ر٤
(ب) " ١٩٦٩/٦٨	ـ ر٣
التصنيع (باستثناء تكرير البترول)	٣ ر١١
التشييد والصيانـــة	١ر ١٢
الكهرباء والماء وخدمات صحة البيئه	٦ ر١٥
تجارة الجملة والتجزئه (النصف الثاني من الستينات)	٨ر ١٢
الاعمال المصرفية والتأمين والعقارات (النصف الثاني من الستينات)	١١

المصدر: وزارة التخطيط السعودية ، خطة التنمية الاولى ١٩٧٠م ، الرياض، الصفحـــات من ٣٧ ـ ٤٠ .

توضح انه ، باستثناء قطاعي النفط والزراعة فان اغلب القطاعات الاخرى حققت معدلات نمـــو متوازنة الى حـــد مـــا .

وكما هو الحال في الكويت ، فان تمويل التنمية في مجمل قطاعات وانشطة الاقتصاد السعودى اعتمد بشكل رئيسي على ايرادات تصدير النفط التي شكلت ٨٧٪ من مجمل الايرادات الحكوميـــة لعام ١٩٧٠/٦٩ و ٨٥٪ لعـــام ١٩٧١/١٩٧٠ كما هو موضـح فـــي الجـــــــدول رقم (٤/٢) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقـــم (٤/٢)

الايرادات العامة والنفقـــات العامة للحكومة الســـعوديـــة
(١٩٧٠/٦٩ ، ١٩٧٠/١٩٧١)(مليون ريال سعـودى)

الايـــــراد والانفـــــاق	١٩٧٠/٦٩	%	١٩٧١/٧٠	%
ـ تقدير ايرادات النفط	٥١٩٨	٨٧٪	٥٤٣٦	٨٥٪
ـ تقدير الايرادات الاخرى	٧٦٨		٩٤٤	
المجموع	٥٩٦٦		٦٣٨٠	
ـ تقدير نفقات المشاريع	٢٦٨٢		٢٥٩٦	
ـ تقدير نفقات اجهزة التنمية	١٠٤٧		١١٦٠	
المجموع	٣٧٢٩	٦٣٪	٣٧٥٦	٥٩٪

المصدر : د . محمد على رضا الجاسم ، " دراسات في الاقتصاد السعودى " مصدر سابق ، ص ٤٧ .

شكلت النفقات التنموية مانسبته ٦٣٪ و ٥٩٪ من اجمالي الايرادات للسنتين الماليتيـــن ١٩٧٠/٦٩و ١٩٧١/٧٠ على التوالي .

فيما يتعلق بوضع القطاع الصناعي،فانه في الوقت الذى كانت تسود هذا القطاع في بدايـــة الستينات الصناعـــات التقليديه الصغيرة ، والتي يلعب موسم الحج ومواسم الاعيـــاد الدينية الدور الاساسي في تنشيطها ،فان الحكومة السعوديه اتجهت نحو الاهتمام بانشاء الصناعات الحديثه ، خاصة تلك المرتبطه بالنفط والغاز ، اضافة الى تشجيع القطـــاع الخاص على الاستثمار في القطاعات الصناعية الاخرى ،مع محاولة عدم الاضرار بالصناعـــات التقليديه .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ووفق ذلك كانت صناعة التكرير من اوائل الصناعات الكبيرة التي جرى الاهتمام بهـــا منذ اوائل الستينات في الوقت الذى لم يتم الاهتمام بالصناعات البتروكيماويه الا في اواخـر الستينات ، وقد ساهمت صناعة التكرير بـ ١ر ٦٪ من الانتاج المحلي الاجمالي في عام ٦٨ / ١٩٦٩ ـ بينما لم تزد مساهمة باقي الصناعات التحويلية (باستثناء البتروكيماويات) عـن ٩ر١ ٪ في نفس الفترة (١) .

هذا وقد توزعت استثمارات القطاع الخاص الصناعية بين مجموعات متفرقه من الصناعـات التحويلية الاخرى ، الصغيرة والمتوسطه ، والتي احتلت فيها صناعة مواد البناء مركز الصدارة من حيـث عدد المؤسسات وحجم رأس المال المستثمرفيها (جدول رقم ٢/٥) ، واحتلت الصناعات الغذائية المرتبة الثانية في الاهمية تاتي بعدها مجموعات متفرقة من الصناعـــات المختلفة .

(جدول رقم ٢/٥)

عدد الصناعات القائمة ورؤوس الاموال المستثمرة فيها في المملكة العربية السعوديه عـــام ١٩٦٩

القطاعات الصناعيـــــــــة	عدد المصانع	راس المال المستثمـــر (مليون ريال سعودي)
١ . صناعة مواد البناء	٢٣٩	٨٦ر٢٤٥
٢ . الصناعات الغذائية	٧٢	٢٣ر٢١٢
٣ . الصناعات الخشبية والاثاث الخشبي والمعدني	١٤	٤٠ر٤٠٠
٤ . الصناعات الورقية والطباعة	٢٦	٩ر٠٠٠
٥ . صناعة البلاستيك	٤	٢ر١٨٢
٦ . صناعة الملابس وكيها	٢	١ر٥٠٠
٧ . صناعات معدنية مصنعه	٩	٠ر٩٣٠
٨ . الثقاب	١	٢ر٥٠٠
٩ . الغازات الصناعية	٢	٢ر٥٢٠

المصدر : د . محمد علي رضا الجاسم "مقدمة في اقتصاديات المملكة العربية السعوديه" مصـــدر سابق ، ص١٨٧ .

(١) وزارة التخطيط السعودية ، خطة التنمية الاولى ١٩٧٠ ، مصدر سابق ، ص ٢٣٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن الجدير بالذكر ،ان مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في السعوديه (شاملا التكرير) في الناتج المحلي الاجمالي تفوق مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي الكويتي والتي لم تتعد ٣٪ عام ١٩٦٥/١٩٦٦ .

٤٠٢ : خطط الانماء الصناعي في الكويت والسعودية :

تعود تجربة الكويت في التخطيط الى عام ١٩٥٢ حيث انشأ " مجلس الانشاء " والذى كان ذا اهداف تخطيطيه جزئية غير شمولية ،تتركز حول تنسيق النشاط العمراني والمرافق العامه ،

وقد لعب مجلس الانشاء هذا دورا مهما في انجاز بعض المشروعات الهيكلية ، كالمدارس والمستشفيات وشبكات الطرق وميناء الكويت ومطار الكويت الجديد ، كما انجز المجلس في عام ١٩٥٤ اعداد مخطط تنظيمي جديد لمدينة الكويت ، وبدئ باعداد الموازنة العامه بشكل نظامي في عام ١٩٥٦ ، الا ان الكثير من المشروعات التي اقرها المجلس كانت تتأخر عن مواعيدها المحددة ، اضافة الى عدم اقامة بعض المشاريع التي اقرت ،ويرجع ذلك الى ان قرارات المجلس لاتحمل الصفة الالزامية ، اضافة الى مشاكل اخرى تتعلق بالادارة . وقد استمر هذا المجلس في عمله مع المشكلات المرافقة له حتى عام ١٩٦٢ ، حيث انشئ "مجلس التخطيط" والذى اريد له ان يكون نواه للتخطيط الشامل ،فقد شملت واجباته تحديد الاهداف البعيده للتنمية وتعيين السياسات في خدمة تلك الاهداف ، ووضع خطة عامه للتنمية مع مراقبة وتقييم انجاز برامجها الانمائية [1] .

اما فيما يتعلق بالمملكة العربية السعوديه ، فيلاحظ ان هناك درجة من التزامن النسبي بين الخطوات السعوديه في مجال التخطيط، مع تلك التي اتبعتها الكويت ، فقد انشئ " المجلس الاعلى للتخطيط " في نهاية عام ١٩٥٩ ، بناءا على توصية من قبل بعثة للبنك الدولي قدمت السعوديه في نفس العام ، وقد عانى هذا المجلس من جملة مشاكل اعاقت عمله ، ولعل اهمها ،عدم توفر الجهاز المدرب ، وغياب قاعدة المعلومات والاحصاءات المطلوبة

١ . مجلس التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الاولى ، ١٩٦٨/٦٧ ـ ١٩٧٢/٩٧١ ، مطبعة حكومة الكويت ، ص ٢٧ ، ٣٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للتخطيط ، اضافة الى عدم استقلالية هذا الجهاز عن الوزارات ، ولذلك ونتيجة " لوضوح ضعف هذا المجلس ، فقد تم استبداله بهيئة متفرغة ومستقلة سميت بـ " الهيئة المركزية للتخطيط" ، وذلك في اواخر عام ١٩٦٤ ، وكان اهم هدف لها هو الاضطلاع بانجاز خطط تنمية الاقتصاد والمجتمع السعوديين (١)

١٠٤٠٢ : خطة التنمية الكويتية الخمسية الاولى (٦٧/١٩٦٨ ـ ٧١/ ١٩٧٢)

تم اعداد اول خطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت من قبل مجلس التخطيط شملت الفترة الواقعة مابين الاعوام ٦٧/١٩٦٨ ، ٧١/١٩٧٢ ، قدرت خلالها قيمة الاستثمارات المنوى انجازها بـ ٩١٢ مليون دينار كويتي ، باسعار سنة الاساس (٩٦٦ ـ ١٩٦٧) ، وقد استهدفت هذه الخطة تحقيق معدل سنوى للنمو الاقتصادى يبلغ ٥ر٦ ٪ تقريبا ، ومن ملاحظة التوزيع القطاعي لجملة الاستثمارات القومية لهذه الخطة (جدول رقم ٢/٦) يتضح ان الهدف الاساسي لم يكن السعي نحو تنويع مصادر الدخل ، بقدر ماهو التمهيد لخلق مثل هذا التنويع في الخطط القادمة ، وذلك من خلال التركيز على مشاريع البنية التحتية المادية والبشرية ، ويتبين ذلك من خلال الانخفاض النسبي للاستثمارات المقدره في الصناعة والبالغة ٨٦ مليون دينار كويتيا " ٤ر٩٪ من مجموع الاستثمارات" ، قياسا الى مجموع الاستثمارات الهيكلية في قطاعات الطاقة والنقل والمواصلات والبحث والتدريب والخدمات التعليمية والصحية والاسكان والمباني العامه ، والتي بلغت ٤٨٨ مليون دينار كويتي (٥ر٥٣٪ من مجموع الاستثمارات خلال فترة الخطة) الا ان هذا لاينفي ان الوعي بضرورة تحقيق قدر من التنويع خلال فترة الخطه ، قد برز في الرغبة التي توضحها الارقام في تخفيض نسبة مساهمة قطاع النفط والغاز الطبيعي في اجمالي الناتج المحلي من ٦١٪ في سنة الاساس (٢) الى ٧ر٥٩٪ في نهاية الخطة (جدول رقم ٢/٧) ، كذلك في تحقيق معدل نمو سنوى في قطاع الصناعات التحويلية يفوق ذلك المتحقق في قطاع النفط والغاز .

---

١ . د . فؤاد بسيسو ، مصدر سابق ، ص ٦٠ .
٢ . مجلس التخطيط ، الخطة الخمسية الاولى ، الكويت مصدر سابق ، صفحة ٥٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢ / ٦)
التوزيع القطاعي لجملة الاستثمارات القومية الاجمالية
في الخطة الخمسية الاولى (٦٧/١٩٦٨-
١٩٧٢/٧١)
(مليون دينار كويتي)

القطاعات الاقتصادية	القطاعات القومية			اجمالي خلال الخطه	النسبة المئوية الى المجموع
	حكومي	مشترك	خاص		
النفط والغاز الطبيعي	—	— ر١٠	— ر٦٠	— ر٧٠	٧ ر٧
الصناعة	— ر٢١	— ر٣٩	— ر٢٦	— ر٨٦	٤ ر٩
الزراعة والثروة الحيوانية	— ر٥	—	— ر٣	— ر٨	٩ ر٠
الثروة السمكية	—	—	— ر٤	— ر٤	٤ ر٠
الطاقه (كهرباء وغاز)	٨ر٦٤	—	—	٨ ر٦٤	١ ر٧
المياه والرى	— ر٧٢	—	—	— ر٧٢	٩ ر٧
النقل والمواصلات	٢ ر٩٠	— ر٨	— ر٥٤	٢ر١٥٢	٧ ر١٦
الاعلام والارشاد الوطني	— ر١٣	—	—	— ر١٣	٤ ر١
البحث والتدريب	— ر٧	—	— ر٢	— ر٩	— ر١
الخدمات التعليميه	— ر٥٠	—	— ر٢	— ر٥٢	٧ ر٥
الخدمات الاجتماعية والدينية	— ر١٧	—	— ر١	— ر١٨	— ر٢
الخدمات الصحية	— ر٣٠	—	— ر٣	— ر٣٣	٦ ر٣
الاسكان والمباني العامه	— ر٧٥	— ر٢	— ر١٠٠	— ر١٧٧	٤ ر١٩
التجارة والمال والسياحه	— ر٦	— ر١	— ر١٥	— ر٢٢	٤ ر٢
المرافق العامه والخدمات البلديه	— ر٤٦	—	—	— ر٤٦	— ر٥
خدمات الامن والعدل	— ر١٠	—	—	— ر١٠	١ ر١
التغير في المخزون السلعي	—	—	— ر٧٥	— ر٧٥	٢ ر٨
جملة الاستثمارات القومية الاجمالية	— ر٥٠٧	— ر٦٠	— ر٣٤٥	— ر٩١٢	— ر١٠٠

المصدر : مجلس التخطيط، " الخطه الخمسية الاولى ،الكويت ،مصدر سابق،ص ٥٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢/٧)

الناتج المحلي الاجمالي حسب المنشأ الصناعي المستهدف عام ١٩٧٢/٧١
الكويت / (بالمليون دينار كويتي وباسعار سنة الاساس ٦٧/ ١٩٦٨)

المنشـــأ الصناعـــي	القيمه	النسبة المئوية	الزيادة عن سنة الاساس	نسبة الزياده خلال السنوات الخمس ٠	نسبة الزياده السنويه
الزراعة والثروة السمكية	٢	٠ر٢	١	ـ ر١٠٠	١٥
الثروة السمكية	٥	٠ ر٥	٢	٦٦ ر٧	١١
النفط والغاز الطبيعي والمقالع	٦٥٥	٥٩ ر٧	١٦٦	٣٣ر٩	٦
الصناعات التحويليه ٠	٤٥	٤ ر١	١٦	٥٥ر٢	٩
التشييـــد	٥٣	٤ ر٨	١٥	٣٩ ر٥	٧
الكهرباء والماء والغاز	٢٩	٢ ر٦	١١	٦١ ر١	١٠
النقل والتخزين والمواصلات	٣٢	٢ ر٩	١٠	٤٥ ر٥	٨
تجارة الجملة والمفرق	٩٠	٨ ر٢	٢٦	٤٠ ر٦	٧
الخدمات المالية	١٧	١ ر٥	٥	٤١ ر٧	٧
ايجارات العقارات	٥٦	٥ ر١	١٨	٤٤ ر٧	٨
خدمات الادارة العامه والدفاع	٥٦	٥ ر١	١٠	٢١ ر٧	٤
الخدمات الاخرى	٥٨	٥ ر٣	١٧	٤١ ر٥	٧
الناتج المحلي الاجمالي حسب تكلفة عوامل الانتاج	١٠٩٨	ـ ر١٠٠	٢٩٧	٣٧ ر١	٦ر٥
صافي الضرائب غير المباشرة والاعلانات	٤	ـ	١	ـ	ـ
الناتج المحلي الاجمالي حسب سعر السوق ٠	١١٠٢	ـ	٢٩٨	٣٧ ر١	٦ ر٥

المصدر : مجلس التخطيط ، الخطة الخمسية الاولى ، الكويت ، مصدر سابق ، ص ٧٣٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكانـــت النتائج الفعلية للخطة الخمسية الاولى غير بعيده عن التوقعات فيما يتعلـــق بالقطاع الصناعي على الاقل ، حيث كانت توقعات الخطة ان تبلغ نسبة مساهمة هذا القطـــاع (باستثناء تكرير النفط) ١ر٤٪ في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، في الوقت الذى كانـت المساهمة الفعلية ٣٪ ، وقد ارتفعت هذه النسبة في سنة ١٩٧٣/٧٢ الى ٣ر٣٪ ، فـــي حين جاءت النتائج عكسيه فيما يتعلق بقطاع النفط والغاز ، فبدلا من ان تنخفض نسبة مساهمـة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الى ٧ ر ٥٩ ٪ في سنة ١٩٧٢/٧١ ، نجد انها ارتفعـــت في تلك السنه الى ٥ر ٦٣٪ ، وبقيت في حدود ٦٣٪ في سنة ١٩٧٣/٧٢ [١] .

ان التقدم الذى احرزه قطاع الصناعة في الكويت ، عكس نفسه على شكل تحسن ملمـــوس في ميزان الكويت التجارى ، فالصادرات ، عدا النفط والغاز ـ التي كانت في سنة ١٩٦٥ لاتغطي سوى ١٠٪ من الواردات ، اصبحت في سنة ١٩٧٣ تغطي ٢٠٪ من الواردات ، وهـذا مؤشر الى ان التقدم الصناعي الحاصل انما تحقق في جزئه الاكبر في مجال الصناعـــة التصديرية [٢] .

٢٠٤٠٢ : خطة التنمية الكويتية الخمسية الثانية (١٩٧٦ ـ ١٩٨١)

لم يتم الالتزام بمبدأ التخطيط القومي بعد عام ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٧٦ ، اذ لـــم يجـــر تضمين النشاطات التنموية في تلك الفترة ضمن خطة شاملة ، كما برز نوع من التحفظ فيما يخـــص تنمية القطاع الصناعي ، بحجة ان التصنيع في بلد كالكويت ، لن يؤدى الى اكثر من تهيئه فرص للعماله الاجنبية ، والتي تتطلب بدورها استثمارات اضافية في الخدمات والبنية التحتية ، وقـــد ساعدت مثل هذه التحفظات على الغاء مشروع مهم للحديد والصلب عام ١٩٧٥ ، على الرغـــم

١ . د . نجيب عيسى ، نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادى العربي ، معهد الانماء العربي ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٨٢ ، ص٦٦ .

٢ . نفس المصدر السابق ، ص٦٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من قطع مرحلة متقدمه في اعداد تصاميمه ، وقد صرح ناطق حكومي في حينه ، بان سبب هذا الاجراء هو كثافة الايدى العاملة الاجنبية اللازمة لتشغيل المشروع[1] . الا انه وبالرغم من هذه التحفظات ، فانها لم تنعكس عمليا على خطط التصنيع التي تتولاها الدولة كليا او جزئيا ، وخصوصا مابرز منها في الخطة الخمسية الثانية (١٩٧٦ ـ ١٩٨١) ، والتي بدأ واضحا فيها أثر تضخم العائدات النفطية والشعور بالوفرة المالية ، من خلال ضخامة التخصيصات بالقياس الى الخطة الخمسية الاولى ، حيث بلغ مجموع تلك التخصيصات ١٥٫٢٨٩ مليار دولار (٤٫٣٩٣ مليار دينار اكويتيا) (جدول رقم ٨/٢) ، بزيادة تعادل ٣٨٠٪ عن الخطة الاولى ، كما يوضح الجدول رقم (٨/٢) ان تخصيصات الصناعة التحويلية بلغت ٣٫٠٨١ مليار دولار (٨٨٥ مليون دينار كويتي) بزيادة تعادل ٩٢٩٪ عن تخصيصات القطاع الصناعي في الخطة الخمسية الاولى .

وقد ساعدت هذه الوفرة المالية على تجاوز التحفظات التي اثيرت حول التصنيع في الكويت ، كما ان تلك التحفظات لم تستطع التغلب على الوعي بضرورة التنمية الصناعية كقناه مهمة من قنوات التنويع في مصادر الدخل القومي .

بيد ان تلك التحفظات انعكست في ظاهرتين ـ الاولى ايجابية ، وتتعلق بتوجيه النشاطات الصناعية من قبل الدولة ، والتي اخذت تنمو نحو مزيد من التدقيق والدراسة في انشاء المشروعات الصناعية ، والظاهرة الثانية ، سلبية وتبرز في ميل القطاع الخاص نحو نشاطات اكثر ربحية وايسر جهدا من النشاطات الصناعية ، مثل المضاربة والانشطة الخدمية والتجارية ، وذلك على الرغم من الحوافز التي وفرتها الحكومة من أجل دفع القطاع الخاص نحو الاستثمار في الصناعة .

---

١ . د . عاصم شريف ، التنمية الصناعية في دولة الكويت ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص١٠٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٨/٢)

تخصيصات خطة التنمية الخمسية الكويتية للفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨١

(بملايين الدولارات)

الفترة	الكلفة	النسبة المئوية %
الزراعة	١١٢	٠ر٧
المناجم	٣٠٢	ـ ر٢
الصناعة التحولية	٣٠٨١	٢٠ر٦
النقل البرى	١٠٥٧	ـ ر٧
النقل البحرى	١١٣٣	٧ر٦
النقل الجوى	٣٣٦	٠ر٦
المواصلات	١٨٢	١ر٢
تخصيصات غير منضوره للمواصلات	١٧٠	١ر١
التجارة والمالية	١١١	٠ر٧
الماء والكهرباء	١٨٢٧	١٢ر١
الاسكان	٤٧٤٨	٣١ر٦
الثقافة	٩٣٤	٦ر٢
الصحة	٤٥٢	ـ ر٣
الرفاه الاجتماعي	٢٣٣	١ر٥
الدين	٥٦	٠ر٤
الامن الداخلي	١١٥	٠ر٨
الاعلام	٨٧	٠ر٦
المباني العامه والمرافق	٣٥٣	٢ر٣
المجموع	١٥٢٨٩	١٠٠ ـ ر

المصدر : د . عاصم شريف ، " التنمية الصناعية في الكويت " ، مصدر سابق ، ص ١٠١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣٠٤٠٢ : خطة التنمية السعودية الخمسية الاولى (١٩٧٠ـ١٩٧٥)

انجزت الهيئة المركزية للتخطيط أول خطة انمائية شاملة تمتد لخمس سنوات ما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ ، ويوضح الجدول رقم (٩/٢) ، أن مجموع المبالغ التي رصدت لتنفيذ مشروعات الخطة بلغت ٤١٫٣١٣ بليون ريال سعودي ، وتعتبر هذه الخطة اكثر طموحا من الخطة الخمسية الاولى للكويت ، حيث أنها استهدفت تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الاجمالي يبلغ ٩٫٨٪ سنويا [1] ومن مراجعة التوزيع القطاعي للتخصيصات المالية للخطة الخمسية الاولى (جدول رقم ٩/٢) يتضح أنها ، وكما هو الحال بالنسبة للكويت ، قد سعت الى تهيئة الهياكل الاساسية ، المادية والبشرية ، اكثر من تركيزها على تنمية القطاعات الانتاجية الصناعية والزراعية حيث بلغت تخصيصات قطاعات التعليم والتدريب والصحة والبيئة والمرافق العامة والنقل والمواصلات مبلغ ٢١٫٣٤٧ مليارا ، اى ٥٢٪ من جملة التخصيصات المالية للخطة في الوقت الذى يشهد انخفاضا نسبيا في المخصصات المالية لقطاعي الصناعة والزراعة ، والتي بلغت ٢٫٧٪ و٣٫٦٪ على التوالي من اجمالي التخصيصات المالية للخطة ، ويعتبر هذا الاتجاه منطقيا الى حد ما ، اذ ان تهيئة الهياكل الاساسية تعتبر مقدمات ضرورية لانجاح أى خطط مستقبلية لتنمية قطاعات انتاجية هامة كالصناعة والزراعة ، وبالرغم من ذلك فان هدف تنويع مصادر الدخل بزيادة مساهمة القطاعات الانتاجية الاخرى وتخفيف الاعتماد على النفط ، ورد كأحد الأهداف الاساسية للخطة ، الا ان

---

١) وزارة التخطيط السعودية ، خطة التنمية الاولى ١٩٧٠م ، مصدر سابق ، ص٤٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٩/٢)
ملخص التخصيصات المالية للخطة الخمسية السعوديه الاولى
(١٩٧٠ ـ ١٩٧٥)
(مليون ريـــال سعودى)

القطاعـــــــات	نفقات متكـــررة	مشاريـــع	المجمـــوع	
			المبلـــغ	النسبة المئوية
الادارة العامه	٦٧٩٤٫٦	٩٢٢٫٨	٧٧١٧٫٤	١٨٫٦٪
الدفـــاع	ـ ٣٩٨٠٫	ـ ٥٥٧٥٫	ـ ٩٥٥٥٫	٢٣٫١٪
التعليم والتدريب المهني والتثقيف	٦١٥٠٫٢	١٢٢٧٫٥	٧٣٧٧٫٧	١٧٫٨٪
الصحة والشؤون الاجتماعية	١٦١٢٫٩	٣٠٨٫٢	١٩٢١٫١	٤٫٧٪
المرافق العامه وتطوير المدن	١٢٤٦٫٩	٣٣٢٥٫٤	٤٥٧٢٫٣	١١٫١٪
النقل والمواصـــلات	١٧٦٧٫٣	٥٧٠٩٫٢	٧٤٧٦٫٥	١٨٫١٪
الصناعة	٣٢١٫٨	٧٧٦٫٧	١٠٩٨٫٥	٢٫٧ ٪
الزراعة	٩٧٣٫٨	٤٩٣٫٩	١٤٦٧٫٧	٣٫٦ ٪
التجارة والخدمات	٨٣٫٥	٤٣٫٨	١٢٧٫٣	٠٫٣ ٪
المجموع	٢٢٩٣١٫٠	١٨٣٨٢٫٥	٤١٣١٣٫٥	ـ ١٠٠٫

المصدر : وزارة التخطيط السعودية ، خطة التنمية الاولى ١٣٩٠هـ ، مصدر سابـــق ، ص ٥٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاحداث النفطية الهامة التي وقعت في منتصف الفترة الزمنية للخطه والمتمثلة في مضاعفة اسعار النفط والتزايد المطرد للعائدات النفطية ادت الى نتائج معاكسة تماما ، فمن مراجعة الارقام الوارده في الجدول رقم (٢/١٠) ، يتضح اثر العائدات النفطية التي حالت دون تحقيق الاهداف المرسومه لهيكل الناتج المحلي الاجمالي ، حيث ارتفعت مساهمة قطاع النفط والغاز بدرجة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من ٦ر٤٦٪ في بداية الخطه الى ٨٢٪ في نهايتها ، بينما انخفضت مساهمة القطاع الصناعي (شاملا التكرير) من ٤ر٩٪ في بداية الخطة الى ٦ر٥٪ في نهايتها .

ان هذا الواقع لاينفي ان القطاع الصناعي التحويلي (باستثناء التكرير) حقق معدلات نمو مرتفعه خلال سنوات الخطة الخمس ، حيث نمت قيمة الانتاج لهذا القطاع بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٠/٦٩ م بمعدل سنوى ٣ر١٢٪ و ٢ر١٢٪ و ٥ر١٠٪ و ٨ر١٠٪ للسنوات ١٩٧١/٧٠ ، ١٩٧٢/٧١ ، ١٩٧٣/٧٢ ، ١٩٧٤/٧٣ على التوالي . وتعتبر معدلات النمو هذه أبطأ من معدلات نمو اجمالي الناتج المحلي الذى بلغ ٤ر١٤٪ و ٤ر١٥٪ ، ٧ر١٩٪ و ١ر١٥٪ على التوالي لنفس السنوات اعلاه [1] .

٤٠٤٠٢ : خطة التنمية السعوديه الخمسية الثانية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠)

على عكس ماجرى في الكويت من تباطؤ في اعداد الخطة الخمسية الثانية ، فان السعوديه انجزت اعداد الخطة الخمسية الثانية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) ، لتعقب مباشرة نهاية الفترة الزمنية للخطه الخمسية الاولى .

وفي الخطه الثانية ـ برز بوضوح ـ كما هو الحال بالنسبة للكويت ـ اثر تعاظم العائدات النفطية من خلال ضخامة التخصيصات المالية التي رصدت لها قياسا الى الخطة الاولى ، والتي بلغت ٢٣٠ ر ٤٩٨ بليون ريال ، بزيادة تعادل ١١٠٥٪ عن الخطة الاولى ، وقد بلغت حصة التخصيصات المالية لقطاع الصناعة والمعادن ٠٥٨ ر٤٥ بليون ريال [2] ، وهو مبلغ يزيد قليلا عن

١ . وزارة التخطيط ، منجزات خطط التنمية ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ ، الرياض ، ص٧٩ .

٢ . وزارة التخطيط السعودية ، خطة التنمية الثانية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) ، الرياض ص ٧٦٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٠/٢)

مساهمة بعض القطاعات الاقتصاديه في الناتج المحلي الاجمالي للمملكة العربية السعوديـــــه

للفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٥ ، (بالاسعار الجارية) (مليون ريال سعودى)

القطـــــــــاع	١٩٧٠/٦٩	%	١٩٧١/٧٠	%	١٩٧٥/٧٤	%
الزراعة	٩٨٤ر١	٥٦	١٠١٥ر٥	٤ر٤	١٤٠٩ر٠	١
النفط الخام والغاز	٨١٠٦ر٣	٤٦ر٦	١٢٥٨ر٣	٥٥	١٢١٢٣٢ر٠	٨٢
تكرير النفـــــط	١٢٤٠ر٩	٧	١٤٧٤ر٢	٦ر٤	٧٤٩٤ر٧	٥
صناعات أخـــــرى	٤٣١ر٢	٢ر٤	٤٨٣ر٦	٢	٩٠١ر٨	٠ر٦
قيمة الناتج المحلي الاجمالي	١٧٣٩٥ر٢		٢٢٩٠٦ر٩		١٤٨٧١٧ر٣	

المصدر . تـــــم اعداد الجدول استنادا الى الارقام الواردة في المصدر التالي :ـ

ـ وزارة التخطيط السعودية ، خطة التنمية الثانية ، مصدر سابق ، ص ٤٦ ، ٤٧ .

اجمالي مخصصات الخطة الاولى باكملها ، كما زادت نسبة مخصصات قطاع الصناعة الى ٩٪ مـــن اجمالي التخصيصات للخطة الثانية بعد ان كانت تشكل ٧ر٢٪ فقط في الخطة الاولى . ومـــن المثير للانتباه ، ان هذه التخصيصات تزيد بما يعادل ٤٠٠٠٪ عن مخصصات قطاع الصناعـــة في الخطة الاولى .

ان الارقام اعلاه تبرز بوضوح ، قوة تاثير زيادة وتعاظم العائدات النفطيه الذى ادى الـى تضخيم الطموحات التنموية في فترة زمنية قصيرة ، دون الالتفات على مايبدو الى مدى الانسجـــام بين تلك الطموحات ، ومدى القدرة الذاتية على التنفيذ والاستيعاب.

ومن الملاحظ على الخطوات السعوديه في التخطيط للتنمية الصناعية ، عدم ظهور تحفظات كتلـــــك التي برزت في الكويت حول خيار التصنيع ، اذ بدا هذا الخيار منذ البداية كاتجا ، ثابت ، ويمكن ارجاع ذلك الى العوامل التالية :ـ

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١ • ان الامكانيات المتوافرة للتصنيع تعتبر في السعوديه اكبر منها بالنسبة للكويت، فبالاضافة للميزات المشتركة من وفرة رأس المال ورخص الطاقه وتوافر النفط والغاز كمواد اوليه للصناعات المرتبطه بهما ، تتوفر في السعوديه مدخلات اخرى هامه للتصنيع ، كالمنتجات الزراعية والخامات المعدنية التي اظهرت المسوحات توفر كميات اقتصاديه منها ، مثل الرصاص والنيكل والزنك والقصدير وخامات الحديد والفحم والجص والفوسفات [1] .

٢ • تتوفر للملكة العربية السعوديه قدرة اكبر على حل مشكلة العمالة الوطنية بسبب الوفرة النسبية للسكان قياسا الى الكويت ، والتي يمكن دمجها بالقطاع الصناعي من خلال برامج التعليم والتدريب والتحفيز •

٥٠٢ : الاطار المؤسسي الحكومي لدعم التصنيع

يشكل قانون الصناعة الكويتي رقم ٦ لعام ١٩٦٥ والتعديلات والاضافات التي لحقت به الاساس والاطار الذى بنيت عليه السياسة الحكومية في الكويت تجاه التصنيع، والتي تتضمن جملة من الحوافز والمزايا التي توضح الخطوط العريضه لتلك السياسة ، وقد حدد القانون اعلاه تلك الحوافز والمزايا بالبنود التالية [2] :-

١ • اعفاء المنشآت الصناعية من ضريبة الدخل وكل انواع الضرائب•
٢ • الاعفاء من الرسوم الجمركية •
٣ • رفع الرسوم الجمركية على السلع المشابهة المستورده وفرض قيود على الاستيراد •
٤ • تخصيص القسائم الصناعية بايجار رمزى زهيد•
٥ • توفير التمويل بفوائد ميسره •
٦ • تقديم الكهرباء باسعار مخفضه•
٧ • المشاركة برأسمال بعض الصناعات الحيوية الهامة•
٨ • تفضيل شراء المنتجات المصنعة محليا •

---

١ • وزارة الاعلام ، المملكة العربية السعوديه عام ١٩٨٣ ، الرياض ، ص٥٩ .

٢ • بنك الكويت الصناعي ، بنك الكويت الصناعي في عشر سنوات، ١٩٧٤ـ١٩٨٤، الكويت ص ١١١ ، ١١٢ •

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد اتخذت عملية البناء المؤسسي في خدمة تنفيذ البنود اعلاه ثلاثة خطوط رئيسيـــــه تتمثل فيما يلي :-

اولا :- تأسيس البنك الصناعي الكويتي سنة ١٩٧٢ ، برأسمال قدره ١٠ ملايين دينار كويـــتي ثم رفعه فيما بعد الى ١٠٠ مليون دينار كويتي بهدف توفير التمويل اللازم للمشاريع الصناعيـة وبفوائد ميسرة[١] .

ثانيا : انشاء المناطق الصناعية في الشويخ والشعيبه والصليبيه وصبحان ، بغرض توفيـــر القسائم الصناعية والخدمات المرافقة باسعار زهيده ، وتتميز الشعيبه بين المناطق الصناعيـــة المذكوره اعلاه بكونها المنطقة المتكاملة من جهة الخدمات التي تقدمها للمشاريع الصناعيـــة وباسعار اكثر تخفيضا ودعما من المناطق الاخرى[٢] .

ثالثا :- اقامة المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية لادارة المساهمات الحكومية في التصنيـــع والتي تعتبر احدى الخصائص الهامه للقطاع الصناعي الكويتي ، وتتمثل هذه المؤسسات في ثلاث :-

أ - شركة البترول الوطنية الكويتية :- وهي تشرف على صناعة التكرير ومعالجة الغاز .

ب - مؤسسه البترول الكويتية :- وهي تشرف على الصناعات المهمة للبتروكيماويات والاسمده .

جـ - شركة الصناعات الوطنية (تساهم الحكومة فيها بنسبة ٥١٪) :- وهي تضطلع اساسا بتشغيل وادارة اهم صناعات مواد البناء في الكويت .

اما في السعوديه فان نظام حماية وتشجيع الصناعة الوطنية رقم ٥٠ الصادر في عام ١٩٦١ يشكل القاعده التي على ضوءها تشكلت الخطوط العريضه للسياسة الحكومية تجاه الصناعة ، وقـــد ركز هذا النظام على منح الحوافز التالية[٣] :-

---

١ . د . عاصم شريف ، مصدر سابق ، ص ١٠ .

٢ . بنك الكويت الصناعي في عشر سنوات ، مصدر سابق ، ص ١٠٩ .

٣ . وزارة الصناعة والكهرباء السعوديه ، نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية ، الرياض ، ١٩٧٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١ . اعفاء الاجهزة والمكائن وقطع الغيار والمواد الخام المستورده اللازمة للمنشآت الصناعية من الرسوم الجمركية .

٢ . تقديم الاراضي للمشاريع الصناعية بايجار رمزي مع الاهتمام بتحديد مناطق صناعية خاصة .

٣ . حماية الانتاج المحلي من المنافسة الاجنبية غير العادلة سواء عن طريق فرض الرسوم الجمركية على المستوردات المماثلة او تقييد كمية الاستيراد .

٤ . تقديم المساعدات المالية المختلفة للمؤسسات الصناعية .

وقد تم استكمال هذا النظام بقرارات حكومية متعاقبة في السبيعنات تهتم بتنظيم ودفع العملية الصناعية ، ومن اهم الجوانب التي شملتها تلك القرارات مايلي :ـ

١ . الاعفاء الضريبي للمشاريع الصناعية .

٢ . تقديم المساعدات في مجال الدراسات .

٣ . تقديم خدمات المرافق والوقود باسعار مخفضه .

٤ . تأكيد مشاركة الدولة في الصناعات كمرحلة اولى .

ويمكن تتبع الخطوات الحكومية الاساسية في المجال التطبيقي لدعم التصنيع على ضوء القانون اعلاه فيما يلي :ـ

اولا :ـ تمثلت مساهمة الدولة على الصعيد المؤسسي بتوزيع المهام التصنيعية القاعديه على منشأتين حكوميتين هما :ـ

أ ـ المؤسسة العامه للبترول والمعادن (بترومين) : وهي متخصصه اساسا بتنمية صناعات التكرير ومعالجة الغاز .

ب ـ الشركة السعوديه للصناعات الاساسية (سابك) ، والتي تفرعت عنها عدة شركات ، متخصصه اساسا بتنمية صناعات الاسمده والبتروكيمياويات .

ثانيا : ـ في مجال توفير التمويل ، فقد تم تأسيس " الصندوق السعودي للتنمية الصناعية " في آذار عام ١٩٧٤ برأسمال مبدئي قدره ٥٠٠ مليون ريال (١) ، بهدف تمويل المشاريع الصناعية الخاصة والمختلطه بقروض ميسره وبدون فوائد .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثا : — وفي مجال تهيئة المناطق الصناعية المتكاملة ، فقد تم تأسيس " الهيئة الملكية للجبيل وينبع " عام ١٩٧٥ ، وهي تشرف على مجمعين صناعيين كبيرين في الجبيل على ساحل الخليج العربي ، وينبع على ساحل البحر الاحمر ، بهدف تقديم خدمات متكاملة للصناعة بما فيها خدمات الميناء .

٦٠٢ : الصناعات اللاحقة لانتاج النفط

كان من الطبيعي لبلدان نفطيه كالكويت والسعوديه يمثل النفط والغاز المصاحب له ، اهم ثروة طبيعية لهما ، ان تهتما بتطوير الصناعات التي تعتمد اساسا على النفط الخام والغاز كمواد أولية اساسية من جهة وكمصدر رخيص نسبيا للطاقة من جهة اخرى ، ولاتعتبر كلفة الانشاء المرتفعة لمثل هذه الصناعات عائقا امام اقامتها بالنسبة للكويت والسعوديه ، حيث تمكنهما عائداتهما النفطية المرتفعة من توفير التخصيصات المالية اللازمة لمثل هذا القطاع . وبسبب من ارتفاع كلفة الانشاء والتي لاتستطيع مبادرات القطاع الخاص توفيرها ، وهي وان استطاعت فلايتوفر لديها الاقدام اللازم ، لذلك ارتبطت هذه المشاريع بالقطاع العام ، مع افساح المجال للقطاع الخاص بالمساهمه بجزء من رأس المال .

يشتمل قطاع الصناعة اللاحقة لانتاج النفط في الكويت على ثلاثة نشاطات صناعية رئيسيه هي :— التكرير ، ومعالجة الغاز . والصناعات البتروكيماوية بما فيها الاسمده . وسوف نتناول فيما يلي كل نشاط منها بشيء من التفصيل .

١٠٦٠٢ : صناعة التكرير

١٠١٠٦٠٢ : صناعة التكرير في الكويت

توجد في الكويت ثلاث مراكز رئيسيه لتكرير النفط ، بلغت طاقتها التكريرية عام ١٩٨٣ حوالي ٦١٤ الف برميل من النفط يوميا ، وهذه المراكز هي مصفاة الاحمدى ، ومصفاة الشعيبه ، ومصفاة ميناء عبد الله . وقد تأسست هذه المصافي في فترات زمنية متعاقبه ، كما زيدت طاقتها الانتاجية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

او التكريرية باستمرار ايضا مع تزايد حجم انتاج وتصدير النفط وتزايد العائدات النفطيه التي وفرت التمويل اللازم لانجاز عمليات توسيع وتحسين انتاج هذه المصافي من المنتجات النفطيه المكرره ، الا انه من الملاحظ ان جميع هذه المصافي الثلاث تعمل دون طاقتها التصميميه وبفجوات كبيرة احيانا .

وتمثل مصفاة الاحمدى اول واقدم منشأة لتكرير النفط اقيمت في الكويت حيث تأسست عام ١٩٤٩ ثم تلتها مصفاة ميناء عبد الله التي انشأت عام ١٩٥٨ ، ثم بعد ذلك وفي عام ١٩٦٨ تم انشاء المصفاة الثالثة وهي مصفاة الشعيبه، وتختلف الطاقة الانتاجية التصميميه لهذه المصافي ، اذ تعتبر مصفاة الاحمدى اكبر المصافي الكويتيه بطاقة انتاجية تعادل ثلاثمائة الف برميل يوميا تليها في الحجم مصفاة الشعيبه بطاقه تعادل ١٨٠ الف برميل يوميا ، ثم مصفاة ميناء عبد الله بطاقة تعادل ١٤٤ الف برميل يوميا . (١) (٢) .

ويوضح الجدول رقم (٢/١١) ان معدلات تشغيل هذه المصافي الثلاث لم تكن منتظمه طيلة السبعينات ومطلع الثمانينات ، خصوصا بالنسبة لمصفاتي الاحمدى والشعيبه حيث تراوحت كميات النفط الخام المكرر في الاولى بين ٨٦٫٤٥٤ الف برميل يوميا عام ١٩٧٠ و ٢٨٫٦٤٨ الف برميل يوميا عام ١٩٧٥ و ٣٠٫٤٢٧ الف برميل يوميا عام ١٩٨١ ، وكذلك مصفاة الشعيبه التي تراوحت كميات النفط الخام المكرر فيها بين ٣٣٫٨٨١ الف برميل يوميا عام ١٩٧٠ و ٦٧٫٧٩٧ الف برميل يوميا عام ١٩٧٩ و ٤٧٫١٥٣ الف برميل يوميا عام ١٩٨١ ، ومن اهم اسباب عدم الاستقرار هذا ، هو تذبذب معدلات انتاج وتصدير النفط الكويتي التي تراوحت فيما بين ٣ مليون وحوالي ١٫٥ مليون برميل يوميا فيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ ، وتشترك هذه المصافي الثلاث في ظاهرة الانخفاض الكبير في معدلات التشغيل عام ١٩٨١ ، حيث انخفض انتاج وتصدير النفط الكويتي الى مايزيد قليلا عن مليون برميل يوميا ، ولم تزد الطاقة الانتاجية الفعلية لهذه المصافي عن ربع طاقتها التصميميه مجتمعة في ذلك العام .

---

١ . مجلة البترول والغاز العربي ، " اوضاع الطاقه في الكويت " السنة ١٩ ، العدد ١ ، باريس ، كانون ثاني ١٩٨٣ ، ص ٢٧ .

٢ . وزارة النفط الكويتية ، نفط الكويت، حقائق وارقام ، الكويت، ١٩٨٣ ، ص ١٤٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول رقـــم (١١/٢)

النفط الخام المزود لمراكز التكرير في الكويت وكمية المنتجات المكرره

للفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ (مليون برميل)

السنة	مصفاة الاحمدي		مصفاة الشعيبه		مصفاة ميناء عبد الله	
	النفط الخام المزود	المنتجات المكرره	النفط الخام المزود	المنتجات المكرره	النفط الخام المزود	المنتجات المكرره
١٩٧٠	٨٦,٤٥٤	٨٦,٠٢٨	٣٣,٨٨١	٣٣,٢٠٤	٢٩,٠٧٦	٢٨,٢٦٩
١٩٧١	٨١,٨٥٦	٨١,٤٩٤	٣٨,٦٥٥	٣٧,١٠٥	٣٢,٤٣٢	٣١,٣١٣
١٩٧٢	٦٥,٧٣١	٦٥,٣٥٩	٤٢,٥٧٧	٤٠,٨٤٥	٢٨,٨٧٦	٢٧,٨٩٦
١٩٧٣	٦٤,٩٩٣	٦٤,٥٤٢	٤٧,٣٩٧	٤٥,٤٤٣	٢٥,٧٨٥	٢٥,٥٥٨
١٩٧٤	٤٧,٤٦٢	٤٧,٤٣٢	٤٤,٨٦٩	٤٣,٤٧٦	٣١,٠٧٧	٣٠,٣٠٥
١٩٧٥	٢٨,٦٤٨	٢٨,١٦٣	٤٧,٨٣٧	٤٦,١٩٤	٣٢,٥٢٤	٣١,٣٥٣
١٩٧٦	٣٩,٩٧٧	٣٩,٤٩٠	٦٤,٦٤١	٦٢,٧٨٧	٣٠,٥٧٣	٢٩,٦٩٨
١٩٧٧	٤٠,١٣٢	٣٩,٧١٩	٥٧,٠٦١	٥٥,٥٨٥	٣٣,٨١٩	٣٢,٩٢٦
١٩٧٨	٤١,٨٠٧	٤١,٤٢٢	٦٠,٧٩٤	٥٩,٠١٩	٣٠,٧٨٤	٣٠,٠٨٢
١٩٧٩	٥٤,٢٤٤	٥٣,٩٦٠	٦٧,٧٩٧	٦٦,٢٣١	٣٠,٩٧٦	٣٠,٣٢٣
١٩٨٠	٣٥,٦٨٩	٣٥,٢٤٥	٦٠,٥٧٨	٥٩,١٠٧	٢٩,٢٥٨	٢٨,٨٣٩
١٩٨١	٣٠,٤٢٧	٢٩,٧٨٧	٤٧,١٥٣	٤٥,٦٥٦	٢٧,٥٤١	٢٥,٢٦٩

المصدر: وزارة النفط، " نفط الكويت ، حقائق وارقام " مصدر سابق ، ص ١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٥١ .

٢٠١٠٦٠٢ : صناعة التكرير في المملكة العربية السعوديه .

تعتبر صناعة التكرير في المملكة العربية السعوديه متزامنه نسبيا مع الكويت من ناحية انشاء المصافي او توسعة طاقاتها الانتاجية ، فحتى عام ١٩٧٠ كانت هناك ثلاث مصافي عامله وهي : مصفاة راس تنوره ، ومصفاة ميناء سعود ومصفاة الخفجي ، وقد ادت خطط التنمية في السبعينات والتصاعد في الانفاق الحكومي والخاص في مختلف المجالات الى زيادة الطلب المحلي على المشتقات النفطيه ، وبالنظر لتركز المصافي الثلاث اعلاه في المنطقة الشرقية من المملكة وبُعدها عن باقي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مراكز الاستهلاك وخصوصا في المنطقة الغربية من المملكة فقد استدعى الامر انشاء مصفاتين جديدتين في كل من جده والرياض بغرض تلبية حاجات الاستهلاك المحلي بالاساس. وتعتبر مصفاة راس تنوره اكبر المصافي في المملكة على الاطلاق ، وقد شكل انتاجها ما نسبته ٧١ ٪ من اجمالي انتاج المملكة من المنتجات المكرره على عام ١٩٨٢ كما هو موضح في الجدول رقم (١٢/٢) ، كما تعتبر اقدم مصفاة ، حيث تأسست عام ١٩٥٠ ، تبعها بعد ذلك وفي عام ١٩٦٠ تأسيس المصفاة الثانية ، مصفاة ميناء سعود ، لخدمة اسواق التصدير بالاساس، وفي عام ١٩٨٣ بدأ الانتاج في المصفاة الثالثة ، مصفاة رأس الخفجي ، وهي ايضا لخدمة التصدير بالأساس [1] . خلال السبعينات واوائل الثمانينات لم يطرأ تغير كبير على الطاقة الانتاجية لمصافي التصدير الثلاث اعلاه ، بيد ان خطة التنمية الثالثة والتي تغطي الفترة ما بين عامي ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ ، تضمنت برامج لتوسيع طاقة الانتاج لتلك المصافي الى (٧٥٠) الف برميل / يوميا [2] .

اما مصفاتي جده والرياض فقد تم تأسيسهما في عام ١٩٦٨ ، ١٩٧٤ على التوالي لخدمة الاسواق المحلية اساسا ، وقد شكل انتاجها في عام ١٩٨٢ ما يعادل ٢ر ٢٢٪ من اجمالي انتاج المملكة من المشتقات النفطيه المكرره (جدول رقم ١٢/٢) .

---

١. وزارة الاعلام السعودية ، مصدر سابق ، ص ٥٩ .

٢. نفس المصدر السابق ، ص ٥٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٢/٢)

انتاج المملكة العربية السعودية من المنتجات المكرره حسب المصافي
للفترة مابين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٢
(الآف البراميل الامريكية)

السنوات	رأس تنوره	%	جده	%	الرياض	%	ميناء سعود	%	راس الخفجي	%	المجموع
١٩٧٣	٢١٧,٣٧٩	٩٢,٤	٢,١٦١	٠,٩	—	—	٨,٩٢٨	٣,٧	٦,٧٠٤	٣	٢٣٥,١٧٢
١٩٧٤	٢١٧,٢٧٩	٩١,٨	١,١٠٨	٠,٤	—	—	١١,٧٨٧	٤,٩	٦,٤٠٥	٢,٧	٢٣٦,٥٧٩
١٩٧٥	١٨٠,٦٣٨	٨٥,٦	٦,٦٥٠	٣	٣,١٩٥	١,٥	١٣,٣٦٣	٦,٣	٦,٩٨٩	٣,٣	٢١٠,٨٣٥
١٩٧٦	٢٢٣,٦٩٩	٨٦,٨	٩,٢٦٢	٣,٥	٣,٣٦٦	١,٣	١٠,٩٨٥	٤,٢	١٠,١٥٠	٤	٢٥٧,٤٦٢
١٩٧٧	٢٢٥,٤٠٣	٨٤,٤	١١,٥٤٥	٤,٣	٥,٥١٤	٢	١٣,٤١٢	٥	١١,١٠٠	٤,١	٢٦٦,٩٧٤
١٩٧٨	٢٣٢,٧٤٩	٨٢	٢١,٦٢٧	٧,٦	٥,٣٤٥	١,٨	١٣,٧٩٥	٥	١٠,٠٤٤	٣,٥	٢٨٣,٥٦٠
١٩٧٩	٢٤٨,٢١٥	٨١,٤	٣٠,١١٩	٩,٩	٧,٣٨٠	٢,٤	١٠,٤٥٣	٣,٤	٨,٥٦٨	٢,٨	٣٠٤,٧٣٥
١٩٨٠	٢٥١,٨٤٥	٨٣,٢	٣٠,٩١٧	١٠,٢	٥,٣٩٧	١,٧	٧,٢٩٨	٢,٤	٦,٩٣٧	٢,٣	٣٠٢,٣٩٤
١٩٨١	٢٤٠,٠٣٧	٧٨,٨	٢٩,٤٤٧	٩,٦	٢٤,٣١٥	٧,٩	٥,٩٧٩	٢	٤,٧٢٢	١,٥	٣٠٤,٥٠٠
١٩٨٢	٢٢١,٥٧٠	٧١,٢	٣١,١٨٦	١٠	٣٧,٨٥١	١٢,٢	١٣,٣٨٩	٤,٣	٦,٧٦٢	٢,٢	٣١٠,٧٥٨

المصدر : ـ وزارة البترول والثروة المعدنية ، النشرة الاحصائية البترولية لعام ١٩٨٢ ، العدد الثالث عشر ، الرياض ، الصفحات ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٠٦٠٢ : صناعة معالجة الغـــاز

١٠٢٠٦٠٢ : صناعة معالجة الغاز في الكويت

اقيمت في الكويت اول وحدة لتصنيع الغاز في مصفاة الاحمدى عام ١٩٦١ ، بطاقه ٣٠ الف برميل يوميا ، ثم انشأت في عام ١٩٦٥ وحده ثانية بطاقه ٦٥ الف برميل يوميا ، تم توسيعهـــا في عام ١٩٦٧ الى ٨٠ الف برميل يوميا من الغازات السائله ثم زيدت الى ٩٠ الف برميل يوميـا عام ١٩٧١ ، وتهدف هذه الوحدات اساسا الى انتاج كل من البروبان والبيوتان [١] . ولاتمثل هذه الكمية الا جزءا يسيرا من كميات الغاز المصاحبة لانتاج النفط في الكويت والتي كان يحـرق الجزء الاكبر منها . وقد استمرت هذه الحالة حتى عام ١٩٧٩ حيث تم تشغيل مصنع جديـــد لتسييل الغاز في مصفاة الاحمدى بطاقه انتاجيه قدرها ٤٥ مليون متر مكعب يوميا من الغـــاز ، وبذلك اصبحت جميع الغازات الناتجة سواء من حقول النفط ام من المصافي تستخدم في تلـــك الوحدات ، علما ان الطاقة الاجمالية لوحدات تسييل الغاز في مصفاة الاحمدى تستطيع معالجة الغازات المصاحبة لانتاج نحو ٣ ملايين برميل يوميا من النفط الخام ، بيد ان الطاقة الفعليـــة المستغلة ترتبط بالكمية المنتجة من النفط الخام باعتبار ان اغلب الناتج في الكويت هو الغـــاز المصاحب لانتاج النفط [٢]

وقد بلغت كمية انتاج الغاز الطبيعي في الكويت اقصى مستوى عام ١٩٧٩ حيث بلغـــت ٤٦٠ر٤ بليون قدم مكعب ، انخفض بعدها في الاعوام التالية ليبلغ ٣١٠ر١ بليونا عام ١٩٨٠ ثـــم ٢٢٣ر٨ بليونا عام ١٩٨١ ونحو ١٦٢ر٧ بليون عام ١٩٨٢ (جدول رقم ١٣/٢) . ويستخدم الغاز الطبيعي في الكويت في عمليات شركات النفط وايضا في عمليات حقن الآبار النفطيه وكوقود في بعض الصناعات وفي عمليات تقطير المياه وتوليد الكهرباء وفي انتاج الاسمده والبتروكيمياويات فضلا عن عملية تسييله في وحدة الاسالة في الاحمدى لانتاج غاز البترول المسال [٣] الذى يصدر فـــي اغلبه الى الخارج .

---

١ . وزارة النفط الكويتية ، " نفط الكويت حقائق وارقام " مصدر سابق ، ص١٥٣ .

٢ . مجلة البترول والغاز العربي " مقابلة مع السيد محمد عباس ، مدير مصفاة الاحمدى " السنة ٢١ ، العدد ٦ ، باريس . حزيران ١٩٨٥ ، ص ٣٦ .

٣ . بنك الكويت المركزى ، التقرير الاقتصادى لعام ١٩٨٣ ، الكويت ، ص١٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٣/٢)

انتاج واستخدام الغاز الطبيعي في الكويت

(بليون قدم مكعب)

البيان	١٩٨٢	١٩٨٣	معدل النمو السنوى %
انتاج الغاز الطبيعي	١٦٢٧٢٨	١٩١٠٠٠	١٧٫٤
الغاز المحروق	١٦٨٧٥	١٩٠٠٠	١٢٫٦
استخدام الغاز الطبيعي	١٤٥٨٥٣	١٧٢٠٠٠	١٧٫٩
ـ مرافق الدولة	٨٧٣٧٤	٩٥٠٠٠	٨٫٧
ـ مرافق الشركات	٣٦٥٠٤	٤٢٠٠٠	١٥٫١
ـ معمل اسالة الغاز	٢١٩٦٨	٣٣٠٠٠	٥٠٫٢

المصدر: بنك الكويت المركزى ، التقرير الاقتصادى السنوى ، ١٩٨٣ ، ص ١٩ .

٢٠٢٠٦٠٢ : صناعة معالجة الغاز في السعوديه .

يعتبر الغاز المنتج في السعوديه (كما هو الحال بالنسبة للكويت) من النوع المصاحب لانتاج النفط ، ولذلك فان معدلات انتاجة مرتبطة ارتباطا وثيقا بمعدلات انتاج وتصدير النفط الخام .

وقد بدأ في الستينات استغلال جزء من هذا الغاز (والذى كان يحرق عادة) باعادة حقنه في حقول النفط لتدعيم ضغط تلك الحقول ، اضافة الى استخدامه بشكل محدود كوقود في حقول النفط وفي عدد من الوحدات الصناعية ، من بينها مصنع الاسمنت ومحطة تحلية المياه كما وتستخدم كمية صغيرة من هذا الغاز غير المعالج كوقود وكمادة اولية في اول مصنع لانتاج الاسمدة النتروجينيه اقيم في السعوديه عام ١٩٧٠ [1] .

١. مجلة البترول والغاز العربي ، السنة ٢٠ ، العدد ٤ ، باريس ، نيسان ١٩٨٤ ، ص ٥٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتعتبر تجربة الكويت في معالجة الغاز اقدم منها في المملكة العربية السعودية، حيث بوشر في تصنيع الغاز في مصفاة الاحمدي منذ عام ١٩٦١ كما سبق ذكره، بينما لم تباشر السعوديه هذه الصناعة الا في بداية السبعينات، حيث شرعت "ارامكو" في التخطيط لانشاء مركز لمعالجة الغاز في "حقل برى" بطاقه ٦ر٢ بليون قدم مكعب سنويا، وفي عام ١٩٧٥ قررت الحكومة تنفيذ مشروع اكبر لتجميع ومعالجة الغاز تبلغ طاقته ٣ر٣ بليون قدم مكعب يوميا وقد اوكل تنفيذه الى "ارامكو" التي قامت بتعديل مشروعها الاصلي في "حقل برى" بحيث يمكن دمجه دمجا كاملا في مشروع الدولة، وقد بدئ تشغيل هذا المشروع في عام ١٩٧٧، ثم اقيمت مراكز اخرى لمعالجة الغاز في (شدقم) و (الجعيمه)، وبدأ بتشغيلها في الاعوام ١٩٨٠، ١٩٨١ وخطط لاقامة مركزين آخرين في (العثمانية) و (ينبع)، على ان يبدأ الانتاج فيهما في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ [1].

وتجربة المملكة العربية السعوديه في معالجة الغاز، برغم حداثتها بالنسبة للكويت، الا انها تتصف بتعدد مراكز المعالجة وتخصصها، وذلك نظرا لتعدد حقول انتاج النفط من ناحية، ولتباعد مراكز الاستهلاك من ناحية اخرى، ويقوم برنامج السعوديه لمعالجة الغاز على اساس تخصص مراكز "برى" و "شدقم" و "العثمانية" بفصل الكبريت عن الغاز وانتاج غاز الوقود (الميثان بشكل اساسي)، وتسييل الغاز الطبيعي الذي يتم نقله بالانابيب الى معامل التجزئة التكميلية في مراكز "رأس تنوره" والجعيمه" و "ينبع" لانتاج الايثان وغاز البترول المسال.

وقد تطورت كميات الغاز المنتجة والمعالجة باستمرار مع تزايد انتاج النفط، كما ازدادت نسبة الغاز المعالج الى المنتج من ١١٪ عام ١٩٧٠ الى ٥ر٢٧٪ عام ١٩٨٠ ثم الى ٥ر٤٨٪ عام ١٩٨١ ولكنها انخفضت الى ٤ر٣١٪ عام ١٩٨٢، كما هو موضح في الجدول رقم (١٤/٢) كما ازدادت الكمية المطلقة المستخدمه من الغاز من ٢٦١ر٢ مليون متر مكعب عام ١٩٧٠ الى ٣٨٨ر٢٥ مليون متر مكعب عام ١٩٨١ ثم انخفضت الى ٥٤٠ر١٠ مليون متر مكعب عام ١٩٨٢، ويعود سبب الانخفاض هذا اساسا الى الانخفاض الكبير في انتاج النفط السعودي في نفس العام.

---

١. وزارة التخطيط السعوديه، خطة التنمية الثالثة ١٩٨٠ — ١٩٨٥، الرياض، ص ١٥٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقـــــــم (١٤/٢)

انتاج واستخدام الغاز الطبيعي في المملكة العربية السعوديـه

(١٩٧٠ ـ ١٩٨٢) (مليون متر مكعـب)

السنـــه	المنتـــــج	المعاد حقنـــه	المستخـــدم	المشتعـــل	نسبة المستخدم الى المنتج ٪
١٩٧٠	٢٠ر٦٢٥	٣ر٥٣٢	٢ر٢٦١	١٤ر٨٣٢	١١ر٠٪
١٩٧١	٢٥ر٤٨١	٢ر٩٣٣	٢ر٦٥٢	١٩ر٨٩٦	١٠ر٤٪
١٩٧٢	٣٢ر٥٦٨	٢ر٧٠٣	٢ر٨٠٦	٢٧ر٠٥٩	٨ر٦٪
١٩٧٣	٤٤ر٢٩٢	١ر٧٦٨	٤ر٥٣١	٣٧ر٩٩٣	١٠ر٢٪
١٩٧٤	٤٧ر٣١٠	٢ر٠٢٢	٦ر٢٠١	٣٩ر٠٨٧	١٣ر١٪
١٩٧٥	٣٧ر٨١٢	٢ر٩٨١	٥ر٦٦٣	٢٩ر١٦٨	١٥ر٠٪
١٩٧٦	٤٧ر٢٣٠	٣ر٠٢١	٦ر٧٩٦	٣٧ر٤١٣	١٤ر٤٪
١٩٧٧	٤٨ر٧٠٠	٣ر٣٠٠	ـ ر٨	٣٧ر٤٠٠	١٦ر٤٪
١٩٧٨	٤٣ر٧٤٨	١ر٣٤٧	٩ر٤٨٤	٣٢ر٩١٧	٢١ر٧٪
١٩٧٩	٥٠ر٥٦١	٠ر٨٧٦	١١ر٦٩٥	٣٧ر٩٩٠	٢٢ر١٪
١٩٨٠	٥٣ر٢٦٥	٠ر٢٧٠	١٤ر٦٢٧	٣٨ر٣٦٨	٢٧ر٥٪
١٩٨١	٥٢ر٣٨٢	١ر٤١١	٢٥ر٣٨٨	٢٥ر٥٨٣	٤٨ر٥٪
١٩٨٢	٣٣ر٥٦٤	١ر٦٥١	١٠ر٥٤٠	٢١ر٣٧٣	٣١ر٤٪

المصدر: وزارة التخطيط ، منجزات خطط التنمية ، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٣ ، الرياض ، ص ١٥٩ .

٣٠٦٠٢ : الصناعات البتروكيماوية

١٠٣٠٦٠٢ : الصناعات البتروكيماوية في الكويت.

تعتبر الكويت من اوائل بلدان الخليج العربي التي اهتمت بالمشروعات البتروكيماوية ، وبالذات صناعة الاسمده (الامونيا والاسمده النيتروجينيه) فقد تم تأسيس اول شركة لصناعة الكيميا ويـــات البترولية في تموز ١٩٦٣ ، والتي قامت في عام ١٩٦٤ بتأسيس " شركة الاسمدة الكيماوية الكويتيـة "

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالاشتراك مع شركاء اجانب ، وقامت هذه الاخيرة بانشاء اول مجمع ضخم للاسمدة الكيماوية في الشعيبه والذى بوشر الانتاج فيه عام ١٩٦٦ ،ثم اقامت شركة صناعة الكيماويات اربعة مصانع جديده لانتاج الامونيا واليوريا بوشر الانتاج فيهما عامي ١٩٧١ ، ١٩٧٢ [١] . وتبلغ الطاقة السنوية للانتاج من الامونيا ٦٦٠ الف طن في السنة ومن اليوريا ٧٩٢ الف طن ومن سلفات الامونيا ١٦٥ الف طن ومن حامض الكبريتيك المركز ١٣٢ الف طن [٢] ، كما ان شركة الصناعات البتروكيماوية اكملت في عام ١٩٨٤ مع احدى الشركات الايطالية تنفيذ خط رابع للامونيا بطاقه انتاجية كلية قدرها ١٠٠٠ طن في اليوم ، وبهذا تكون الشركة اكبر منتج للامونيا في الشرق الاوسط اذ تكون قادرة على انتاج الامونيا بطاقة اجمالية قدرها ٣٠٠٠ طن يوميا [٣] .

وقد ظلت صناعة الاسمدة تمثل النشاط الاساسي لشركة صناعة الكيماويات البترولية طيلة السبعينات وبداية الثمانينات ولكنه مع بداية الثمانينات بدأ بالتخطيط لانجاز وحدات للمنتجات البتروكيماوية الاساسية والوسيطه والنهائية (جدول رقم ١٥/٢) .

اما فيما يتعلق بالتصدير فان معظم الانتاج من الاسمدة يوجه نحو التصدير نظرا لطبيعة استخدام تلك المنتوجات في القطاع الزراعي المحدود جدا في الكويت،كما أن ٧٠٪ من تلك الصادرات تتوجه نحو دول الشرق الاقصى والدول الافريقية ، اما بالنسبة للانتاج من الملح والكلورين فان الجزء الاكبر منه يوجه لتغطية حاجة السوق المحلي والجزء المصدر منه يعتمد على الاسواق الاقليمية كالسعوديه وسوريا ولبنان وبعض دول الخليج الاخرى .

---

١ . وزارة النفط الكويتية " نفط الكويت ، حقائق وارقام " مصدر سابق ، ص١٥٨ — ١٥٩ .

٢ . د . عاصم شريف ،مصدر سابق ، ص١٥٤ — ١٥٥ .

٣ . نفس المصدر السابق ، ص١٦١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٥/٢)

الطاقة التصميميه للمشروعات البتروكيمياوية المخططه في الكويت

عـــــامي ١٩٨٣/١٩٨٤

(١٠٠٠ طن / سنه)

المنتـــــــــج	الانتاج المخطـــــط
أ ـ البتروكيمياويات الاساسية	
١٠ الاثيلين	٣٥٠
٢٠ البنزول	٢٨٠
٣٠ الاورثوزيلين	٦٠
٤٠ البارزايلين	٩٠
ب ـ البتروكيمياويات الوسيطه	
١٠ الاثيلين جلايكول	١٣٥
٢٠ الاستيرين	٣٤٠
٣٠ الفورمالدهايد	٢٠
جـ ـ البتروكيمياويات النهائيه	
١٠ البولي اثيلين منخفض الكثافة	١٦٥
٢٠ البولي بروبيلين	٦٢
٣٠ البولي ستيرين	٣٢
٤٠ الميلامين	٢٥ (١)

المصدر : أ ـ منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ، تقرير الامين العام السنوي العاشر ، مصدر سابق ، ص ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ .

ب ـ مجلة البترول والغاز العربي ، العدد ٦ ، السنه ٢٠ ، باريس حزيران ١٩٨٤ ص ٤٢ .

ـ (١) قائـــــم .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٠٣٠٦٠٢ : الصناعات البتروكيمياوية في السعوديه ٠

تعتبر بداية الصناعة البتروكيمياوية في السعوديه متأخرة بعض الشيء عن الكويت، ففي الوقت الذي بدأ الانتاج الفعلي في الاخيره في عام ١٩٦٦ ،لم تباشر السعوديه الانتاج الا في عام ١٩٧٠ ،من خلال مصنع لليوريا في الدمام انشيء من قبل (شركة الاسمده العربية السعوديه (سافكو) ،والتي ساهمت بترومين فيها بـ ٥١٪ من رأسمالها ٠ [١] الا ان البداية الحقيقية للصناعات البتروكيمياوية كانت مع تأسيس (الشركة السعوديه للصناعات الاساسية (سابك) في عام ١٩٧٦ من قبل وزارة الصناعة السعوديه والتي بدأت خطواتها بنقل حصة بترومين في (سافكو) اليها ، ثم باشرت بعد ذلك في التخطيط لتوسيع وتنويع قاعدة الصناعات البتروكيمياوية من خلال تأسيس شركات فرعية متخصصه وبالاشتراك مع شركاء اجانب ، وحتى عام ١٩٨٤ كانت (سابك) قد انجزت الشركات الفرعية المنتجة التالية [٢] :ـ

١٠ شركة الاسمده العربية السعوديه (سافكو) ٠
٢٠ الشركة السعوديه للميثانول (الرازى) ٠
٣٠ الشركة السعوديه للميثانول (ابن سينا) ٠
٤٠ شركة الجبيل للاسمده (سماد) ٠
٥٠ الشركة السعوديه للبتروكيمياويات (صدف) ٠
٦٠ الشركة السعوديه للغازات الصناعية ٠

حتى نهاية عام ١٩٨٤ كان العمل جاريا من قبل (سابك) لانجاز شركات اخرى في الجبيل وينبع لانتاج العديد من المنتجات البتروكيمياوية لعل اهمها على الاطلاق الشركتان التاليتان [٣] :ـ

١٠ الشركة الشرقية للبتروكيمياويات (شرق)
٢٠ شركة ينبع السعوديه للبتروكيمياويات (ينبت) ٠

---

١٠ وزارة التخطيط السعودية ، خطة التنمية الثالثة ، مصدر سابق ،ص ١٩٢ ٠
٢٠ مجلة البترول والغاز العربي "ملف الصناعة النفطية والبتروكيمياوية في المملكة العربية السعوديه" السنة ٢١ ،العدد ٥ ،أيار ١٩٨٥ ،ص٥٢، ٥٣، ٥٤ ٠
٣٠ نفس المصدر السابق ، ص٥٦ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويبين لنا الجدول رقم (١٦/٢) الطاقة التصميميه القائمة والجارى اقامتها حتى نهايـــة عـام ١٩٨٤ لمجمل المشروعات البتروكيمياوية الاساسية والوسيطه والنهائيه . اما فيمـــــا يتعلق بصناعة الاسمدة النتروجينيه (امونيا ،يوريا) ، فحتى نهاية عـام ١٩٨٤ بلغـــت الطاقه التصميميه القائمة من اليوريا ٨٦٠ الف طن في السنة ، ومن الامونيا ٣٣٠ الف طـــن سنويا ، ويتوقع ان يتطور انتاج السعوديه من الامونيا الى ٤٧٦ الف طن خلال عام ١٩٨٥ ، يذهب جميعه الى الاستهلاك المحلي [١] .

وهناك مشروع طموح تخطط (سابك) لاقامته ، وهو عباره عن مصنـع جديد للامونيا بطاقة تتراوح بيـــن ١٫٣٠٠ الف طن و ١٫٥٠٠ الف طن يوميا ، بغرض تغطيه الطلـــــب المحلي وتصدير الفائض الى الخارج ، ويتوقع انتهاء العمل به في نهاية عام ١٩٨٧ [٢] .

---

١. منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ـ اوابك ـ تقرير الامين العام السنوى العاشـــر ، مصدر سابق ، ص١٤٤ .

٢. مجلة البترول والغاز العربي ، السنه ٢١ ، العدد ٥ ، مصدر سابق ، ص٥٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٦/٢)

الطاقات التصميميه القائمة والجارى اقامتها للمشروعات البتروكيمياوية في السعوديه لغاية نهاية عام ١٩٨٤ (١٠٠٠ طن / سنه)

نوع المشروعات البتروكيمياويـــــــــــة	الطاقة الانتاجية التصميميه
١ ـ المشروعات البتروكيمياوية الاساسية	
ـ الاثيلين	١٦٠٦
ـ البيوتاديين	١٢٤
ـ بيوتين ١	٨٠
ـ المثيانول	١٢٥٠
ـ الاثيانول	٢٨١
٢ ـ المشروعات البتروكيمياوية الوسيطـه	
ـ الاثيلين داى كلوريد	٤٥٤
ـ الاثيلين جلايكول	٥٢٠
ـ الاستيرين	٢٩٥
ـ المونوفينيل كلوريد	٣٠٠
ـ داى مثيل ترفثالات	ـ
ـ الصودا الكاوية	٣٧٧
ـ النتروجين	١٤٤
ـ الاكسجين	٤٣٢
٣ ـ المشروعات البتروكيمياوية النهائية	
ـ البولي اثيلين منخفض الكثافة	٥٩٠
ـ البولي اثيلين مرتفع الكثافـة	٩٠
ـ البولي فينيل كلوريد	٢٠٠
ـ البولي ستيرين	٩٥
ـ الميلامين ٠	٦٠

المصدر (١) منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ـ اوابك ـ تقرير الامين العام السنوى العاشر ، مصدر سابق ، الصفحات ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ٠

(٢) مجلة البترول والغاز العربي ، السنه ٢١ ، العدد ٥ ، مصدر سابق ، ص ٥٠ ـ ٥٦ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤٠٦٠٢ : الصناعات التحويلية الاخرى

ان صناعات التكرير ومعالجة الغاز والبتروكيمياويات ، والتي بحثناها فيما سبق ، تشكل الدعامة الاساسية لقطاع الصناعة التحويلية في كل من الكويت والسعوديه ، وهي عموما تدخل في اطار الصناعات الهيدروكربونية . فيما عدا ذلك ، تتوزع بقية الصناعات التحويلية غير الهيدروكربونيه على فروع متعدده ، تشمل صناعات مواد البناء والصناعات المعدنية والهندسية والصناعات الغذائية والمشروبات والصناعات الخشبية وصناعة الورق ومنتجاته وصناعة الغزل والنسيج ، وتتصف الوحدات الانتاجية العاملة في هذا القطاع عموما بالصغر النسبي قياسا الى حجم وحدات التكرير والبتروكيمياويات ومن الصناعات الهامه في هذا القطاع ، والتي سوف نتناولها بايجاز : صناعة مواد البناء والصناعات الغذائية .

١٠٤٠٦٠٢ : صناعة مواد البناء

١٠١٠٤٠٦٠٢ : صناعة مواد البناء في الكويت

يعتبر قطاع صناعة مواد البناء من اهم القطاعات ضمن الصناعات التحويلية غير الهيدروكربونية كما انه يعتبر من اقدم القطاعات التي جرى الاهتمام بها ، وقد شهد اكبر توسع له في فترة الخطة الخمسية الثانية ١٩٧٦ ـ ١٩٨١ ، والتي تضمنت اكبر تخصيص مالي شهدته الكويت لقطاع الاسكان .

ويشتمل هذا القطاع على مصانع الاسمنت والجبس والمباني الجاهزة والطابوق الجيري والاسمنتي والبلاط والموزاييك ومصانع تقطيع وتجهيز الرخام والمنتجات الاسمنتية والاسبستيه والمواد العازلة والادوات الصحية وتجهيز الاسفلت ومصانع للحجر والرخام الطبيعيين [1]

---

١ . د . أديب السمان " التنمية الصناعية في الكويت ، " خواطر وملاحظات " مجلة المال والصناعة ، بنك الكويت الصناعي ، العدد الخامس ، الكويت ١٩٨٤ ، ص ٤٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتعتبر صناعة الاسمنت والمنتجات الاسمنتية من اهم الصناعات ضمن هذا القطاع ، وتلعب شركة الصناعات الوطنية دورا اساسيا في هذا المجال من خلال شركات فرعية لكل من الاسمنت والمنتجات الاسمنتية . وقد تطور انتاج الاسمنت في الكويت من ٩٧ر٩٢٥ الف طن عام ١٩٧٢ الى نحو ١ر٣ مليون طن عام ١٩٨٠ (جدول رقم ١٧/٢) . كما بوشر في عام ١٩٨١ بتوسيع صناعة الاسمنت البورتلاندي بغرض زيادة الطاقه الانتاجية لها الى ١ر٢ مليون طن سنويا . وتأتي صناعة البلاط الكونكريتي و حجر الشك اللازم لتعبيد الطرق والانابيب الاسمنتية والاسبستية والطابوق الجيرى في الدرجة الثانية من حيث الاهمية بعد صناعة الاسمنت ، وقد تطور الانتاج من هذه المواد بشكل مستمر ، وعلى سبيل المثال ، تطور الانتاج من انابيب الاسبست من ٨ر٢٦ الف طن عام ١٩٧٣ الى ٩ر٦٦ الف طن عام ١٩٨٢ (جدول رقم ١٨/٢) ، كما تطور الانتاج من الطابوق الجيرى من ٤ر١٤٨ الف متر مكعب عام ١٩٧٣ الى ٤١٩ الف متر مكعب عام ١٩٨٢ كما هو موضح ايضا في الجدول رقم (١٨/٢) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم(٢ /١٧)

انتاج شركة الاسمنت الكويتية خلال الفترة ١٩٧٢ــ ١٩٨٠

(الف طن)

البنـــــــد	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الاسمنت البورتلاندى	٧٤,٧٦١	١٩٧,٥١٨	١٧٤,٠٢٧	٢١٧,٨٠٤	٢٣٤,٥٧٨	١٨٨,٨٠٢	٤٦٢,٥٥٥	٧٦٤,٨٠٠	٨٨٠,٧٩٦
اسمنت رقم (٢) متوسط المقاومه	١٧,٧١٥	٢٩,١١٦	٢٣,٩٦١	٢٤,٨٦٢	٣٨,٦٢١	٥١,٥٥٣	٣٨,٣١٥	٦٩,٦٦٥	٥٣,٨٠٠
اسمنت رقم (٥) مقاوم للكبريتات	٥,١٤٩	٢٤,٧٠٢	٣٠,٨١٧	٣٨,١٤٨	٧٧,٩٢٣	٨٨,٩٨٤	١٢٠,٤٢٤	١٩٩,٦٧٠	٣٢١,٩١١
الاسمنت الابيض	—	—	—	—	—	—	—	٦,١٥١	٤١,٢٠٩
المجمـــــوع	٩٧,٦٢٥	٢٥١,٣٣٦	٢٢٨,٨٠٥	٢٨٠,٨١٤	٣٥١,١٢٢	٣٢٩,٣٣٩	٦٢١,٣٣٤	١,٠٤٠,٨٦	١,٣٠٧,٧١٦

المصدر : د٠ عاصم شريف ، مصدر سابق ، ص ١٦٥٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــــدول رقم(١٨/٢)

بعض انتاج شركة الصناعات الوطنية من المنتجات الاسمنتية خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢

البنـــــــــــد	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
الجير المطفأ (الف طن)	٠ر٤	٠ر٥	١ر٠	١٢ر٣	١٩ر٧	٣ر٨	٥ر٦	١٧ر٧	٢٦ر٦	١٠ر٢
الطابوق الجيرى (الف م ٣)	١٤٨ر٤	١٦٦ر٢	١٧٠ر٥	٢١٣ر٦	٢١٥	٢٦٢ر٥	٣٥٧ر٨	٣٣٨ر١	٢٩٣ر٧	٤١٩
بلاط، جميع الانواع (مليون م٢)	٠ر٤٥	٠ر٤٥	٠ر٣٨	٠ر٧٣	٠ر٦٧	١ر٠٦	١ر٤٣	١ر٩١	١ر٩١	١ر٧٨
طابوق، جميع الانواع (الف م٣)	١٥ر٤	٢٦ر٢	٥٠ر٠	٥٧ر١	٣٨ر٩	١٨ر١	٥٥ر٩	٥١ر٤	٥٠ر٦	٣٨ر١
حجر شك (مليون متر طولي)	٠ر٥٠	٠ر٥٩	٠ر٣٩	٠ر٥٠	٠ر٥٩	٠ر٨٦	١ر٢١	١ر٢٠	٠ر٩٤	٠ر٠٥ (١)
خلط جاهز (الف م ٣)	٦٢ر٢	٧١ر١	ـ ر٦٦	٤٢ر٧	٤٦ر١	٦٣ر٣	٤٩ر٣	٤٣ر٠	٦٧ر٨	٨٧ر٩
انابيب الاسبست (الف طن)	٢٦ر٨	٣٢ر٧	٣٠ر٢	٣١ر٥	٢٨ر٢	٤٩ر٤	٦٨	٣٧ر٤	٤٣ر٣	٦٦ر٩
الواح الاسبست (الف طن)	١ر٧	١ر٣	٤ر٩	١ر٣	١ر٢	١ر٢٤	٠ر٦	٠ر٩٥	١ر٣	١ر٤

المصدر : وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية لعام ١٩٨٣ ، الكويت ، ١٩٨٣ ، ص ١٧٨.

(١) تم تغيير وحدة القياس الكمي من المتر الطولي الى المتر المكعب لعام ١٩٨٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٠١٠٤٠٦٠٢ : صناعات مواد البناء في السعودية

يعتبر تطور صناعة مواد البناء في السعودية مرتبطاً ، كما هو الحال بالنسبة للكويت ، بتطور الطلب المحلي على مستلزمات البناء والتشييد ، وكما سبق ذكره فان الانفاق على قطاع البناء والتشييد يرتبط ارتباطا وثيقا بتطور العائدات النفطية ،والذى هو ذو مسار متشابه بالنسبة للكويت والسعودية من الناحية الزمنية ،ففي فترة الخطة الخمسية السعودية الثانية (١٩٧٥ــ ١٩٨٠) حظي قطاع التجهيزات الاساسية المادية ، والذى يشمل النقل والمواصلات والبلديات والاسكان ، بالنصيب الاكبر من تخصيصات تلك الخطة ، وقد بلغت تلك التخصيصات ما يعادل ١١٢ر٩٤٤ بليون ريال سعودى اى ما نسبته ٢٢ر٧٪ من اجمالي التخصيصات المالية للخطة ، وهي تزيد بما يعادل ثمانية اضعاف عن حجمها في الخطة الخمسية الاولى حيث كانت تعادل ١٤ر٠٨٦ بليون ريال (١) .

الا ان الامر يختلف فيما يتعلق بتطور طاقة الانتاج المحلية ،ففي حين كانت الصناعة الكويتية خلال السبعينات تحاول الموازنة بين تطور انتاجها من مواد البناء عموما والاسمنت خصوصا وبين تطور الطلب المحلي ، فان الفارق كان دائم الاتساع في السعودية بين الانتاج والطلب المحليين ، وقد ارتفع الانتاج المحلي من الاسمنت من ٦٦٧ر٠ مليون طن عام ١٩٧٠ الى ٧٩١ر١ مليون طن عام ١٩٧٨ ، وهو في الوقت الذى كان يشكل ما نسبته ٥٩٪ من اجمالي الطلب المحلي عام ١٩٧٠ لم يعد اكثر من ١ر٢١٪ عام ١٩٧٨ . (٢)

---

(١) وزارة التخطيط السعودية ، خطة التنمية الثانية ، مصدر سابق ، ص ٧٥٨ ، ٧٥٩ .

(٢) وزارة التخطيط السعودية ، خطة التنمية الثالثة ، مصدر سابق ،ص ١٩٧ ، ٢٠٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتعتبر بداية الثمانينات بداية التطور الحقيقي في صناعة الاسمنت في السعودية ، فخلال سنتي ١٩٨١و١٩٨٢ تم افتتاح أربع شركات جديدة لانتاج الاسمنت مع توسيع الطاقة الانتاجية للشركات القائمة ، فتضاعف الانتاج من ٢ر١١٠ مليون طن عام ١٩٨٠ الى ٨ر٥٧٠ مليون طن عام ١٩٨٤ ، وقد ارتفعت نسبة تغطية الانتاج المحلي الى ٣٦ ٪ من اجمالي الاستهلاك المحلي عام ١٩٨٢ والذى بلغ ٢٢ مليون طن (١).

ومن الجدير بالذكر ان الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٠ـ١٩٨٥) تستهدف الوصول بطاقة الانتاج الى ١٤ مليون طن نهاية عام ١٩٨٥ بعد اكمال انشاء وتشغيل ثلاث شركات جديدة ، احداها مشتركة بين الكويت والسعودية (٢).

٢٠٤٠٦٠٢ : الصناعات الغذائية :

١٠٢٠٤٠٦٠٢ : الصناعات الغذائية في الكويت :

يشتمل هذا القطاع على مصانع منتجات الالبان وصيد السمك وتصنيعه ومصانع طحن الحبوب وانتاج البسكويت والحلويات ومصانع علف الدواجن والمواشي وتربية الدواجن ومصانع المياه الغازية والمرطبات ، وتتصف منشآت هذا القطاع عموما بصغر حجمها ، فيما عدا المطاحن ومصانع المشروبات الغازية والالبان ، حيث يتوافر ضمن هذا القطاع عدد كبير من الوحدات الانتاجية الصغيرة المتناثرة كالمخابز ووحدات انتاج الحلويات ، مما جعله من القطاعات الكبيرة من حيث

---

(١) - Saudi Arabian Monetary Agency, Annual Report 1984, Ryad, P. 101.

(٢) - Ibid, P.95.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عدد المنشآت والتي بلغ مجموعها ٣٦٧ منشأه خلال عام ١٩٧٨ ،مما جعلها تأتي في المرتبة الثانية في هذا المجال بعد الصناعات الخشبية التي بلغ تعداد منشاتها وورشهـــا ٥٦٢ منشأة في نفس العام [1] .

ومن اهم النشاطات واقدمها ضمن هذا القطاع طحن الحبوب وصيد وتعليب الاسمـــاك حيث اسست الحكومة الكويتية شركة مطاحن الدقيق في بداية الستينات والتي تضاعف انتاجهـــا باستمرار من الخبز والدقيق والبسكويت والمعكرونه ، كما ان صادراتها من الدقيق عام ١٩٨٠ شكلت مانسبته ١٤٪ من الانتاج ، وفي مجال الصناعة السمكية فان شركة الاسماك الكويتية يمكنهـــا معالجة ٦٠ طن يوميا ، وهي تصدر قسما من انتاجها الى اليابان والولايات المتحدة ، وكذلـك حققت صناعة الدواجن تطورا مستمرا منذ تاسيس الشركة الكويتية المتحده للدواجن والتي باشـــرت بالانتاج منذ نهاية عـــام ١٩٧٩ [2].

ومما يجدر ذكره بخصوص الصناعات الغذائية في الكويت ،انها تعتمد في اغلبها على الاستيراد لتأمين مدخلاتها نظرا لمحدودية النشاط الزراعي .

٢٠٢٠٤٠٦٠٢ : الصناعات الغذائية في السعوديه.

تتصف الصناعات الغذائية في السعوديه بدرجة اكبر من التنوع بالقياس الى الكويت، وذلـــك بسبب توافر قاعدة زراعية حيوانية تساعد على توفير مدخلات ضرورية لبعض الصناعات الغذائية ، وهذا لايعني ان الصناعات الغذائية في السعوديه تعتمد كليا على مدخلات محلية ، فهي تستورد الكثير من المدخلات والتي تزداد نسبتها في صناعة المياه الغازية والالبان . والجدول رقم (٢/١٩) يوضح التطور الذى لحق بالصناعات الغذائية والانواع التي شملها من حيث عدد المؤسسات والطاقه الانتاجية خلال فترتي الخطتين الخمسيتين الاولى والثانية ، ويلاحظ من ان تطورات مهمـــه شملت فروعا متعددة ، كان اهمها الزيادة الكبيرة في الطاقة الانتاجية لصناعة الالبان ، وصناعة تكرير السكر وتصنيع اللحوم والزيوت .

---

١. وزارة التخطيط الكويتية " المجموعة الاحصائية لعام ١٩٨٣ ،مصدر سابق ، ص ١٨٠

٢. د. عاصم شريف ، مصدر سابق ، ص ١٧٢ ، ١٧٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٩/٢)

تطور عدد المصانع والطاقة الانتاجية المرخصة للصناعات الغذائية في السعوديه خلال الخطة الخمسية الاولى (٧٠-١٩٧٥) والخطة الخمسية الثانية (٧٥-١٩٨٠) .

نوع الصناعة	عدد المصانع		الطاقة الانتاجية المرخصة	
	١٩٧٥/٧٠	١٩٨٠/٧٥ ـ ١٩٧٥/٧٠	١٩٧٥/٧٠	١٩٨٠/٧٥ ـ
المياه الغازية	١١	١٢	٢٢ مليون صندوق	٢٥ مليون صندوق
المياه المعدنية	٢	٥	٦ر ١٤ مليون لتر	٢٠ مليون لتر
الحلوى والشكولاته	١٦	٢٠	٦ر١٦ الف طن	ـ ر٣٠ الف طن
المكرونه والبسكويت	٤	٨	ـ ر١٠ الاف طن	ـ ر٣٠ الف طن
الالبان ومنتجاتها	١٠	٢٥	٠٠٠ر١٥ الف طن	٠٠٠ر١٠٠ الف طن
صناعة وتكرير السكر	١	٢	٠٠٠ر١٠٠ الف طن	٠٠٠ر٢٠٠ الف طن
تعبئة التمور	٤	٨	٣٠٠ر١ الف طن	٠٠٠ر ٥ الاف طن
تعبئة الخضر والفواكه	٢	٥	٥٠٠ر٣ الف طن	٠٠٠ر١٠ الاف طن
تعبئة وتصنيع الاسماك	١	١	٤٣٠ر١ الف طن	٤٣٠ر١ الف طن
تعبئة الشاى	١	٣	٢٥٠ر٠ الف طن	٠٠٠ر١ الف طن
مضارب تبييض الرز	ـ	٢	ـ	٠٠٠ر١٥٠ الف طن
تصنيع اللحوم	١	٣	ـ	٠٠٠ر٤٠ الف طن
تصنيع ملح الطعام والمائده	ـ	٢	ـ	٠٠٠ر١٠ الاف طن
صناعة الزيوت النباتية والسمن الصناعي	ـ	٢	ـ	٠٠٠ر٦٠ الف طن

المصدر : د . يحيى محمد حسن ، مبادئ الصناعات الغذائية ، جامعة الرياض ، الرياض ، ١٩٧٩ ، ص١٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في مجال صناعة الالبان ، انتشرت في السعوديه عشرات المعامل لانتاج منتجات الالبان ، وتعتمد هذه المعامل على المدخلات المستورده من الخارج بالدرجة الاولى وعلى الانتاج المحلي من الحليب بالدرجة الثانية ، ونتيجة للمشاريع الزراعية والحيوانية القائمه القائمة في السعوديه ، فمن المتوقع ان يصل انتاجها من الالبان في نهاية عام ١٩٨٥ الى حوالي ٢١٧ الف طن ، وهو مايعادل ٣٤٪ من الاحتياجات المحلية المقدرة بـ ٦٢٥ الف طن في نفس العام . هذا مع العلم انه حتى نهاية عام ١٩٨٤ كانت الطاقة الانتاجية التصميمية لمعامل الالبان تعادل ٤٦٨٫٣ الف طن سنويا ولم يزد المستغل منها عن ١٨١٫٩ الف طن سنويا[1] .

---

(١) . الاتحاد العربي للصناعات الغذائية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية ، واقع وآفاق صناعة الالبان في الوطن العربي ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ٢٣٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خلاصة الفصل الثاني

ان من اهم النتائج التي يمول عليها في المضي في التنمية الصناعية ، هي احداث قدر مهم من التنويع في مصادر الدخل القومي ، بالاضافة الى القدرة على تصحيح الاختلالات في العلاقة بين الموارد البشرية والمادية ، وهذا بالضبط يشكل اهم المشكلات التي تعاني منها اقتصاديات البلدان النفطية العربية ، واذا كانت هذه المشكلات موجودة بشكل عام في البلدان النامية الا انها اصبحت اشد خطورة في البلدان النفطية العربية كالكويت والسعوديه على سبيل المثال ، وذلك بسبب الدور الكبير الذى لعبته العائدات النفطية في تعميق وتوسيع تلك المشكلات ، لذلك فان اعتماد التصنيع يعتبر طريقا هاما لمثل تلك البلدان للتقليل ما امكن من حدة تلك المشكلات ، يضاف الى ذلك ان وفرة العائدات النفطية يوفر فرصة تاريخية لابد من استغلالها لترسيخ وتوسيع قاعدة تصنيعية .

وقد اثارت وفرة العائدات النفطية العديد من الدعوات في الكويت والسعوديه الى اعتماد التصنيع كاحد اشكال الاستثمار الذى يوظف تلك العائدات في خدمة التنمية بشكل عام وخصوصا في المدى البعيد . وخلال السبعينات تم اعداد خطتين خمسيتين للتنمية في كل من الكويت والسعوديه حظي التصنيع فيهما بعناية كبيرة خصوصا في الخطة الخمسية الثانية التي جاءت بعيد فورة العائدات النفطية منذ عام ١٩٧٣ ، كما تم ايضا خلال فترتي الخطتين استكمال بعض اجراءات الاطار المؤسسي اللازمة لدفع وتطوير القطاع الصناعي ، مثال ذلك القوانين المنظمة والمشجعة للنشاط الصناعي التي تم اصدارها ، وكذلك انشاء كل من البنك الصناعي في الكويت وصندوق التنمية الصناعية في السعوديه ، بالاضافة الى تأسيس المناطق الصناعية في كلا البلدين . ونظرا لكون العائدات النفطية تعود الى الحكومة وللارتباط الشديد ـ بسبب ذلك ـ فيما بين النشاط الاقتصادى العام والانفاق الحكومي فان اهم الخطوات التي اتخذت سواء مايتعلق منها بالاطار المؤسسي او بانشاء المشاريع الصناعية الهامة جاءت باشراف وانفاق حكوميين ، فقد قامت الحكومة في كل من الكويت والسعوديه بانشاء المؤسسات اللازمة للاشراف على المشاريع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الصناعية التي اما ان تكون مملوكة للحكومة بشكل كامل او بالاشتراك مع القطاع الخاص الوطني او الاجنبي ، ومثال ذلك " شركة الصناعات الوطنية " في الكويت و " الشركة السعوديه للصناعات الاساسية "سابك " في السعوديه . وبالنظر لكون كل من الكويت والسعوديه تتصفان بالندرة النسبية في الموارد الطبيعية فيما عدا النفط والغاز فان جهود التصنيع تركزت في البداية على اقامة الصناعات المرتبطه بهذين الموردين مثل صناعة الاسمده والصناعات البتروكيماوية ومعالجة الغاز، وقد شكلت هذه الصناعات بمجموعها حجر الزاوية في التنمية الصناعية في كلا البلدين ، وجاءت بعد ذلك في الاهمية صناعة مواد البناء التي ساعد على ازدهارها ماتضمنته الخطتان الخمسيتان الاولى والثانية من برامج ضخمة للاسكان والانشاءات .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث

عرض وتحليل لهيكل القطاع الصناعي

وبعض خصائص التجربة

الصناعية في الكويت

والسعودية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٠٣ طبيعة الاهداف :

تنطوى كل تجربة صناعية من تجارب الدول النامية على خصائص معينة تتباين بحسب اختلاف طبيعة الموارد المتاحة من طبيعية ومالية وبشرية وعوامل الجغرافيا والموقع وتركيبة الهيكل السكاني وطبيعة الاهداف السياسية . ومن بين تلك الخصائص تحتل الاهداف والاستراتيجية اهمية مركزية باعتبارهما يحددان مسبقا مسار التجربة الصناعية . وكثيرا مايتم الحديث عن الاهداف والاستراتيجية بشكل منفصل عن باقي الخصائص واعتبارهما كمدخل لدراسة اى تجربة صناعية، ولكننا فضلنا الحديث عنهما ضمن هذا الفصل لاعتقادنا بان هذا يؤدى الى تكامل النظرة وترابطها للتجربة الصناعية في كل من الكويت والسعودية .

ان التنمية هي نقيض للتخلف ، وهي عملية يراد منها بشكل عام القضاء على الظاهر الاقتصادية والاجتماعية للتخلف ، فعلى الصعيد الاقتصادى هناك مظاهر محددة عادة ما تمثل عناصر رئيسية للتخلف الاقتصادى ، ومن اهم هذه المظاهر ما يلي :ـ

١ . الافتقار الى القاعدة الانتاجية القادرة على توليد ذاتي للدخل والقادرة على تحقيق تراكمات راسمالية حقيقية ومتجددة .

٢ . شيوع ظاهرة الاختلالات البنيوية بما تشمله من اختلال في العلاقة فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة والاختلال في العلاقة بين الموارد المادية والبشرية .

٣ . ضعف معدل نمو الدخل القومي وتدني مستوى نصيب الفرد منه .

٤ . ضعف الانتاجية الفردية .

٥ . تدني المستوى الصحي والتعليمي .

ويعتبر التصنيع في هذا المجال احد أهم مدخلات التنمية بصفته الاداة الاكثر فاعلية في إحداث التغييرات المطلوبة في البنى الاقتصادية المختلفة لاجل القضاء على مظاهر التخلف ، من حيث انه يؤدى لزيادة موجودات المجتمع من المعدات الراسمالية وتحسين انتاجية العمل وخلق قاعدة انتاجية قادرة على

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

توليد الدخل ذاتيا وباستمرار ، ومن حيث تاثيره التنموي على قطاعات الاقتصاد الاخرى ، لأنه لايمكن لقطاع الصناعة ان ينهض ويتطور بدون تطور موازٍ للقطاعات الاخرى وهو الامر الذي يحقق في النهاية التكامل البنيوي والوظيفي بين هذه القطاعات [1]، وفيما يتعلق بالكويت والسعوديه فانه في الوقت الذي تمت فيه صياغة خطط التنمية فيهما بما تضمنته من برامج للتصنيع وذلك في بداية ومنتصف السبعينات فانهما قد تجاوزا او في الطريق نحو تجاوز بعض المظاهر الشائعة للتخلف ويعود ذلك اساسا الى التأثيرات التي اوجدتها الزيادات الكبيرة في العائدات النفطية ، وينطبق ذلك على مظاهر معينة كبطء معدل الزيادة في الدخل القومي وتدني نصيب الفرد منه وتدني المستوى الصحي والتعليمي ، وبالتالي فان الوعي بضرورة اعتماد التصنيع كمدخل تنموي اساسي لم يكن يستهدف القضاء على مثل تلك المظاهر لانها لم تعد موجوده اساسا ، فالدخل القومي في الكويت والسعوديه تزايد بشكل متصاعد وبطفرات احيانا ، خصوصا في فترة السبعينات ، وذلك بفضل تزايد عائدات تصدير النفط ، اضافة الى عائدات استثمار الفوائض المالية في الخارج وهو عنصر متولد عن العائدات النفطية .

كما تحقق للكويت والسعوديه مستويات مرتفعة لمتوسط الدخل الفردي في نفس الفترة المزامنة لبدايات برامج التصنيع ، فقد بلغ في الكويت مايعادل ١٢٢٥٩ دولار عام ١٩٧٧ وكان هذا المعدل في حينه اعلى متوسط تحقق في الاقطار العربية عموما ، كما كان هذا المتوسط في السعوديه يعادل ٧٦٤٣ دولار في نفس العام ، محتلا الترتيب الخامس بالنسبة للاقطار العربية في حينه [2]

وفي مجال التعليم ، فقد تم توفير مدرس لكل ١٣ دارس في الكويت ، ولكل ١٧ دارس في السعوديه في عام ١٩٧٧ [3] ، كما استطاعت الكويت تحقيق معدل استيعاب يعادل ٧٢٪ ممن تتراوح اعمارهم بين ٦ ـ ١١ سنة ضمن هيئات التعليم الاساسي

١. د. اسماعيل عبد الرحمن " الصراعات الدولية والاقليمية والتنمية الاقتصادية في الخليج العربي " مجلة دراسات ، المجلد الثاني عشر ، العدد الخامس ١٩٨٥ ، ص ٤٩.
٢. الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصاديه العربية ، الكتاب السنوي الاحصائي للبلدان العربية ، العدد الثاني ، عمان ١٩٨١ ، ص ٥ .
٣. الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الكتاب السنوي الاحصائي للبلدان العربية ، العدد الرابع ، عمان ١٩٨١ ، صفحات متفرقة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عـام ١٩٨٠ ، اضافة الى نسب مقاربة في المراحل الاخرى من التعليم دون الجامعي (١) ، كما تم توفير خدمات اجتماعية اخرى كالصحـــــة والاسكـــــان اللذين حظيا بعناية خاصة ، وخدمات الاتصالات والمواصلات ومستلزمات الرفاهيـــة بمستويات لاتوفرها العديد من الدول الصناعية المتقدمة لافرادها .

وفي الوقت الذى تمكنت فيه اقتصاديات الكويت والسعوديـــــــة من تجاوز بعض مظاهر التخلف بفضل العائدات النفطية ، فان نفس تلك العائدات عمقت مظاهر للتخلف اكثر خطورة تمثلـت في الاختلال الهيكلي في بنية الاقتصـــاد وتركيبة الدخل القومي المعتمد اساسا على عائدات تصدير النفط التي تمثل المصدر الرئيسي لتمويل اغلب النشاطات الاقتصاديه والاجتماعية ، وهو مايعني بتعبير آخـــر ، اقتصاديات وحيده المورد تفتقر الى القاعدة الانتاجية الحقيقية القادرة على توليـد الدخل ذاتيا وباطراد ، لذلك فان الخطط والجهود التي بذلت لاقامة وتوسيـــع التجربة الصناعية في الكويت والسعوديه استهدفت في الاساس احداث تصحيح جزئي وتدريجي لمثل هذا الاختلال ، وذلك كأحـد السبل لمواجهة عصرمابعد النفـــط، ويعتبر هذا الهدف هدفا بعيد المدى اكثر من كونه هدفا قصيرا أو متوسط المدى، كما ان هدف تصحيح الاختلال الهيكلي لاينحصر فقط في مصادر تكوين الدخـــل القومي ، وانما يشمل ايضا تصحيح الاختلال في قوة العمل الوطنية بما ينسجـــم ومتطلبات التنمية ، وذلك من خلال جذب اعداد اكبر منها نحو المجالات الفنيـــة والحد من ظاهرة الاقبال على العمل في المؤسسات الحكومية والخدمات . ان هـــذا التشابه لايعني التماثل التام بين اهداف خطط التصنيـــع في الكويـــت والسعوديـــة، فمن الناحية التنظيمية ، يمكن اعتبـــــار اهداف التصنيع في السعوديه اكثر وضوحا وتفصيلا منها بالنسبة للكويت ، وهـــو مايمكن تتبعه في الخطط الخمسية السعوديه ، حيث تم تصنيف الاهداف الى عامـــة ومحددة ،تشمل الاولى فترة الخطة كاملة، بينما تتعلق الثانية بكل سنة من سنـــوات

---

١ . د . عبد العزيز عبد الله الجلال ، تربية اليسر وتخلف التنمية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٨٥ ، ص ٢٥، ٣٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخطةالخمسية، هذا بالاضافة الى تضمن خطط التصنيع السعوديه لاهداف ذات بعد جغرافي تتعلق بالسعي نحو تحقيق توازن في التنمية الصناعية بين المناطق ، وهو مالاتحتاجه خطط التصنيع الكويتية بسبب صغر مساحة الكويت وندرة التنوع الجغرافي فيها ، وتركز النشاط السكاني في اماكن قليله ومحدده .

٢٠٣ : طبيعة الاستراتيجيـــــة

من المتعارف عليه في الادبيات الاقتصاديه تصنيف استراتيجيات التصنيع، وخصوصا تلك المتعلقة بالبلدان النامية ،الى نوعين رئيسين .

الأول : استراتيجية التصنيع الاحلالي بغرض اشباع حاجة السوق المحلية .

الثاني : استراتيجية التصنيع التصديرى .

وعلى الصعيد التطبيقي ، نجد انه من النادر ان تتخصص احدى الـــدول باحدى هاتين الاستراتيجيتين بشكل منفرد ولفترة زمنية مستديمة لكن غالبا ماتعمل على المزج بينهما ،ويأتي هذا التمازج احيانا بشكل متعاقب من الناحية الزمنية، وتلعب الظروف الموضوعية المتعدده دورا مهما في بروز توجه اكبر نحو الصناعات التصديريـــة او الاحلالية .

وتعتبر استراتيجية احلال الواردات اكثر الاستراتيجيات شيوعا في مجال التنميـة الصناعية في الدول النامية . وبرغـم المشاكل والسلبيات التي رافقت تطبيق هـــذه الاستراتيجية ،والتي تعتبر في جـزء منها ظاهرة طبيعية ترافق اغلب التجارب الوليدة فان هذه الاستراتيجية تعتبر صحيحة من حيث المبدأ والهدف ، الا ان انتهـــاج هذه الاستراتيجية او التوجه نحو الصناعات التصديرية ليس امرا اختياريا بحتا ، بـــل تحكمه محددات عدة سواء في وضع الاستراتيجية او تطبيقها،ولعل اهمها الامكانـات المتوافرة كالموارد الطبيعية والمالية والبشرية ،اضافة الى الموقع الجغرافي والطاقـة الاستيعابية للسوق المحلي . وفي اقطار مثل الكويت والسعوديه تتصف بصغـــر حجم السوق المحلي عموما ووفرة المواد الخام من النفط والغاز ، اللذان يوفـران ايضا مصدرا رخيصا للطاقة ،والندرة الشديده في الكويت والنسبية في السعوديـــه للمواد الخام الاخرى ، نجد ان التوجهات الصناعية المبكرة ،فيما عدا صناعـــات مواد البناء ، كانت تتركز على الصناعات التصديرية المرتبطة بالنفط والغاز ، وبمـرور

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الوقت واستمرار التوسع بمثل هذه الصناعات نجد انها شكلت حجر الزاوية للتنمية الصناعية في الكويت والسعوديه ، وقد ساهمت عائدات النفط بدور اساسي في اقامة هذه الصناعات بالنظر لما تتطلبه من كلفة عالية في الانشاء ، لذلك نجد ان صناعة التكرير ومعالجة الغاز والبتروكيمياويات تمثل اكبر الصناعات الكويتية والسعوديه سواء من ناحية حجم الاستثمارات الموظفة فيها او حجم مساهمتها في الناتج المحلي الصناعي ففي عام ١٩٧٣ كانت منتجات تلك الصناعات في الكويت تمثل ما نسبته ٥٤٪ من جملة الناتج المحلي المتولد في الصناعة ،وقد وصلت هذه النسبة الى قمتها في عام ١٩٧٤ ، حيث وصلت الى ٦٣ر٣ ٪ ، ثم بدأت في الانخفاض حيث وصلت عام ١٩٧٩ الى ٣٦ر٨٪ ثم الى ٢٧ر٣٪ عام ١٩٨١ [١] ، كما ارتفعت نسبة رأس المال الموظف في الصناعات البتروكيمياوية والتكرير ومعالجة الغاز من ٥٧٪ عام ١٩٧٤ الى ٧٢٪عام ١٩٧٨ من جملة الاستثمارات في القطاع الصناعي . وكانت تلك النسبة قد وصلت أعلى مستوى لها في عام ١٩٧٦ حيث بلغت حوالي ٩٣٪ كما ارتفعت نسبة مساهمة الصادرات البتروكيماوية في اجمالي الصادرات الصناعية غير النفطية في الكويت من ٣٠ر٧٤٪ عام ١٩٧٣ الى ٤٠ر٠٥٪ عام ١٩٧٥ ،ولكن هذه النسبة انخفضت بعد ذلك الى ١٥ر٤٩٪ عام ١٩٨٠ ، وذلك بسبب نمو تجارة اعادة التصدير [٢] .

وفي السعوديه احتلت صناعة التكرير النصيب الاكبر من مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الاجمالي والتي بلغت ٩ر٤٪ عام ١٩٧٠/٦٩ ثم انخفضت الى ٥ر٦ ٪ عام ١٩٧٥/٧٤ وقد بلغت نسبة مساهمة التكرير فيها ٧٪ و ٥٪ في العامين المذكورين على التوالي [٣]،كما استهدفت خطة التنمية الثانية الوصول بمساهمة صناعة التكرير الى ٦ر٤٪ من اجمالي الناتج المحلي لعام ١٩٨٠/٧٩ محسوبا باسعار ١٩٧٤/٧٥ [٤] ، ومما يجدر ذكره في هذا المجال ان السعوديه ربما ستصبح من اكبر دول الاوبيك المنتجة للمشتقات النفطية بعد اكمال المصافي التي قررت بناءها ضمن خطة التنمية الخمسية الثالثة ١٩٨٥/٨٠ . [٥] كما ان الحكومة السعوديه وبعد كما ظم العائدات النفطية منذ منتصف السبعينات اهتمت إبتداء بتطوير

---

١. بنك الكويت الصناعي ، بنك الكويت الصناعي في عشر سنوات ١٩٧٤ — ١٩٨٤ ، الكويت ، ١٩٨٤ ، ص ٨٦ .

٢. نفس المصدر السابق ، ص ١٢٤ ، ١٣٠ .

٣. وزارة التخطيط السعودية ، خطة التنمية الثانية ،مصدر سابق ،ص ٤٦ ، ٤٧ .

٤. نفس المصدر السابق ، ص ١٢٧ .

٥. المنظمة العربية للتنمية الصناعية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، التنمية الصناعية في المملكة العربية السعوديه ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ١٢٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الصناعات البتروكيمياوية وهي بالنسبة لها صناعات تصديرية اكثر من كونها احلاليـــة ، وانشأت لذلك الشركة السعوديه للصناعات الاساسية " سابك " التي تبنت برنامجـا ضخما لتصنيع البتروكيمياويات كما سبق بيانه في الفصل الثاني من هذا البحث، ويتوقع للسعوديه ان تصبح في نهاية الثمانينات مصدرا رئيسيا للبتروكيمياويات الاساسيـــة على الصعيد العالمي ، اذ يتوقع لانتاجها ان يساهم بما يقرب من ٥٪ من الانتاج العالمي [1]. وعلى العكس من ذلك فان هذا التوجه لا يمثل استراتيجية التصنيع فـي الكويـــــت ، فهو توجه يتضمن درجة عالية من عدم الاختيار ، ذلك انـه ضمن دولة تعاني من ضيق السوق المحلي وتتمتع بنفس الوقت بوفرة العائدات النفطية وتوافر النفط والغاز الطبيعي كمواد خام ومصادر رخيصة للطاقة ، فان الصنـــاعات المرتبطة بها تبدو طريقا لابد من ارتياده ، الامر الذي جعل بدايات التجربـــة الصناعية الكويتية تسير بشكل معاكس لتجارب الكثير من الدول النامية ، والتي اهتمت في البداية بالصناعات الاحلالية على امل الوصول الى تطوير صناعات تصديرية مستقبلا. ان هذه التجربة الكويتية يمكن ملاحظتها على بدايات التجربة الصناعية السعوديـــة بيد ان هناك اختلافا مهما يتعلق بطبيعة الاستراتيجية ، حيث لا تتوافر للتنميـــة الصناعية الكويتية استراتيجية تقوم على سياسات محددة ، وكل ما نستطيع استنباطه من خلال المشاريع القائمة واجراءات الترخيص هو عبارة عن توجهات صناعية معينـــه وحتى ضمن هذه التوجهات لا تتوافر اولويات للصناعات المرغوب باقامتها ، بمعنـــى آخر لم يتم وضع تصور للطبيعـــــة التي ستكون عليها الصناعة الكويتية في المستقبل . اما بالنسبة للسعوديه ، فان اقامة وتوسيع الصناعات التصديرية المرتبطة بالنفط والغاز جاءت ضمن تكامل زمني لاستراتيجية تصنيعية برزت بشكل اكثر وضوحا خلال الخطتين الخمسيتين الثانية والثالثة ، وتهدف الى اعتماد الصناعات اللاحقة للنفط والغـــاز كمرحلة اولى وكصناعات اساسية ، توفر مدخلات لاقامة صناعات مكملة في مرحلة تاليـــة كصناعات المطاط والبلاستيك والالمنيوم والحديد والصلب ... الخ ، وبنفس الوقـــت وخلال الخطتين الخمسيتين الاولى والثانية جرى الاهتمام بتنشيط القطاع الزراعـــي

---

١ . المنظمة العربية للتنمية الصناعية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعيـــة مصدر سابق ، ص ١٣٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والحيواني ، مما ساعد على تطوير قاعدة للصناعات الغذائية حظيت بتركيز اكبر خلال فترة الخطة الخمسية الثالثة .

مما سبق يمكن تلمس اثر العائدات النفطية بشكل خاص والقطاع النفطي بشكل عام في جعل الصناعات التصديرية كمدخل ومقدمة لاقامة الصناعات الاحلالية في الكويت والسعوديه على عكس ما سارت عليه اغلب التجارب الصناعية في البلدان النامية .

٣٠٣ : طبيعة وشكل الملكية

: في مجال شكل الملكية، لابد من الاشارة الى ان تركز العائدات النفطية بيد الدولة قد ساعدها على تطوير مفهوم القطاع المشترك كوسيلة لجذب القطاع الخاص نحو الاستثمار في مختلف المشاريع التي رات جدوى من انشائها (١) . فالبرغم من ان النظام الاقتصادي في الكويت والسعوديه يقوم على اساس المبادرة الفرديه الحرة ، فان اهم المبادرات التي اتخذت في المجال الصناعي وخصوصا المشاريع الكبرى اللاحقة لانتاج النفط جاءت بمبادرة من الدولة سواء عن طريق امتلاكها للمشروع كما هو الحال بالنسبة لمصانع الملح والكلورين والاسفلت في الكويت ، او عن طريق المشاركة مع القطاع الخاص في المشاريع القائمة في مجال البتروكيمياويات او صناعات مواد البناء في كل من الكويت والسعوديه . ويعتبر القطاع المشترك هو الاكبر بين القطاعات الاخرى العامة والخاصة ، ففي الكويت وخلال الخطة الخمسية الاولى التي تقرر فيها استثمار ٨٦ مليون دينار كويتي في القطاع الصناعي ، وزعت نسب الاستثمارات على اساس ٤ر٢٤٪ للقطاع العام و ٣ر٤٥٪ للقطاع المشترك ٣ر٣٠٪ للقطاع الخاص . اما في السعوديه فان " سابك " التي تاسست في عام ١٩٧٦ والتي تعتبر مسؤولة عن اقامة الصناعات الاساسية في المملكة ، فانها بالرغم من تأسيسها من قبل الحكومة الا انه خطط لبيع ٧٥٪ من اسهمها الى المستثمرين من القطاع الخاص خلال ست سنوات من تأسيسها (٢).

---

١ . د . على موسى " بعض جوانب التوسع الصناعي في دولة الكويت " ندوة استراتيجيات التصنيع في الكويت ، غرفة تجارة وصناعة الكويت، ١٩٨١ ، ص٩٦.

٢ . المنظمة العربية للتنمية الصناعية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، مصدر سابق ، ص٨٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبالرغم من تشابه الخطوط العامه لشكل الملكية الصناعية في الكويت والسعوديه فـاءن هناك تمايزا بينهما في ناحيتين :ـ

الاولى : وتتعلق بمستقبل القطاع المشترك ـ ففي الوقت الذى لايبدو هذا الامر واضحا في الكويت فان الحكومة السعوديه اوضحت باستمرار عن نيتها في تصفية هـذا القطاع بمبيع حصة الحكومة الى القطاع الخاص ، ففي عام ١٩٨١ صرح نائب وزيـر التجارة السعودى "بان الحكومة تريد للقطاع الخاص ان يمتلك ١٠٠٪ من الناتـج القومي الاجمالي غير النفطي"(١).

الثانية : ـ وتتعلق بالمشاركة الاجنبية في المشاريع الصناعية ، اذ نجد ان خطط التصنيع في الكويت لم تظهر توجها او حماسا لمثل هذه المشاركة ، فاهم النشاطـات الصناعية في الكويت اما مملوكة بشكل كامل للحكومة أو بالمساهمة مع القطاع الخاص الكويتـي وتقتصر المساهمة الاجنبية على بعض المشاريع الصناعية ضمن القطاع الخاص ، مثـل شركة دريسر (Dresser) التي تنتج مواد لاغراض اعمال الحفر الخاصة بالنفط والغاز ، وكذلك شركة كيربـي (Kirby) للأبنية الجاهزة .(٢)

اما بالنسبة للسعوديه فان الامر مختلف تماما ، حيث تسعى الحكومة السعوديـه بجهد منظم الى جذب المستثمرين الاجانب للمساهمة في المشاريع الصناعية السعوديه بغرض تحقيق هدفين رئيسيين هما :ـ

اولا : ضمان منافذ تسويق للصناعات التصديرية السعوديه اللاحقة لانتاج النفط والغاز .

ثانيا : للاستفادة من الخبرة الاجنبية والاقتباس منها سواء في مجالات انشاء المشاريع الصناعية او ادارتها وتشغيلها وكذلك في تسويق منتجاتها .

ولذلك نجد ان الشركاء الاجانب يمتلكون حصصا في اغلب الشركات التي انشأتها " سابك "وتتراوح تلك الحصص بين ١٠ أو ١٥ ٪ الى ٥٠ ٪ من راس المـال ، وينسحب هذا ايضا على باقي النشاطات الصناعية حتى ان حصة الـشريك الاجنبـي تصل في بعض منشآتها الى اكثر من ٥٠٪ (جدول ٣ / ١) .وتقدم الحكومـة

---

١ . المنظمة العربية للتنمية الصناعية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، مصدر سابق ، ص ٦٣ .

٢ . د . عاصم شريف ، مصدر سابق ، ١٧٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقـــــم (١/٣)

تطور المصانع المنتجة المرخصة بموجب نظام استثمار رأس المال الاجنبي في السعوديـة مصنفة حسب النشاط الصناعي للاعوام ١٩٧٥، ١٩٨٠ ، ١٩٨٤

(مليون ريـــــال سعـــــودى)

النشاط الصناعـــي	١٩٧٥				١٩٨٠				١٩٨٤			
	عدد المصانع	اجمالي التمويل	حصة الشريك الاجنبي	النسبة %	عدد المصانع	اجمالي التمويل	حصة الشريك الاجنبي	النسبة %	عدد المصانع	اجمالي التمويل	حصة الشريك الاجنبي	النسبة %
صناعة المواد الغذائية والمشروبات	١٥	٢٨٨	٨٢	٢٩	٢٩	١٠٣٢	٢٣٤	٢٣	٣٨	١٢١٧	٣٠٥	٢٥
صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة	٢	٢	١	٥٠	٦	٢٢٩	٨٢	٣٦	٨	٢٤٤	٩٢	٣٨
الصناعات الجلدية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
صناعة المنتجات الخشبية	٨	٧١	٤٥	٦٤	١١	٨٩	٥٥	٦٢	١٣	١١٨	٦٧	٥٧
صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٦	١٢٤	٦١	٤٩	١٤	٣٤٢	١٣٦	٤٠	١٦	٤٧٨	٢٠٧	٤٣
الصناعات الكيماوية	٢٦	٦٨٥	٢٩٠	٤٢,٣	٦٨	٦٧٨١	٣١١٧	٤٦	٩٠	١٥٩٦٨	٧٦٦٢	٤٨
صناعة الصيني والخزف والفخار والزجاج	—	—	—	—	١	٢١	٣	١٥	١	٢١	٣	١٤
صناعة مواد البناء	٢٠	١٩٨٣	٤٠١	٢٤	٥٩	٤٠٣٥	١٠٨٥	٢٧	٦٥	٤١٦٧	١١٧٤	٢٨
الصناعات المعدنية	٥٣	١٢٦٢	٤٥٧	٣٦	١٢٧	٦١٠٦	١٠٣٥	١٧	١٥٢	٦٥٢٣	١١٦٩	١٨
صناعات اخرى	٣	١٢٠	٦٧	٥٥	٤	١٤٣	٧٤	٥٢	٥	١٥٠	٧٨	٥٢
التخزين	١	٢٠	١٢	٦٠	١	٢٠	١٢	٦٠	١	٢٠	١٢	٦٠
الاجمالي	١٣٤	٤٢٥٥	١٤١٦	٣٣	٣٢٠	١٨٧٩٨	٥٨٣٣	٣١	٣٨٩	٢٨٩٠٦	١٠٧٦٩	٣٧

المصدر : وزارة الصناعة والكهرباء ، وكالة الوزارة لشئون الصناعة ، النشرة الاحصائية لعام ١٩٨٤ ، الرياض ، ص ٣٢، ٣٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السعوديه مجموعة من التسهيلات والحوافز في هذا المجال يصل ابرزها الى امكانية حصول الاجانب على ٥٠٪ من اسهم الشركة بالرغم من انهم لم يدفعوا سوى ١٥٪ من راس المال [1] ، اذ يتم تغطية الفارق بموجب قروض بدون فوائد ، ولابد من لفت الانتباه هنا الى الامكانات المالية التي توفرها العائدات النفطية والتي تمكن من اتخاذ وتطبيق مثل هذا الاجراء، وتجدر الاشارة في هذا المجال الى الخطورة التي ينطوي عليها إفساح المجال للشركات الاجنبية لامتلاك ٥٠٪ من رأس مال صناعات وطنية هامة، الأمر الذي يجعل السيطرة الوطنية على تلك الصناعات أمراً مشكوكا فيه، ويعتقد البعض ان هناك نوعا من التناقض بين فلسفة النظام الاقتصادي الحر والدور الحكومي في المجال الصناعي مما يولد عدم وضوح في الرؤية بالنسبة لدور كل منهما الا ان هذا الدور الحكومي لا يعبر في الواقع عن تناقض بقدر ما يمثل ظاهرة ايجابية وطبيعية في اقتصاديات نفطية تتصف بالامتلاك العام للعائدات النفطية وبضعف ميل القطاع الخاص فيها نحو الاستثمار في الصناعة .

٤٠٣ مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي

١٠٤٠٣ : الكويت

توضح الارقام المتعلقة بمصادر تكوين الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الجارية) في اواسط السبعينات مساهمات منخفضه نسبيا لمختلف القطاعات الاقتصاديه فيما عدا قطاع النفط الذى بلغت مساهمته ٥ر٧٠٪ ، وتوزعت النسبة المتبقية بين القطاعات الاخرى كالتالي : ٢ر٠٪ للصيد والزراعة ، ٦ر٥٪ للصناعة و ٤ر٠٪ للكهرباء والماء ، ٢٪ للتشييد ، ٦٪ للتجارة ، ٢٪ للنقل والتخزين والمواصلات، ٢ر١ ٪ للتأمين والمؤسسات المالية ، ١٢ ٪ للادارة العامة والخدمات الاخرى .

ويتضح جليا من الارقام اعلاه انخفاض الاهمية النسبية للقطاع الصناعي في الهيكل الانتاجي للاقتصاد الكويتي ، ولم يتحسن الوضع كثيرا في بداية الثمانينات ، اذ لم تزد مساهمة القطاع الصناعي في اجمالي الناتج المحلي عن ٥ر٦٪ في عام ١٩٨٢، و ٤ر٦٪ في عام ١٩٨٣ (جدول رقم ٣/٢) .

كذلك يظهر التذبذب في مستويات تلك المساهمة التي ارتفعت في عام ١٩٧٩ الى ٥ر٨ ٪ ثم عادت في عام ١٩٨١ الى مستوى يقل قليلا عن ذلك المتحقق في عام ١٩٧٥ ، حتى ليبدو ان القطاع الصناعي لم يحقق نموا ذا شان خلال تلك الفترة .

---

١ . المنظمة العربية للتنمية الصناعية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، مصدر سابق ، ص٦٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢/٣)

الناتج الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي الكويتي

(بالاسعار الجارية) (١٩٧٣ ـ ١٩٨٣) مليون دينار كويتي

السنة	الناتج الصناعي	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي
١٩٧٣	٧٧٫٨	١٦٠٤٫١	٤٫٨٪
١٩٧٤	١٦٨٫٦	٣٨٥٣٫٠	٤٫٤٪
١٩٧٥	١٩٥٫١	٣٤٨٧٫٠	٥٫٦٪
١٩٧٦	٢٢٩٫٨	٣٨٣٩٫٦	٦٫٠٪
١٩٧٧	٢٣٩٫٥	٤٠٤٩٫١	٦٫٠٪
١٩٧٨	٢٨٠٫٣	٤٢٦٤٫٧	٦٫٦٪
١٩٧٩	٥٧٤٫٣	٦٧٤٣٫٤	٨٫٥٪
١٩٨٠	٤٣٩٫٩	٧٤٥١٫٢	٦٫٠٪
١٩٨١	٣٧٢٫٨	٦٧٧٢٫٢	٥٫٥٪
١٩٨٢	٣٧٣٫٤	٥٧٢٧٫٥	٦٫٥٪
١٩٨٣	٤٠١٫٠	٦٢١٨٫٧	٦٫٤٪

المصدر: ـ بنك الكويت المركزي ، " التقرير الاقتصادي لعام ١٩٨٣ ، مصدر سابق ، ص ١٤٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الا ان النتائج التي توضحها حسابات الناتج المحلي بالاسعار الجارية تعتبر غير كافية فيما يتعلق بدراسة حقيقية النمو المتحقق في القطاع الصناعي بسبب الاثار التي تخلفها التغييرات في اسعار النفط وعوامل التضخم . ولكن جهود التصنيع تبدو افضل سواء من جهة درجة النمو او المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي فيما اذا اعتمدت الحسابات بالاسعار الثابتة ، فخلال الفترة فيما بين عام ١٩٧٣ ـ ١٩٨١ حقق الانتاج الصناعي المحلي الحقيقي (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٢) نموا ملحوظا بمعدل سنوي قدره ٢ر٨٪ في حين كان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال تلك الفترة ، وهو مايمثل الطاقة الانتاجية للاقتصاد الكويتي ، ٢ ر١٪ سنويا ، ولذلك فقد ارتفعت الاهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية من ٥ر٥ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في عام ١٩٧٣ الى ٤ر٩٪ عام ١٩٨١ (جدول رقم ٣/٣) وهكذا فقد فاق معدل زيادة القدرة الانتاجية للقطاع الصناعي معدل القدرة الانتاجية للاقتصاد ككل خلال تلك الفترة ، وبالرغم من ذلك فان معدلات النمو المرتفعة التي حققها القطاع الصناعي لم تمارس تأثيرا يذكر على معدلات نمو الناتج القومي نظرا للاهمية النسبية الضئيلة التي مازال يحتلها القطاع الصناعي .(١)

وتتصف معدلات النمو للناتج المحلي الصناعي بالاسعار الثابتة بعدم التساوي ايضا والتي تبرز دور العائدات النفطية وتأثيرها ، ذلك انه خلال الفترة مابين ١٩٧٣ الى ١٩٧٥ زادت القدرة الانتاجية الصناعية نتيجة لمزيادة الاستثمارات في الصناعة كجزء من حركة الانتعاش الاقتصادي العام التي اعقبت تعديل اسعار النفط في عام ١٩٧٣ ، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الصناعي الحقيقي خلال تلك الفترة ٤ر١٣٪ سنويا ، الا انه وبحلول عام ١٩٧٦ بدأ معدل النمو بالتراخي حتى توقف تماما وحقق بعض الهبوط في عام ١٩٧٧ ، ولعل ذلك يرجع الى ركود النشاط الاقتصادي الذي اتسمت به الحياة الاقتصادية في الكويت خلال هاتين السنتين نتيجة لازمة سوق الاوراق المالية وما أعقبها من اتجاه انكماشي تمثل في تباطؤ نمو الطلب المحلي النهائي ، الا ان تأثيرات هذه الازمة بدأت في التلاشي بنهاية سنة ١٩٧٧ واستعاد القطاع الصناعي حركته الى اعلى مرة اخرى حيث بلغ معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي الصناعي الحقيقي خلال الفترة بين ٧٧ ـ ١٩٨١ مايعادل ٨ر١٠ ٪ سنويا .(٢)

---

١ . بنك الكويت الصناعي في عشر سنوات ، مصدر سابق ، ص٨٦ .
٢ . نفس المصدر السابق ، ص٨٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـــم (٣/٣)

الناتـج الصناعي الحقيقي (بالاسعار الثابتة) ونسبة مساهمتـــه
في الناتج المحلي الاجمالي الكويتي للفترة من ١٩٧٣ ـ ١٩٨١

(اسعار سنة ١٩٧٢) (مليون دينـــار كويـــــتي)

السنـــة	الناتج المحلـــي الصناعي الحقيقـي	الناتج المحلـــي الاجمالي الحقيقي	نسبة مساهمة الناتج المحلـي الصناعي الحقيقي في الناتـج المحلي الحقيقـي
١٩٧٣	٧٨,١٨	١٤٢١,٩٩	٥,٥٪
١٩٧٤	٨٥,١٩	١٣٣١,٥٨	٦,٤٪
١٩٧٥	١٠٠,٤٨	١٣٠٦,٦٦	٧,٧٪
١٩٧٦	١٠٠,٦٦	١٤٧٣,٣٨	٦,٨٪
١٩٧٧	٩٧,٧٩	١٥٢٤,٠٨	٦,٤٪
١٩٧٨	١١٥,٤	١٦١٣,٠٨	٧,١٪
١٩٧٩	١٣٨,١٨	١٧٩٠,٢٧	٧,٧٪
١٩٨٠	١٣٩,٦٣	١١٠٧,٣٩	٨,٧٪
١٩٨١	١٤٧,٢٨	١٥٦٢,٣٧	٩,٤٪

المصدر: بنك الكويت الصناعي في عشر سنوات ، مصدر سابق ، ص١٢٠ ، ١٢١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٠٤٠٣ السعوديـــــه

اما بالنسبة للسعوديه،فانه من مراجعة معطيات مساهمة القطاع الصناعي فـــي تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، نجد درجة كبيرة من التشابه مع تلك المعطيـــات الخاصة بالكويت ، وخصوصا اذا تم تناول الحسابات بالاسعار الجارية ، فمن خـلال بيانات الجدول رقم (٤/٣) ، يظهر ان الناتج المحلي الصناعي في السعوديـــه وكما هو الحال بالنسبة للكويت ، يساهم بنسبة منخفضة في الناتج المحلي الاجمالـي ، اذ لم تتعدى تلك المساهمة نسبة ٧٪ في احسن مستوياتها طيلة الفترة منذ منتصـف السبعينات وحتى عام ١٩٨٤/٨٣ ، كذلك يظهر التذبذب في مستويات تلك المساهمة في نفس الفترة ، كما يمكن ملاحظة تشابه هذا التذبذب فيما بين السعوديه والكويـت ففي عـامي ١٩٨١/٨٠ ، و ١٩٨٢/٨١ ، وكما هو الحال في الكويت ، انخفضت مساهمة الناتج الصناعي السعودى في الناتج المحلي الاجمالي الى مستوى يقل عـن ذلك المتحقق في عام ١٩٧٥/٧٤ (جدول رقم ٤/٣) ، الامر الذى يبدو معه وكأن القطاع الصناعي السعودى لم يحقق نموا ذا شأن . وفي الحقيقة فان جزءا مهمـا من التشابه الملاحظ بين السعوديه والكويت في هذا المجال انما يعود اساسا الـى خضوع البلدين لظروف نفطية متشابهة ، الامر الذى يولد تأثيرات متقاربة نسبيـــا للعائدات النفطية على اجمالي الناتج المحلي ، ومن المعلوم ان تلك العائـــدات تساهم بالنصيب الاكبر في تكون الناتج المحلي الاجمالي ، لذلك فان زيادتهـا أو انخفاضها يؤدى الى التأثير على نسبة مساهمة القطاع الصناعي بالرغم من النمـــو الذى قد يحققه ذلك القطاع.

أمـا اذا تم اعتماد حسابات الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة ،جدول رقم (٥/٣)،فانها في الوقت الذى تبرز معطيات اكثر واقعية سواء مايتعلق منهـا بمساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي او بواقع النمو في ذلك القطاع ، فانهـا ايضا تظهر جوانب التشابه والاختلاف مع المعطيات الخاصة بالكويت . فلقـــد كان معدل النمو السنوى في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في السعوديـــه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقـــم (٤/٣)

مساهمة القطاع الصناعي السعودى في الناتج المحلي الاجمالي

(بالاسعار الجارية) (٧٤/١٩٧٥ ـ ٨٣/١٩٨٤) (مليون ريال)

السنـــــة	النـــاتج الصناعـــي	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الناتج الصناعي الى الناتج المحلي الاجمالـي
١٩٧٥/٧٤	٧٣٦٦	١٣٩٥٩٩	٣ر٥٪
١٩٧٦/٧٥	٨١٧٣	١٦٤٥٢٦	٥٪
١٩٧٧/٧٦	٩٢٨٤	٢٠٠٥٥٦	٥ر٤٪
١٩٧٨/٧٧ (١)	٩٩٧٤	٢٢٣٧٤٧	٥ر٤٪
١٩٧٩/٧٨	١٢٦١٥	٢٤٩٥٣٩	٥٪
١٩٨٠/٧٩	١٩٢٩٥	٣٨٥٨٠٧	٥٪
١٩٨١/٨٠	٢٥٧٤٨	٥٢٠٥٨٩	٥٪
١٩٨٢/٨١	٢٢٣٨٤	٥٢٤٧١٨	٣ر٤٪
١٩٨٣/٨٢	٢٣٩٧٢	٤١٥٢٣٠	٨ر٥٪
١٩٨٤/٨٣ (٢)	٢٧٣٧٥	٣٨١٥٩٢	٧٪

(١) ، (٢) : مقدرة.

المصدر: تـــم اعداد الجدول استنادا الى المصادر التالية :

1) Saudi Arbian Monetary Agency. Annual Report, 1980, pp. 179, 180.
2) Saudi Arbian Monetary Agency. Annual Report, 1983, pp. 189, 190.
3) Saudi Arabian Monetary Agency. Annual Report, 1984, P.187, 188.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقم (٣/٥)

الناتج المحلي الصناعي السعودى ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي

(١٩٧٥/٧٤ ـ١٩٨٤/٨٣) (بالاسعار الثابته لسنة ١٩٧٠/٦٩)

(مليون ريـــال سعـــــودى)

السنـــــة	الناتج المحلـــي الصناعي الحقيقـي	الناتج المحـــلي الاجمالي الحقيقـي	نسبة الناتج المحلي الصناعي الحقيقي الى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي
١٩٧٥/٧٤	٢٠٢١	٣١٥٣٩	٦,٤٪
١٩٧٦/٧٥	٢١٨٧	٣٤٤٦١	٦,٣٪
١٩٧٧/٧٦	٢٤٧٩	٣٩٦٦٨	٦,٢٪
١٩٧٨/٧٧ (١)	٢٦٩٤	٤١٩٠٤	٦,٤٪
١٩٧٩/٧٨	٢٩٦٥	٤٤٨٣٨	٦,٦٪
١٩٨٠/٧٩	٣٢٢٦	٤٩٣٧٠	٦,٥٪
١٩٨١/٨٠	٣٤٥٦	٥٣٢٨٠	٦,٥٪
١٩٨٢/٨١	٣٦٩٨	٥٤١٦٢	٦,٨٪
١٩٨٣/٨٢ (٢)	٤٠٤٧	٤٨٣٤١	٨,٤٪
١٩٨٤/٨٣	٤٥٢٢	٤٨٧٩٣	٩,٣٪

(١) ، (٢) : مقـــــدرة.

المصدر : تـــــم اعداد الجدول استنادا الى المصادر التالية :ـ

1) Saudi Arabian Monetary Agency , Annual Report,1980,PP 181,182.
2) Saudi Arabian Monetary Agency, Annual Report, 1983, P. 191, 192 .
3) Saudi Arabian Monetary Agency, Annual Report, 1984, P. 189, 190.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وباسعار سنة ١٩٧٠/٦٩ ، يعادل ١٠٪ سنويا للفترة من ١٩٧٠/٦٩ الى ١٩٨٢/٨١ [١] ، كذلك حقق الانتاج الصناعي التحويلي الحقيقي باستثناء التكرير ، معدلا سنويا للنمو يقارب ٢ر١١ ٪ للفترة من ١٩٧١/٧٠ الى ١٩٨٠/٧٩ ، كما حقق قطاع التكرير معدلا سنويا للنمو يقارب ٨ر٢٪ لنفس الفترة [٢] . ان الارقام اعلاه توضح ان معدلات النمو التي تحققت في السعوديه هي اكبر من تلك التي تحققت في الكويت كما ان معدل النمو في الناتج الصناعي الحقيقي في السعوديه كان اكبر من معدل نمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي ، ولكن هذا الفارق هو في السعوديه اقل مما كان عليه في الكويت ، وهو مايمكن ان يفسر البطء الذى نمت به مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الحقيقي في السعوديه والتي ارتفعت من ٤ر٦ ٪ عام ١٩٧٥/٧٤ الى ٨ر٦ فقط عام ١٩٨٢/٨١ (جدول رقم ٣/٥) ، بينما كان نمو تلك المساهمة اسرع نسبيا في الكويت (جدول رقم ٣/٣) .

٣٠٥ هيكل القطاع الصناعي

٣٠٥٠١ : — الكويت خلال السنوات ١٩٧٣ — ١٩٨١ شهد قطاع الصناعات التحويلية تغيرا هيكليا هاما في التوزيع النسبي للناتج المحلي الصناعي على الانشطة الصناعية المختلفة تمثل في ارتفاع الاهمية النسبية لقطاع الصناعات التعدينيه غير المعدنية (صناعة مواد البناء) على حساب قطاع الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز (البتروكيمياويات والتكرير) ، ولابد من الاشارة هنا الى ان نمط التصنيع في الكويت ومنذ بداية السبعينات قد تركز اساسا في مجالات ثلاثة :

المجال الاول : تلك الانشطه الصناعية المرتبطه بشكل مباشر او غير مباشر بالانتاج النفطي ، وقد اتخذ التصنيع في هذا المجال النمط العنقودى ، حيث يتجمع عدد من الصناعات المرتبطة ببعضها البعض عن طريق مادة اولية هي النفط والغاز .

المجال الثاني : تلك الانشطه الصناعية المرتبطة بنشاط البناء والتشييد ويقع سوق منتجاتها خارج القطاع الصناعي ، وقد دفع الى التوسع في هذا النشاط

---

١ . وزارة التخطيط السعوديه " منجزات خطط التنمية ١٩٧٠ الى ١٩٨٣ " مصدر سابق ، ص ٨ .

٢ . المنظمة العربية للتنمية الصناعية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، مصدر سابق ، ص ٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الصناعي كما سبق واسلفنا ، التوسع الشديد في الاستثمارات في الاسكـــــان والهياكل الاساسية بعد تعديل اسعار النفط عام ١٩٧٣ وازدياد ايراداته .

المجال الثالث : ويشمل الصناعات الاستهلاكية الاساسية وغير الاساسية والتي قامت تحت دفع قوى الطلب المحلي الاستهلاكي ، مثال ذلك الصناعات الغذائية والمشروبات وصناعة المنسوجات والصناعات الخشبية .. الخ ، وقد احتل هذا القطاع اهميـــة نسبية اقل من المجالين السابقين في توليد الناتج المحلي الصناعي .

وتتصف بداية السبعينات وحتى منتصفها بالتوسع الصناعي في المجال الاول ، حيث كانت الصناعات الكيماوية شاملة التكرير تمثل في عام ١٩٧٣ مانسبته ٥٤٪ من جملـة الناتج المحلي الصناعي الحقيقي (كما هو موضح في الجدول رقم ٣ / ٦) ارتفعـــت تلك النسبة الى ٣ر٦٣٪ عام ١٩٧٤ ثم انخفضت بعدها الى ٧ر٥٤٪ في عام ١٩٧٥ واستمرت تلك النسبة في الانخفاض في الاعوام التالية حتى وصلت الى ٤ر٢٧٪ في عـــام ١٩٨١ ، ويعود هذا التراجع الى معدل النمو الحقيقي السالب الذى تحقق في صناعة التكرير والذى يعادل ـ ٩ر٢ ٪ سنويا ، وكذلك الى وقف إنتاج سلفات النشـــادر وحامض الكبريتيك خلال معظم سنوات الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨١ بسبب الهبوط الحـــاد في اسعار هذه المنتجات في الاسواق العالمية [1] ، واذا ما استبعدنا تكرير النفـــط نجد ان صناعة الكيماويات البترولية قـــد حققت معدل نمو حقيقي سنوى يعادل ٣ر٣٪ وهو معدل متواضع اذا ماقيس بتلك المعدلات المتحققة في بقية المجالات الصناعيـــة ، هذا على الرغم من ان نصيب هذه الصناعة في تكوين رأس المال الثابت الصناعي (قيمة الاستثمارات في القطاع الصناعي) ، مثلت دائما نسبا مرتفعة جدا بلغت عـــام ١٩٧٦ مايعادل ٩٣٪ من اجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطاع الصناعـــي ككل (جدول رقم ٣ / ٧) وعلى الرغـــم من انخفاض هذه النسبة في السنوات التاليـــة الا انها بقيت تستوعب الجزء الاكبر من الاستثمارات في القطاع الصناعي (٥ر٨٩ ٪ ٧٢٪ و ٦ر٤٨٪ للاعوام ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٨٠ على التوالي) ، وفي هـــذا المجال يلاحظ ان تكوين راس المال الثابت في صناعة التكرير لوحدها شكل مايعادل ٨٧٪ و ٨ر٨٤٪ و ٧١٪ من اجمالي تكوين راس المال الثابت في الصناعة للاعـوام

---

١ . د . اديب السمان : مصدر سابق ، ص ٥٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقـــــم (٣/٦)

الناتج المحلي الصناعي الكويتي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي للفترة ٧٣ــ ١٩٨١ (بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٧٢) (مليون دينار كويتي)

النشاط الصناعي	١٩٧٣		١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧		١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١		معدل النمو السنوي
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
صناعة المواد الغذائية	٧ر٢٣	٩ر٢	٤ر٩٧	٥ر٨	٨ر٩٠	٨ر٩	٩ر٤١	٩ر٣	١٠ر١٥	١٠ر٤	١١ر٦٩	١٠ر٠	١٢ر١٥	٨ر٨	١٣ر٥٧	٩ر٧	١٤ر٦	٩ر٩	٩ر٢
صناعة المنسوجات والجلود	٧ر٢٦	٩ر٣	٥ر١٨	٦ر١	٥ر٨٥	٥ر٨	٧ر٢٥	٧ر٢	٧ر٣٧	٧ر٥	٨ر٠٤	٧ر٠	٨ر٦٦	٦ر٣	٩ر٠٧	٦ر٥	٩ر٤	٦ر٤	٣ر٣
الخشب والمنتجات الخشبية	٤ر٠٣	٥ر٢	٣ر٥٧	٤ر٢	٥ر٩٩	٦ر٠	١٠ر٣٣	١٠ر٣	٩ر٣٤	٩ر٦	١٣ر٦٩	١١ر٩	١٥ر٣٩	١١ر١	١٥ر٣٢	١١ر٠	١٥ر٨	١٠ر٧	١٨ر٦
الورق والطباعة والنشر	١ر٦٨	١ر٢	١ر٣٢	١ر٦	٢ر٧٦	٢ر٧	٣ر٨٤	٣ر٨	٥ر٥٤	٥ر٧	٣ر٦٤	٣ر١	٣ر٩٨	٢ر٩	٤ر٣٢	٣ر١	٤ر٧	٣ر٢	١٣ر٧
الكيماويات بمافيها التكرير	٤٢ر٢	٥٤ر٠	٥٣ر٩	٦٣ر٣	٥٥ر٠ -	٥٤ر٧	٤١ر١	٤٠ر٨	٤١ر٢	٤٢ر١	٤٣ر٩	٣٨ر٠	٥٠ر٨	٣٦ر٨	٤٣ر٤	٣١ر١	٤٠ر٤	٢٧ر٤	
المنتجات المعدنية غير المعدنية	٧ر٠١	٩ر٦	٧ر١٦	٨ر٤	٨ر٤٤	٨ر٤	١٠ر٥٧	١٠ر٥	١٠ر٠٦	١٠ر٣	١٧ر٣١	١٥ر١	٢٨ر٥٢	٢٠ر٦	٣٤ر٥٦	٢٤ر٨	٤٠ر٣	٢٧ر٣	٢٣ر٤
المنتجات المعدنية الاساسية	٠ر٩٤	١ر٢	١ر٣٧	١ر٦	٤ر٢٦	٤ر٢	٤ر٨٠	٤ر٨	٢ر٥٩	٢ر٦	١ر٥٧	١ر٤	١ر٨٥	١ر٣	١ر٨٤	١ر٣	٢ر١	١ر٤	١٠ر٦
منتجات معدنية مصنعة	٦ر٩٥	٨ر٩	٧ر٠٥	٨ر٣	٨ر٤٨	٨ر٤	١٢ر٤٥	١٢ر٤	١٠ر٦٩	١٠ر٩	١٤ر٦٣	١٢ر٧	١٥ر٧٦	١١ر٤	١٦ر٤٠	١١ر٧	١٨ر٥	١٢ر٧	١٣ر٠
صناعات تحويلية اخرى	٠ر٣٥	٠ر٠	٠ر٥٣	٠ر٧	٠ر٧٥	٠ر٩	٠ر٩٤	٠ر٩	٠ر٨٦	٠ر٩	١ر٠	٠ر٨	١ر٠٨	٠ر٨	١ر١٣	٠ر٨	١ر٥	١ر٠	٢٠ر٠
الجمـــوع	٢٨ر١٨	١٠٠	٨٥ر١١	١٠٠	١٠٠ر٤٨	١٠٠	١٠٠ر٦٦	١٠٠	٩٧ر٧٩	١٠٠	١١٥ر٤	١٠٠	٣٨ر١٨	١٠٠	٣٩ر٦٢	١٠٠	١٥٢ر٢٨	١٠٠	٨ر٢
الناتج المحلي الاجمالي	١٤٢١ر٩٩		١٣٣١ر٥٨		١٣٠٦ر٦٦		١٤٧٣ر٣٨		١٥٢٤ر٠٨		١٦١٣ر٩٩		١٧٩٠ر٢٧		١٦٠٧ر٣٩		١٥٦٢ر٣٧		
نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي	٥ر		٦ر٤		٧ر٧		٦ر٨		٦ر٤		٧ر١		٧ر٧		٨ر٧		٩ر٤		
الكيماويات (ماعدا التكرير)	١٣ر٧		٢٨ر٤٧		٣٢ر٨		١٣ر٣		١٤ر٢		١٦ر٣٨		١٩ر١		١٧ر٥		١٧ر٨		٣ر٣
التكرير	٢٨ر٥		٢٥ر٤٩		٢٢ر٢٣		٢٧ر٧٥		٢١ر٦١		٢٧ر٦٥		٣١ر٦٧		٣٥ر٨٩		٢٢ر٤٨		٢ر٩ -
المجمـــوع	٤٢ر٢		٥٣ر٦٦		٥٥ر٠٣		٤١ر٠٥		٤١ر١٦		٤٣ر٨٣		٥٠ر٧٧		٤٣ر٣٩		٤٠ر٢٨		

المصدر : ١) بنك الكويت الصناعي في عشر سنوات / مصدر سابق ص ١٢٠ ــ ١٢١.
٢) د. اديب السمان " التنمية الصناعية في الكويت " مصدر سابق ص ٥٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٧/٣)

تكوين رأس المال الثابت في القطاعات الصناعية المختلفة في دولة الكويت للفترة (٧٣ـ١٩٨٠) (بالالف دينار كويتي)

	١٩٧٣	%	١٩٧٤	%	١٩٧٥	%	١٩٧٦	%	١٩٧٧	%	١٩٧٨	%	١٩٨٠	%
صناعة المواد الغذائية والمشروبات	١٣٧٩	١٧ر٨٪	٤٣٣٠	٣٣ر٤٪	١٧٨٦	٧ر٤٪	٢٦١٨	٢ر٢٪	٢٣٣٨	١ر٧٪	١٢١٢٦	٨ر٥٪	١١٤٧٥	١٧ر٣٪
صناعة المنسوجات والجلود	٩٣	١ر٢٪	٣٨	٢ ر٪	٨٧	٠ر٣٪	٢٦٥	٠ر ٪	٤٢٠	٠ر٣٪	١٨٦	٠ر٢٪	٧١	٠ر١٪
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٣٤٨	٤ر٥٪	١٣٥	١ر١٪	٥٩٥	٢ر٤٪	٣٧١	٣ر٪	٥٩٥	٤ر٠٪	٧٥٦	٥ر٠٪	٦٦٩	١٪
صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	١٨٤	٢ر٤٪	٨٤	٦ر٪	٤٤٢	١ر٨٪	٢٨٩	٢ر٪	٢١٨٨	١ر٦٪	٢٦٥٥	١ر٩٪	٣٢٧٠	٥٪
صناعة الكيماويات (بما فيها التكرير)	٤٤٠٢	٥٧٪	٧٣٩٩	٥٧٪	١٢٠٤٢	٢ر٥٠٪	١٠٩٥٢٨	٩٣٪	١٢٠٣٦٠	٨٩ر٥٪	١٠١٨٣٥	٧٢ ٪	٣٢٣٩١	٤٨ر٦٪
المنتجات التعدينية غير المعدنية	٥٩٥	٧ر٧٪	٢٨٣	٢ر٢٪	٧٢٧٣	٣ر٣٠٪	٩٥٧	٨ر٠٪	٥٧٥٨	٤ر٣٪	٢١٠١٧	٥ر١٥٪	١٥٤٣٩	٢٣٪
المنتجات المعدنية الاساسية	٨٠	١٪	١٤٠	٢ر١٪	١٣٣	٦ر٪	٢٠٣٠	٧ر١٪	١١٣٢	٩ر٠٪	١٠٠٨	٧ر٠٪	١٣٥٢	٢٪
المنتجات المعدنية المصنعة	٦٣٦	٢ر٨٪	٥١٣	٤٪	١٦٣٠	٧٪	٢٠٢٠	٦ر١٪	١٦٣٠	٣ر١٪	١٠٥٢	٧ر٠٪	١٨٩٧	٣٪
تحويلية اخرى	١١	٢ر٠٪	٣٦	٣ر٠٪	—		٧		—		٢		—	
المجموع	٧٧٢٨	١٠٠	١٢٩٥٨	١٠٠	٢٣٩٨٨	١٠٠	١١٨٠٨٥	١٠٠	٣٤٤٧١	١٠٠	١٤٠٦٣٧	١٠٠	٦٦٥٦٤	١٠٠
صناعة الكيماويات (ماعدا التكرير)	١٢٠٦	٦ر١٥٪	٩٧٧	٧٪			٧٠٨٥	٦٪	٦٢٧٨	٤ر٧٪	١٨٤٣	١٪		
الجملة (ماعدا تكرير البترول)	٤٥٣٢		٦٥٣٦				١٥٦٤٢		٢٠٣٨٩		٤٠٦٤٥			
تكرير البترول	٣١٩٦	٤١ر٤٪	٦٥٣٢	٥٠٪			١٠٢٤٤٣	٨٧٪	١١٤٠٨٢	٨٤ر٨٪	٩٩٩٩٢	٧١٪		

المصدر : بنك الكويت الصناعي في عشر سنوات، مصدر سابق، ص ١٢٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ على التوالي . ولعل من اهم الاسباب التي جعلت النمو بطيئا في الطاقة الانتاجية الفعلية للصناعات البتروكيماوية عموما وسالبا في صناعة التكرير على وجه الخصوص بالرغم من توجه اكبر الاستثمارات اليها هو تلك الاسباب المتعلقة بصعوبات التسويق الخارجي والمنافسة الحادة التي ينطوى عليها تسويق المنتجات البتروكيماوية في الاسواق العالمية . هذا بالاضافة الى مشاكل التسويق الداخلي لبعض المنتجات الموجهة للسوق المحلي ، وكذلك تلك العوامل المرتبطة بتذبذب معدلات انتاج وتصدير النفط ، الامر الذى جعل اغلب وحدات هذه الصناعات تعمل بطاقة تقل كثيرا عن الطاقات الانتاجية المصممة ، بالاضافة الى توقف وحدات كاملة عن العمل كما سبق واشرنا اليه .

ان زيادة الصناعات البتروكيماوية لم تستمر طويلا في مجال توليد الناتج الصناعي ، ففي الوقت الذى بدأت الاهمية النسبية لهذه الصناعات بالانحسار التدريجي بعد منتصف السبعينات كانت الصناعات التعدينية غير المعدنية (مواد البناء) تحقق في تلك الفترة معدلات نمو مرتفعة في طاقتها الانتاجية الفعلية وتزايدا مطردا في حصتها في التكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الصناعي ، فقد ارتفعت قيمة الانتاج في هذا القطاع بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٧٣ من ٧ر٥١ مليون دينار كويتي في عام ١٩٧٣ الى ١٧ر٣١ مليون دينار في عام ١٩٧٨ ، ثم الى ٤٠ر٣ مليون دينار في عام ١٩٨١ بمعدل نمو سنوى يعادل ٢٣ ٪ وهو معدل يبلغ ضعف معدل نمو الناتج المحلي الصناعي الحقيقي خلال نفس الفترة ويفوق معدلات النمو التي تحققت في القطاعات الصناعية الاخرى ، وبذلك فقد أرتفعت مساهمة هذا القطاع في توليد الناتج المحلي الصناعي الحقيقي من ٦ر٩٪ عام ١٩٧٣ الى ١ر١٥٪ عام ١٩٧٨ ثم الى ٣ر٢٧٪ عام ١٩٨١ ، وقد تركز اغلب النمو في هذا القطاع في السنوات الاربع بين عامي ١٩٧٨ ونهاية ١٩٨١ بسبب البرامج الضخمة للاسكان والتشييد وبناء الهياكل الاساسية التي تضمنتها الخطة الخمسية الثانية والتي ساعد التزايد في العائدات النفطية في تلك الفترة على تنفيذ هذا ، هذا بالاضافة الى الامكانيات التسويقية الميسرة وتزايد الطلب المحلي على منتجات هذه الصناعات نظرا للارتباطات الخلفية الشديدة لنشاطات البناء والتشييد مع هذا القطاع .

إن انخفاض الأهمية النسبية للصناعات البتروكيماوية في توليد الناتج الصناعي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وارتفاعها لصناعة مواد البناء مثل اهم تغير هيكلي يمكن الاشارة اليه في القطاع الصناعي في السبعينات ، كما واحدث تنويعا هاما في قاعدته الانتاجية ، ولابد من الاشارة هنا الى ان هذا الواقع لم يكن مخططا له ضمن التوجهات الصناعية التي سبق واشرنا اليها في مجال الاستراتيجية ، حيث تم توجيه اهم الاستثمارات في القطاع الصناعي نحو البتروكيمياويات والتكرير ، بمعنى ان التوجه كان يركز على استمرار زيادة الصناعات المرتبطه بالنفط للقطاع الصناعي ، بيد ان العوامل التي حالت دون تحقيق النمو المطلوب في هذه الصناعات هي التي ساعدت على احداث هذا التنويع .

اما المجال الثالث الذى يشمل بشكل اساسي الصناعات الغذائية وصناعة المنسوجات والجلود وكذلك الصناعات الخشبية فلم يحقق الا نموا بطيئا في نسبة مساهمته في توليد الناتج المحلي الصناعي بالقياس الى التقدم الذى احرزته صناعات مواد البناء . اذ ارتفعت تلك النسبة من ٢٣ر٧ ٪ عام ١٩٧٣ إلى ٢٧٪ عام ١٩٨١ ، ويعود الفضل اساسا في هذا النمو البطيء المتحقق الى تزايد الاهمية النسبية للصناعات الخشبية حيث ارتفعت من ٢ر٥٪ من الناتج الصناعي الحقيقي عام ١٩٧٣ الى ٧ر١٠٪ عام ١٩٨١ ، كما زادت قيمة ناتجها (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٣) من ٣ر٤ مليون دينار كويتي عام ١٩٧٣ الى ٨ر١٥ مليون دينار كويتي عام ١٩٨١ بمعدل نموسنوى يعادل ٦ر١٨٪ (جدول رقم ٣/٦) ، بيد ان التراجع الذى شهدته صناعة المنسوجات والجلود في نسبة مساهمتها في الناتج الصناعي الحقيقي (من ٦ر١٤٪ عام ١٩٧٣ الى ٥ر٧٪ عام ١٩٨١) ومعدل النمو المنخفض الذى تحقق في قيمة ناتجها بالاسعار الثابتة (٣ر٣٪ سنويا للفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨١) بالاضافة الى الثبات النسبي لمساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الصناعي (من ٢ر٩ عام ١٩٧٣ الى ١ر٩ ٪ عام ١٩٨١) والتي حققت نموا سنويا في قيمة ناتجها (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٢) يعادل ٢ر٩٪ سنويا للفترة مابين ١٩٧٣ ـ ١٩٨١ . كل هذه العوامل ساعدت على تقليص اثر النمو الواضح في الصناعة الخشبية على مجمل نسبة مساهمة صناعات المجال الثالث عموما في اجمالي الناتج الصناعي الحقيقي للفترة المشار اليها أعلاه . ومن المفيد الاشارة هنا الى ظروف المنافسة داخل السوق المحلي والمتعلقة ايضا بعدم كفاية سياسات الحماية والتي تعتبر من الاسباب المهمة وراء النمو المتواضع الذى تحقق في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

انتاج السلع الغذائية والنسيجية للفترة المشار اليها اعلاه .

٢٠٥٠٣ : السعوديـــــه

احتلت صناعة تكرير النفط حصة الاسد في التوزيـــع النسبي للناتج الصناعي على الانشطة الصناعية المختلفة في المملكة العربية السعوديـة خلال الفترة بين عام ١٩٧٤ وعام ١٩٨٣ . ومن مراجعة الجدول رقم (٨/٣) يتضـح انه في العام ٧٤/١٩٧٥ كان ناتج صناعة التكرير لوحده يمثل ما نسبته ٦٤٪ مـــن اجمالي الناتج الصناعي الحقيقي ، بينما احتلت مختلف الانشطة الصناعية الاخـرى مانسبته ٣٦ ٪ فقط ، الا ان خطط التصنيع التي تضمنتها الخطة الخمسية الثانيـة (٧٥-١٩٨٠) والثالثة (٨٠-١٩٨٥) ، اسفرت عن تزايد مطرد في انتـــاج الصناعات الاخرى وتزايد مساهمتها في اجمالي الناتج الصناعي الحقيقي الى مانسبته ٥٧٪ في عام ١٩٨٣/٨٢ ، بينما انخفضت نسبة مساهمة صناعة التكرير الى ٤٣٪ فـي نفس العام ، فخلال الفتـــرة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٣ ، لم تزد قيمة انتـــاج صناعة التكرير ، بالاسعار الثابتة لعام ٦٩/١٩٧٠ الا بما نسبته ٣٤٪ فقط ، فـــي الوقت الذى زادت قيمة انتاج الصناعات الاخرى بنسبة تعادل ٢١٩٪ ، وهو مايمثـل التغير الهيكلي الرئيسي في القطاع الصناعي السعودى خلال الفترة المشار اليهـــا اعلاه ، والذى يفسح المجال لمزيد من التنويع في هذا القطاع من خلال الصناعـات الاخرى والتي تشمل مختلف الانشطة الصناعية باستثناء التكرير ، وهذا التغير الهيكلي في القطاع الصناعي السعودى يختلف عن التغير الذى حصل في نظيره الكويتـــي وذلك لاختلاف الهيكل من الاساس ، فالقطاع الصناعي الكويتي اتصف ومنذ بدايـــة ومنتصف السبعينات بسيطرة قطاع الصناعات اللاحقة لانتاج النفط والغاز بما فيهـــا التكرير ، والتنويع الذى حصل في مطلع الثمانينات كان عبارة عن توزيع السيطرة بيـــن هذا الاخير وقطاع الصناعات التعدينية غير المعدنية (مواد البناء بالاساس) ، ومـــن هذا نستطيع ان نفهم ان ما اعتبر تنويعا في القطاع الصناعي السعودى في بدايـــة الثمانينات ، لايعتبر كذلك بالنسبة للقطاع الصناعي الكويتي اذ انه يمثل وضعـــا مشابها لما كان عليه هذا الاخير في بداية اومنتصف السبعينات ، خصوصا اذا ماأضفنا ناتج صناعتي الكيماويات ومعالجة الغاز السعوديتين الى التكرير ، الامر الذى يعنـــي استمرار سيطرة قطاع الصناعات اللاحقة لانتاج النفط والغاز على القطاع الصناعـــي السعودى .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـــم (٨/٣)

تحليل اولي لهيكل القطاع الصناعي السعودى بالاسعار الثابتـــة
للفترة بين ١٩٧٥/٧٤ ـ ١٩٨٣/٨٢ (١٩٧٠/٦٩=١٠٠٪)

(بليـــون ريـــال سعودى)

السنـــــة	تكريـــر النفط	٪	صناعات اخـرى	٪	اجمالي الناتـــج الصناعي الحقيقـي
١٩٧٥/٧٤	١٣٠٠	٦٤٪	٧٢١	٣٦٪	٢٠٢١
١٩٧٦/٧٥	١٣٥٩	٦٢٪	٨٢٨	٣٨٪	٢١٨٧
١٩٧٧/٧٦	١٥٢٣	٦١٪	٩٥٦	٣٩٪	٢٤٧٩
١٩٧٨/٧٧	١٥٩١	٥٩٪	١١٠٣	٤١٪	٢٦٩٤
١٩٧٩/٧٨	١٦٨٩	٥٧٪	١٢٧٦	٤٣٪	٢٩٦٥
١٩٨٠/٧٩	١٧٤٩	٥٤٪	١٤٧٧	٤٦٪	٣٢٢٦
١٩٨١/٨٠	١٧٤٥	٥٠ر٥٪	١٧١١	٤٩ر٥٪	٣٤٥٦
١٩٨٢/٨١	١٧١٦	٤٦٪	١٩٨٢	٥٤٪	٣٦٩٨
١٩٨٣/٨٢	١٧٤٩	٤٣٪	٢٢٩٨	٥٧٪	٤٠٤٧

المصدر : تم اعداد الجدول استنادا الى المصادر التاليـــة :ـ

1) Saudi Arabian Monetary Agency , Annual Report, 1980, pp .181,182 .

2) Saudi Arabian Monetary Agency , Annual Report , 1983, pp .191,192 .

3) Saudi Arabian Monetary Agency , Annual Report, 1984 , pp .189,190 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ونظرا لعدم التمكن من الحصول على بيانات حول التوزيع النسبي للانتاج تحت بند "الصناعات الاخرى" على الانشطه الصناعية المختلفة في السعوديه وحسب التصنيف الدولي الموحد ، كما هو مفصل في الجداول التي تخص الكويت ، فقد اضطررنا الى اللجوء الى مؤشرات احصائية اخرى يمكن ان تساعد في استكمال تحليل هيكل القطاع الصناعي السعودى وهذه المؤشرات هي احصائيات قروض صندوق التنمية الصناعية السعودي التي يمكن اعتمادها كمؤشر في هذا المجال نظرا للاهمية التي تحتلها في تمويل النشاطات الصناعية ، خصوصا وان المشاريع الصناعية التي تتولاها الدولة وبمشاركة اجنبية تعتمد في اغلبها ـ كما سبق واشرنا ـ على قروض من الصندوق لتغطية الفرق بين المدفوع فعلا من رأس المال ونسبة المساهمة التعاقديه فيه . ومن خلال الجدول رقم (٣ / ٩) وبعد استبعاد صناعة التكرير ، يبدو هيكل الصناعات الاخرى في السعوديه منظورا اليه من خلال القروض الصناعية مشابها في الاتجاهات العامة الهيكلها في الكويت كما هو مبين في الجدول رقم (٣ / ٦) ، ويتركز التشابه في تسلسل الاهمية النسبية ، فالقروض الصناعية المتجمعة المعتمدة من صندوق التنمية الصناعية السعودى منذ عام ٧٤/١٩٧٥ وحتى عام ٨٣/١٩٨٤ ، تتضمن توجها رئيسيا نحو تمويل صناعات مواد البناء التي بلغت نسبة قروضها المعتمده مايعادل ٥ر٤٢٪ من اجمالي قروض الصندوق ، تليها في الاهمية الصناعات اللاحقة لانتاج النفط والغاز بنسبة ١٧٪ ثم الصناعات المعدنية بنسبة ١٣٪ ثم الصناعات الغذائية بنسبة ٥ر١٠٪ وهذا التسلسل الذى يعكس اتجاهات واقعية للتصنيع في السعوديه يشابه توجهات التصنيع في الكويت كما هي مبينه في الجدول رقم (٣ / ٦) فيما عدا الصناعات الخشبية التي حظيت باهتمام اكبر في الكويت .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٣/٩)

القروض الصناعية المعتمدة من صندوق التنمية الصناعية السعودي حسب الصناعات
للفترة ١٩٧٤/٧٥ـ١٩٨٣/٨٤ (مليـــون ريال سعـــودي)

	١٩٧٤/٧٥	١٩٧٥/٧٦	١٩٧٦/٧٧	١٩٧٧/٧٨	١٩٧٨/٧٩	١٩٧٩/٨٠	١٩٨٠/٨١	١٩٨١/٨٢	١٩٨٢/٨٣	١٩٨٣/٨٤	المجموع	%
١ الصناعات الغذائية والمشروبات	١٠	١٠١	٣١	٢١٨	١٥٩	٢٥٦	١٧١	١٨٥	١٠٣	٨٥	١٣١٥	١٠ر٥٪
٢ النسيج والمنتجات الجلديه	—	٤٧	٣	—	٢١	٤٢	٤٠	٢٨	٣٧	١٨	٢٣٦	٢٪
٣ الاثاث والمنتجات الخشبية	١٦	١٢	٣١	٦	٦	١٩	١٥	١٣	٤	١٥	١٣٧	١٪
٤ الطباعة ومنتجات الـــورق	—	٦	٤٧	٧٤	٤١	٣٨	٣٨	٢٢	٥١	٨٨	٤٠٥	٣٪
٥ الصناعات الكيماوية ومنتجات النفط والغاز والمطـــاط والبلاستيك ٠	١٣	٦٦	٣٢١	٧٥	١٩٤	١٣٩	٩٦	٢٥١	٥٦٧	٣٤٩	٢٠٧١	١٧٪
٦ المنتجات الخزفية والزجاج	—	—	٧٢	٣١	١١	١٦	١٧٤	١٩	٣٣	—	٣٥٦	٣٪
٧ ٠الاسمنت ومواد البنـــاء	٨٧	٥٣٤	٥٠٨	١٣٤٩	٤٠٤	٥٧٩	٥٠٠	٤٤٢	٥٣٨	٣٣١	٥٢٧٢	٤٢ر٥٪
٨ المنتجات المعدنيـــه	٧	٢٠٢	٧٧	١٨٣	١٢٤	١٤٥	١٧١	٢٥٥	٢٥٧	١٧١	١٦٠٣	١٣٪
٩ الماكينات والالات والمعدات الكهربائيـــة ومعدات النقل ٠	١٧	٦٠	٧٧	١٥٤	٢٥	١٠٧	٥٠	١٨٦	٦٣	١٦٥	٩٠٤	٧ر٢٪
١٠ مصنوعات اخـــرى	—	—	١٥	١	٢	٢	٤	١٥	٩	١	٣٩	٠ر٣٪
١١ النقل البحـــرى	—	—	٦٨	—	—	—	—	—	—	—	٦٨	٠ر٥٪
											١٢٤٠٦	١٠٠٪

المصدر : ـ صندوق التنمية الصناعية السعودي ، التقرير السنوي ١٩٨٤/٨٥ ، الرياض ص ٣٣٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٦٠٣ : أثر القطاع الصناعي على هيكل التجارة الخارجية

١٠٦٠٣ : هيكل الواردات:

١٠١٠٦٠٣ : الكويت: يعطي هيكل الواردات حسب النشاط الاقتصادي للفترة ما بين ٧٣ـ ١٩٨١ ، جدول رقم (١٠/٣) بعض المؤشرات الهامة حول مدى التأثير الذي مارسته حركة التصنيع في السبعينات ومطلع الثمانينات على تركيبة الواردات ، حيث انخفضت الاهمية النسبية للواردات من منتجات الصناعات الغذائية وصناعات النسيج والجلود من ٣٥٪ عام ١٩٧٣ الى ١ر٢٤٪ عام ١٩٨١ من جملة الواردات ، في الوقت الذي ارتفعت فيه قيمة الواردات من هذه المنتجات في عام ١٩٨١ بنسبة تعادل ٣٣٣٪ عما كانت عليه في عام ١٩٧٣ ، بمعدل نمو سنوي يعادل ٨ر٢٠٪ ، وكما سبق وذكرنا فان معدل النمو السنوي المتحقق لانتاج هاتين الصناعتين هو ٢ر٩٪ و ٣ر٣٪ لكل من الصناعات الغذائية والمنسوجات على التوالي ، الامر الذي يشير الى أن معدل الزيادة في الطلب المحلي كان اكبر من معدل الزيادة في الانتاج المحلي ، وان هذا الانتاج لم يمارس تأثيرا هاما على حجم الواردات من هذه المنتجات ، ولا يمكننا أن نعزى انخفاض الاهمية النسبية للواردات من هاتين الصناعتين الى تزايد الطاقة الانتاجية المحلية الا بشكل ضئيل وللصناعة الغذائية فقط ، حيث لم يتغير الانتاج من المنسوجات والجلود كثيرا في عام ١٩٨١ عما كان عليه في عام ١٩٧٣ ، ومن الممكن اعتبار هذا الانخفاض في الاهمية النسبية كمؤشر حسابي أكثر من كونه مؤشرا اقتصاديا نشأ بسبب تأثير التزايد الكبير في قيمة الواردات جملة وفي بعض اصنافها على وجه الخصوص، مثل منتجات الصناعات المعدنية الاساسية والصناعات المعدنية المصنعة ، وكذلك المنتجات التعدينية غير المعدنية ، حيث كانت قيمة الواردات من الصناعات المعدنية المصنعة في عام ١٩٨١ تزيد بنسبة ٦٥٠٪ عنها في عام ١٩٧٣ وتزيد بنسبة تعادل ٨٦٥٪ من قيمة الواردات من الصناعات المعدنية الاساسية ، كما ازدادت الاهمية النسبية للواردات من هاتين الصناعتين من ٨ر٤٥٪ عام ١٩٧٣ الى ٨ر٥٥٪ عام ١٩٨١ من اجمالي الواردات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢-١٠/٣)

قيمة الواردات حسب النشاطات الاقتصادية في الكويت للفترة من ١٩٧٣ الـــــى ١٩٨١

(مليون دينار كويتي)

السنة / النشاط الاقتصادي	١٩٧٣		١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧	١٩٧٨			١٩٧٩		١٩٨٠			١٩٨١			معدل التغير السنوي
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	التغير السنوي	القيمة	النسبة %	التغير السنوي	القيمة	النسبة %	التغير السنوي	القيمة	النسبة %	التغير السنوي	القيمة	النسبة %	التغير السنوي	القيمة	التغير السنوي	
صناعة انواد الغذائية والمشروبات والتبغ	١٠٤٫٦٣	٣٥ سر	١٣٢٫٤	٣٠ سر	١٩١٫١١	٢٨٫٣	٢٥١٫٠٦	٢٦٫٨	٣٢٨٫٢٤	٣٢٧٫٧٧	٣٠٫١	٢٤٫٢	٤٥٧٫٥١	٢٧	٣٨٤	٢٠٫٠ سر	١٤٣٫٤٧	٢٤٫١	٣٠٫٢ سر	—	٢٠٫٨
الورق ومنتجات الطباعة والنشر	٤٫٠٤	١٫٤	٩٫٣٣	٢٫١	٧٫٥٨	١٫١	٨٫٧١	٠٫١	١٦٫٣٩	١٢٫٤٥	١٫٠		٢٥٫٣٨	٢٫٤	١١٫٧٦		٣٧٫٨٣	٣٫٨	١٫٦		
الخشب والمنتجات الخشبية	٨٫٦٣	٢٫٠ سر	١١٫٨٩	٢٫٧	١١٫٨٧	١٫٨	٢٩٫٥٦	٣٫٢	٤٣٫٢٣	٤٦٫١٠	٣٫٨٠	٣٫٢	٧٤٫٤٤	٤٫٤	١٤٫٠٩	٣٫٦	٧٢٫٨٨	٣٫٨	٢٫١ سر	—	٣٦٫٥
صناعة الكيماويات ومافيها التكرير	١٩٫٨٨	٦٫٧	٣٠٫٧٩	٧٫٧ سر	٣٩٫٢٤	٥٫٨	٤٧٫٢	٥٫١	٦٢٫٤٤	٥١٫٨٨	٤٫٣	٣٫٢	١٢٣٫٨٥	٧٫٣	٨٤٫٨٧	٦٫١	١٤٨٫٧٧	٦٫٣	٤ سر	—	٢٨٫٤
المنتجات المعدنية غيرالمعدنية	١٠٫٠٦	٣٫٠ سر	١٤٫٣٨	٤٫٤	١٧٫٢٥	٢٫٦	٣٤٫٨٤	٣٫٧	٥٣٫٣٧	٤١٫١٠	٣٫٠	٣٫٢	٨٨٫٨٩	٥٫٢	٦٨٫٧٩	٥٫١	٨٩٫٤٥	٤٫٨			
الصناعات المعدنية الاساسية	١١٫٨٢	٣٫٤ سر	٣٢٫٤٥	٧٫٣	٣٨٫٤٦	٤٫٢	٥٦٫٩	٦٫٠ سر	٦٢٫٧٥	٦٠٫١٦	٥٫٠ سر	٤٫٦	٨٣٫٧٦	٤٫١	٨٥٫٣٣	٦٫١	١١٤٫١٦	٦٫٠ سر			
الصناعات المعدنية المصنعة	١٢٥٫١٦	٤١٫٨	١٨٢٫٧١	٤١٫٤	٣٥٣٫٢٦	٥٢٫٢	٤٦٨٫٣٨	٥٠٫٠ سر	٧٣١٫٢	٤٠١٫٠	٦٠٫٠ سر	٤٩٫٧	٧٧٤٫٣٧	٤٥٫٣	٦١٥٫٨	٤٤٫٠ سر	١٣٩٫٤٧	٤٩٫٨			
صناعات تحويلية اخرى	١٥٫٦٤	٥٫٢	٢٢٫٥٥	٥٫٠	٢٦٫٨٨	٤ سر	٣٩٫٨١	٤٫٣	٥٠٫٣٦	٤٧٫١٨	٤٫٠ سر	٤٫٧	٧٣٫٨٧	٤٫٦	٥٧٫٦٦	٤٫٢	٧٥٫٢٨	٤٫٠ سر			
الجملـــــة	٢١٨٫٨٦	١٠٠	٤٤١٫٩	١٠٠	٦٧٦٫٠٥	١٠٠	١٣٦٫٤٢	١٠٠	١٣٥٣٫٢١	٥٢٠١٫٨٤	١٠٠	١٠٠	١٧٠٥٫٢٧	١٠٠	١٣٨٠٫٢٢	١٠٠	١٨٨٧٫١٧	١٠٠			

المصدر : وزارة التخطيط الكويتية ، المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات ١٩٧٢ ، ١٩٨٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما زادت قيمة الواردات من المنتجات الكيمياوية بما فيها منتجات تكرير النفط في عام ١٩٨١ بنسبة تعادل ٤٩٧٪ من قيمتها في عام ١٩٧٣ في الوقت الذى انخفضت اهميتها النسبية من اجمالي الواردات انخفاضا ضئيلا من ٧ر٦٪ عام ١٩٥٣ الى ٣ر٦٪ عام ١٩٨١ ، كذلك فقد زادت قيمة الواردات من المنتجات التعدينية غير المعدنية في عام ١٩٨١ بنسبة ٨٤٣٪ عنها في عام ١٩٧٣ وزادت أهميتها النسبية زيادة ضئيلة من ٤٪ عام ١٩٧٣ الى ٥ر٤٪ عام ١٩٨١ .

ان المؤشرات الرقمية اعلاه تفصح عن حقائق هامة في اطار العلاقة المتبادلة بين تطور العائدات النفطية وجهود التنمية الصناعية ، وتطور هيكل الواردات ، ومن الضرورى لتفهم تلك الحقائق من التمييز بين الواردات من السلع الاستهلاكية وبين تلك التي تخدم مستلزمات التصنيع ، فالتزايد المطرد في المستوردات من السلع الاستهلاكية لا يمكن ان يعزى فقط الى تزايد عدد السكان المستمر بسبب تدفق العمالة الوافدة وما يستتبعه من تزايد متطلباتها الاستهلاكية ، اذ ان حجم التطور في العائدات النفطية والذى ساعد على خلق وفرة سريعة في دخول الافراد يعتبر عاملا رئيسيا في خلق مستوى مرتفع جدا من الاستهلاك لا يمكن تأمينه الا بزيادة المستوردات زيادة كبيرة مما خلق قيدا صارما حال دون ابراز تأثير ذى شأن للانتاج المحلي على هيكل الواردات من تلك السلع .

اما بالنسبة للزيادة الكبيرة في الواردات من المنتجات الكيمياوية والتعدينية غير المعدنية والمعدنية المصنعة والاساسية ، فان قسما كبيرا منها يدخل كسلع رأسمالية ووسيطة لخدمة القطاع الصناعي لذلك فان جهود التصنيع ذاتها تبرر تلك الزيادة ، خصوصا بالنسبة للسلع الرأسمالية والتي تعتبر ظاهرة طبيعية تصاحب التنمية الصناعية ، الا ان الظاهرة غير المبررة ، هي زيادة المستوردات من منتجات تكرير النفط في الوقت الذى تعتبر الكويت كدولة مصدرة لمثل تلك المنتجات ، الامر الذى يشير الى ان فتح السوق الكويتي امام المنتجات التكريرية المستوردة يمكن ان يفسر جزئيا معدل النمو السالب الذى تحقق لصناعة التكرير الكويتية طيلة سنوات السبعينات .

اما زيادة الاهمية النسبية للواردات من السلع الوسيطة ، وخصوصا التعدينية غير المعدنية ، بالرغم من معدلات النمو المرتفعة التي تحققت في الطاقة الانتاجية المحلية منها ، فانه يشير الى حقيقة ان معدل نمو الطلب المحلي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يفوق معدل نمو الانتاج المحلي من تلك السلع والى انه لم يتم الاستفادة بشكل كامل من هذا الطلب في تحقيق درجة مجزية من الاكتفاء الذاتي في هذا القطاع الصناعي الهام .

٢٠١٠٦٠٣ : **السعودية** : بالنسبة للملكة العربية السعودية ، فبالنظر لعدم توافر بيانات عن تطور هيكل انتاج القطاع الصناعي حسب تقسيمات الانشطة الصناعية المختلفة ، فليس بالامكان اجراء مقارنات بين معدلات النمو في انتاج تلك الانشطة ومعدلات نمو الواردات من المنتجات المقابلة ، كما جرى بحثه فيما يختص بالكويت ، ويوضح الجدول رقم (١١/٣) ان توجهات القطاع الخاص الاستيرادية خلال الفترة منذ منتصف السبعينات وحتى منتصف الثمانينات لم تنطو على تغييرات هامة في اتجاه ابراز تأثير ايجابي للتصنيع الذى نشطت خطواته خلال تلك الفترة في السعودية بل على العكس من ذلك نجد أن الأهمية النسبية قد زادت للواردات من سلع مثل الاغذية والمشروبات ومواد البناء من ١٥٪ عام ١٩٧٦/٧٥ الى ١٦٪ عام ١٩٨٤/٨٣ بالنسبة للاولى ، ومن ٧٫٥٪ الى ١١٪ بالنسبة للثانية ، مع العلم ان انتاج هذه السلع احتل جوانب هامة من جهود التصنيع خلال نفس الفترة ، كما ان القيمة المطلقة لمستوردات القطاع الخاص من هذه السلع ، ازدادت بما يعادل ٢٧٢٪ من الاغذية والمشروبات و ٤٥٣٪ من مواد البناء في عام ١٩٨٤/٨٣ عنها في عام ١٩٧٦/٧٥ وهو ما يوصلنا الى نتيجة مشابهة لتلك التي تتعلق بالكويت ، والتي تتلخص في انه بالرغم من جهود التصنيع التي بذلت في صناعات معينة مثل الاغذية ومواد البناء والتي تعتبر عادة صناعات احلالية فانها لم تمارس تأثيرا ايجابيا يمكن الاشارة اليه فيما يتعلق بالحد او بتخفيض المستوردات منها وتخفيض اهميتها النسبية من اجمالي الواردات ، وهو ما يبرز في كلا البلدين ، الاثر السلبي لتدفق العائدات النفطية المتمثل بتدفق متزايد للواردات لا يترك مجالا لابراز تأثير التقدم في التصنيع الاحلالي على هيكل الواردات .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقـــم (١١/٣)

قيمة استيرادات القطاع الخاص (من خلال الاعتمادات المستندية المدفوعة للبنوك التجارية) / السعودية

للفترة ١٩٧٦/٧٥ — ١٩٨٤/٨٣ (مليون ريال سعـــودى)

السنة / الصنف	١٩٧٦/٧٥	%	١٩٧٧/٧٦	%	١٩٧٨/٧٧	%	١٩٧٩/٧٨	%	١٩٨٠/٧٩	%	١٩٨١/٨٠	%	١٩٨٢/٨١	%	١٩٨٣/٨٢	%	١٩٨٤/٨٣	%
الاغذية والمشروبات	٢٥١٠	١٥	٢٦٦٥	١٢	٣٨١٣	١٣٫٥	٤٦٥١	١٥	٦٦٣٦	١٦	٩٤٠٥	١٨	١٠٣٤٤	١٨	٩٥٠٥	١٢	٩٩٧٤	١٦
المنسوجات والملابس	١٢٦٣	٧٫٥	١٦١٦	٧	٢٠٣٦	٧	٢٥٩٢	٨	٣١٦٩	٧٫٥	٤٩٨١	١٠	٤٨٤٧	٨	٥٩٨٧	٨	٥٧٤٣	٩
مواد البنـــــاء	١٢٦١	٧٫٥	٢٥٠٠	١١	٢٦٢٦	٩	٣٢٨٠	١٠٫٥	٥٦١٧	١٣	٥٨٦١	١١	٦٨٧٣	١٢	٨٨٣٧	١٣	٦٩٧٦	١١
السيارات ووسائل النقل	٣٢٩٧	٢٠	٤١٩٦	١٨	٤٣٤١	١٩٥	٤٠١٧	١٣	٥٣٣٧	١٣	٦٨٩٧	١٣	٨٦٩٥	١٥	١٠٣٩٠	١٥	٨٤٥٠	١٤
اجهزة ومعدات ومكائن	٣٨٢٨	٢٣	٥٢٣٧	٢٣	٦٧٨١	٢٤	٦٦٩٥	٢١	٨٢١٤	٢٠	٩٣٥٦	١٨	١٠٥٩٥	١٨	١٢٧٧١	١٨	١١٣٧٨	١٩
مستوردات اخرى	٤٣٦٨	٢٧	٦٥٥٤	٢٩	٨٤٠٣	٣٠	٩٨٥٦	٣٢	١٢٨٣٥	٣٠٫٥	١٥٣٣٦	٣٠	١٧٢٢٥	٢٩	٢٣٦٩٣	٣٣	١٩٠٠٣	٣١
المجمـــوع	١٦٥٢٧		٢٢٧٦٨		٢٨٠٠٠		٣١٠٩١		٤١٨٠٨		٥١٨٣٦		٥٨٥٧٩		٧١١٨٣		٦١٥٢٤	

الصدر:

1) Saudi Arabian Monetary Agency, Annul Report , 1980 , P 58.

2) Saudi Arabian Monetary Agency, Annual Report, 1984 , P 59.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٠٦٠٣ : هيكل الصادرات :

١٠٢٠٦٠٣ : الكويـــــت :

ان الانطباع الاولي الذي تثيره التغيرات التي طرأت على الميزان التجاري الكويتي في الفتـــرة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢ (جدول رقم ١٢/٣) يؤكد ان جهود التصنيع في الكويت اثرت تأثيرا ذا شأن وشكل ايجابي على الميزان التجاري (مع الاخذ بنظـر الاعتبار الضآلة الشديدة للقطاع الزراعي في الكويت) حيث كانت الصادرات غير النفطية في عام ١٩٧٦ تغطي ما يعادل ٢٢٪ من اجمالي الواردات ، ارتفعت فيما بعد الـى ٢٩٪ ثم الى ٣١٪ عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ على التوالي ، الا ان هذا الانطباع الجيـد يتلاشى حين يتم تفحص الصادرات الكويتية غير النفطية (وهي في جلها صادرات صناعية) من جهة منشأها ، اذ يتضح ان تطورا ضئيلا حدث في نسبة مساهمة الصادرات الصناعية الكويتية المنشأ في اجمالي الصادرات غير النفطية والتي كانت تعادل في عام ١٩٧٦ ما نسبته ٢٦٪ ، ارتفعت بمقدار ١٪ فقط في عام ١٩٨٢ ، حيث بلغت تلك المساهمـة ٢٧٪ على حساب الصادرات ذات المنشأ غير الكويتـي (اعادة التصدير) التي انخفضت مساهمتها من ٧٤٪ عام ١٩٧٦ الى ٧٣٪ عام ١٩٨٢ من اجمالي الصادرات غير النفطيـة (جدول رقم ١٣/٣) ، الامر الذي يفيد بان حركة اعادة التصدير هي المهيمنة علـى الصادرات الكويتية غير النفطيـة ، وقد نمت هذه الحركة بمعدلات مرتفعة منذ عـام ١٩٧٩ بسبب الازدحام الشديد في موانيء الخليج بالمقارنة مع التسهيلات التي توفرها الموانيء الكويتية اضافة الى تزايد اعتماد العراق على الموانيء الكويتية بعد اندلاع الحرب مع ايران [1] .

ان الانطباعات المتناقضة التي تثيرها النسب اعلاه لا تعطي في الواقع صورة اكثر واقعية عن حقيقة النمو في الصادرات الصناعية الكويتية ، فالواقع ان تلك الصـادرات حققت معدلات نمو مرتفعة بين عامي ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢ ، وكانت تنمو بمعدل سنوي يقـارب ٢١٪ (جدول رقم ١٣/٣) ، الا ان هذا المعدل لم يستطع ان يتجاوز مستوى النمـو في حركـة اعـادة التصدير ، الامر الذي وضع قيدا على تحسن مساهمة الصناعـات الكويتية في اجمالي الصادرات غير النفطية ، الا ان هذا الامر لا ينفـي ان معـدل

١) د . عاصم شريف : مصدر سابق ، ص٢٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقـــم (١٢/٣)

الميزان التجارى الكويتـــــــــــــــي

(١٩٧٦ـ ١٩٨٢)

(مليون دينار كويتي)

	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (١)
الصـــادرات	٢٨٧٤ر٤	٢٧٩٢ر٦	٢٨٦٤ر٠	٢٧٩٢ر٦	٥٣٦٨ر٩	٤٥٣٠ر٨	٣١٤٠ر٠
ـ النفطيـــة	٢٦٥٨ر٨	٢٥٥٧ر١	٢٦٢٨ر٧	٢٥٥٧ر١	٤٩٦٠ر٨	٣٩٦٩ر٢	٢٤٨٨ر٥
ـ غيرالنفطية	٢١٥ر٦	٢٣٥ر٥	٢٣٥ر٣	٢٣٥ر٥	٤٠٨ر١	٥٦١ر٦	٦٥١ر٥
الواردات	٩٧٢ر٠	١٣٨٧ر٠	١٢٦٣ر٩	١٣٨٧ر٠	١٧٦٤ر٩	١٩٤٥ر٤	٢٠٩٨ر١
الفائض	١٩٠٢ر٤	١٤٠٥ر٦	١٦٠٠ر١	١٤٠٥ر٦	٣٦٠٤ر٠٠	٢٥٨٥ر٤	١٠٤١ر٩

المصدر:

١) مقـــدرة

- Central Bank of Kuwait , Economic Report , 1982.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول رقـم (١٣/٣)

الصـادرات الكويتية غير النفطيـــــة

(١٩٧٦ـ ١٩٨٢)

(مليون دينار كويتي)

	١٩٧٦		١٩٧٧		١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢ (أ)	
	القيمـة	%	القيمـة	%	القيمـة	%	القيمـة	%	القيمـة	%	القيمـة	%	القيمة	%
الصادرات غير النفطية	٢١٥ر٦	١٠٠	٢٣٥ر٥	١٠٠	٢٣٥ر٣	١٠٠	٣٠٧ر٥	١٠٠	٤٠٨ر١	١٠٠	٥٦١ر٦	١٠٠	٦٥١ر٥	١٠٠
اعادة التصدير	١٥٨ر٧	٧٤	١٧٧ر٤	٧٥	١٦٦ر٩	٧١	٢٢٠ر٩	٧٢	٣٠٢ر٨	٧٤	٤١٩ر٨	٧٥	٤٧٥ر٦	٧٣
الصادرات ذات المنشأ الكويتي	٥٦ر٩	٢٦	٥٨ر١	٢٥	٦٨ر٤	٢٩	٨٦ر٦	٢٨	١٠٥ر٣	٢٦	١٤١ر٨	٢٥	١٧٥ر٩	٢٧
معدل التغير السنوى (٪)														
الصادرات غير النفطية			٩		—		٣١		٣٣		٣٨		١٦	
اعادة التصدير			١٢		٦—		٣٢		٣٧		٣٩		١٣	
الصادرات ذات المنشأ الكويتي			٢		١٨		٢٦		٢٢		٣٥		٢٤	

المصدر:

١) مقدرة .

- Central Bank of Kuwait, Economic Report, 1982.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

النمو المشار اليه اعلاه ساعد على تقدم نسبة تغطية الصادرات غير النفطية لمزيد من الواردات الاجمالية مما يعكس وبشكل جزئي التقدم الذي حققته تلك الجهود الصناعية الموجهة نحو التصدير .

وعموما يمكن القول ان حركة التصنيع التي قامت في الكويت في السبعينات وبداية الثمانينات لم تمارس تأثيرا جوهريا على هيكل الصادرات بشكل عام ، اذ استمرت الصادرات النفطية في هيمنتها على هيكل الصادرات ، وبالرغم من ان تلك المساهمة انخفضت من ٥ر٩٢٪ عام ١٩٧٦ الى ٦ر٨٧٪ عام ١٩٨١ ثم الى ٧٩٪ عام ١٩٨٢ ، الا ان ذلك الانخفاض يعزى بالدرجة الاولى الى هبوط الصادرات النفطية ذاتها والى النمو في تجارة اعادة التصدير التي ازدادت نسبتها لاجمالي الصادرات من ٥ر٥٪ عام ١٩٧٦ الى ٣ر٩٪ عام ١٩٨١ ثم الى ١٥٪ عام ١٩٨٢ ، ولم تنمو نسبة مساهمة الصناعة الكويتية ، الا بشكل بطيء من ٢٪ عام ١٩٧٦ الى ٣٪ عام ١٩٨١ ، ثم الى ٦ر٥ ٪ عام ١٩٨٢ ، (الجدولان رقم ٣/١٢ و ٣/١٣) ، وساعد على ظهور هذه النسبة الاخيرة الانخفاض الكبير في الصادرات النفطية الكويتية عام ١٩٨٢ .

وبالرغم من ان حركة التصنيع في الكويت لم تمارس تأثيرا هاما على هيكل الصادرات الا انها مارست تأثيرا ملحوظا على هيكل الصادرات الصناعية فقط ، حيث زادت الاهمية النسبية لبعض المنتجات الصناعية على حساب البعض الآخر ، حيث كانت صادرات الصناعة البتروكيماوية (الاسمدة الكيماوية) تمثل نحو ٧ر٣٠٪ من جملة الصادرات الصناعية (عدا النفط) عام ١٩٧٣ ومثلت صادرات الصناعة المعدنية المصنعة ٣٠٪ ، والصناعات الغذائية ٥ر١٧٪ والمنسوجات ١٢٪ ، من جملة تلك الصادرات لنفس العام . اما في سنة ١٩٨١ فقد قفزت صادرات المنتجات الصناعية المعدنية المصنعة الى ٣ر٤٨٪ من جملة الصادرات الصناعية في حين انخفضت الاهمية النسبية للصادرات من منتجات الصناعة الكيماوية الى ١ر٩٪ سنة ١٩٨١ (وكانت ١٥٪ عام ١٩٨٠) ، اما صادرات المنتجات التعدينية غير المعدنية ومنتجات صناعة الاخشاب فقد قفزت الاهمية النسبية لكل منها الى اكثر من ٨٪ من جملة الصادرات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٤/٣)
الصادرات الصناعية الكويتية (عدا البترول)
للفترة ٧٣ ـ ١٩٨١ (بالمليون دينار)

فروع الصناعة	١٩٧٣		١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧		١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
صناعة المواد الغذائية	١١٫٥٤	١٧٫٥	١٠٫٧٩	٩٫٤٧	٩٫٤١	٥٫٦	١٤٫٤٣	٦٫٥٥	١٥٫٩٠	٦٫٨٣	١٦٫٩	٧٫٣١	٢٠٫٧٨	٦٫٩٩	٢٥٫٤٠	٦٫٣٨	٤٥٫٠٨	٨٫٢
صناعة المنسوجات والجلود	٨٫٠٢	١٢٫١٦	٦٫٢٧	٥٫٥	١٠٫٢٣	٦٫٠٩	٢٤٫٥٦	١١٫١٤	٣٦٫٨٧	١٥٫٨٣	٣٤٫٠٣	١٤٫٧٣	٣٤٫٣٦	١١٫٥٦	٤٣٫١٥	١٠٫٨٣	٣٦٫١٦	٦٫٥٨
الورق ومنتجاتها والطباعة والنشر	٠٫٢٣	٠٫٣٥	٠٫٥٨	٠٫٥١	٠٫٦٠	٠٫٣٦	١٫١٨	٠٫٥٤	١٫٣٩	٠٫٦	١٫٨٩	٠٫٨٢	٣٫٧٢	١٫٢٥	٤٫٤٥	١٫١٢	٩٫٣٦	١٫٧٠
الخشب والمنتجات الخشبية	٢٫٤٧	٣٫٧٥	٣٫٣٦	٢٫٩٥	٨٫٥٤	٥٫٠٨	١٣٫٤٣	٦٫٠٩	١٤٫٧٠	٦٫٣١	١٦٫٣٩	٧٫٠٩	٢٧٫٨٢	٩٫٣٦	٣٢٫٢٣	٨٫٠٩	٤٥٫٨٧	٨٫٣٤
صناعة الكيماويات	٢٠٫٢٧	٣٠٫٧٤	٤٧٫٩٨	٤٢٫١١	٦٧٫٣٢	٤٠٫٠٥	٣٦٫١٤	١٦٫٣٩	٣٨٫٠٤	١٦٫٣٤	٤٦٫٧٦	٢٠٫٢٤	٥٠٫٥٤	١٧٫٠	٦١٫٦٩	١٥٫٤٩	٥٠٫١٩	٩٫١٣
المنتجات المعدنية غير المعدنية	١٫٤١	٢٫١٤	١٫٣٨	١٫٢١	٢٫٧٠	١٫٦١	٨٫٧	٣٫٦٥	١٠٫٠	٤٫٢٩	٧٫٥٩	٣٫٢٨	١٣٫٠٨	٤٫٤	٢٣٫٨١	٥٫٩٨	٤٧٫٧٧	٨٫٦٩
الصناعات المعدنية الاساسية	٣٫١١	٤٫٧٢	٥٫٧	٥٫٠	٨٫٢٢	٤٫٨٩	٢٠٫٤٤	٩٫٢٧	١٤٫٣	٦٫١٥	٧٫٠	٣٫٠٣	١٠٫٧٥	٣٫٦٢	١٣٫٦٢	٣٫٤٢	٣١٫١٢	٥٫٦٦
الصناعات المعدنية الصنعة	١٩٫٧٥	٢٩٫٦٥	٣٥٫٢	٣٠٫٨١	٥٧٫٥٧	٣٤٫٢٥	٩٥٫٤٦	٤٣٫٣١	٩٢٫٨٤	٣٩٫٨٧	٩٣٫٠	٤٠٫٢٥	١٣٣٫٧٦	٤١٫٩٦	١٧٫٩٣	٤٤٫٦٦	٢٦٥٫٨١	٤٨٫٣٤
صناعات تحويلية أخرى	١٫٦١	٢٫٤٤	٢٫٨٢	٢٫٤٧	٣٫٥١	٢٫٠٩	٦٫٠٩	٢٫٧٦	٨٫٨١	٣٫٧٨	٧٫٥٥	٣٫٢٧	١١٫٥٤	٣٫٨٨	١٦٫١١	٤٫٠٤	١٨٫٥٠	٣٫٣٦
الجملة	٦٥٫٩٤	١٠٠	١١٣٫٩٤	١٠٠	١١٨٫١	١٠٠	٢٢٠٫٤٣	١٠٠	٢٣٢٫٨٧	١٠٠	٢٣١٫٠٧	١٠٠	٢٩٧٫٣٥	١٠٠	٣٨٫٣٨	١٠٠	٥٤٩٫٨٦	١٠٠

المصدر : بنك الكويت الصناعي ثي عشر سنوات ، مصدر سابق .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الصناعية في حين انخفضت الاهمية النسبية للصادرات من الصناعات الغذائية والمنسوجات الى ٨٪و٦ر٦٪ على التوالي (جدول رقم ١٤/٣) ، كما ارتفعت الاهمية النسبية للصناعات التعدينية غير المعدنية من ١٤ر٢٪ عام ١٩٧٣ الى ٧ر٨٪ عام ١٩٨١ من جملة الصادرات الصناعية .

ان هذه التغيرات تبدو منسجمة مع التطور الهيكلي للصناعات الكويتية فيما يتعلق بالصناعات المذكورة اعلاه ، باستثناء الصناعات المعدنية المصنعة ، اذ انها لم تحقق ذلك المعدل المرتفع للنمو الذي يفسر الارتفاع الكبير في نسبة صادراتها الى اجمالي الصادرات الصناعية ، مما يشير الى دور تجارة اعادة التصدير لمنتجات هذه الصناعة في احداث مثل هذا التغير الهيكلي .

٢٠٢٠٦٠٣ : السعودية :

اما بالنسبة الى الى المملكة العربية السعودية ، فان الميزان التجاري السعودي للفترة ما بين عامي ١٩٨٠و ١٩٨٣ (وهي الفترة التي تتوافر عنها احصائيات للصادرات غير النفطية السعودية المنشأ) يظهر مساهمة اقل للصادرات غير النفطية ذات المنشأ السعودي في اجمالي الصادرات ، وذلك قياسا الى الكويت، الا ان البلدين تجمعهما الصفة المشتركة التي تقوم على اساس هيمنة الصادرات النفطية وتدني نسبة الصادرات غير النفطية الى اجمالي الصادرات ، كما ان الصادرات غير النفطية ذات المنشأ السعودي كانت حتى عام ١٩٨٣ ، تنمو بمعدلات بطيئة نسبيا الا انه وفي عام ١٩٨٣ ، حيث بدأت بواكير المنتجات البتروكيماوية السعودية تجد طريقها الى اسواق العالم ، نجد ان ارتفاعا كبيرا اصاب الصادرات غير النفطية بما يعادل ١٩٦٪ عما كانت عليه تلك الصادرات في عام ١٩٨٢ ، الا ان نسبتها الى اجمالي الصادرات لم يتجاوز في ذلك العام ما نسبته ١٪ (جدول رقم ١٥/٣) وهي نسبة متدنية جدا ، تعطي صورة عن مدى الجهد التصنيعي المطلوب لغرض تصحيح الخلل الناجم عن الاعتماد على تصدير مادة أولية واحدة ، وهو ايضا يوصلنا الى نفس النتيجة التي توصلنا اليها بالنسبة للكويت ، والتي تشير الى ان جهود التصنيع في السبعينات واوائل الثمانينات لم تلعب دورا يمكن الاشارة اليه في تغيير هيكل الصادرات بشكل عام .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقـــم (١٥/٣)

الميزان التجاري السعودي للفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٨٣

(مليـــون ريـــال سعـــــــــودي)

	١٩٨٠	معدل التغير السنوي	١٩٨١	معدل التغير السنوي	١٩٨٢	معدل التغير السنوي	١٩٨٣ (١)	معدل التغير السنوي
اجمالي الصادرات	٣٣٥٠٦٢		٣٧٥٨٦١		٢٥٠٥٦١		١٥٧٠٤٦	
ــ الصادرات النفطيـة	٣٣٤٥٤٣		٣٧٥٣٢٠	١٢٪	٢٤٩٩٧٨	ــ٣٣٪	١٥٥٣١٩	ــ٣٨٪
ــ الصادرات غير النفطية (عدا اعادة التصدير)	٥١٩		٥٤١	٤٫٥٪	٥٨٣	٧٫٥٪	١٧٢٧	١٩٦٪
الـواردات	٨٥٠٤٢		١٠١١٠٠		١١٨٠٨١		١١٤٧٦٠	
الفائـــض	+٢٥٠٠٢٠		+٢٧٤٧٦١		+١٣٢٤٨٠		+٤٢٢٥٩	

المصدر:

(١) أرقـام أوليـــــــة

ـ Saudi Arabian Monetary Agency, Annual Report, 1984, P.180.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٧٠٣ : تأثيرات الحجم والنمط التقني على الكفاءة الانتاجيـــة : يعتبر مفهوم الانتاجية من المؤشرات الهامة لمستوى الاداء لاى منشأة صناعية ، ذلك الاداء الذى يتركز حـول مدى كفاءة استخدام مستلزمات الانتاج لتحقيق انتاج اكبر بموارد محدودة او انتـاج محدد بموارد أقل ، وهو ما يمكن تسميته بالكفاءة الانتاجية الكلية ، وهو مفهوم واسـع يتجاوز دور كل عامل من عوامل الانتاج بشكل منفصل الى دور مجموع العوامـــل ذات الارتباط بالعملية الانتاجية . ومن المقاييس المهمة التي يتم استخدامها للتعبير عن الكفاءة الانتاجية ، هو مفهوم القيمة المضافة ، والذى يعتبر اكثر قدرة على التعبيـر عن نتائج تفاعل مجموع العوامل التي ساهمت في الانتاج من عمل ورأس مـال وادارة وتسويق وحجم المنشأة ونمطها التقني ، ويلعب العاملان الاخيران دورا هاما فـــي تحديد مستوى واتجاهات الكفاءة الانتاجية ، وسنحاول فيما يأتي بحث الاختلافـــات في حجم المنشآت الصناعية ونمطها التقني (درجة تكثيف العمل ورأس المال) فيمـا بين الكويت والسعودية وكذلك بحث العلاقة بين النمط التقني والحجم من جهة والقيمة المضافة من جهة اخرى للمنشآت الصناعية الكويتية فقط ، ذلك لعدم توفر بيانـــات عن القيمة المضافة للمنشآت الصناعية السعودية حسب اقسام الانشطة الصناعية .

١٠٧٠٣ : حجم المنشأة والنمط التقني للقطاع الصناعي : قد يبدو للوهلة الاولـــى ان مفهومي الحجم والنمط التقني يعدان مجالين منفصلين في الاطار التطبيقي ، الا ان هنـــاك درجة كبيرة من التداخل ، اذ ان محاولات تمييز حجوم المنشـــآت الصناعية استنادا الى معيار حجم العمالة المستوعبة فيها ، انما يعبر من جهة اخرى والى حـــد ما ، عن درجة كثافـــة العمل ورأس المـال في تلـك المنشـآت ، يستثنى من ذلك تلك الصناعات التي تتصف بطبيعة تكنلوجية خاصة للالات والمعدات وطريقـــة عملهـــا .

١٠١٠٧٠٣ : الكويـــت : في محاولة لتصنيف حجم المنشآت الصناعية في الكويت باللجوء الى معيار متوسط العمالة المستخدمة لكل منشأة ، ومن خلال المعلومـــات الواردة في الجدول رقـم (١٦/٣) ، تم تقسيم تلك المنشآت الى صغيرة تستوعب من

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقـــم (١٦/٣)
عدد المنشآت الصناعية وحجم العمالة الوطنيـــة
وتكوين رأس المال الثابت للقطاع الصناعي الكويتـــي
سنـــة ١٩٧٩

الصناعـــات	عدد المنشآت	جملة المشتغلين	مستوى العمالة لكل منشـأة	قيمة الاجور والرواتب والمزايا (مليون دينار)	تكوين رأس المال الثابت (مليون دينـار)
الصناعات الغذائية والمشروبات	٣٦٧	٦٥٨٧	١٨	١٠ر٦٩٤	١٢ر١٢٦
صناعة النسيج والصناعات الجلدية	١٦٣٥	٥٩٦٩	٣ر٦	٦ر٣٩٨	١٨٦ ر
الخشب والمنتجات الخشبيـة	٥٦٢	٤١٣١	٧ر٣	٦ر٤١٨	٧٥٦ ر
الورق و منتجات الطباعة والنشر	٣١	١٩٢٣	٦٢	٣ر٦٤٥	٢ر٦٥٦
البتروكيماويات والتكرير والمطاط والبلاستيك	٢٩	٦٧٩٠	٢٣٤	٣٥ر٦٣٢	١٠١ر٨٣٥
المنتجات التعدينية غير المعدنية	٢٥٢	٥٥٥٣	٢٢	٩ر٤٥٠	٢١ر٠١٧
منتجات معدنية اساسية	١٢	١٥٤٤	١٢٨ر٦	٢ر٧٣٩	١ر٠٠٨
منتجات معدنية مصنعة	٣٩٧	٤٤٨٧	١١	٧ر٧٢٦	١ر٠٥٣
صناعات تحويلية اخرى	١٣٦	٥٦١	٤	٠ر٨٥٦	٠ر٠٠٢
المجموع	٣٤٢١	٣٧٥٤٥		٨٣ر٥٥٨	١٤٠ر٦٣٩

المصدر :
١) وزارة التخطيط ، الكويت ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٢ .
٢) وزارة التخطيط ، الكويت ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١ ـ ٥٠ عاملا ، ومتوسطة تستوعب اكثر من ٥٠ الى ١٠٠ عامل ، وكبيرة تستوعب اكثر من ١٠٠ عامل ، حيث يتبين ان ٣٣٤٩ منشأة تعتبر صغيرة وفق هذا المعيار ، اذ انها تستوعب اقل من ٥٠ عاملا (جدول رقم (١٧/٣) ، ويظهر بوضوح ان القطاع الصناعي في الكويت حتى عام ١٩٧٩ كان يتضمن عددا كبيرا من المنشآت الصناعية الصغيرة بلغت نسبتها ٩٨٪ من مجموع المنشآت العاملة في الصناعة ، الى جانب ذلك يوجد عدد قليل من المنشآت المتوسطة والكبيرة بلغت نسبتها على التوالي ٩ر٠٪ و ١ر١٪ من مجموع المنشآت الصناعية ، وقد استوعبت المنشآت الصغيرة ما نسبته ٧ر٧٢٪ من مجموع العمالة في القطاع الصناعي بينما استوعبت المنشآت المتوسطة ٢ر٥٪ فقط من اجمالي العمالة الصناعية واستوعبت المنشآت الكبيرة ١ر٢٢٪ منها .

جدول رقم (٣/ ١٧)

تقسيم عدد المنشآت الصناعية في الكويت حسب الحجم
استنادا الى معيار العمالة المستوعبة
لعام ١٩٧٩

المنشآت الصناعية		عدد العمال لكل منشأة	العمالة المستوعبة	
العدد	٪		العدد	٪
٣٣٤٩	٩٨٪	١ ـ ٥٠	٢٧٢٨٨	٧ر٧٢٪
٣١	٩ر٠٪	٥٠ ـ ١٠٠	١٩٢٣	٢ر٥٪
٤١	١ر١٪	١٠٠ ـ فأكثر	٨٣٣٤	١ر٢٢٪
٣٤٢١	١٠٠		٣٧٥٤٥	١٠٠

* احتسب الجدول استنادا الى البيانات الواردة في الجدول رقم (١٦/٣) .

كما يظهر من الجدول رقم (١٦/٣) ان المنشآت الكبيرة تتركز اساسا في الصناعات البتروكيماوية بما فيها التكرير اضافة الى الصناعات المعدنية الاساسية فقط ، بينما تمارس معظم الصناعات الاخرى نشاطاتها ضمن منشآت صغيرة الحجم .

هذا الواقع يعطي دلالة على انه فيما عدا الصناعات اللاحقة لانتاج النفط والغاز

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فان معظم القطاعات الصناعية الاخرى اعتمدت نمطا تقنيا يقوم على تكثيف اكبر للعمالة ، ويتأكد هذا الوصف من مقارنة قيمة الاجور والرواتب مع قيمة تكوين رأس المال الثابت لتلك الصناعات ، حيث نجد ان القيمة الاولى تتفوق دائما على الاخيرة وبفارق كبير احيانا كما هو الحال بالنسبة لصناعة النسيج والمنتجات الجلدية والصناعات الخشبية .

ان هذا الواقع يكشف عن خلل اساسي ضمن القطاع الصناعي وعن تناقض مع الميزة النسبية التي توفرها العائدات النفطية للكويت ، والتي مكنتها من امتلاك رؤوس اموال كبيرة تؤكد امكانية تطبيق اسلوب تكثيف رأس المال في الصناعة والذي يعد ضروريا للكويت نظرا للطبيعة الديموغرافية التي تتصف بها من حيث قلة عدد السكان وازدياد العمالة الوافدة [1] والتي تجعل الكويت بمنأى عن المشاكل المزدوجة التي تعاني منها الدول النامية الكثيرة السكان والمتولدة عن رغبتها في اقامة منشآت صناعية حديثة ذات كثافة عالية لرأس المال ، الامر الذي لا يساعدها على امتصاص قوة العمل المتوافرة والمتنامية بفعل الزيادات السكانية ، بالاضافة الى ذلك ، فان منهجية تكثيف العمل تلقي بآثارها السلبية على نواحي التكلفة والمرونة للمنشآت الصناعية في الكويت بسبب عدم توفر الاعداد الكافية من القوى العاملة وبالنوعية المناسبة فان المنشآت الصناعية لا تتمتع بالمرونة الكافية في تكييف حجم قوة العمل بما يتناسب وحجم الانتاج واضطرارها بالتالي الى المحافظة على قوة العمل حتى في حالة تخفيض الانتاج ، مما يعني ان تكاليف القوى العاملة هي ليست بالواقع تكاليف متغيرة ، بل هي اقرب ما تكون الى الثابتة ، بما يترتب على ذلك من زيادة في التكاليف الاجمالية [2] .

٢٠١٠٧٠٣ : السعودية : يختلف الامر كثيرا في السعودية عما هو عليه في الكويت ، فالجدول رقم (١٩/٣) يظهر انه حتى عام ١٩٨٤ ، فان

١) د . علي عبد الرحمن خليفة " التطور الهيكلي للصناعات الاساسية غير البترولية في دول الخليج العربي " مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٣٢ تشرين الاول ١٩٨٢ ، جامعة الكويت ، ص ٩٧ .

٢) علي الموسى ، " بعض جوانب التوسع الصناعي في الكويت " مصدر سابق ، ص ٩٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هناك توجها شديدا في القطاع الصناعي السعودي نحو المنشآت المتوسطة الحجم التي تستخدم بين ٥٠ ـ ١٠٠ عامل ، حيث تشكل ما نسبته ٦ر٩٢٪ من عدد المنشآت الصناعية ، كما تستوعب ما يعادل ٦ر٩٣٪ من اجمالي حجم العمالة في القطاع الصناعي السعودي ، بينما يتوزع العدد القليل الباقي من المنشآت الصناعية بين صغير الحجم تستخدم بين ١ ـ ٥٠ عامل ، وتشكل ما نسبته ١ر٧ ٪ من اجمالي عدد المنشآت ، كما تستوعب ما يعادل ٥٪ من اجمالي العمالة في القطاع الصناعي ، وبين كبيرة الحجم تستوعب ١٠٠ عامل فاكثر وهي لا تزيد عن ٥ منشآت تشكل ما نسبته ٣ر٠٪ فقط من اجمالي عدد المنشآت ، وما يعادل ٢ر١٪ فقط من اجمالي العمالة ، كما يظهر من الجدول رقم (١٨/٣) ان اغلب النشاطات الصناعية تمارس عملها ضمن منشآت متوسطة الحجم بمعيار العمالة المستوعبة . ان هذا الوضع يعطي ميزة للقطاع الصناعي السعودي على نظيره الكويتي ، وذلك بالرغم من ان الاحصائيات المتعلقة بالاخير تتضمن العديد من الورش صغيرة الحجم والتي لا تشملها احصائيات المنشآت الصناعية في السعودية . وعلى الرغم من هذه الميزة ، فان القطاعين الصناعيين يتصفان بصفة مشتركة ، وهي ميلهما الى تكثيف العمل ، وهو ما يشكل خللا هاما كما سبقت الاشارة اليه في الحديث عن الكويت ، ويتضح هذا بشكل اكثر تفصيلا بالنسبة للقطاع الصناعي السعودي من خلال مقارنات حصص الانشطة الصناعية المختلفة من كل من العمالة ورأس المال ، (وذلك لعدم توافر بيانات عن قيمة الاجور والرواتب وتكوين رأس المال الثابت لكل نشاط صناعي) ، حيث يتضح من الجدول رقم (١٨/٣) ، ان اغلب الانشطة الصناعية المختلفة تزيد حصتها في اجمالي العمالة في القطاع الصناعي على حصتها في اجمالي رأس المال الموظف في ذلك القطاع ، فيما عدا الصناعات الكيماوية التي تستوعب ما نسبته ٣٦٪ من اجمالي رأس المال الموظف ، بينما لا تستوعب اكثر من ١٦٪ من اجمالي العمالة الصناعية ، وهو ما ينسجم مع واقع هذا القطاع الذي تتولاه الدولة عموما ، والذي يميل نحو تكثيف اكبر لرأس المال .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقـــم (١٨/٣)

اعداد المنشآت الصناعيـــــة السعودية المنتجة حسب حجم العمالة ورأس المال الموظفين فيها

حتى نهاية عام ١٩٨٤

	عدد المصانع	مجموع العاملين	%	متوسط العاملين للمنشأة	رأس المال الموظف (مليون ريـال)	%
صناعة المواد الغذائيـــــة	٢٨٧	١٦٢٤٨	١٤٪	٥٦	٥١٢٨	٩٪
صناعة المنسوجات والملابـس الجاهزة	٣٣	٢٩٣٤	٢ر٥٪	٨٨	٥٦٨	١ر١٪
الصناعات الجلدية	١١	٧٢٣	٦ر٠٪	٦٥	١٠٢	٢ر٠٪
صناعة المنتجات الخشبيـة	٦٠	٣٦٩٦	٣٪	٦١	٥٣٩	١٪
صناعة الورق ومنتجات الطباعة والنشر	١٠٦	٥٢٢٧	٤ر٥٪	٤٩	١١٦١	٢٪
الصناعات الكيماوية	٢٥٩	١٨٦٨١	١٦٪	٧٢	٢٠٠٤٣	٣٦٪
صناعة الصيني والخزف والفخار والزجاج	٥	١٤١٦	١ر٢٪	٢٨٣	٣٩٨	٧ر٠٪
صناعة مواد البناء	٤٨٦	٣٤٨٥٧	٣٠٪	٧١	١٦٨٢٢	٣٠ر٥٪
الصناعات المعدنيـة	٥٠٠	٣٢١٣٦	٢٧ر٥٪	٦٤	١٠١١٤	١٨٪
صناعات اخرى	٢٠	٧٧٤	٠ر٦٪	٣٨	٢٢٧	٤ر٠٪
المجمـــوع	١٧٦٧	١١٦٦٩٢	١٠٠		٥٥١٠٢	١٠٠

المصدر : وزارة الصناعة والكهرباء السعودية ، وكالة الوزارة للشؤون الصناعية، النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٤ ، الرياض، ص ١٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٩/٣)

عـــــدد المنشآت الصناعية السعودية
حسب الحجم استنادا لمعيار العمالـــة
المستوعبـــة لعـــام ١٩٨٤

المنشآت الصناعيـــــة		عدد العمالة لكـل منشـــأة	العمالة المستوعبـــة	
العدد	٪		العدد	٪
١٢٦	٧ر١٪	١ـ ٥٠	٦٠٠١	٥٪
١٦٣٦	٩٢ر٦٪	٥٠ـ١٠٠	١٠٩٢٧٥	٩٣ر٦٪
٥	٠ر٣٪	١٠٠ـ فأكثر	١٤١٦	١ر٤٪
١٧٦٧	١٠٠		١١٦٦٩٢	١٠٠

* احتســـب الجدول استنادا الى البيانات الواردة في الجدول رقم (١٨/٣) .

٢٠٧٠٣ : <u>تأثيرات الحجم والنمط التقني على القيمة المضافـــة في الكويت :</u>

من خلال البيانات التي يعرضها الجدول رقم(٢٠/٣)نلاحظ انخفاض مستوى الانتاجية مقاسة بالقيمة المضافة للقطاعات التي تعمل في اغلبها مؤسسات صغيرة الحجم بالقياس لتلك التي تتصف بكبر حجم المؤسسات العاملة فيها .

والنظرة الاولية الى القيمة المضافة كقيمة مطلقة قد لا تفيدنا كثيرا في اثبات تلـك المقولة نظرا لاختلاف حجم رأس المـال المستثمر في كل منها ، وكذلك لاختـــلاف طاقاتها الانتاجية ، الا ان اعتماد نسب مساهماتها في كل من القيمة المضافة والعمالة يعطي دلالـــة اكثر وضوحا ، فبشكل عام يلاحظ انخفاض نسبة مساهمة القطاعات ذات المؤسسات الصغيرة في القيمة المضافة بالمقارنة مع نسبة مساهمتها في العمالة ، وعلـــى سبيل المثال ، بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في القيمة المضافـــة لمجموع الصناعات التحويلية ٦ر٦٪ ، كان نصيبها مـــن العمالة يعادل ٥ر١٧٪ ونفس الشيء ينطبق على باقي القطاعات المشابهة بما فيها قطاع الصناعات المعدنية الاساسية التي صنفناها ضمن الصناعات كبيرة الحجـــم الا انها تعتبر ذات تكثيـــف

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أكبر للعمل اذ تفوق قيمة الاجور والرواتب قيمة التكوين الرأسمالي فيها ، من ناحية اخرى نجد ان مساهمة قطاع الصناعات البتروكيماوية بما فيها التكرير في اجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية بلغت ٥٧٪ في حين كان نصيبها في العمالة يعادل ١٨ر١٪ وهي تقارب مساهمة الصناعات الغذائية في العمالة مع ملاحظة الفارق الكبير في نسبة المساهمة في القيمة المضافة ، الامر الذي يعني من جهة اخرى اختلافات في مستوى انتاجية العامل (مقاسة بالقيمة المضافة للعامل الواحد) بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة الحجم او بين تلك المكثفة للعمل أو لرأس المال ، حيث بلغت القيمة المضافة للعامل الواحد في قطاع الصناعات البتروكيماوية الشديدة التكثيف لرأس المال ٢٣٠٩٩٦ دينار ، بينما انخفضت مستويات القيمة المضافة للعامل الواحد انخفاضا كبيرا عن هذا المستوى في بقية القطاعات ذات التكثيف الاكبر للعمالة والتي بلغت على سبيل المثال ٢٨٥٤ و ٤٤٢٦ دينار للصناعات الغذائية والخشبية على التوالي ، كما ويوضح لنا الجدول رقم (٢٠/٣) ان هناك تناسبا عكسيا بين نصيب الاجور من القيمة المضافة وبين القيمة المضافة للعامل الواحد ، فكلما انخفض نصيب الاجر في القيمة المضافة كدلالة على تكثيف اقل للعمل ، كلما زادت القيمة المضافة للعامل الواحد كما هو واضح بالنسبة لقطاعي المنتجات التعدينية غير المعدنية والبتروكيماويات .

وبشكل عام فان انخفاض الانتاجية في المؤسسات الصغيرة الحجم او ذات التكثيف الاكبر للعمل يعود الى عدة اسباب اهمها عدم امكانية الاستفادة من وفورات الحجم وآثارها الايجابية على الانتاجية ، وكذلك ضعف التنظيم للعوامل المساهمة في الانتاج والرداءة النسبية لنوعية المنتجات . (١)

٨٠٣ : البعد الاقليمي والعربي للصناعات القائمة :

ان امتلاك القطاع الصناعي بعدا تكامليا سواء على المستوى الاقليمي أو العربي يتطلب شروطا مسبقة تتجاوز التنسيق الصناعي الى تنسيق اقتصادي وضمانات

---

١) د . زكريا عبد الحميد باشا " الحجم الامثل للمنشأة الصناعية في دولة نامية " ندوة استراتيجيات وسياسات التصنيع في الكويت ، غرفة تجارة وصناعة الكويت ، ١٩٨١ ص ٣٢٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢٠/٣)

بعض المؤشرات الاساسية للقطاع الصناعي الكويتي

لعام ١٩٧٩

(القيمة المضافة وعدد المشتغلين)

الصناعات	القيمة المضافة (الف دينار)	%	عدد المشتغلين	%	القيمة المضافة للعامل الواحد	الاجور والرواتب الف دينار	الاجر الى القيمة المضافة %
الصناعات الغذائية والمشروبات	١٨ر٨٠٣	٦ر٦	٦٥٨٧	١٧ر٥	٢٨٥٤ر٥	١٠ر٦٩٤	٥٧٪
صناعة النسيج والمنتوجات الجلدية	١٥ر٦٩٧	٥ر٥	٥٩٦٩	١٥ر٩	٢٦٢٩ر٧	٦ر٣٩٨	٤١٪
الخشب والمنتجات الخشبية	١٨ر٢٨٧	٦ر٤	٤١٣١	١١	٤٤٢٦ر٧	٦ر٤١٨	٣٥٪
الورق ومنتجات الطباعة والنشر	٦ر١٥٩	٢ر٤	١٩٢٣	٥ر١	٣٦١٨ر٨	٣ر١٤٥	٥٢٪
صناعة البتروكيماويات والتكرير والمطاط والبلاستيك	١٦٢ر٣٣١	٥٧	٦٧٩٠	١٨ر١	٢٣٩٩٦	٣٥ر٦٣٢	٢٢٪
المنتجات التعدينية غير المعدنية	٣٣ر٣٤٣	١ر٧	٥٥٥٣	١٤ر٨	٦٠٠٤ر٥	٩ر٤٥٠	٢٨٪
منتجات معدنية اساسية	٢ر٣٤٤	٠ر٨	١٥٤٤	٤ر١	١٥١٨	٢ر٧٢٩	١١٦٪
منتجات معدنية مصنعة	٢٥ر٠٤٦	٨ر٧	٤٤٨٧	١٢	٥٥٨٢	٧ر٧٢٦	٣١٪
صناعات تحويلية اخرى	٢ر٥٨٣	٠ر٩	٥٦١	١ر٥	٤٦٠٤	٠ر٨٥٦	٣٣٪
المجموع	٢٨٥ر٩٩٣	١٠٠	٣٧٥٤٥	١٠٠		٨٣ر٥٥٨	

المصدر: ١) تم اعداد الجدول استنادا الى البيانات الواردة في، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٣، وزارة التخطيط، الكويت.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سياسية ايضا ، وبالتالي لا يمكن البحث عن المدى التكاملي للصناعات التي اقيمت في الكويت والسعودية دون استيضاح لواقع الشروط المسبقة .

ومن اهم تلك الشروط تحرير التجارة بمعنى تقليص الحواجز الجمركية وتقليص السياسات التجارية والنقدية الضارة التي تعيق حرية انتقال السلع بين الاسواق العربية ومن المعلوم ان الجهود التي بذلت لايجاد سوق عربية مشتركة منذ مطلع الستينات قد فشلت في تحقيق هذا الهدف ولم تستطع حتى انجاز مشروع اتحاد المدفوعات(١) لتمويل الصفقات التجارية بين الاسواق العربية . ومن الشروط المسبقة المهمة تنسيق السياسات التنموية للاقطار العربية ، وهذا ما لم يتم انتهاجه ، اذ ان اغلب تلك الاقطار تصيغ خططها التنموية بمعزل عن الاقطار الاخرى ، واذا كان اختلاف النظم السياسية او القدرات المالية بين الغنى والفقر من اهم المعوقات امام تنسيق السياسات التنموية ، فان مثل هذا التنسيق غير متوافر بالقدر المقنع حتى بين تلك الاقطار المتشابهة من حيث النظام السياسي والاقتصادي والمستوى المادي ، كما هو الحال بالنسبة لاقطار الخليج العربي ، وازاء عدم توافر مثل هذه الشروط الهامة لا يمكن توقع مدى تكاملي مثير للانتباه بالنسبة للصناعات التي اقيمت في الكويت والسعودية ، ولربما يكون تعبير " التنافس " مرادف متوقع لانتفاء التنسيق في اقامة المشروعات الصناعية ، ويبرز هذا الامر بشكل أوضح في تلك الصناعات الموجهة نحو التصدير ، فالصناعات التصديرية الهامة التي اقيمت في الكويت والسعودية والتي تتركز في البتروكيماويات والتكرير ومعالجة الغاز تتوجه اغلب منتجاتها نحو اسواق خارج المنطقة حيث يجري التنافس الذي كان ولازال احد الصعوبات التي تواجه تقدم هذه الصناعة ، اما باقي الصناعات كالمواد الغذائية ومواد البناء والمنسوجات ..الخ فهي تتوجه بالاصل نحو السوق المحلي بهدف احلال الواردات . ان هذه الصورة لا تحمل بشكل عام قنوات للتكامل ، فهي تعبير صادق عن اسواق منفصلة ومن تجارب تصنيعية منفردة ، كما ان هذه التجارب المنفردة لاغلب دول الخليج العربي تحمل قدرا كبيرا من التشابه النسبي في بنيتها

(١) برهان الدجاني "مستقبل التعاون الصناعي العربي" مؤتمر استراتيجيات وسياسات التصنيع في الكويت ، الكويت ١٩٨١ ص ٤٨٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الصناعية ، الامر الذى يخلق واقعا مقاوما لاتجاه التكامل وموكدا على انتفاء التنسيق لتوزيع النشاطات التصنيعية بين تلك الدول .

يوضح الجدول رقم (٢١/٣) ، ان مساهمات القطاعات الصناعية المختلفة في اجمالي الناتج الصناعي التحويلي تعتبر متقاربة في اغلبها بالنسبة لكل من الكويت وقطر ودولة الامارات ، وبالرغم من بعض الاختلافات المحددة فان الجدول يوضح ـ كاتجاه عام ـ تشابه الهياكل التصنيعية لهذه الدول الثلاث .

(جدول رقم (٣/ ٢١)

هيكل القطاع الصناعي لكل من الكويت وقطر ، ودولة الامارات
(نسب مساهمات القطاعات الصناعية المختلفة في اجمالي الناتج الصناعي)
لعـام ١٩٨١

القطاعات الصناعيـــة	الـــدول		
	قطـــر	الكويـــت	الامارات العربية
ـ المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٦ر٥٪	٩ر٩٪	١٤٪
ـ النسيج والالبسة والمصنوعات الجلدية	٣ر٢٪	٤ر٦٪	ـ
ـ الخشب والمصنوعات الخشبية والاثاث	٢ر٥٪	٧ر١٠٪	٢٪
ـ الورق ومنتجات الطباعة والنشـر	٩ر٤٪	٢ر٣٪	٦ر٩٪
ـ المواد الكيماوية والبترولية والفحم والمطاط والبلاستيك	٤٥٪	٤ر٢٧٪	١٩٪
ـ منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	١ر١١٪	٣ر٢٧٪	٣٤٪
ـ الصناعات المعدنية الاساسية	٢٠٪	١ر٤٪	٦ر٢٠٪
ـ المواد المعدنية المصنعة والالات والمعدات	٧ر٥٪	٧ر١٢٪	١ر٣٪

المصدر :

- UNITED NATIONS, Economic Commission for Western Asia(ECWA), Statistical Abstract, 1973- 1982 . Baghdad , 1984.

ـ بنك الكويت الصناعي في عشر سنوات ، مصدر سابق .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من جهة اخرى فان تجارة الكويت والسعودية مع الدول العربية تشكل نسبة ضئيلة من اجمالي مستوردات وصادرات هاتين الدولتين ، الامر الذي يضيف دلالة اخرى على ضعف التكامل او انعدامه على الصعيد العربي ككل، فلم تزد مستوردات الكويت من الدول العربية عام ١٩٨١ على ٤ر٣٪ فقط من مجموع مستورداتها ، اما بالنسبة للصادرات الى الدول العربية فكانت نسبتها في نفس العام ١٤٪ من مجموع الصادرات الكويتية ، ولا بد من التنويه هنا الى ان نسبة لا بأس بها من الصادرات الى الدول العربية هي عبارة عن بضائع اجنبية المنشأ .

ونفس الشيء يقال بالنسبة للسعودية حيث لم تزد نسبة مستورداتها من الدول العربية الى اجمالي مستورداتها عام ١٩٨١ عن ٥ر٤ ٪ ، وهذه النسبة تتضمن مستوردات ذات منشأ اجنبي اعيد تصديرها الى السعودية وبالاخص من الامارات العربية المتحدة ، اما نسبة الصادرات السعودية الى الدول العربية فلم تزد عن ٥٪ من اجمالي صادراتها في نفس العام (١)

ويمكن القول عموما ان معظم مشاريع التصنيع التي اقيمت في الكويت والسعودية وفقا لخطط التنمية منذ مطلع السبعينات لم يتم اختيارها ضمن منظور تكاملي سواء على المستوى الخليجي او العربي ، وهي بالتالي لم تأت ضمن توزيع تصنيعي يأخذ بعين الاعتبار التخصص والميزة النسبية .

ان هذا الواقع افقد التجربة الصناعية في الكويت والسعودية ـ كما هو الامر بالنسبة لباقي دول الخليج العربي ـ امكانية الاستفادة من وفورات الحجم ، وبالتالي شكل هذا احد اهم العوائق امام تطوير هذه التجربة الصناعية .

بيد انه وخلال الثلاث سنوات الاخيرة ، ونتيجة للشعور بالحاجة الى الأمن الجماعي تكتلت ستة من اقطار الخليج العربي هي الكويت والسعودية والبحرين وقطر والامارات العربية وعمان ضمن مجلس التعاون الخليجي الذي عقد اول مؤتمر له على مستوى القمة في ٢٥/٥/١٩٨١ .

ويعتبر الامن الجماعي مفهوما واسعا يتضمن مجمل العناصر السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية .. الخ ، وفي الاطار الاقتصادي يبرز الوعي المتراكم منذ السبعينات

(١) تم استخراج النسب الخاصة بالكويت والسعودية استنادا الى الاحصائيات الواردة في :
- U.N ECWA, Statistical Abstract, 1973- 1982.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بضرورة التعاون والتنسيق بين اقطار الخليج التي تشترك في الكثير من الخصائص من اجل دفع عجلة التقدم الاقتصادي ،وقد برز هذا الوعي بشدة في وثيقة هامة تؤكد حتمية التكامل الاقتصادي ،وذلك " بوضع الاسس لاقامة المؤسسات وانشاء الاجهزة المؤدية الى جعل ذلك التكامل والاندماج الاجتماعي حقيقة ماثلة للعيان ،وان تشابك المصالح الاقتصادية واليومية سيجعل الخليج اطارا موحدا يمارس فيه المواطن كامل الحرية في النشاطات التجارية بصرف النظر عن الجنسية التي ينتمي اليها " (١) .
كما تم ابرام اتفاقية الوحدة الاقتصادية لدول المجلس في تموز / ١٩٨١ والتي تحل محل الاتفاقيات الثنائية ،كما تهدف بالاساس الى تحرير التجارة بين دول المجلس والغاء الرسوم الجمركية وتأكيد حرية انتقال عوامل الانتاج (٢) .

ان هذه الاتفاقية تعتبر خطوة أولية هامة لما تتضمنه من دعوة الى خلق سوق خليجية مشتركة،وهو شرط ضروري لانجاح واقامة قاعدة صناعية مشتركة يمكن ان تعطي ابعادا تكاملية حقيقية للصناعات الخليجية في الكويت والسعودية وباقي دول الخليج،الا ان هذه الخطوة تعتبر متأخرة بعض الشيء اذ كانت ستحمل عناصر نجاح اكبر فيما لو رافقت بدايات التخطيط التصنيعي لاقطار الخليج .

ويبقى مدى نجاح هذه الخطوة متوقفا على مدى الجدية في التطبيق العملي لها ، وكذلك على اسلوب معالجتها لواقع العدد الكبير من المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم .

وفي مجال التسويق الخارجي افرز المجلس وعيا بأهمية التنسيق في هذا المجال ، وبالاساس فيما يتعلق بتسويق المنتجات البتروكيماوية ،فتم تشكيل لجنة تضم ممثلين عن تلك الصناعات على نطاق دول المجلس تهتم بتنسيق سياسات التسويق (٣) . كما تم في هذا الاطار توقيع اتفاقية بين شركة صناعة الكيماويات البترولية الكويتية وشركة الخليج لصناعة البتروكيماويات ومقرها البحرين (وهي شركة مشتركة بين الكويت والسعودية

١) عبد الله بشاره " مجلس التعاون الخليجي ،اهدافه ،ضروفه ،نشأته ومستقبله "، ندوة مستجدات التعاون في الخليج العربي ،جامعة الكويت،الكويت ١٩٨٢ ص ٦١ .
٢) نفس المصدر السابق،ص ٦٢ .
٣) مجلة البترول والغاز العربي " ملف خاص عن المملكة العربية السعودية " العدد ٤ السنة ٢٠ ،باريس نيسان ١٩٨٤ ص ٥٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والبحرين) ، وتنص الاتفاقية على قيام الشركة الكويتية بمهام تسويق منتجات شركة الخليج [1] .

بالاضافة الى ذلك فقد تم انشاء مجموعة من المشاريع المشتركة بين دول مجلس التعاون تساهم فيها جميعا الكويت والسعودية بالاضافة الى البحرين وقطر وعمان ، مثال ذلك مصهر الالمنيوم " الفا " في البحرين ، ومصنع دوفلة الالمنيوم " جارمكو " في البحرين [2] ايضا .

يلاحظ مما سبق ان النتائج العملية الايجابية التي تمخضت عن اتفاقية الوحدة الاقتصادية منصبة على التعاون في مجال الصناعات اللاحقة لانتاج النفط والغاز ، وهي وان كانت خطوة مهمة ، الا انه لا ينبغي الوقوف عندها فلا بد من توسيعها لتشمل قطاعات صناعية هامة اخرى كالصناعات المعدنية والتعدينية غير المعدنية والغذائية .

---

١) مجلة البترول والغاز العربي ، العدد ٤ ، السنة ٢٠ ، مصدر سابق ص٨

٢) نفس المصدر السابق ، ص٥٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خلاصة الفصل الثالث

لكل تجربة صناعية خصائص معينة تختلف باختلاف طبيعة الموارد المتاحة من طبيعية ومالية وبشرية ، ولقد كان من الطبيعي بالنسبة لبلدين مثل الكويت والسعوديه ان تتصف تجربتهما الصناعية محل الدراسة بخصائص مميزه ترتبط بجملة عوامل ومتغيرات، كقلة عدد السكان ، والندرة النسبية في الموارد الطبيعية والعامل المهم المرتبط بوفرة العائدات النفطية . وقد تم تناول مجموعة من الخصائص التي تسمح بتتبع اثر العائدات النفطية ، سواء المباشر منها او غير المباشر ، على التجربة الصناعية ذاتها بما تنطوى عليه من اهداف واستراتيجية و بنية هيكلية ، وعلى دور تلك التجربة وآثارها على بعض المتغيرات الكلية في الاقتصاد كالناتج المحلي الاجمالي وهيكل التجارة الخارجية .

ففيما يتعلق بالاهداف، فان وفرة العائدات النفطية التي تجمعت في فترة قصيرة نسبيا ادت الى تفاقم الخلل الاساسي ، في بنية الاقتصاد الكويتي والسعودى وهو المتمثل في تزايد اعتماد مجمل النشاط الاقتصادى على مورد واحد هو النفط ، كما ان تزايد الدخل الفردى ساعد بشكل كبير على تخلي الافراد عن التفكير بالاعمال ذات الطبيعة الصناعية والتي تحتاج الى جهد اكبر من تلك الاعمال المتعلقة بالتجارة او المضاربة ، اضافة الى ذلك فان استمرار هذا الواقع ينطوى على دلالات خطيرة على المدى البعيد حينما تبدأ الثروة النفطية بالتناقص والنضوب ، لذلك فان الوعي ولو جزئيا ، بمثل هذه المخاطر دفع الى التفكير بضرورة تنمية تجربة صناعية تساعد على التصحيح التدريجي لمثل تلك الاختلالات ، وهو ما مثل الهدف الاساسي للتجربة الصناعية في كل من الكويت والسعوديه .

اما فيما يتعلق بالاستراتيجية ، التي تعتبر الاطار والمنهج المنظم والضرورى لانجاح التجارب الصناعية الوليده ، فان الصناعات التصديرية المرتبطه بالنفط والغاز واللاحقة لانتاجهما مثلت اهم البدايات للتجربة الصناعية في كل من الكويت والسعوديه وذلك خلافا لاغلب التجارب الصناعية في البلدان النامية التي تركز في بدايتها على الصناعات الاحلالية، وتعود اسباب ذلك الى الندرة النسبية في الموارد الطبيعية فيما عدا النفط والغاز ، مع وفرة الاخيرين بالمستوى الذى يوفر مدخلات ومصادر للطاقة رخيصه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نسبيا ، وهو ما فرض التفكير بالبدء بالصناعات التصديرية اللاحقة لانتاج النفط والغاز ذلك اضافة الى تزايد العائدات التي وفرت التمويل اللازم لاقامة تلك الصناعات ذات الكلفة الرأسمالية العاليه ، غير ان هذه البدايات تتخذ صفة الاستراتيجية في التجربة الصناعية السعوديه بشكل اكثر وضوحا من التجربة الصناعية الكويتية ، ذلك لان الاولى اعتبرتها كمرحلة اولى وقاعدة ارتكاز لصناعات تالية مخطط لها ، بيد انها في الاخيرة جاءت كخطوة ناقصة دون وضوح لما يستتبعها .

اما فيما يتعلق بمساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي فان تشابها كبيرا يبرز فيما بين الكويت والسعوديه فيما اذا تناولنا حسابات الناتج المحلي بالاسعار الجارية ، ففي الوقت الذي زادت مساهمة الناتج الصناعي الكويتي في اجمالي الناتج المحلي من ٨ر٤ ٪ عام ١٩٧٣ الى ٤ر٦ ٪ عام ١٩٨٣ ، فان تلك المساهمة زادت بدرجة مساوية تقريبا في السعوديه من ٣ر٥ ٪ عام ١٩٧٤/١٩٧٥ الى ٧٪ عام ١٩٨٣/١٩٨٤ . اما اذا تناولنا حسابات الناتج المحلي بالاسعار الثابتة ، فان مساهمة الناتج الصناعي في الكويت تبدو أكثر تقدما منها في السعوديه حيث تطورت في الاولى من ٥ر٥٪ عام ١٩٧٣ الى ٤ر٩ ٪ عام ١٩٨١ ، بينما لم تتطور في الأخيرة الا بمقدار ضئيل في نفس الفترة من ٤ر٦٪ عام ١٩٧٤/١٩٧٥ الى ٨ر٦ ٪ عام ١٩٨١/١٩٨٢ ، وهو ما يعطي انطباعا اوليا بان القطاع الصناعي السعودي لم يحقق نموا ذا شأن ، الا ان هذا الانطباع مخالف للحقيقة ، اذ ان الناتج الصناعي الحقيقي في السعوديه حقق معدلات للنمو أكبر من نظيره الكويتي خلال الفترة منذ مطلع السبعينات وحتى مطلع الثمانينات ، حيث حقق معدل نمو يعادل ٢ر١١٪ سنويا مقابل ٢ر٨٪ سنويا لنظيره الكويتي ، غير ان الاختلاف المهم هنا يتعلق بمعدل نمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي الذي كان في السعوديه يعادل ١٠٪ سنويا ، بينما كان في الكويت اقل كثيرا من ذلك بمعدل مقارب لـ ٢ر١٪ سنويا ، وهو ما سمح بابراز تطور اكبر في مساهمة الناتج الصناعي الكويتي في اجمالي الناتج المحلي الحقيقي .

اما فيما يتعلق بتحليل هيكل القطاع الصناعي فان كلا من القطاعين الصناعيين الكويتي والسعودي اتصفا منذ مطلع ومنتصف السبعينات بسيطرة الصناعات اللاحقة لانتاج النفط حيث كانت الصناعات البتروكيماوية بالاضافة الى التكرير تمثل ما نسبته ٥٤٪ من اجمالي الناتج المحلي الصناعي الحقيقي في الكويت في عام ١٩٧٣ ، كما كانت صناعة التكرير

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لوحدها تمثل مانسبته ٦٤٪ من اجمالي الناتج المحلي الصناعي الحقيقي في السعوديه في عـام ١٩٧٤/١٩٧٥ • وقد شهد القطاع الصناعي الكويتي طيلة فترة السبعينات ومطلع الثمانينات تغيرا هيكليا اساسيا تمثل في تقلص الاهمية النسبية للصناعـــات اللاحقة لانتاج النفط والغاز لصالح زيادة الاهمية النسبية للصناعات التحديثيه غيـــر المعدنية (مواد البناء اساسا) والتي ازدهرت بفعل برامج الاسكان والتشييـــد الضخمة التي تضمنتها الخطة الخمسية الكويتية الثانية ، اما في السعوديه فلم يشهـد القطاع الصناعي ذلك التغير الهيكلي الذى شهده نظيره الكويتي ، اذ استمـرت سيطرة الصناعات اللاحقة لانتاج النفط والغاز خصوصا صناعة التكرير ، وبالرغم مـــن انخفاض نسبة مساهمة صناعة التكرير الى ٤٣٪ من اجمالي الناتج الصناعي الحقيقـي وازدياد نسبة مساهمة الصناعات الاخرى الى ٥٧٪ ، فان جزءا مهما من هـــذه النسبة الاخيرة يتاتى من الصناعات البتروكيماوية ومعالجة الغاز التي اهتمـــت السعوديه كثيرا بتطويرها •

اما فيما يتعلق بهيكل التجارة الخارجية والتأثيرات التي مارستها عليه برامـــج التصنيع في السبعينات ، فان تتبع هيكل الواردات في الكويت للفترة من ١٩٧٢ ولغاية نهاية عام ١٩٨١ يظهر بوضوح قصور وعدم قدرة الانتاج المحلي الصناعـــي على تشكيل ذلك الهيكل وفق حركته وتطور انتاجه من السلع • فاذا ماتم تجاوز التطور الكبير في الواردات من السلع الراسمالية والوسيطه ، باعتبار ان مثل هذا التطـــور يمثل ظاهرة طبيعية لخدمة المراحل الاولى من التصنيع ، فان هناك ظاهرتيـــن هامتين تجدر الاشارة اليهما هنا ، وهما ان الانتاج المحلي من الصناعات التحديثيـه غير المعدنية لم يستطع مجاراه تزايد الطلب المحلي ولم يستفد من هذا الطلب فـي تحقيق درجة مجزية من الاكتفاء الذاتي • والظاهرة الثانية تتعلق بالتطور الكبيـــر في المستوردات من السلع الاستهلاكية الذى شجعه التزايد الكبير في العائدات النفطية ، مما خلق قيدا على ابراز تاثير تطور الانتاج المحلي لهذا القطـــاع. ونفس الشيء يمكن قوله بالنسبة للسعوديه حيث تم تتبع هيكل استيرادات القطاع الخـاص للفترة من عام ١٩٧٥/١٩٧٦ وحتى عام ١٩٨٢/١٩٨٤ والتي تشير انطباعـــات مشابهة لتلك التي اثارها هيكل الواردات في الكويت ، والتي تشير الى انه فـــي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

صناعات احلالية نهائية مثل الاغذية ومواد البناء فان تدفق العائدات النفطية وما تمخض عنه من تدفق متزايد للواردات لم يفسح مجالا لابراز تاثير التقدم في التصنيع الاحلالي على هيكل الواردات ٠

اما اذا تتبعنا هيكل الصادرات ، فان المؤشرات عن الكويت توضح ان حركة التصنيع التي قامت في الكويت في السبعينات لم تمارس تأثيرا مهما على هيكل الصادرات بشكل عام ، اذ استمرت الصادرات النفطية في هيمنتها ولم تنمو نسبة مساهمة الصناعة الكويتية الا بشكل بطيء من ٢٪ عام ١٩٧٦ ، الى ٣٪ عام ١٩٨١ ، ثم الى ٦ر٥ ٪ عام ١٩٨٢ ، وتعتبر هذه المساهمة متقدمة نسبيا بالقياس الى مساهمة الصادرات الصناعية السعوديه والتي لم تتجاوز ما مقداره ١٪ من اجمالي الصادرات السعوديه عام ١٩٨٣ ٠

وفيما يتعلق بالنمط التقني (درجة تكثيف العمل ورأس المال) فان الاحصائيات عن المنشات الصناعية الكويتية تشير الى انه حتى عام ١٩٧٩ فان ٩٨٪ من المنشآت الصناعية تعتبر صغيرة الحجم وتستوعب من ١ ـ ٥٠ عامل ، وتمثل مجموع العمالة فيها مانسبته ٧ر٧٢٪ من اجمالي العمالة في القطاع الصناعي ٠ وعلى الرغم من ان الاحصائيات عن المنشات الصناعية السعوديه ، والتي تتناول فترة اكثر تقدما بالقياس للكويت ، تشير الى انه حتى عام ١٩٨٤ فان ٦ر ٩٢٪ من المنشات الصناعية في السعوديه تعتبر منشات متوسطه الحجم تستوعب من ٥٠ ـ ١٠٠ عامل وتشكل مجموع العمالة فيها مانسبته ٦ر٩٣٪ من اجمالي العمالة في القطاع الصناعي ، على الرغم من ذلك فان القاسم المشترك بين المنشآت الصناعية في الكويت والسعوديه هو اعتمادها نمطا انتاجيا يميل الى تكثيف اكبر للعمل ، وهو مايعبر عن خلل وتناقض مع الميزة النسبية لوفرة العائدات من جهة ومع الواقع الديموغرافي للكويت والسعوديه من جهة أخرى ٠

اما فيما يتلعق بالبعد التكاملي على المستويين الخليجي والعربي للصناعات التي اقيمت في الكويت والسعوديه خلال السبعينات ومطلع الثمانينات ، فانه يعتبر محدودا جدا ، ذلك لان معظم تلك المشاريع اقيمت وفقا لخطط تنموية منفصلة خالية من مضامين للتكامل ، وبالتالي فان تلك المشاريع لم تات ضمن توزيع تصنيعي يأخذ بعين الاعتبار التخصص والميزة النسبية ، وكان من نتيجة ذلك دخول العديد من تلك المشاريع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خصوصا التصديرية منها في حلقات من المنافسة مع مثيلاتها في باقي اقطار الخليج العربي • وعلى الرغم من بعض الخطوات الايجابية على الصعيد الاقتصادي التي تمخضت عن تجمع ستة من اقطار الخليج العربي في مجلس التعاون الخليجي ، والتي تمثلت في انشاء مشاريع صناعية مشتركة ومؤسسات تسويقيه مشتركة ايضا ، فانها لا زالت ، على الرغم من اهميتها ، تعتبر خطوات متواضعة بالقياس للجهد الكبير المطلوب لانجاز درجة مجزية من التكامل الاقتصادي بما يشمله من تكامل في المجال الصناعي •

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤٠ مشكلات ومعوقات التنمية الصناعية في الكويت والسعودية :

تواجه التجربة الصناعية في كل من الكويت والسعوديه مجموعة من المشكلات والمعوقات التي كان لها دور رئيسي في ابطاء التقدم في القطاع الصناعي، وقد بدأ هذا التقدم البطيء واضحا في دراستنا في الفصل الثالث لبعض خصائص القطاع الصناعي في الكويت والسعوديه وتطور مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ٠

ومن اهم تلك المشكلات مايتعلق منها بالتسويق الداخلي والتسويق الخارجي وكذلك النقص في العمالة الوطنية (خصوصا في الكويت) سواء من ناحية الكم او النوع ٠

وفيما يلي سنتناول هذه المشكلات الرئيسية الثلاثة بشيء من التفصيل ٠

١٠٤ مشاكل التسويق الداخلي :

يعتبر التسويق المحلي بالنسبة للصناعات الاحلالية اهم اختبار تحاول تلك الصناعات النجاح فيه ، وهو لايشكل اختبارا للمهارات التسويقية فحسب ، وانما هو بشكل أعم اختبار لمدى كفاءة مجموعة سياسات واجهزة معينة حكومية وخاصة على اقامة ورعاية مؤسسات صناعية وايصالها الى مستويات مجديه للانتاج ٠ وفي بلدان نفطية مثل الكويت والسعوديه يواجه التسويق المحلي مشاكل مهمة ترتبط بعضها بضيق نطاق السوق المحلي وتتعلق الاخرى بالانماط الاستهلاكية التي عمقتها الثروة النفطية ، وكذلك بمدى استفادة الصناعات الوطنية من اجراءات الحماية الحكومية في سبيل مواجهة سياسات الاغراق التي تتبعها الشركات الاجنبية ٠

وسوف نتناول فيما يلي اهم هذه المشاكل بشيء من التفصيل ٠

١٠١٠٤ التأثير السلبي للنمط الاستهلاكي

ان التزايد المتسارع للعائدات النفطية وما ادى اليه من تعاظم الدخل الحكومي والدخل الفردي ، خلق تدريجيا ذلك الشعور بالقدرة الخارقة للمال الذي يمكن بواسطته شراء كل شيء ، وقد ساعد على ذلك تاثير الشركات المتعددة الجنسية وحملاتها لتشجيع المبيعات من خلال وسائل الاعلام الحديثة والفعالة ، والتي ادت الى ايجاد رغبات استهلاكية لم تكن موجوده اصلا ، او كانت

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

موجوده بضآلة ، مما ساعد بالتالي على بروز رموز جديده للارتقاء الاجتماعي ترتبط ذهنيا باقتناء الكثير من السلع الاستهلاكية الحديثة وتبديلها باستمرار ، مما اوصل المجتمعات النفطية العربية الى مستويات مرتفعة من الاستهلاك[1] ، ففي عام ١٩٧٩ ، وكما سبق ذكره في الفصل الثاني من هذا البحث، بلغ اجمالي الاستهلاك (الخاص والعام) في سبع بلدان عربية مصدرة للنفط مايعادل ٢٤ر٩٠ مليار دولار، او ٤٣٪ من اجمالي ناتجها المحلي ، ومن الجدير بالذكر هنا انه اذا تم طرح العائدات النفطية ، فان الاستهلاك يتجاوز مجموع اجمالي الناتج المحلي بنسبة ٢١٪ ، وهو مايبرر القلق الخاص ازاء الاستهلاك والنزعة الاستهلاكية[2] ، وبالمقابل فان هذه النزعة الاستهلاكية المرتفعة لاتواكبها قدرة انتاجية وطنية مرتفعة ، فتم اللجوء الى الاستيراد الذى يستجيب دائما لحجم واتجاهات تلك النزعة ، والذى ساعدت عليه الوفرة من العملات الاجنبية اضافة الى النظام التجارى الحر المفتوح . وينطبق هذا الواقع على كل من الكويت والسعوديه باعتبارهما من البلدان العربية النفطية الرئيسية . فمن مراجعة بيانات الجدول (رقم ١/٤) ، نجد ان اجمالي الاستهلاك العام والخاص في الكويت في عام ١٩٧٩ بلغ ٨ر٦٢٧ر٤ مليار دولار اى مايعادل ٣٧٪ من اجمالي ناتجها المحلي ، وفي السعوديه بلغ اجمالي الاستهلاك في نفس العام ٥ر٧٤١ر٥ ٣ مليار دولار ، أى مايعادل ٦ر٤٢٪ من اجمالي ناتجها المحلي ، ومن الملاحظ ان قيمة الاستهلاك في الكويت والسعوديه معا تشكل مانسبته ٤٩٪ من اجمالي قيمة الاستهلاك في البلدان العربية النفطية السبعة الواردة في الجدول الذكور وهو ، مايوضح ضخامة التوجه نحو الاستهلاك ، بالرغم من الانخفاض النسبي لعدد السكان في هذين البلدين بالمقارنة مع بلدان عربية نفطية اخرى كالعراق والجزائر .

---

١ . د . يوسف صايغ ، "التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية " ، مصدر سابق ، ص ٣٥٧ .

٢ . د . يوسف صايغ " سياسات النفط العربية في السبعينات " مصدر سابق ، ص ٢٣٣ ، ٢٣٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول رقـــــــم (١/٤)

الناتج المحلي الاجمالي واستخداماته في البلدان العربية السبعة المصدره للنفـــــط

عام ١٩٧٩ م (بملايين الدولارات) (بالاسعـــار الجاريـــــة)

	العـــراق	الكويـــت	الامارات العربية	قطـــر	العربية السعودية	ليبيـــا	الجزائـــر	المجمـــوع
تصدير السلع والخدمات (من غير عناصر الانتاج)	٢١ر٤٤٨ر٥	١٩ر٤٨٠ر٨	١٠ر٠٩٩ر٣	٣ر٥٨٨ر٤	٥٤ر٥٦٩ر٣	١٥ر٩٢٦ر٣	١٠ر٠٩٨ر٢	١٣٥ر٢١٠ر٨
استيراد السلع والخدمات (من غير عناصر الانتاج)	١٢ر٣٨٢ر٣	٧ر٢٩٨ر٥	٥ر٨٧٨ر٦	١ر٤٢٥ر٢	٣١ر٠٥٣ر٦	١٠ر٧٤١ر٤	١٢ر١٤١ر٠	٨٠ر٩٢٠ر٦
الاستهلاك الخـــاص	٩ر٤٠٥ر٥	٥ر٩٤٠ر٦	٣ر٢٠٢ر٥	٢٢٤ر٢	١٧ر٨٩٥ر٩	٦ر٤٣٤ر٤	١٣ر٣٠١ر٠	٥٧ر٤٠٤ر١
الاستهلاك العـــام	٤ر٤٧٣ر٢	٢ر٦٩٦ر٨	٢ر٠٣٨ر٤	٥٩١ر٧	١٦ر٨٤٥ر٦	٥ر١٠٤ر٢	١ر٠٨١ر٠	٣٢ر٨٣٠ر٩
اجمالي تكوين راس المال الثابـــت	١١ر١٧٦ر٨	٢ر٥٠١ر٦	٥ر١١٠ر٧	٧٩٧ر٥	٢٣ر٢١٢ر٢	٦ر٠٤١ر٥	١٣ر٧٩٨ر٠	٦٢ر٦٣٨ر٣
التغير بالمخـــزون	—	ـ ٢٢ر٤	—	—	١ر٤٤٥ر٠	—	١ر٠٥٢ر٠	٢ر٤٧٤ر٦
اجمالي الناتج المحلي	٣٤ر١٢١ر٧	٢٣ر٢٩٨ر٩	١٤ر٥٧٢ر٣	٣ر٧٧٦ر٦	٨٣ر٩١٤ر٤	٢٢ر٧٦٥ر٠	٢٧ر١٨٩ر٢	٢٠٩ر٦٣٨ر١

المصدر: د . يوسف صايغ " سياسات النفط العربية في السبعينات " مصدر سابق ، ص ٢٣٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان ضخامة الاستهلاك ، وبالذات الخاص منه ينطوي على صعوبات كبيرة في مجال السيطرة عليه ، اضافة الى ان الكثير من الخطورة تكمن في استمرار تفاقم هذه الظاهرة دون اتخاذ مايلزم للحد منها ، حتى ليبدو ان انتاج النفط وتصديره انما يتم لتمويل الاستهلاك بالدرجة الاولى ، فقد وصل الاستهلاك من السلع والخدمات في الكويت الى ٧٠٪ من الناتج المحلي في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ، اي اكثر من قيمة انتاج قطاع النفط (١)

ان خطورة هذه الظاهرة لاترتبط فقط بحجمها ، انما ايضا بعدم امكانية توظيف هذا الحجم لخدمة قطاع الصناعة وذلك بسبب تعمق العادات الاستهلاكية المتحيزة ضد المصنوعات المحلية والمتعودة على خيارات واسعة توفرها لها المستوردات من السلع الاجنبية ، فعلى سبيل المثال لاالحصر اوضح التقرير المقدم من شركة الصناعات الوطنية الكويتية الى مؤتمر استراتيجيات وسياسات التصنيع في الكويت الذي عقد في عام ١٩٨١ ، ان الشركة تواجه صعوبات في تسويق انتاجها من البطاريات والمنظفات الكيماوية في السوق المحلي نتيجة قوة منافسة السلع الاجنبية المشابهة ، فمصنع البطاريات الذي انشيء عام ١٩٧٣ والذي يمكنه ان يغطي ثلث حاجة السوق المحلي ، لم يستطع تجاوز نسبة الـ ١٥٪ من السوق ، كما ان مصنع المنظفات الكيماوية والذي صمم ليغطي حاجة السوق المحلي بالكامل ، لم يستطع تجاوز نسبة ٢٠٪ من السوق حتى عام ١٩٧٨ (٢) . ولايمكننا ارجاع هذه الصعوبات بالكامل الى التحيز الاستهلاكي ضد المنتجات الوطنية ، ولكن من المؤكد ، ان هذا التحيز يعطي السلع الاجنبية المستوردة قوة منافسة اكبر .

اما فيما يتعلق بافضلية المنتجات الوطنية في المشتريات الحكومية ، فان التشريعات الخاصة بهذا الجانب في الكويت والسعودية ، تحدد نوعين من الافضلية :ـ يتعلق الاول بالافضلية السعرية التي تمنح للمنتجات الوطنية على المنتجات المستوردة ، حيث

١ . بنك الكويت المركزي ، الوضع الاقتصادي الراهن في الكويت ، ومقترحات لتنشيط الدورة الاقتصادية ، الكويت ، ايار ١٩٨٤ ، ص٣٠ .

٢ . صلاح التركيت ، " شركة الصناعات الوطنية " ، مؤتمر استراتيجيات وسياسات التصنيع في الكويت ، الكويت ، ١٩٨١ ، ص٢٣٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تمنح الحكومتان الكويتية والسعوديه نسب افضلية سعرية متشابهه تعادل ١٠٪ [١] . ويتعلق الثاني بالافضلية التي تمنح للمنتجات الوطنية في مشتريات الحكومة على اساس الجوده والنوعية ، حيث تشترط الحكومة الكويتية ان تكون تلك المنتجات مشابهة للمنتجات الاجنبية المنافسة من حيث الجوده والنوع ، واما الحكومة السعوديه ، فانها تمنح تسهيلات اكثر اذ انها تعطي افضلية للمنتجات الوطنية طالما انها تحقق الهدف وتشبع الاحتياجات حتى ولو كانت اقل في النوعية من المنتجات المستورده [٢] .

٢٠١.٤: سياسات الحماية الوطنية

تعتبر اجراءات الحماية للصناعة الوطنية الناشئة ، شرطا ضروريا لمساعدة تلك الصناعات على تثبيت اقدامها في السوق وتطوير قدرتها التنافسية امام السلع الاجنبية المشابهة ، وهي بالتالي تعتبر وسيلة لحماية الاقتصاد الوطني ككل من خلال قطاعه الصناعي ، ولم تعد تلك الاجراءات ضرورية فقط في المراحل الاولى من التنمية الصناعية ، بل ان الدول الصناعية المتقدمه ذات الاقتصاديات الحرة لجأت اليها ومازالت للتاثير على جهاز الاثمان خدمة " لمنتجاتها الوطنية الراسخة والتي تواجه منافسه شديده وضاره من منتجات مشابهة مستورده .

وفي بلدان مثل الكويت والسعوديه فان حماية الصناعة الوطنية تعتبر اكثر ضرورة ، ويتوجب تطبيقها بمستويات اكبر من الدول النامية الاخرى ، وهذا يعود الى خصوصية الصعوبات التي تواجهها الصناعة الناشئة فيها ، والتي تؤدى في النهاية الى ارتفاع تكلفة الانتاج وذلك من النواحي المتعلقة باستيراد اغلب المواد الاولية من الخارج والاعتماد على العمالة الاجنبية بشكل اساسي ، وضيق نطاق السوق الذي يضع قيودا على التوسع في الانتاج للاستفادة من وفورات الحجم ، يضاف الى ذلك ، سياسات الاغراق التي تتبعها الشركات الاجنبية غزيرة الانتاج تجاه اسواق الخليج العربي المفتوحة تجاريا بشكل عام ، وهو مايمكن ان يشكل خطرا حقيقيا على التنمية الصناعية في بلدان تلك المنطقة ومن ضمنها طبعا الكويت والسعوديه .

---

١ . د . محمد هشام خواجكيه ، " حوافز التنمية الصناعية في دول الخليج العربي ، واقعها وسبل تطويرها " ، مجلة التعاون الصناعي ، السنة السادسه ، العدد ٢١ الدوحه ، تموز ١٩٨٥ ، ص ٣٠ .

٢ . نفس المصدر السابق ، ص ٣١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويمكننا في محاولة استعراض اجراءات وتشريعات الحماية ان نتناولها من جانبين :

الأول : ـ الرسوم الجمركية المفروضه بغرض حماية الصناعة الوطنية .

الثاني : ـ منع وتقييد الاستيراد .

كما يمكن اضافة بعداً اخر للحماية ، يشرح دور الجهاز الاعلامي في خدمة الصناعة الوطنية وهو مايمكن تسميته بـ " الحماية الاعلامية " .

اولا : ـ الرسوم الجمركية المفروضه بغرض حماية الصناعة الوطنية :ـ ان فرض الرسوم الجمركية على السلع المستورده بقصد حماية المنتج المحلي المثيل ،عادة مايستهدف في البلدان النامية غير النفطية ، تحقيق دخل مالى لخزينة الدولة بالاضافة الى هدف الحماية الاساسي ، الا انه وبسبب الوفرة النسبية لعائدات النفط في الكويت والسعوديه ، فان هدف تحقيق دخل مالي كان مستبعدا .

ان مستوى الرسوم المفروضه لحماية الصناعة الوطنية في الكويت يعتبر اكبر في حده الاعلى من تلك المفروضه في السعوديه ، حيث تتراوح في الاولى بين ١٥٪ الى ٣٠٪ وبينما لاتتجاوز نسبة ٢٠٪ في الاخيرة [١] ، وتجدر الاشارة هنا الى ان مستوى الرسوم في الكويت لم يكن يتجاوز ١٥٪ حتى اوائل عام ١٩٨٠ ، حيث تم فرض رسوم بنسبة ٣٠٪ لحماية بعض الصناعات الوطنية [٢].

وعموما تعتبر هذه المستويات غير كافية ومنخفضه نسبيا ، وهي لم توفر على الصعيد العملي حماية مقنعة للصناعة الوطنية ، وفي هذا المجال تشير احدى الدراسات حول بعض مشاكل التصنيع في الكويت الى ان ٨٤٪ من المؤسسات الصناعية الكويتية ترى انها تواجه صعوبات في تسويق منتجاتها لان اسعار المنتجات المنافسة المستورده اقل من اسعار منتجاتها [٣].

---

١ . د . محمد هشام خواجكيه ، مصدر سابق ، ص ٢٧ .

٢ . رياض الابرش ، " تعليق على بحث: بعض الجوانب المتعلقة بالتوسع الصناعي في دولة الكويت ، مؤتمر استراتيجيات وسياسات التصنيع في الكويت ، ١٩٨١ ، ص ١٢٧ .

٣ . د . محمود سلامه عبد القادر ، دراسة تحليليه لبعض مشكلات الصناعة الكويتية مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، السنة التاسعة ، العدد ٣٣ ، الكويت كانون ثاني ١٩٨٣ ، ص ٣٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اما فيما يتعلق بالفترة الزمنية التي تشملها الحماية ، فتعتبر الكويت اكثر وضوحا وتحديدا في هذا المجال من السعوديه ، ففي الوقت الذى اشارت قوانين الاخيرة الى ان الحماية تفرض لفترة محددة دون تسميتها فان القوانين الكويتية تشترط ابتداء مرور سنة على بدء الانتاج قبل منح الحماية التي تسرى لمدة اولية تبلغ ٥ سنوات وبحد اقصى ١٠ سنوات ، ويجوز الاستمرار بالحماية لمدة تزيد عن ١٠ سنوات اذا ما استجدت ظروف واحوال اقتصادية تبرر استمرارها [1] ، ويمكن اعتبار هذا التحديد الزمني مناسبا ، الا ان شرط مرور سنة على بدء الانتاج لاجل منح الحماية قد يساعد على زيادة الصعوبات التسويقية للصناعة الوليده فالاصل في الحماية هو مساعدة الصناعة على زيادة قدرتها التنافسية ، فمن غير المنطقي الشرط عليها بان تكون ابتداءا منافسة لأجل منحها الحماية.

ثانيا : منع وتقييد الاستيراد :ـ

لاتنطوى اجراءات حماية الصناعة الوطنية في السعوديه على ضوابط واجراءات عملية لتقنين الاستيراد من المنتجات الاجنبية ومنعه اذا لزم الامر لحماية مثيلاتها من المنتجات الوطنية التي تحتاج لمثل هذا التقنين لضمان استمرارها وتطورها ، اما الكويت فانها تعتبر متقدمه بالنسبة للسعوديه في هذا المجال ، اذ صدرت في العام ١٩٧٨ قوانين لتقييد الاستيراد بقصد الحماية ، مقتصرة على السلع الاجنبية التي يصل حجم الانتاج المحلي المماثل لها الى ٧٥٪ من حجم الطلب المحلي عليها [2] ، بيد ان هذه النسبة تبدو مرتفعة وهي ستؤدى حتما الى تقليص عدد الصناعات الوطنية التي يمكن ان تستفيد من هذا النوع من الحماية ، وتجدر الاشارة في هذا المجال الى ان الكويت تعتبر الوحيده بين دول مجلس التعاون الخليجي التي طبقت منع الاستيراد الكامل بغرض حماية ودعم منتوج محلي قادر على تلبية حاجة السوق المحلي كما هو الحال بالنسبة لمنتجات الاسبست والانابيب المعدنية.

ثالثا : الحماية الاعلامية :ـ

تتطلب حماية الصناعة الوطنية عن طريق الرسوم الجمركية وتقييد الاستيراد ، حماية

---

١. د. محمد هشام خواجكية ، مصدر سابق ، ص ٢٨ ـ ٢٩.

٢. بنك الكويت الصناعي ، " بنك الكويت الصناعي في عشر سنوات ، " مصدر سابق ص ١١٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اعلامية مصاحبة ، تتمثل في استخدام وسائل الاعلام من صحافة وتلفزيون وغيرهـــا لايجاد وعي اقتصادى لدى المستهلكين يشعرهم بمسؤلياتهم تجاه الصناعة الوطنيـة اضافة الى تعريفهم بمسيرتهـا وتطورهـــا . وتكتسب الحماية الاعلاميـــة المطلوبة للصناعة اهمية خاصة بالنسبة للكويت والسعوديه اللذين يتميز سكانها بقدرة عالية على الانفاق تجعلهم لايفكرون كثيرا بفروقات الاسعار بين المنتجات المحليـــة ومثيلاتها الاجنبية مما يقلل من فعالية تلك الاجراءات .

ولا يعتقد ان البرامج الاعلامية الحكومية ، التلفزيونية منها على وجه الخصوص ، تولى هذا المجال اهتماما كافيا شأنها في ذلك شأن معظم اجهزة الاعـــلام العربيـــة .

٣٠١٠٤ : ضيـق السوق المحلـــي

ان المنتجات الصناعية لا بد ان تصل الى السـوق ، واهم نقطة يبحثهـــا المستثمر الصناعي او يحاول التأكـد منها هي : مدى امكانية تسويق منتجاته وماهـي الكمية التي يستطيع انتاجها وبيعها ، ولذلك فهو يبحث منذ البداية عن " سوق " وعن مؤشرات خاصة تتضح من خلال دراسة ذلك السوق والتي تبين امكانية او حـدود الانتاج ، فاذا ماكانت تلك المؤشرات سلبية فان فكرة المشروع الصناعي تصبح لاغيـة ، ومن هنا يمكن فهم القول بان الاستثمار الصناعي يبدأ من السوق وليس من المصنـــع ومن اهم المؤشـــرات ذات الاثر الحاسم في اقامة الصناعات وتطورها هو " حجـم السوق " ، وباعتبارنا نتحدث عن صعوبات التسويق الداخلي ، فأن حجم الســوق المعني هنا هو السوق المحلي ، والصناعات المعنية هي الصناعات الاحلالية الموجهة نحو هذا السوق بشكل اساسي .

ويلعب حجم السوق دورا اساسيا في الوصول بالصناعة الى الاستفادة من وفـورات الحجم في تحقيق انتاجية اكبر بتكلفة اقل ، أو بمعنى آخـر تحقيق استخدام افضـــل للموارد المتاحة للصناعة ، وعلى العكس من ذلك فان ضيق نطاق السوق يضع قيـــود ا صارمة على التطور الصناعي ، ولعل من ابرز تلك القيود مايلي [1] :ـ

---

١ . د . عبد المقصود عيسى ، " التكامل الصناعي بين الدول الخليجية العربيـــة " مجلة آفاق اقتصاديه ، السنة الاولـى ، العدد ٣ ، ابو ظبي ، تموز ١٩٨٠ ، ص ٥٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١ ـ الاضطرار الى الامتناع عن اقامة عدد من الصناعات التحويلية الهامة .

٢ ـ الاقدام على اقامة عدد من الصناعات دون حجمها الامثل .

٣ ـ الاضطرار الى تشغيل عدد من الصناعات باقل من طاقتها الانتاجية .

ويستدل على حجم السوق عادة " من خلال عوامل مباشرة تتعلق بحجم السكان ومتوسط الدخل الفردي ، واخرى غير مباشرة ترتبط بالعوامل التي تؤثر على حجم السوق المحلي المتاح امام الصناعة الوطنية مع افتراض ثبات العوامل المباشرة ، وبدراسة العوامل المباشرة لكل من الكويت والسعوديه ، فاننا سنتوصل حتما الى تصنيف سوقيهما المحليين ضمن الاسواق الضيقة ، كما هو مبين ادناه :

اولا : العوامل المباشرة

أ ـ عدد السكان : ـ يعتبر عدد السكان من المؤشرات المهمة لحجم السوق . فكلما ازداد عدد السكان كلما ادى ذلك الى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية ومايرتبط به من طلب على السلع الانتاجية ، وهو مايؤدي بالتالي الى توسيع حجم السوق المتاح للصناعة بشكل عام وليس هناك مقياس متعارف عليه للعدد الامثل للسكان ، فالبرغم من اهمية هذا العامل الا انه لايعتبر المؤثر الوحيد وانما يرتبط تاثيره بطبيعة العوامل الاخرى . ويكفي للتدليل على مدى ضآلة حجم السوق المحلي في كل من الكويت والسعوديه ، وفي الاولى على وجه الخصوص ، مقارنة عدد السكان فيها ، والذي بلغ ١٫٥ مليون نسمة في الكويت و ١٠٫١٩ مليون نسمه في السعوديه عام ١٩٨٣ ، مع عدد السكان في بلدان صناعية عريقة مثل المانيا الغربية وبريطانيا وفرنسا ، حيث لم يقل عدد السكان في اى منهما عن ٥٠ مليون نسمه في نفس العام (١)

كما تجدر الاشارة هنا الى ان عدم الاستقرار في حجم السكان (خصوصا في الكويت حيث يشكل الوافدون مايقارب من نصف السكان) يمثل مشكلة اخرى تزيد من ضيق السوق المحلي ، وذلك بسبب الانخفاض الكبير المتوقع في عدد السكان من الوافدين الاجانب والذين اخذوا يغادرون منطقة الخليج العربي سواء بالاستغناء عنهم او بمحض ارادتهم ، وذلك نظرا لانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي بعد تراجع العائدات النفطية منذ

١ . د . عبد الرحيم بوادقجي ، " ضيق السوق الداخلية في الاقطار العربية " ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، السنة الاولى ، العدد الثاني ، عمان ، كانون الاول ١٩٨٥ ، ص ٩٦ ، ٩٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العام ١٩٨٢ ، وكذلك بسبب بعض المشاكل الامنية ، ويشار في هذا المجال الى ان السعوديه مثلا قررت الاستغناء عن مايقارب ٦٠٠ الف عامل وموظف اجنبي خلال خمس سنوات بين عامي ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ (١) .

ان مشكلة ضيق السوق المحلي ستبقى مشكلة مزمنة تواجه الصناعات الاحلاليه في الكويت والسعوديه مادامت تلك الصناعات تتحرك وفق منظور محلي ، وتفتقر الى البعد التكاملي الخليجي والعربي ، والذى يمثل الحل الوحيد الممكن لمعالجة هذه المشكلة .

ب ـ متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي : ـ ان متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي (المحلي او القومي) هو العامل المباشر الثاني المستخدم للدلالة على حجم السوق المحلي لأى بلد ، الا ان دلالتة ليست بالقوة التي يتصف بها العامل الأول ، اذ قد يكون هذا المتوسط مرتفعا جدا في بلد ما ، الا ان ضالة عدد السكان تؤدى في النهاية الى ان يكون حجم السوق ضيقا ، وتعتبر حالتا الكويت والسعوديه مثالا واضحا على ذلك ، فالبرغم من ان متوسط نصيب الفرد فيهما من الناتج المحلي الاجمالي كان ولايزال من المتوسطات المرتفعة في العالم ، حيث بلغ في عام ١٩٨٣ مايعادل ١٣٫٦٧٧ الف دولار في الكويت و ١١٫٩٧٤ الف دولار في السعوديه ، وهو مايفوق المستويات المتحققة في بلدان صناعية متقدمة مثل المانيا الغربية واليابان وفرنسا والتي بلغ متوسط نصيب الفرد فيها من ناتجها المحلي الاجمالي في نفس العام ما يعادل ١٠٦٣٣ و ٩٥٣٧ و ٩٤٧٧ دولار على التوالي (٢)

بالرغم من ذلك فان الاسواق المحلية لكل من الكويت والسعوديه تعتبر ضيقه ولاتساعد على الاستفاده الكافية من وفورات الحجم بسبب ضآلة عدد السكان فيهما ، الا ان ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي يساعد جزئيا على التقليل من درجة

---

١ . مجلة البترول والغاز العربي ، السنة ٢٢ ، العدد ٣ ، باريس ، آذار ، ١٩٨٦ ص ١١

٢ . د. عبد الرحيم بواد قنجي ، مصدر سابق ، ص ٩٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ضيق السوق بالمقارنة مع البلدان النامية المقاربة لها او تلك التي تتفوق عليها في عدد السكان ولكنها تتصف بالانخفاض النسبي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي ويمكن التأكد من ذلك من خلال مقارنة حجم الانفاق الاستهلاكي بشقيه الخاص والعام والذى بلغ في السعوديه مايعادل ٥ر٤٢٠ر٧٤ مليار دولار ، عام ١٩٨٢ ، بينما لم يتعدى هذا الانفاق في مصر مبلغ ٤ر٠٥٠ر٢٧ مليار دولار في نفس العام (١) ، بالرغم من ان عدد السكان في الاخيرة اضعاف عددهم في السعوديه .

ثانيا : العوامل غير المباشرة

بالاضافة الى عدد السكان ومستوى متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي فان هناك عوامل غير مباشرة تساعد على تضييق او توسيع حجم السوق ، ومن تلك العوامل ماسبق ذكره في بداية هذا الفصل كسياسات الحماية للصناعة الوطنية وطبيعة النمط الاستهلاكي ، وقد تبين لنا ان سياسات الجماية المتبعة في الكويت والسعوديه غير كافية ، وان نمط الاستهلاك يميل لتفضيل المنتجات المستورده ، الامر الذى يزيد من ضيق السوق المحلي ، ويفقد الصناعة الوطنية الكثير من الفرص التسويقية مما ينعكس بالتالي سلبيا على قرارات الانتاج وقرارات الاستثمار في الصناعة ايضا ، وليس ادل على ذلك من ظاهرة الطاقات الانتاجية المعطلة في الكثير من المنشآت الصناعية في الكويت والسعوديه ، فقد اشارت نتائج دراسات اجراها مركز التنمية الصناعية والبحث العلمي في السعوديه الى ان معظم المنشآت الصناعية السعوديه تعمل بـ ٦٠٪ من طاقاتها الانتاجية باستثناء مصافي النفط وبعض منشآت صناعة البتروكيماويات (٢) ، ومع العلم بان السوق المحلي السعودى يعتبر اكبر بكثير من نظيره الكويتي ، يمكن تصور الصعوبات التسويقية التي تواجه الصناعة الاحلالية الكويتية ، وهذا الواقع لايتناقض مع كون انتاج بعض الصناعات في الكويت والسعوديه غير كاف لتغطية الطلب المحلي وذلك لان عوامل متعدده من ضمنها ضيق نطاق السوق تؤدى الى اقامة منشآت صناعية بطاقة انتاجية دون المستوى الامثل مثلما تؤدى الى ضعف استغلال تلك الطاقات .

---

١ . التقرير الاقتصادى العربي الموحد لعام ١٩٨٤ ، مصدر سابق ، ص٢٥٢ .

٢ . د . عبد المقصود عيسى " مصدر سابق ، ص٥٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤٠١٠٤ : ضعف قاعدة المعلومات والدراسات :ـ

تعتبر المعلومات ذات اهمية قصوى في مجال التنمية الصناعية،فهي تمثل شرطا مسبقا يعادل في ضرورته مسألة توفير المال اللازم للاستثمار الصناعي ، واى تجربة صناعية تسعى للنجاح يجب ان تمتلك بنكا للمعلومات الى جانب بنوك التمويل المالي ، وهذه المعلومات تشكل القاعدة لاعداد الدراسات التي على ضوء نتائجها يتقرر المضي في او التوقف عن استثمار صناعي معين .

ومن هذه النقطة تكتسب عملية تجهيز قاعدة من المعلومات والاحصائيات بالقدر اللازم وبالاساليب العلمية اهمية خاصة ، لان ضعف هذه القاعده سيخلق حتما صعوبات تحول دون اعداد الدراسات او اعدادها بشكل غير كاف الامر الذى يشكل خطورة على مستقبل الاستثمار الصناعي .

وعلى الصعيد العملي نجد ان الكويت والسعوديه اهتمتا بهذه المسألة مع بدء التنمية فيها ، وأنشأت اجهزة حكومية متخصصة في مجال الاحصاءات بشكل عام . الا انه وفي مجال الاحصاءات الصناعية بشكل خاص ، فان الكويت تعتبر اكثر تقدما من السعوديه ، فمن مراجعة الدوريات والمجموعات الاحصائية الرسمية الكويتية نجد معلومات واحصاءات عن القطاع الصناعي الكويتي اكثر تفصيلا وتشعبا من تلك التي توفرها الاحصاءات الرسمية السعوديه ، خصوصا مايتعلق فيها بحجم الطلب والعرض المحليين ، الامر الذى ادى الى اقامة مصانع في السعوديه لبعض المنتجات دون التأكد من وجود اسواق كافية لها ، وانما جرى اقامتها على ضوء بعض مظاهر الفرص التسويقيه المنظورة ، مما ادى الى ظهور فائض من منتجات تلك المصانع، ومثال ذلك بعض صناعات المواد الانشائية مما حدا ببنك الاعتماد الصناعي السعودى الى ايقاف القروض لهذه الصناعات.[1]

---

١ . المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، منظمة الامم المتحده للتنمية الصناعية ، مصدر سابق ، ص٦٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي مجال اعداد الدراسات المتعلقة بالاستثمار الصناعي والاشراف عليها ، فيتولى هذه العملية في الكويت وبشكل رئيسي " البنك الصناعي الكويتي " اما في السعوديه فقد تم انشاء " مركز الابحاث والتنمية الصناعية " وكذلك " الدار السعوديه للخدمات الاستشارية "[1]

وتقدم الحكومة الكويتية حافزا يتمثل بمساهمتها بنصف نفقات الدراسات التي يقوم بها الصناعيون للتأكد من جدوى ومستقبل الصناعات التي ينوون اقامتها ، الا ان هذه المساهمة لاتقدم الا في حالة فشل المشروع[2]، وعموما فان النشاطات المتعلقة بتجهيز المعلومات واعداد الدراسات لخدمة القطاع الصناعي في الكويت والسعوديه تنطوي على تقصير كبير يتناقض مع ماتعتمده البلدان من مخصصات مالية كبيرة لاقامة مشروعات البنية الاساسية الاخرى مع ان اقامة قاعدة للمعلومات والدراسات يعتبر جزءا مهما من تلك البنيسة .

ولابد من الاشارة هنا الى انه يتم اللجوء في اقامة بعض الصناعات الى تكليف بيوت خبرة اجنبية لاعداد دراسات الجدوى الاقتصاديه لتلك الصناعات وهو امر يجب التعامل معه بكثير من الحذر، نظرا لان العديد من بيوت الخبرة تلك تدفعها نوايا غير سليمة ، او هي تهتم بتحقيق مصالح شركات اجنبية لاجل توريد تجهيزات او اقتناص مناقصات . ان هذا الواقع يؤكد ضرورة تطوير قاعدة الدراسات والمعلومات المحلية بما يقلل من مجالات اللجوء الى بيوت الخبرة الاجنبية .

٢٠٤ مشاكل التسويق الخارجي

ان اهم الصناعات التي اقيمت في الكويت والسعوديه وحظيت ولازالت باهتمام كبير هي ، كما سبق ذكره ، الصناعات اللاحقة لانتاج النفط والغاز والتي تشتمل على ثلاثة فروع رئيسية للمنتجات وهي :-

---

١. د . محمد هشام خواجكيه ، مصدر سابق ، ص٣٣ .

٢. نفس المصدر السابق ، ص ٣٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١ ـ المشتقات النفطية .

٢ ـ منتجات معالجة الغاز .

٣ ـ المنتجات البتروكيمياوية بما فيها الاسمده .

وباعتبار معظم هذه المنتجات موجهة نحو التصدير بالدرجة الاولى فان اهم القطاعات الصناعية في الكويت والسعوديه هي ، من وجهة النظر التسويقية ، قطاعات تصديرية ، لذلك فان تناولنا لمشاكل التسويق الخارجي سيتركز على دراسة المشاكل التي تقوم في وجه تسويق منتجات الصناعات اللاحقة لانتاج النفط والغاز .

تكتسب مشاكل التسويق الخارجي في هذا المجال اهمية كبيرة ، نظرا لضخامة العمل الذى تتطلبه عملية الدخول الى الاسواق العالمية والمنافسة فيها ، وبعكس المنتجات الاحلالية التي توظف في خدمتها مجموعة سياسات واجراءات تمكنها من ايجاد منافذ للبيع في السوق المحلي ، فان المنتجات التصديرية والجديده منها على وجه الخصوص تواجه منافسة منتجين عريقين في سوق مكشوفة الى حد ما ، وهذا الايلغي الدور الحكومي في دعم العملية التصديرية الا ان الجانب الاهم الذي يدعم الموقع التنافسي في السوق العالمي هي الميزة النسبية التي تمكن من البيع باسعار اقل وبشكل مربح ، اضافة الى الخبرة المقرونة بالجرأة في دخول وامتلاك حصص في السوق .

وتتوافر لمنتجات الصناعات اللاحقة في الكويت والسعوديه ميزة نسبية في التكلفة تتأتى من رخص الطاقة والمواد الاولية اللازمة للانتاج اضافة الى الموقع الوسطي لمنطقة الخليج العربي الذى يقلل من تكاليف الشحن ، فقد تبين على سبيل المثال ، من دراسة لمجموعة "اندوسويز" (INDO SUEZ) حول الصناعة البتروكيمياوية السعوديه ان كلفة انتاج وحدة بولي اثيلين منخفض الكثافة الطولي تقل في السعوديه بنسبة ٣٥ الى ٤٠٪ عن تكلفة انتاج نفس الوحده في اوروبا الغربية وحتى اذا اضيفت اليها اجرة الشحن والتكاليف التسويقيه ، يبقى الفارق في حدود ١٥٪ تقريبا .(١)

---

١ . مجلة البترول والغاز العربي ، السنة ٢١ ، العدد ٩ ، باريس ، ايلول ١٩٨٥ ، ص ٢٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الا ان هذه الميزة النسبية في التكلفة لا تكفي لوحدها لضمان النجاح في التسويق الخارجي خصوصا وانها تعتبر غير اكيده وذلك لان الدراسة التي بينتها لم تأخذ بنظر الاعتبار تكاليف الانشاء التي هي عادة اعلى من مثيلاتها في الدول الاوروبية هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان سوق البتروكيمياويات يعاني منذ مطلع الثمانينات من تخمة بسبب تراجع الطلب العالمي عليها المرتبط بركود الاقتصاد العالمي من جهة، ودخول مصدرين جدد الى السوق بالاضافة الى الكويت والسعوديه مثل اندونيسيا وفنزويلا من جهة اخرى [1]، لذا فان الامر يتطلب اتخاذ مجموعة من السياسات والخطوات لاجل تكامل العملية التسويقية وضمان نجاحها في سوق عالمي يتصف بشدة وتعقد المنافسة فيه.

وتجدر الاشارة هنا الى ان الكويت والسعوديه قطعتا شوطا جيدا في هذا المجال، وكما لعبت العائدات النفطية دورا مهما في تمكين البلدين من اقامة المجمعات البتروكيمياوية الضخمة والحديثة، فانها ايضا لعبت دورا مهما في تمكينها من اتخاذ سياسات واجراءات معينه لضمان التسويق على الصعيد العالمي، وتتوزع هذه السياسات والاجراءات ضمن ثلاثة اشكال رئيسية كالتالي :ـ

اولا : اعتماد اسلوب المشاركة مع شركات عالمية تملك حصصا في السوق العالمي في اقامة الصناعات اللاحقة وخصوصا البتروكيمياويات منها، حيث يلتزم الشريك الاجنبي بتسويق جزء هام من الانتاج، وهو الاسلوب الذي ركزت عليه السعوديه كثيرا، كما ان الامكانيات المالية ساعدت كثيرا في تمكين السعوديه من تقديم التسهيلات والحوافز لجذب الشركات العالمية للمساهمة في المشاريع السعوديه، كما ورد في الفصل الثالث من هذا المبحث.

ثانيا : التوجه نحو المساهمة في او شراء مصالح ومؤسسات قائمة متخصصه بانتاج وتسويق منتجات نفطية او بتروكيمياوية، خصوصا في الدول الاوروبية، لاجل تأمين منافذ تسويقية للمنتجات الوطنية، وهو الاسلوب الذي اهتمت به الكويت اكثر من

---

١. روبير مشعلاني " الصناعة البتروكيمياوية العربية امام التحدي الغربي " مجلة البترول والغاز العربي، السنة ٢٠، العدد ١٠، باريس تشرين الاول ١٩٨٤ ص١٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السعوديه ، فحتى حزيران من عام ١٩٨٣ كانت مؤسسة البترول الكويتية قد امتلكت مصفاه في هولندا واخرى في الدنمارك ، اضافة الى اكثر من ١٥٠٠ محطة لتوزيع المنتجات النفطية موزعة على عدد من الدول الاوروبية [١] ، كما قامت المؤسسة في مطلع عام ١٩٨٤ بشراء مصالح شركة "Gulf" النفطية في ايطاليا لكي تضمن بقاء هذا المنفذ التسويقي في ايديها ، حيث ان هذه الشركة والتي تملك ٢ر٥ ٪ من سوق المشتقات النفطية الايطالية ، دأبت على التزود بمعظم حاجتها من تلك المشتقات من الكويت [٢] ، وقد اخذت السعوديه تنحو مؤخرا الى اتباع الخطوات الكويتية بعد ان شعرت بضرورة تامين منافذ مستقلة وثابتة لتسويق انتاجها من المشتقات النفطية الذى يتوقع له ان يصل الى مايعادل مليون برميل يومي من النفط في اواخر التسعينات [٣] .

ثالثا : امتلاك منشات تخزينية قريبة من الاسواق ، وهو اسلوب حديث نسبيا اعتمدته شركة الخليج لصناعة البتروكيمياويات ، وهي شركة مشتركة بين الكويت والبحرين والسعوديه ، حيث امتلكت منشات لتخزين منتجاتها في كل من سنغافوره وروتردام [٤] . بهدف التقليل من كلفة الشحن ، خصوصا بالنسبة للطلبيات الصغيرة نسبيا التي تتم تلبيتها من الخزانات ، مما يجنب المشترى بالتالي تحمل تكاليف شحن اضافية ويزيد من القوة التنافسية للمنتجات الخليجية البتروكيمياوية . الى جانب هذه الجهود التسويقية ، والتي يبرز بوضوح دور العائدات النفطية في تكامل حلقاتها فانه كان من الطبيعي ان تثار المشاكل في وجه هذه المنتجات الجديده التي اخذت تثبت وجودها وتستحوذ على حصص متزايده في الاسواق العالمية ، مدعومة بميزة نسبية

---

١ . نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ، السنة العاشرة ، العدد ٥ ، الكويت ايار ١٩٨٤ ، ص ١٠ .

٢ . نشرة عالم النفط ، المجلد السادس عشر ، العدد ٢٥ ، دار الترجمة والنشر لشؤون البترول ، واشنطن ، كانون الثاني ١٩٨٤ ، ص ٢ .

٣ . مجلة المستقبل ، السنة ٧ ، العدد ٣٦٠ ، بيروت ، ١٤ كانون ثاني ١٩٨٤ ، ص ٤٠ .

٤ . مجلة البترول والغاز العربي " مقابلة مع السيد توفيق المؤيد ، رئيس شركة الخليج لصناعة البتروكيمياويات " السنة ٢٠ ، العدد ١١ ، باريس ، تشرين ثاني ١٩٨٤ ، ص ١٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تمنحها قدرة تنافسية اكبر، ولقد ظهرت المشاكل في اسواق الدول الاوروبية ، من خلال الاجراءات الجمركية التي اتخذتها مجموعة السوق الاوروبية المشتركة في وجه الواردات من المنتجات البتروكيماوية الخليجية ، مما حدا بالسعوديه الى التهديد باجراءات مضاده في وجه الواردات الاوروبية عموما ، وهو ما أخذ البعض يطلق عليه مؤخرا تعبير " حرب البتروكيماويات " نظرا لاهميته بالنسبة للصناعات البتروكيماوية الكويتية والسعوديه التي تمثل اهم قاعدة للتنمية الصناعية فيهما ، ففي صيف عام ١٩٨٤ فرضت المجموعة الاوروبية رسوما جمركية تبلغ ١٣٫٥٪ على الواردات السعوديه من الميثانول الى دول المجموعة ، كاجراء حمائي للصناعة الاوروبية المماثلة، مما حدا بالسعوديه الى زيادة الرسوم الجمركية على الكابلات المستورده من دول المجموعة بنحو ٢٠٪ [1]، وفي شهر تموز من عام ١٩٨٥ قررت المجموعة الاوروبية فرض رسوم جمركية على الواردات السعوديه من مادة البولي اثيلين المنخفض الكثافة الطولي ، بنسبة ١٣٫٤٪ ، ولم يتخذ اجراء فوري مضاد ، الا ان تصريحات صدرت عن السعوديه تشير الى امكانية فرض رسوم جمركية قد تصل الى ٢٠٪ على كل الصادرات الاوروبية الى المملكة ، وذلك ضمن منطق المعاملة بالمثل [2].

ولعل مما يعمق مشاكل التسويق الخارجي هذه ، ويؤثر بالتالي على العملية الانتاجية ذاتها ، الامور الثلاثة التالية :ـ

اولا : تركز التسويق على ثلاث مناطق رئيسية هي : شرق وجنوب شرق اسيا ، اوروبا والولايات المتحده الامريكية . بمعنى اخر قلة الاهتمام باسواق الدول النامية عموما والعربية خصوصا ، واذا كان هذا الواقع مبررا بالنسبة للمنتجات البتروكيماوية الاساسية بسبب وجود وتركز المنشات الصناعية المكملة التي تستخدمها في تلك المناطق الثلاث، فانه غير مبرر اطلاقا بالنسبة للمشتقات النفطية والاسمده وتجدر الاشارة هنا الى القروض والمساعدات التي تقدمها الصناديق الكويتية والسعوديه الى دول نامية مختلفة ، والتي يمكن استخدامها كوسيلة للضغط في سبيل شراء منتجات كويتية او سعوديه ، الا انه

١. مجلة البترول والغاز العربي ، السنة ٢٠ ، العدد ١١ ، مصدر سابق ص ١٢، ١٣.
٢. مجلة البترول والغاز العربي ، السنة ٢١ ، العدد ٩ ، مصدر سابق ، ص ٢٠، ٢٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جرى اغفال هذا الجانب .

ثانيا : ضعف التنسيق على المستوى الخليجي في المجال التسويقي ، فاجراءات الحماية الاوروبية في وجه المستوردات البتروكيمياوية من السعوديه ، كان يمكن ان تواجه بعمل خليجي جماعي ، يدعم الموقف التفاوضي للسعوديه ، الا ان هذا لم يحدث . كما ان شراء الكويت لمصالح شركة "غلف" في ايطاليا " والتي اشرنا اليها فيما سبق انما جاء استباقا لمحاولة سعوديه لبنانية مشتركة لشرائها [1] .

ثالثا : ـ عدم تكامل حلقات الصناعة البتروكيمياوية في الكويت والسعوديه حيث يتركز الانتاج على البتروكيمياويات الاساسية ، وبالتالي يزداد الضغط على التسويق الخارجي لهذه المنتجات ، بالنظر لقصور الوحدات الصناعية المكملة عن ايجاد طلب محلي مجزٍ .

٣٠٤ : مشكلات تنمية القوى البشرية

١٠٣٠٤ : نقص القوى العاملة المحلية

:ـ تعاني كل من الكويت والسعودية من نقص ـ يعتبر حادا بالنسبة للأولى ـ في عرض الايدى العاملة المحلية ، وتحتل هذه الظاهرة جانبا هاما فيما يتعلق بمعوقات التنمية بشكل عام ، والتصنيع منها بشكل خاص ، وقد ازدادت حدة هذه الظاهرة منذ منتصف السبعينات بفعل البرامج التنموية الطموحه التي ادت الى تزايد كبير في الطلب على العمالة عجز العرض المحلي عن تلبيتها بفارق كبير ، وتكمن وراء هذه المشكلة مجموعتان من الاسباب ، الاولى كمية ، وتتعلق بعدد السكان ، والثانية نوعية ، وتتعلق بالاتجاهات العملية للقادرين على العمل .

اولا : من الناحية الكمية :ـ ترتبط العوامل الكمية اساسا وبشكل عام بقلة عدد السكان المواطنين ، ويظهر اثر هذا العامل جليا في الكويت ، التي بلغ عدد سكانها حوالي ١٫٣٥٨ مليون نسمه في عام ١٩٨٠ ، وكان عدد المواطنين منهم يعادل ٥٦٥٫٦١٣ الف نسمه فقط اى بنسبة تعادل ٤١٫٧٪ من مجموع السكان ، وبينما

---

١ . نشرة عالم النفط ، المجلد السادس عشر ، العدد ٢٥ ، مصدر سابق ، ص٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كانت هذه النسبة تعادل ٤٧٪ عام ١٩٧٠ ، فقد ارتفعت نسبة غير الكويتيين الى مجموع السكان من ٥٣٪ عام ١٩٧٠ الى ٣ر٥٨٪ عام ١٩٨٠ (جدول رقم ٢/٤) .

جدول رقم (٢/٤)

تطور حجم وهيكل السكان في الكويت

(١٩٦١ ـ ١٩٨٣) (الف نسمه)

السنة	حجم السكان		هيكل (تركيبة) السكان	
	كويتي	غير كويتي	كويتي	غير كويتي
١٩٦١	١٦١٩٠٩	١٥٩٧١٢	٣ر٥٠٪	٧ر٤٩٪
١٩٦٥	٢٢٠٠٥٩	٢٤٧٢٨٠	١ر٤٧٪	٩ر٥٢٪
١٩٧٠	٣٤٧٣٩٦	٣٩١٢٦٦	٠ر٤٧٪	٠ر٥٣٪
١٩٧٥	٤٧٢٠٨٨	٥٢٢٧٤٩	٥ر٤٧٪	٥ر٥٢٪
١٩٨٠	٥٦٥٦١٣	٧٩٢٣٣٩	٧ر٤١٪	٣ر٥٨٪
١٩٨٣	٦٣٠٦١٣	٨٤٨٥٧٨	٦ر٤٢٪	٤ر٥٧٪

المصدر: بنك الكويت المركزي ، " الوضع الاقتصادي الراهن في الكويت " ، مصدر سابق ، ص ٨٤ .

ويعتبر عامل السكان اقل حدة ، من وجهة النظر الكمية ، في السعوديه ، وذلك بسبب الوفرة النسبية في عدد السكان المواطنين فيها بالقياس الى الكويت . وبالنظر لعدم توفر احصائيات حديثه عن تركيبة السكان من حيث عدد المواطنين والوافدين فاننا نكتفي بالاشارة الى ان عدد السكان في السعوديه بلغ اكثر من (٩) ملايين نسمه في عام ١٩٨٠ [1] وانه من المؤكد ان نسبة الوافدين الى مجموع السكان هي اقل من تلك السائده في الكويت ، والتي قد لا تتجاوز ٢٥٪ [2] .

---

١. المنظمة العربية للتنمية الصناعية ومنظمة الامم المتحده للتنمية الصناعية ، مصدر سابق ، ص ١ .

٢. د. احمد عبد الرحمن الشامخ " بعض الملامح الديموغرافية لسكان المملكة العربية السعودية " مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، السنة الخامسة العدد ٢٠ ، الكويت ، تشرين اول ١٩٧٩ ، ص ٩٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان هذا الواقع يشير بطبيعة الحال الى عدم كفاية عرض العمل المحلي في مواجهة الطلب عليه بالنسبه للقطاعات الاقتصادية بشكل عام ، والقطاع الصناعي بشكل خاص مما جعل من الاعتماد على العمالة الوافدة امرا مفروغا منه . ففي الكويت وفي عام ١٩٨٠ بلغ اجمالي قوة العمل — ١٥ سنه فأكثر — مايعادل ٢ر٨١٢ الف نسمه ، ٣٣ر٤ ٪ منهم كويتيون و ٦٤ر٦٪ منهم غير كويتيين (جدول رقم ٣/٤) ، كما بلغ العاملون منهم فعلا والمصنفون ضمن مهن محدده مايعادل ١ر٤٨٤ الف نسمة ، يشكل الكويتيين منهم ٢١٪ ، والباقي من غير الكويتيين أى مايعادل ٧٩٪ . وهذه النسب توضح بجلاء الابعاد التي وصلت اليها مسألة العمالة الوافدة في الكويت ، بحيث اصبح الكويتيون يمثلون الاقلية العاملة بالرغم من انهم يشكلون مايقرب من نصف السكان .

جدول رقم (٣/٤)

قوة العمل في الكويت حسب النشاط الاقتصادى والجنسية (١٥ سنه فأكثر)

١٩٨٠

النشاط الاقتصادى	كويتي	٪	غير كويتي	المجموع
الزراعة والصيد	٣ ٩٣٨	٤٣ر٠	٥ ٢١٢	٩ ١٥٠
المناجم والمحاجر	٢ ٣٩٧	٣٦ر٠	٤ ٢٦٢	٦ ٦٥٩
الصناعات التحويلية	٣ ١٧٩	٧ر٧	٣٨ ٠٨١	٤١ ٢٦٠
التشييد والبناء	١ ٢٠٦	١ر٢	٩٥ ٨٩٣	٩٧ ١٩٩
المياه والغاز والكهرباء	٢ ٦٠٨	٢٥ر٣	٦ ٠٩٩	٨ ١٦٧
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم الفنادق	٤ ٥٧٧	٧ر٨	٥٣ ٨٤٠	٥٨ ٤١٧
النقل والتخزين والمواصلات	٧ ٨١٢	٢٥ر٩	٢٢ ٣٢١	٣٠ ١٥٣
التمويل والتامين والعقارات وخدمات الاعمال .	٢ ٨١٦	٢٢ر٢	٩ ٨٧٠	١٢ ٦٨٦
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية .	٧٥ ٤٦١	٣٤ر٢	١٤٤ ٩٩٢	٢٢٠ ٤٥٣
المجموع	١٠٣ ٤٧٤	٢١ر٠	٣٨٠ ٥٧٠	٤٨٤ ٠٤٤
ليس لهم مهن	١٨٣ ٨٠٠		١٤٤ ٣٠٠	٣٢٨ ١٠٠
المجموع	٢٨٧ ٢٧٤	١٠٠	٥٢٤ ٨٧٠	٨١٢ ١٢٤

المصدر (١) بنك الكويت الصناعي في عشر سنوات ، مصدر سابق ، ص٧٧ .

(٢) بنك الكويت المركزى " الوضع الاقتصادى الراهن في الكويت " مصدر سابق ، ص٨٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٤/٤)

تقدير القوى العاملة السعوديـــــه وغيـــــر السعوديه حسب الفئات الوظيفية

(١٩٧٥ ــ ١٩٨٠) (بالالـــف)

الفئـــــة الوظيفيـــــه	١٩٧٥			١٩٨٠			نسبة التغير خلال الفترة ٧٥ ــ ١٩٨٠		
	سعـــودى	غير سعودى	المجموع	سعـــودى	غير سعودى	المجموع	سعودى	غير سعودى	المجموع
مديرون	٧ر٤	٦ر٣	١٣ر٧	٨ر٧	١٢ر٤	٢١ر١	١ر٣	٦ر١	٧ر٤
مهنيون	٤٨ر٤	١٥ر٧	٦٤ر١	٥٢ر٩	٢٣ر٥	٧٦ر٤	٤ر٥	٧ر٨	١٢ر٣
فنيون ومساعدون	٢٥ر٠	٣١ر٤	٥٦ر٤	٣٣ر٤	٨١ر٣	١١٤ر٧	٨ر٤	٤٩ر٩	٨ر٣
كتبه	٦٧ر٥	٣١ر٤	٩٨ر٩	٩٩ر٦	١٢١ر٨	٢٢١ر٤	٣٢ر١	٩٠ر٤	١٢٢ر٥
موظفو مبيعات	٨٢ر٣	٤٧ر١	١٢٩ر٤	٩٧ر٢	١١٢ر٦	٢٠٩ر٨	١٤ر٩	٦٥ر٥	٨٠ر٤
اعمال خدمات	١٠٥ر٢	٤٧ر١	١٥٢ ر٣	١٣٤ر٥	١٤٥ر٢	٢٧٩ر٧	٢٩ر٣	٩٨ر١	٢٧ر٤
مشغلون	٤٠ر٠	٢٥ر١	٦٥ر١	٥٧ر١	٥١ر٤	١٠٨ر٥	١٧ر١	٢٦ر٣	٤٣ر٤
عمال مهـــره	٧٠ر١	٤٧ر١	١١٧ر٢	٩٣ر٥	١٠١ر٩	١٩٥ر٤	٢٣ر٤	٥٤ر٨	٧٨ر٢
عمال شبه مهره	١٧٠ر٠	٦٢ر٨	٢٣٢ر٨	٢٦٥ر٠	١٦٢ر٥	٤٢٧ر٥	٩٥ر٠	٩٩ر٧	١٩٤ر٧
عمال غير مهره	٢٤٤ر٠	—	٢٤٤ر٠	٢٩٦ر٤	—	٢٩٦ر٤	٥٢ر٤	—	٥٢ر٤
مزارعـــــون	٣١١ر٢	—	٣١١ر٢	٢٨١ر٠	—	٢٨١ر٠	(٣٠ر٢)	—	(٣٠ر٢)
بدو	١١٤ر٩	—	١١٤ر٩	٩٨ر٧	—	٩٨ر٧	(١٦ر٢)	—	(١٦ر٢)
المجموع	١٣٨٦ر٠	٣١٤ر٠	١٧٠٠ر٠	١٥١٨ر٠	٨١٢ر٦	٢٣٣٠ر٦	٢٣٢ر٠	٤٩٨ر٦	٧٣٠ر٦

المصدر : ــ د ٠ عمر الفاروق سيد رجب " نظام التعليم ومتطلبات العمل في المملكة العربية السعوديه " مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، السنة التاسعة ، العدد ٣٣ ، الكويت كانون ثاني ١٩٨٣ ، ص٦٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد انعكس هذا الواقع وبشده على القطاع الصناعي الذى سيطرت عليه العمالة الوافدة ، فكما هو واضح من الجدول رقم (٣/٤) لم تزد نسبة الكويتيين عن ٧,٧٪ من اجمالي عدد المشتغلين في قطاع الصناعة التحويلية .

اما بالنسبة الى المملكة العربية السعودية فان ظاهرة الاعتماد على العمالة الوافدة تعتبر اقل حده ، كما ذكرنا سابقا ، الا ان هذا لاينفي كونها احدى المشكلات الهامة التي تواجه التنمية فيها ، وبالنظر لعدم توفر بيانات عن توزيع القوى العاملة في السعوديه حسب الجنسية والقطاعات الاقتصاديه ، فسنكتفي بالاشارة في هذا الموضع الى العمالة بشكل اجمالي ، وقد قدر اجمالي القوى العاملة في السعوديه في عام ١٩٨٠ بحوالي ٢,٣٣٠ مليون نسمه ، يشكل السعوديون منهم مانسبته ٦٥٪ ، وقد كانت هذه النسبة تعادل ٨١,٥٪ في عام ١٩٧٥ . بينما ارتفعت نسبة العمالة الوافدة من ١٨,٥٪ عام ١٩٧٥ الى مايعادل ٣٥٪ عام ١٩٨٠ (جدول رقم ٤/٤) ، حيث تم استقدام مايقارب من نصف مليون عامل وافد خلال سنوات الخطة الثانية (٧٥ ـ ١٩٨٠) .

ثانيا : من الناحية النوعية : ـ اذا كانت العوامل الكمية المتعلقة بعدد السكان قد اوجدت ظاهرة النقص في العمالة المحلية ـ وهو امر لامفر منه ، فان العوامل النوعية ساعدت على تعميق هذه الظاهرة ، وبشكل اساسي في القطاع الصناعي، ونعني بالعوامل النوعية هنا : ـ طبيعة اليد العاملة المحلية من جهة توزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة ومستواها التقني ،ففيما يتعلق بالاتجاهات العملية للقوى العاملة المحلية يلاحظ الميل الشديد لدى المواطنين في الكويت والسعوديه للعمل في القطاعات الخدمية وذلك على حساب القطاعات الانتاجية ، مما ولد توزيعا غير متوازن لتلك القوى وزاد من حاجة القطاعات الانتاجية الى العمالة الوافده ، وتقدم الكويت مثالا صارخا لمثل هذا التوزيع ، حيث انخفض عدد الكويتيين العاملين في قطاع الصناعات التحويلية من ٦ ١٠٩ شخص في عام ١٩٧٠ الى ٢ ٢٥٨ شخص في عام ١٩٧٥ ،في الوقت الذى تضاعف عدد الكويتيين العاملين في قطاع الخدمات من ٣٦ ٨٢٦ شخص في عام ١٩٧٠ الى ٦٤ ٢٦٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شخص في عام ١٩٧٥ [1] وفي حين لم يتجاوز عدد الكويتيين العاملين في قطاع الصناعة التحويلية ٣١٧٩ شخص في عام ١٩٨٠ ارتفع عددهم في قطاع الخدمات ، بما فيها التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الاعمال ، الى ٧٨ ٢٧٧ شخص في نفس العام ، كما هو موضح في الجدول رقم (٣/٤) ، وادى هذا بالطبع الى اعتماد القطاع الصناعي على العمالة الوافدة بشكل اساسي ، والتي بلغت نسبتها الى اجمالي العمالة في هذا القطاع ما يعادل ٩٢ر٢٪ عام ١٩٨٠ .

اما بالنسبة للملكة العربية السعودية فان الجدول رقم (٤ / ٤) يوضح انه بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ ، ازداد عدد السعوديين العاملين في مهن كتابية وفي اعمال الخدمات بنسب تعادل ١ر٣١ ٪ و ٣ر٢٩٪ على التوالي ، بينما ازداد عددهم كفنيين ومساعدين او مهنيين — وهي المهن الاكثر قربا من القطاع الصناعي — بنسب اقل بكثير ، وبما يعادل ٤ر٨٪ و٥ر٤٪ على التوالي ، بينما ازداد عدد غير السعوديين المشتغلين كفنيين ومساعدين بنسبة كبيرة تعادل ٩ر٤٩٪ . من جهة اخرى ، فان الجدول رقم (٤/٤) ، يوضح الاحتياطي المتوفر من القوى العاملة السعوديه والمتمثل بالمزارعين والبدو الذين تحول قسم منهم للعمل في مهن اخرى ، وكذلك العدد الكبير نسبيا من العمال السعوديين غير المهرة مما يدعم القول بان مشكلة العمالة الوافدة هي اقل حده واكثر قابلية للمعالجة في السعودية عنها في الكويت.

ان ظاهرة ضعف الميل للعمل في القطاع الصناعي لدى العمالة المحلية يمكن ارجاعها الى الاسباب الرئيسية التالية :—

١ . عدم كفاءة سياسات التوظيف الحكومية ، حيث تبنت الحكومتان الكويتية والسعوديه سياسات توظيف تقوم على محاولة ايجاد اكبر فرص ممكنة للمواطنين وتفضيلهم على العمالة الوافده في مجال التوظيف الحكومي ، الى جانب دفع مرتبات سخية ترتبط في ذهن المواطن بالسهولة النسبية للاداء في هذا القطاع ، وبالقيمة الاجتماعية الاكبر التي

---

١ . مي الدفتري ، " مشكلة العمالة في الكويت وقطر " مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، السنة السادسة ، العدد ٢٣ ، الكويت ، تموز ١٩٨٠ ص ٨١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تعطى عادة للوظائف المكتبية . ويضاف الى كل ذلك ، خلل جهاز الاجور لصالح الاخيرة ، ففي الكويت مثلا تبين دراسة للأجور في عام ١٩٧٤ ، ان متوسط الاجر الشهري للوظائف التي تتطلب خبرة نصف فنية والتي تتطلب دراسة من سنة الى ثلاث سنوات بعد المرحلة الثانوية يبلغ نحو (١٥٨) دينارا في القطاع الحكومي و (١١٤) دينار في القطاع الخاص ، بينما يدفع اجر اقل بفارق بسيط للوظائف المكتبية التي تتطلب اتمام الدراسة الثانوية فقط والذى بلغ متوسطه الشهرى ١٥٢ دينار في القطاع الحكومي وهو اكثر ، من متوسط الاجر الذى يدفعه القطاع الخاص لوظائف الخبرة نصف الفنية (١)

كل هذه العوامل مجتمعة ساعدت على اندفاع القوى العاملة المحلية نحو الوظائف الحكومية بشكل عام والمكتبية منها بشكل خاص مما اوجد نقصا كبيرا في المعروض من تلك القوى للعمل في القطاع الصناعي ، اضافة الى بطالة مقنعة بين العاملين في القطاع الحكومي .

٢ ـ ارتفاع متوسط الدخل الفردى ، وخصوصا في الكويت ، واعتماد انظمة سخية للضمان الاجتماعي وسعي الحكومتين الكويتية والسعوديه نحو تحقيق مجتمع الرفاه والذى يعتبر بحد ذاته هدفا مشروعا ، الا ان الاسراف فيه جعل منه مؤشرا عكسيا لحافز العمل ، فتوفير العديد من الخدمات المجانية او المدعومة بشكل كبير بحيث اصبحت تدفع مقابلها اثمان رمزية وعدم فرض اية ضرائب على الدخل ، واعتماد سياسة تحويل جزء من العائدات النفطية الى الافراد بقصد اثرائهم عن غير طريق العمل المنتج ، وخصوصا في بدايات تعاظم العائدات النفطية ، يضاف الى ذلك بروز مصادر للربح السريع في قطاعات ريعية كالعقارات والاسهم وما شابه ذلك . كل هذه العوامل مجتمعة ساعدت على تعميق الشعور بالاتكال على الثروة النفطية لدى قطاع مهم من القوى المحلية القادرة على العمل ، وبعدم الحاجة الى بذل جهد فكرى وعضلي بقصد توليد او زيادة الدخل من قطاع متعب نسبيا كالقطاع الصناعي ، مما سمح للعمالة الوافدة ليس المشاركة في هذا القطاع فقط وانما السيطرة عليه . ولعل من المفيد هنا اقتباس العبارات التالية من محاضرة لوزير الصناعة السعودى السابق الدكتور غازى القصيبي حيث يقول :ـ

---

١ . في الدفترى ، مصدر سابق ، ص ٩٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

" ... لقد بدأنا جميعا نلمح انحسار روح العمل لتحل محلها روح التطلع الى الدعة ، وتوقع المزيد من المنافع المادية دون مزيد من الانتاج ... اصبح الناس يتباهون بالمال ويتباهون بالوظائف ولم يعد احد يتباهى بالعمل " (١)

٣. خلل وقصور السياسات التعليمية والتدريبية . وعدم انسجامها مع متطلبات التنمية الصناعية وهو ما سنبحثه بشيء من التفصيل بعد قليل .

ان الانتقادات لاتوجه من حيث المبدأ الى تواجد العمالة الوافدة في القطاع الصناعي ، فهو بالنسبة لبلدان مثل الكويت والسعودية ، يعتبر امرا طبيعيا ، وانما هي توجه الى ظاهرة الاعتماد المفرط عليها والتي تنطوي على عناصر مقلقة بالنسبة لمستقبل هذا القطاع ، ومن اهم تلك العناصر مايلي :ـ

١. ارتباط واعتماد حلقات مهمة من عملية نقل وتوطين التكنولوجيا في القطاع الصناعي على الكوادر الوافدة غير المستقرة ، بدءاً من دراسات الجدوى الى التصاميم الهندسية والانشاء والتشغيل ، الأمر الذي يعني فرصا مهمة ضائعة لتنمية قوى العمل المحلية ، واستمرار قصور القاعدة الوطنية القادرة على التعامل مع التكنولوجيا وفهم خصائصها ومشاكلها من خلال المعايشة اليومية (٢) .

٢. ارتفاع تكلفة استخدام العمالة الوافدة ، خصوصا في المستويات الادارية والفنية العالية ، مما يزيد بالتالي من تكلفة الانتاج ، ويحمل القطاع الصناعي النامي اعباءا اضافية ، ويكفي للدلالة على ذلك ، ماجاء في دراسة لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط في اواخر عام ١٩٧٨ ، تشير الى ان تكلفة الموظف الواحد من العاملين في حقول الادارة او الفنيين من الاوربيين او الامريكيين في منطقة الخليج العربي تعادل نحو ٢٠٠ الف دولار امريكي في السنة (٣) ، كما تشير تقارير لوزارة الشؤون

---

١. د. غازي القصيبي ، " اوهام .. واضغاث احلام في ملحمة التنمية " مجلة الاقتصادي الكويتي ، العدد ١٩٧ ، الكويت ، آيار ١٩٨٠ ، ص ٥٩ .

٢. د. محمد وجيه بدوي وآخرون ، " دراسة اولية عن اساليب نقل التكنولوجيا وعلاقتها بمشاكل التصنيع في دول الخليج العربي " ، مجلة افاق اقتصادية ، السنة الاولى ، العدد الاول ، ابو ظبي ، كانون ثاني ١٩٨٠ ، ص٦٧.

٣. نفس المصدر السابق ، ص٦٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاجتماعية والعمل الكويتية في عام ١٩٧٩ ، الى ان القطاع الخاص سريع الاستجابة لظاهرة ارتفاع تكاليف المعيشه ، حرصا منه على الاحتفاظ بعمالته في افضل حال لها خشية التسرب الى قطاعات اخرى [1] ، وهو مايشير الى اضطرار المنشآت الصناعية للابقاء على كوادرها الفنية حتى في حالات تراجع الانتاج .

٢٠٣٠٤ : قصور السياسات التعليمية والتدريبية .

ان التنمية بمفهومها الشامل لاتقتصر على النمو الاقتصادى ، فهي عملية تغيير مجتمعية ذات مضامين اقتصاديه واجتماعية وثقافية ، تهدف في النهاية الى زيادة وتحسين رصيد المجتمع المادى والانساني ، ويحتل الجانب الانساني في التنمية اهمية مركزية باعتبار الإنسان هو اداة التنمية الرئيسية وهدفها . وفي هذا الإطار فان اى عملية تنموية لاتتضمن سياسة تعليمية منسجمة مع اهدافها وحاجاتها للعنصر البشرى سواء من الناحية الكمية او النوعية ، فان فرص نجاحها تصبح اكثر صعوبة ان لم نقل مستحيلة . وعلى الصعيد الجزئي فان التنمية الصناعية باعتبارها تحتل حيزا هاما من التنمية بشكل عام ، تتطلب صياغة سياسات تعليميه وتدريبية لبناء القوى العاملة المطلوبة ، كاحد الشروط الاساسية لنجاحها وبالنسبة للكويت والسعوديه فان مثل هذه السياسات تصبح اكثر ضرورة في سبيل التقليل ما امكن من الاثر السلبي للنقص في القوى العاملة المحلية . وسوف نتناول فيما ياتي ، وبشئ من التفصيل واقع كل من السياسة التعليمية والتدريبية لاستيضاح مدى انسجامها مع متطلبات التنمية الصناعية .

اولا : السياسة التعليمية : ان مايهمنا دراسته من هذه السياسة هو الجانب المتعلق بالتوجهات الدراسية لمرحلتي التعليم الثانوى والعالي ، والتي يتشكل خلالها في اغلب الاحيان ، المستقبل العملي للدارسين ، ولذلك تحتل هاتان المرحلتان جانبا مركزيا فيما يتعلق بعلاقة السياسة التعليمية بالتنمية الصناعية ، وكما مر ذكره في المبحث السابق فان الكويت والسعوديه تعانيان من نقص حاد في العمالة الفنية الماهرة وبجميع مستوياتها الدنيا والعليا ، وهو مايقتضي بالضرورة ، ان يتم التركيز على التعليم المهني بشكل عام والفني منه بشكل خاص ، بيد ان الاحصائيات المتعلقة بتطور التعليم الثانوى في الكويت والسعوديه خلال السبعينات واوائل الثمانينات

١ . مجلة الاقتصادى الكويتي ، العدد ١٩٧ ، مصدر سابق ، ص٢٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تبرز بوضوح مدى تخلف السياسة التعليمية عن مواكبة حاجات التنمية الصناعية ففي السعودية انخفضت نسبة المنتظمين في التعليم الفني الى اجمالي طلاب المرحلة الثانوية من ٦ر٥ ٪ عام ١٩٧١/٧٠ الى ٦٪ عام ١٩٧٤/٧٣ ، ثم الى ٢٪ فقط عام ١٩٨١/٨٠ ، كما ان العدد المطلق ازداد بمعدل بطيء فمن ٨٤٨ طالبا عام ١٩٧٠/٧١ ارتفع الى ٢٠٦٥ طالبا عام ١٩٨١/٨٠ ، بينما ازداد عدد المنتظمين في التعليم الثانوي العام من ١٢٢٣٩ طالب الى ١٠٠٠٢٣ طالب (جدول رقم ٤/٥) . وفي الكويت يبدو الخلل اكثر حدة ، فلم تنخفض نسبة طلاب التعليم الفني الى طلاب المرحلة الثانوية فحسب ، وانما انخفض عددهم المطلق ايضا من ٨٤٥ طالبا عام ١٩٧١/٧٠ الى ٧٠٨ طالب فقط عام ١٩٨١/٨٠ (جدول رقم ٤/٥)

واستمر هذا الخلل في مرحلة التعليم العالي ، اذ ازداد عدد الطلاب المنتظمين في دراسات ادبية وانسانية تقل الحاجة اليها ، ففي عام ١٩٨٠/٧٩ بلغت نسبة المتخرجين من تخصصات الدراسات الاسلامية والآداب والعلوم الاجتماعية في السعودية ما يعادل ٦ر٤٥٪ من اجمالي خريجي الجامعات ، وفي عام ١٩٨١/٨٠ بلغ عدد المسجلين في هذه التخصصات ٧ر٥٠ ٪ من اجمالي المسجلين في الجامعات (جدول رقم ٤/٦) .

وينسحب هذا الواقع على الكويت ايضا ، ففي الوقت الذي انخفضت نسبة المسجلين لدراسة الهندسة والبترول الى جملة المنتسبين او المسجلين في الجامعات من ٣ر٠ ٪ عام ١٩٨٠/٧٩ الى ٩ر٤ ٪ عام ١٩٨٢ /١٩٨٣ ، نجد ان نسبة المسجلين لدراسة الاداب والتربية قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا من ٣٣٪ الى ٤ر٤٢٪ (جدول رقم ٤/٧) .

ان النسب اعلاه سواء ما يتعلق منها بالتعليم الثانوي او الجامعي ، توضح حقيقة ان التوجهات التعليمية ، تتم بصورة تلقائيه ، وهي تفتقر الى الضغوط والحوافز الحكومية التي يمكن ان تضبط مسارها بما يحقق قدرا من الانسجام مع حاجات التنمية بشكل عام والتنمية الصناعية منها بشكل خاص ، بل على العكس من ذلك فان سياسات التوظيف الحكومية والتي تطرقنا اليها في المبحث السابق بالاضافة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٤/٥)
تطور عدد وهيكل طلاب المرحلة الثانوية في الكويت والسعوديه
للفترة من ١٩٧١/٧٠ ـ ١٩٨١/٨٠ (الف طالب)

	١٩٧١/٧٠	٪	١٩٧٤/٧٣	٪	١٩٨١/٨٠	٪
السعوديه :						
الثانوى العام	١٢٢٣٩	٩٣٫٥٪	٢٣٧٢٨	٩٢٪	١٠٠٠٢٣	٩٣٫٨٪
الثانوى التجارى	—		٥٨٤	٢٪	٤٤٦٨	٤٫٢٪
الثانوى الفنـي	٨٤٨	٦٫٥٪	١٤٧٧	٦٪	٢٠٦٥	١٪
الاجمالي	١٣٠٨٧	١٠٠	٢٥٧٨٩	١٠٠	١٠٦٥٥٦	١٠٠
			١٩٧٥/٧٤			
الكويـــت :						
الثانوى العام	٨١٨٩	٨٩٪	١٣٦٩٢	٩٢٪	٥١٩٦٠	٩٥٫٦٪
الثانوى التجارى	١٤٢	١٫٥٪	٥٢١	٣٫٥٪	١٧١٠	٣٫١٪
الثانوى الفنـي	٨٤٥	٩٫٥٪	٦٨٠	٤٫٥٪	٧٠٨	١٫٣٪
الاجمالي	٩١٧٦	١٠٠	١٤٨٩٣	١٠٠	٥٤٣٧٨	١٠٠

المصدر: (١) د . عمر الفاروق سيد رجب ، مصدر سابق ، ص٦٤ .
(٢) د . عبد العزيز عبد الله الجلال ، مصدر سابق ، ص٤٣ .
(٣) في الدفترى ، مصدر سابق ، ص٩٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٤/٦)

الخريجون الجامعيون في المملكة العربية السعوديه عام ١٩٨٠/٧٩

والمسجلون في الجامعات عام ١٩٨١/٨٠ (الف طالب)

تخصصات تشتد الحاجة اليها	عدد الخريجين	%	عدد المسجلين	%
الهندسة	١٩٥٥		٤٨٥٢	
الطب والعلوم الطبية	١٠٩		٢٠٧٨	
الزراعة	٥٢٩		١٠٦٠	
الاقتصاد والادارة	٢٧٥٢		٧٨٤٥	
العلوم	١١٥٨		٣٢٣٣	
التربية	٦٠٣٥		٦٠٣٠	
المجموع	١٢٥٣٨	٥٤ر٤٪	٢٥٠٩٨	٤٩ر٣٪
تخصصات تقل الحاجة اليها				
دراسات اسلامية	٥٣٤٧		١٠٣٧١	
آداب وعلوم اجتماعية	٥١٦٦		١٥٥٠٥	
المجموع	١٠٥١٣	٤٥ر٦٪	٢٥٨٧٦	٥٠ر٧٪
الاجمالـــــي	٢٣٠٥١	١٠٠	٥٠٩٧٤	١٠٠

المصدر: د. عبد العزيز عبد الله الجلال ، مصدر سابق ، ١٦٠.

جدول رقم (٤/٧)

الطلبة المسجلون في جامعة الكويت حسب التخصصات (ألف طالب)

التخصصـــــات	٧٩/٩٨٠	%	٨٠/١٩٨١	%	٨٢/١٩٨٣	%
الطب المساعد	٩٨	٤ر١٪	١٥٣	١ر٧٪	٢٣٠	٢٪
الطب	١٨٥	٣ر٢٪	٢٧١	٣ر٣٪	٤١٣	٣ر٤٪
الهندسة والبترول	٨٦٢	٣ر١٠٪	٩٣٩	٧ر١٠٪	١١٣٩	٩ر٤٪
التجارة والاقتصاد	٢١٠٠	٢٥٪	١٩٢١	٢٢٪	١٨٩٦	١٥ر٧٪
الحقوق والشريعة	٦٧٣	٨٪	٥٨٧	٦ر٨٪	١٠٢٢	٨ر٤٪
الاداب والتربيـة	٢٧٦٠	٣٣٪	٣٣٨٧	٣٨ر٨٪	٥١١٨	٤٢ر٤٪
العلوم	١٦٧٧	٢٠٪	١٤٥٥	١٦ر٧٪	٢٢٦٧	١٨ر٧٪
الاجمالي	٨٣٥٥	١٠٠	٨٧١٣	١٠٠	١٢٠٨٥	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٣ ، مصدر سابق ، ص٣٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الى القيم الاجتماعية التي تعطي الشهاده احتراما اكبر من العمل ، وحياة الرفاهية السهلة التي تقلل من مبررات الجهد ، كل هذه العوامل بترابطها الواضح ، اوجدت مأزقا كبيرا فيما يتعلق بدور السياسة التعليمية في تطوير الموارد البشرية .

ثانيا : السياسة التدريبية : ـ تعتبر السياسة التدريبية ذات علاقة اكثر قربا ومباشرة من احتياجات التنمية الصناعية للقوى العاملة من السياسة التعليمية ، ومؤسسات التدريب من حيث المبدأ تعتبر ذات مرونة اكبر في مواجهة تلك الحاجات وذات دور مكمل وهام عن طريق تقديم برامج لتحويل عمال عاديين الى مهرة او لتطوير وتحسين مهارات معينة ، خصوصا لدى خريجي التعليم التقني والمهني ، بمعنى اخر ان التدريب المهني والتقني يمثل اداة ضرورية وهامة لجعل القوى العاملة اكثر انسجاما مع الحاجات الواقعية للتنمية الصناعية .

وتعاني سياسات التدريب في الكويت والسعوديه من قصور كبير سواء في التخطيط او في الانجاز الفعلي ، ففي الاخيرة ، وبالرغم من الاهتمام الحكومي في هذا المجال الا ان ماخطط له يعتبر اقل بكثير مما يجب عمله ، فخلال الخطتين الخمسيتين الاولى (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) والثانية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) تم انشاء العديد من مراكز التدريب والاعداد المهني ، كما تم انشاء ادارة خاصة في وزارة العمل للاشراف عليها وتقوم هذه الادارة بوضع خطط للتدريب اثناء العمل بالتنسيق مع الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة [1] ، كما تم في عام ١٩٨٠ انشاء مؤسسة متخصصه وذات استقلالية للتعليم الفني والتدريب المهني ، بهدف اعطاء دفعة عملية اكبر لتنفيذ الخطط والبرامج الموضوعة لتطوير القوى الوطنية القادرة على العمل والعاملة فعلا ، وتشرف هذه المؤسسة حاليا على ٢٠ مركزا للتدريب المهني و ٩ مراكز للاعداد المهني في التخصصات الصناعية التجارية [2].

وقد استهدفت الخطة الخمسية الثانية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) تخريج ٢٨٠٠٠ متدرب من مراكز التدريب خلال سنوات الخطة [3] ، وهو رقم يعتبر متواضعا بالقياس

---

١ ـ د . حسين عمر منصور " دور الاجهزة المعنية في تخطيط القوى العاملة بالمملكة "، ندوة تخطيط القوى العاملة ، معهد الادارة العامة ، الرياض ، آيار ١٩٨٠ ، ص ٥٦ .

٢ ـ جريدة السياسة الكويتية " مسيرة التقدم الصناعي في المملكة العربية السعوديه " الاربعاء ، ١٩٨٦/١/٢٩ ، ص ٢١ .

٣ ـ د . حسين عمرمنصور ، مصدر سابق ، ص ٥٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الى نصف المليون عامل الذين تم استقدامهم من الخارج خلال سنوات الخطه ، والذين بلغ عدد الفنيين والمهنيين والعمال المهرة منهم مايقارب ١١٢٠٠٠ عامل (مراجعة جدول رقم ٤/٤) ، ولو كان العدد المخطط له قد تم تحقيقه لامكن اعتباره انجازا يشار اليه بالرغم من عدم كفايته ، الا ان العدد الفعلي للمتخرجين من مراكز التدريب خلال السنوات الاربعة بين عام ١٩٧٦ ، و١٩٧٩ بلغ نحو ٤٠٠٠ متخرج فقط [١] ، وبالرغم من تخريج ما يقرب من ٣٩٣٠ متدرب بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ [٢] ، الا ان هذه الاعداد تعتبر صغيرة مقارنة بالحاجات الفعلية للقوى العاملة المتدربة ، وكذلك بالمقارنة مع الاعداد الكبيرة للملتحقين بالتعليم الثانوي العام وبالدراسات الادبية الانسانية في التعليم العالي .

الا انه ، ومن جانب اخر ، فان تقدما امكن تحقيقه في السعوديه في مجال التدريب على راس العمل ، حيث بلغ عدد الذين تم تدريبهم مايقارب ٢٠٢ الف متدرب حسب الاحصائيات الرسمية ، حتى عام ١٩٨٣/٨٢ [١] ، ولابد من الانتباه هنا الى ان هذا العدد يشمل الكثير من التخصصات غير الفنية ، وكذلك يشمل عددا كبيرا من موظفي الحكومة الذين يتلقون برامج تدريب ذات طبيعة ادارية او في تخصصات ليست لها علاقة بالقطاع الصناعي .

وتعتبر الشركات السعوديه ـ الاجنبية المشتركة في القطاع الصناعي ، اكثر الجهات اهتماما بمسألة التدريب اثناء العمل او قبل بدئه في القطاع الصناعي ، اذ تتضمن عقود انشاء اغلب تلك الشركات شرط مساهمة الشريك الاجنبي في تنفيذ برامج لتدريب الايدى العاملة السعوديه لتأهيلهم للقيام باعمال تتعلق بالتشغيل او الادارة . ان اهم المشاكل التي تعترض سبيل التدريب المهني والفني في السعوديه بالاضافة الى قصور السياسة التعليميه والنظرة الاجتماعية السلبية للعمل المهني التي سبق الاشارة اليها ، يمكن حصرها بما يلي :ـ

---

١ . د . حسين عمر منصور ، مصدر سابق ، ص ٥٧ .

٢ . وزارة التخطيط السعوديه " منجزات خطط التنمية ١٩٨٢ " مصدر سابق ، ص ١١٢ .

٣ . نفس المصدر السابق ، ص ١١٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١ ـ تعدد الجهات التي تقوم بالتدريب ، مما يؤدي الى تضارب برامجهـــــا .

٢ ـ عدم وجود حوافز مادية كافية ، علما ان مثل هذه الحوافز تعتبرهامه جـــدا ويجب تقديمها بمستويات تسمح بتحويل تفكير المواطن السعودي نحو الاعمـال المهنية والفنية .

٣ ـ عدم وجود خطة واضحة للتدريب تنسجم مع الحاجات النوعية للقوى العاملة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خلاصة الفصل الرابـــــع

واجهت التجربة الصناعية في الكويت والسعودية خلال السبعينات ومطلع الثمانينات مجموعة من المشاكل والمعوقات ، كان من ابرزها ، المشاكل التي تعترض تسويق منتجات الصناعة الوطنية الموجهة نحو السوق المحلي ،وكذلك المشاكل التي تعترض تســـويق منتجات الصناعات الوطنية التصديرية في الاسواق العالمية ،وهي الصناعات التي تحتـــل اهمية مركزية ضمن القطاع الصناعي في كل من الكويت والسعودية ،ويبقى النوع الثالث من المشاكل وهو المرتبط بالعمالة ،وهي مشاكل تواجه القطاع الصناعي بشكل عـام .

ـ ففيما يتعلق بمشاكل التسويق الداخلـــي ،فقد وجدنا ان هناك أربعة جوانب رئيسية تظافرت في ابراز تلك المشاكل ،وهـي :

أولا : التأثير السلبي للنمط الاستهلاكي ،فقد وجدنا ان المشكلة هنـــا ذات بعدين ، يتعلق الاول منهما بضخامة حجم الانفاق الاستهلاكي الخاص والعام في كل من الكويت والسعودية ،وبشكل يعتبر مبالغ فيه بالقيـاس لحجم السكان ومستوى التطور الاقتصادي . والبعد الثاني : يتعلـق بالتحيز الاستهلاكـــي لصالح السلع الاجنبية ، مما اوجد قيدا هاما على تسويق المنتجات الوطنيـــة في السوق المحلي .

ثانيا : سياسات الحماية الوطنيـــة : والتي تبين انها تنطوي على تقصيـــر كبير ، فمستويات تلك الحماية ،خصوصا ما يتعلق منها بالرسوم الجمركية على السلع الاجنبية المستوردة ذات المثيل الوطني ،تعتبر غير كافيـــة وهي لا تتعدى نسبة ٣٠٪ في الكويت و ٢٠٪ في السعودية ، وهـي فيما اذا اوجدت فروقا في الاسعار لصالح السلع الوطنيـة ، فانهـا تعتبر فروقا غير حاسمة في بلدان مثل الكويت والسعودية ،يتمتع سكانهما بمستوى معيشي مرتفع .

اما بالنسبة للحماية عن طريق تقنين أو منع الاستيراد ،فلا تتوافر في السعودية ضوابط لمثل هذه الحمايـــة ، لذلك فان الكويـــت تعتبر متقدمة عليها في هذا المجال ،الا انها تفرض شرطا قاسيـا لاجل منح

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تلك الحماية ، وهو ان تصل حصة المنتوج الوطني من السوق المحلي الى ما نسبته ٧٥٪ .

ثالثا : ضيق السوق المحلي : يتصف السوق المحلي في كل من الكويت والسعودية بضيقه ، ويعود هذا الواقع الى مجموعة من العوامل ، ثم تقسيمها الى نوعين ، مباشرة وغير مباشرة ، يتعلق النوع الاول منهما بقلة عدد السكان في كل من الكويت والسعودية ، ويعتبر هذا العامل السبب الرئيسي وراء ضيق السوق ، وبالرغم من ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي يعتبر مرتفعا بشكل كبير في الكويت والسعودية ، الا ان هذا لا يؤدي الى معالجة مشكلة ضيق السوق ، وانما فقط يساعد جزئيا على التقليل من حدتها .

اما النوع الثاني من العوامل : فهي تلك العوامل غير المباشرة التي تساعد على تضييق أو توسيع السوق المحلي والفرص التسويقية امام الصناعة الوطنية ، مثل سياسات الحماية أو طبيعة النمط الاستهلاكي ومستوى الحماية الاعلامية ، وهي كما اشرنا فيما سبق غير كافية وتساهم عموما في زيادة مشكلة ضيق السوق .

رابعا : ضعف قاعدة المعلومات والدراسات : يعاني قطاع المعلومات والاحصاءات وما يقوم عليها من دراسات تتعلق بالاستثمار الصناعي ، من نقص كبير في الكويت والسعودية والمؤسسات القائمة والتي تعنى بهذا الموضوع مثل " البنك الصناعي الكويتي " في الكويت ، و " مركز الابحاث والتنمية الصناعية " و " الدار السعودية للخدمات الاستشارية في السعودية تعتبر غير كافية ، كما ان الاهتمام الرسمي بهذا القطاع يعتبر ضعيفا مقارنة بالمبالغ الكبيرة التي صرفت على قطاعات بنيوية اساسية اخرى .

ـ اما فيما يتعلق بمشاكل التسويق الخارجي ، فباعتبار أن أهم الصناعات التي اقيمت في الكويت والسعودية ، هي الصناعات البتروكيمياوية والصناعات الاخرى اللاحقة لانتاج النفط والغاز ، فان المشاكل التي تتعلق بتسويق منتجات تلك الصناعات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تحتل اهمية كبيرة ايضا . وبالرغم من ان تلك الصناعات تمتلك في الكويت والسعودية ميزة نسبية في التكلفة نتيجة رخص المواد الاولية والطاقة ، فان تخمة السوق منذ أواخر السبعينات ، وتعقد المنافسة فيه ، تجعل مهمة تسويق منتجات تلك الصناعات مهمة صعبة وتحتاج الى مجموعة من الاجراءات الخاصة والفعالة ، وقد قطعت كل من الكويت والسعودية شوطا جيدا في هذا المجال سواء بالمشاركة مع منتجين من اجانب يملكون حصصا في السوق لاجل ضمان تسويق جزء من الانتاج او من خلال امتلاك منشآت تخزينية قريبة من الاسواق لخدمة الشحنات او الظلميات الصغيرة او من خلال المشاركة في رأس المال أو شراء مصالح ومؤسسات قائمة متخصصة في انتاج وتسويق منتجات نفطية او بتروكيمياوية ، وتجدر الاشارة هنا الى ان العائدات النفطية ساعدت كثيرا في امكانية اتخاذ مثل هذه الخطوات ، وبالتالي في ضمان منافذ تسويقية للصناعات التصديرية الكويتية والسعودية . الا ان اهم المشاكل تأتي من سياسات الحماية التي اخذت تتبعها المجموعة الاوروبية ضد المنتجات البتروكيمياوية الكويتية والسعودية ، اضافة الى هبوط الطلب العالمي وبروز مصادر عرض جديدة اخرى مثل اندونيسيا وفنزويلا . ومما يزيد في حدة هذه المشاكل ويضعف امكانيات التسويق الامور الثلاثة التالية :

اولا : تركز التسويق على اسواق جنوب شرق آسيا واوربا والولايات المتحدة وقلة الاهتمام باسواق العالم الثالث ، وخصوصا بالنسبة للمشتقات النفطية .

ثانيا : ضعف التنسيق في المجال التسويقي بين بلدان الخليج العربي وظهور المنافسة فيما بينها احيانا .

ثالثا : عدم تكامل حلقات الصناعة البتروكيمياوية وتركز الانتاج على الصناعات البتروكيمياوية الاساسية ، مما يزيد التركيز على التسويق الخارجي .

— أما فيما يتعلق بمشاكل العمالة ، فانها تنبع اساسا في الكويت والسعودية من قصور عرض العمالة الوطنية عن تلبية حاجات الطلب عن العمالة في الاقتصاد عموما والقطاع الصناعي خصوصا مما أوجد اعتمادا كبيرا على العمالة الاجنبية ، والقصور

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هنا ذو جانبين ، الاول كمي ويتعلق بقلة عدد السكان المواطنين من جهة وتزايد الطلب على العمالة نتيجة مشاريع الاعمار والتنمية من جهة اخرى . والثاني نوعي ويتعلق بالتنافر بين الاتجاهات العملية للافراد المواطنين وبين حاجات القطاع الصناعي من العمالة ، حيث يضعف ميل المواطنين الى العمل في المجالات الصناعية في الوقت الذى يزداد ميلهم الى العمل في الوظائف الحكومية وقطاعات الخدمات والمضاربة ، وتعود هذه الظاهرة الى الاسباب الرئيسية التالية :

اولا : عدم كفاءة سياسات التوظيف الحكومية ، وخلل نظام الاجور لصالح الوظائف الحكومية والمكتبية .

ثانيا : اعتماد انظمة سخية للضمان الاجتماعي والاسراف في عملية ايجاد المجتمع المرفه الذى اوجد شعورا بالاتكال على الثروة النفطية .

ثالثا : خلل وقصور السياسات التعليمية والتدريبية وعدم انسجامها مع حاجات القطاع الصناعي من العمالة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخلاصة والنتائج

طوال السبعينات تجمعت لدى دولة الكويت والمملكة العربية السعودية عائدات مالية نفطية كبيرة تفوق احتياجاتها الانفاقية مولدة بذلك فوائض مالية كبيرة جرى استثمارها في المؤسسات والاسواق المالية الغربية .. ويرجع تزايد حجم تلك العائدات الى عاملين اساسيين هما :

أولا : التعديلات التي أجرتها منظمة الاقطار المصدرة للنفط " أوبيك " على اسعار النفط منذ مطلع السبعينات.

ثانيا : تزايد حجم الانتاج والصادرات النفطية لكل من الكويت والسعودية في معظم سنوات السبعينات.

والنقطة المهمة التي يشار اليها في هذا المجال ، ان تلك العائدات لاتمثل زيادة في عناصر الثروة القومية ، انما هي تغيير في طبيعة او تركيبة اصولها ، بيد ان هذا التغيير يعتبر ضروريا في جزء منه ، لأجل توفير رأس المال اللازم للبناء والتنمية . الا ان الحجم الضخم الذى تم الحصول عليه من رأس المال هذا في الوقت الذى وفر عاملا ايجابيا لخدمة اغراض التنمية فانه انطوى على عناصر سلبية تتمثل في تاكل القيمة الحقيقية للعائدات الفائضه نتيجة لعوامل التضخم ، اضافة الى تشويه الملكية الكاملة لها كعنصر من عناصر الثروة القومية ، وذلك نتيجة تسييلها واستثمارها من ثم في الأسواق المالية الغربية .

بالاضافة الى ذلك وعلى الصعيد الاجتماعي ، فان تلك العائدات النفطية ، ولدّت انماطا سلوكية سلبية تتعلق بالعمل والاستهلاك غالبا ماشكلت عائقا امام التنمية . وبشكل مرافق للانماط السلبية هذه ، تعمقت خصائص معينة في البنيان الاقتصادى للكويت والسعوديه ، تتمثل في ناحيتين هامتين هما : —

الاولى : — تعمق التبعية للاقتصاديات الغربية نتيجة لسيطرة تلك الاقتصاديات على أغلب حلقات دورة الدخل ، فأغلب المبيعات النفطية تتجه نحوها ، والعائدات النفطية تأتي منها والفوائض تعود في اغلبها اليها ، وكذلك فان معظم المستوردات التي تضاعفت احجامها نتيجة لتدفق العائدات تأتي من الاقتصاديات الغربية ذاتها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الثانية : ـ تعمق الاحادية ، بمعنى تزايد اعتماد الاقتصاد على مصدر رئيسي واحد للدخل ، هو انتاج وتصدير النفط.

ـ وقد طرحت التنمية الصناعية وفق الامكانات المتاحة ، كأحد الاساليب التي تساعد على تجاوز جزئي للخصائص السلبية اعلاه ، بالاضافة الى الحتمية التي يفرضها المنطق الاقتصادي لاعتماد مثل هذه التنمية .

وقد بلغت التنمية الصناعية ذروتها في كل من الكويت والسعوديه في السبعينات متزامنة مع تصاعد العائدات النفطية . وبفعل سيطرة الدولة على العائدات النفطية من جهة ، وعزوف اغلب مستثمري القطاع الخاص عن الاستثمار في الصناعة ، فان التنمية الصناعية بدئت بخطوات حكومية ، ليس على صعيد الاجراءات والتنايمات والخطط وانجاز البنى التحتية فحسب ، وانما على صعيد تنفيذ المشاريع الصناعية (الكبيرة منها على وجه الخصوص) ، وقد جاءت هذه الخطوات ضمن خطط للتنمية الصناعية كجزء من خطط قطرية للتنمية شملت السبعينات وبداية الثمانينات، تضاعفت فيها الاستثمارات في القطاع الصناعي بشكل كبير في نهاية السبعينات عنها في بدايتها وذلك بفعل تزايد وتراكم العائدات النفطية .

ويلاحظ نوع من التقارب الزمني بين الكويت والسعوديه فيما يتعلق بالخطوات التي اتخذت لتنمية القطاع الصناعي سواء في صياغة الخطط او انجاز البنى التحتية او اصدار التشريعات وبناء المؤسسات التي تنظم وتشجع القطاع الصناعي ، كما يلاحظ هنا انه اثيرت في الكويت في بداية ومنتصف السبعينات تحفظات كثيرة حول جدوى التصنيع لم تثر في السعوديه التي بدا خيار التصنيع فيها أكثر قبولا ، كما مرت تجربة تخطيط التنمية الصناعية في الكويت بفترات انقطاع ، أضفى نوعا من التراخي على الصعيد العملي ، بينما لم تمر تجربة السعودية بمثل هذه الحالة.

وفيما يتعلق بخصائص القطاع الصناعي في الكويت والسعوديه فان العائدات النفطية في الوقت الذي وفرت التمويل اللازم ، والذي يعتبر عاملا اساسيا ، لقيام التجربة الصناعية ، فانها بتأثيراتها على البنيان الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام ساعدت على اتصاف تلك التجربة بخصائص معينة ، خصوصا مايتعلق منها بطبيعة الاهداف والاستراتيجية وشكل الملكية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اولا : طبيعة الاهداف :ـ بالنظر للدور الذى لعبته العائدات النفطية في تعميق الخلل الاساسي في اقتصاديات الكويت والسعوديه والمتمثل بتزايد اعتماد تلك الاقتصاديات على مورد واحد ورئيسي للدخل وهو النفط ، والوعي بمخاطر مثل هذا الخلل فان التخطيط لانجاز التجربة الصناعية في الكويت والسعوديه يهدف أساسا الى المعالجة التدريجية لمثل هذا الخلل ، باعتبار التصنيع احد الطرق التي يمكن اعتمادها لاحداث تنويع في مصادر الدخل .

ثانيا : ـ طبيعة الاستراتيجية :ـ ان القاسم المشترك بين تجربة التصنيع في كل من الكويت والسعوديه هو اعتمادها خيارات تقوم اساسا على تطوير الصناعات التصديرية المرتبطة بانتاج النفط والغاز مثل التكرير وصناعة البتروكيمياويات كخطوات اولية . مثل هذه الخيارات لم يكن من الممكن القيام بها لولا الامكانيات المالية التي وفرتها العائدات النفطية لان اقامة مثل تلك الصناعات يتطلب استثمارات رأسمالية باهظة ، الا ان الملاحظة المهمة التي تجدر الاشارة اليها هنا هي ان هذه الخيارات جاءت في السعوديه كجزء من استراتيجية للتصنيع تتضمن برنامجا مرحليا لتطوير القطاعات الصناعية المختلفة ، بعكس الكويت التي تفتقر لمثل هذا التصور الاستراتيجي ، لذلك فان تلك الخيارات جاءت كخطوة مبتورة غير موضح مايتبعها .

ثالثا :ـ شكل الملكية :ـ ان كون العائدات النفطية ثروة عامة تعود الى الدولة من ناحية ، وضخامة التمويل اللازم لانجاز المشاريع المرتبطة بانتاج النفط والغاز والتي لايستطيع القطاع الخاص توفيرها من ناحية " اخرى ، جعل لزاما على الحكومتين الكويتية والسعوديه ان تباشرا اقامة تلك الصناعات بنفسها ، وهو ماحدث فعلا مما أوجد قطاعا عاما واسعا بالرغم من فلسفة المبادرة الفردية التي يقوم عليها النشاط الاقتصادى في كل من الكويت والسعوديه ، ونظرا لضعف ميل القطاع الخاص نحو الاستثمار في الصناعة فان الحكومة في الكويت والسعوديه ، انتهجت اسلوب المشاركة مع القطاع الخاص لتوفير ارضية من الاطمئنان تجذب ذلك القطاع نحو الاستثمار الصناعي . وقد تم تحقيق الكثير من النجاح في هذا المجال ، مما جعل القطاع المشترك اكثر اشكال الملكية شيوعا ، كما ان السعودية تميزت عن الكويت بتركيزها على المشاركة الاجنبية ومنحت الكثير من التسهيلات والدعم المالي بغرض تشجيع وجذب المستثمرين الأجانب.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما فيما يتعلق بمساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والتي تعتبر مرآة التقدم في تحقيق هدف تنويع مصادر الدخل ، فان حسابات الناتج المحلي بالاسعار الثابتة في الكويت والسعوديه تظهر انه بالرغم من ان القطاع الصناعي فيهما حقق معدلات نمو سنوية جيده خلال السبعينات (٢ر٨٪ في الكويت ، ١١٪ في السعوديه) وهي اعلى من معدلات نمو اجمالي الناتج المحلي فيهما خلال نفس الفترة ، فان نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي لم تستطع تجاوز نسبة ١٠٪ في بداية الثمانينات بل كانت اقل من ذلك بكثير في بعض السنوات مما يبقى الكويت والسعوديه بعيدتين عن وصفهما بانهما من ضمن البلدان السائره في طريق التصنيع ، ففي الكويت تطورت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة من ٥ر٥٪ عام ١٩٧٣ الى ٤ر٩٪ عام ١٩٨١، اما في السعوديه فقد تطورت تلك النسبة من ٤ر٦٪ عام ١٩٧٤/١٩٧٥ الى ٤ر٨٪ عام ١٩٨٢/١٩٨٣ . وليس من المضمون ان يحافظ القطاع الصناعي على هذه النسبة فهي خاضعة لجميع احتمالات الارتفاع او الانخفاض حتى ولو حافظ القطاع الصناعي على معدلات نموه المذكورة أعلاه ، ومثل هذا التذبذب انما يعود اساسا لعدم وجود سياسة واضحة وثابتة في انتاج وتصدير النفط مما يبقى نسب مساهمة جميع القطاعات الاخرى في تكوين الناتج المحلي رهنا بما يتم تحقيقه من مبيعات نفطية في كل سنة .

اما بالنسبة الى هيكل القطاع الصناعي في الكويت والسعوديه ، فان طبيعته كانت متشابهه في كلا البلدين في بداية السبعينات ، والتي كانت تتصف بريادة قطاع الصناعات البتروكيماوية بما فيها التكرير ، حيث شكل ناتج تلك الصناعات مانسبته ٥٤٪ من اجمالي الناتج المحلي الصناعي في الكويت عام ١٩٧٣ ، كما شكل ناتج صناعة التكرير مانسبته ٦٤٪ من اجمالي الناتج الصناعي في السعوديه عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ . والتغيير المهم الذى يستحق الاشارة اليه هنا ، هو ماحدث لهيكل القطاع الصناعي الكويتي ، الذى تقلصت ضمنه الاهمية النسبية لقطاع الصناعات البتروكيماوية لصالح تزايد الاهمية النسبية لقطاع الصناعات التعدينية غير المعدنية والتي تشمل بالاساس صناعات مواد البناء ، بينما لم يحصل مثل هذا التغير ضمن هيكل القطاع الصناعي السعودى ، وتجدر الاشارة هنا الى ان هذا التغير لم يكن مخططا له في الكويت ، وانما ساعد على نشوئه امران هما :—

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اولا : ـ التطور الذى طرأ على قطاع الصناعات التعدينية غير المعدنية .

ثانيا : المشاكل التي واجهت النمو في قطاع الصناعات البتروكيمياوية ، والتي ترتبط اساسا بمشاكل التسويق الخارجي وبحجم انتاج وصادرات النفط، وذلك على الرغم من الاستثمارات الضخمة التي رصدت لهذا القطاع ، وهو ماادى الى ان تعمل اغلب وحدات هذا القطاع بطاقات انتاجية تقل كثيرا عن الحدود المصممة لها .

وفيما يتعلق بتأثير جهود التصنيع على هيكل التجارة الخارجية ، وهو ايضا مؤشر هام يساعد على تتبع مدى التقدم في تلك الجهود ، فان المؤشرات الرقمية المتعلقة بهيكل الواردات في الكويت للفترة من ١٩٧٣-١٩٨١ ، تظهر بوضوح التزايد المضاعف في حجم الواردات من مختلف السلع المصنفة حسب اقسام النشاط الصناعي ، كما تظهر تلك المؤشرات ايضا ان معدل نمو الطلب المحلي على تلك السلع كان بشكل عام اكبر من معدل نمو الانتاج المحلي منها ، وهو مالم يمكن القطاع الصناعي المحلي من ممارسة تأثير ذى شأن على هيكل الواردات ويعود هذا اساسا الى التزايد الكبير في العائدات النفطية الذى ادى الى تعاظم حجم المستوردات من مختلف السلع، والذى ساعد عليه ايضا كون الكويت تعتبر سوقا مفتوحه تجاريا بحد ادنى من المحددات .

ويمكن قول الشيء نفسه بالنسبة للسعوديه ، حيث توضح احصاءات مستوردات القطاع الخاص منذ منتصف السبعينات وحتى منتصف الثمانينات انه لم يحدث تغيير مهم في هيكل تلك المستوردات بما يبرز تأثيرا ايجابيا للقطاع الصناعي المحلي ، بل على العكس من ذلك فقد ازدادت القيمة المطلقة والاهمية النسبية للمستوردات من سلع احلالية كالمواد الغذائية والمشروبات ومواد البناء . اما بالنسبة الى التغيرات في هيكل الصادرات ، فان الاحصائيات عن الكويت اشارت الى ان الصادرات الصناعية الكويتية المنشأ حققت معدل نمو سنوى مرتفع يقارب ٢١٪ للفترة من عام ١٩٧٦ الى نهاية عام ١٩٨٢ ، الا انها برغم ذلك لم تستطع ان تحدث تغييرا ذا شأن في الهيكل العام للصادرات الكويتية ، اذ لم ترتفع نسبتها الى اجمالي الصادرات الابمقدار ضئيل من ٢٪ عام ١٩٧٦ الى ٣٪ عام ١٩٨١ ثم الى ٦ر٥ عام ١٩٨٢ ، وهذه النسبة الاخيرة ساعد على ظهورها الانخفاض الكبير في الصادرات النفطية الكويتية في نفس العام ، تلك الصادرات التي استمرت في هيمنتها على الهيكل العام للصادرات الكويتية. أما الاحصائيات عن السعوديه والتي شملت فترة زمنية ضيقه نسبيا من عام ١٩٨٠ وحتى نهاية عام ١٩٨٣ ، فانها تعطي انطباعات اكثر سلبية من تلك التي تخص الكويت، فحتى

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نهاية عام ١٩٨٣ لم تتجاوز مساهمة الصادرات السعوديه غير النفطية ما نسبته ١٪ من اجمالي الصادرات.

ان تتبع الاحصائيات المتعلقة بعدد المنشآت الصناعية موزعة حسب اقسام النشاط الصناعي وعدد العمال في كل منشأة للقطاعين الصناعيين الكويتي والسعودي، اظهرا ان القاسم المشترك بينهما هو الميل نحو نمط الانتاج ذى التكثيف الاكبر للعمل، حيث تمارس اغلب النشاطات الصناعية اعمالها ضمن منشآت صغيرة الحجم كما هو الحال في الكويت او متوسطة الحجم كما هو الحال في السعوديه، وبالتالي فان اغلب الانشطة الصناعية ذات حصة في اجمالي العمالة الصناعية أكبر من حصتها في اجمالي رأسمال، فيما عدا الصناعات اللاحقة لانتاج النفط والغاز والتي اعتمدت منذ البداية نمطا انتاجيا يقوم على التكثيف الاكبر لرأس المال.

ان هذا الواقع يعبر عن تناقض كبير مع الميزة النسبية التي توفرها العائدات النفطية التي تمكن من اعتماد نمط تكثيف رأس المال، وكذلك يعبر عن تناقض مع الواقع الديموغرافي لكل من الكويت والسعوديه والذى يتصف بنقص كبير في العمالة الوطنية مما يحتم بالتالي الابتعاد ما امكن عن نمط تكثيف العمل.

اما فيما يتعلق بالبعد التكاملي الاقليمي والعربي، فان الصناعات التي اقيمت في الكويت والسعوديه تفتقر لمثل هذا البعد، بل ان الصناعات التصديرية المرتبطه بقطاع النفط والغاز دخلت في منافسات فيما بينها من جهة وبين الصناعات المثيلة في باقي اقطار الخليج العربي من جهة اخرى.

ان غياب التكامل الذى يعتبر احد العوائق امام تقدم الصناعة في الكويت والسعوديه قد افقدها فرصة الاستفادة من ميزات اقتصاديات الحجم ويعود هذا الواقع الى جملة مسببات رئيسية تتعلق بالتخطيط للتنمية بشكل عام والصناعة منها بشكل خاص الذى جاء بشكل قطرى منفرد في جميع اقطار الخليج العربي اضافة الى التماثل النسبي في هيكل القطاع الصناعي لاغلب تلك الاقطار وكذلك انخفاض حجم المتاجرة مع باقي الاقطار الخليجية العربية.

ان اى تجربة صناعية، خصوصا الوليدة منها، لابد ان تواجه مشاكل معينه تساهم في عرقلة او ابطاء تقدمها وفق ما هو مرسوم لها. وقد واجهت التجربة الصناعية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في الكويت والسعوديه مجموعة من المشاكل الحيوية التي كان لها ولايزال اثرا كبيـــرا في محدودية الدور الذى لعبه القطاع الصناعي في كلا البلدين في تحقيق هـــــدف التنويع الجزئي في مصادر الدخل ، وقد تم تصنيف تلك المشاكل في ثلاث مجموعات رئيسية تتعلق بالتسويق الداخلي ، والتسويق الخارجي ، والمشاكل المتعلقـــــة بالعمالة.

ففيما يتعلق بمشاكل التسويق الداخلي ، فان ثلاثة انواع رئيسية من تلك المشاكـل تم تناولها لايضاح بعض الصعوبات التي تكتنف انسياب السلع الوطنية المنشأ الموجهـة اساسا للسوق المحلي وتلك المشاكل هي : التأثير السلبي للنمط الاستهلاكي ، وضعف سياسات الحماية ، وضيق نطاق السوق المحلي .

ان التزايد الكبير في العائدات النفطية الذى ولد تزايدا كبيرا في دخـــــول الافراد ، اوجد الاحساس بالامكانيات الكبيرة للشراء او للاستهلاك بتعبير اكثر دقـــة والذى ارتبط ذهنيا باهمية اقتناء السلع (اجنبية في أغلب الاحيان) كوسيلة للارتقـاء والتمايز الاجتماعي ، وبفعل ذلك فلم يعد للسعر ذلك العامل الحاسم في الاختيار الذى يمكن الاستفاده منه عن طريق سياسات حماية حكومية لخدمة تسويق السلـــــع الوطنية ، لذلك وجدنا ان صناعات وطنية في الكويت مثلا انشئت بطاقات انتاجية كافية لتغطية السوق المحلي ، ونجدها تجاهد بعد سنوات من بدء انتاجها للحفـــاظ على حصة قد لا تصل الى ٢٥٪ من السوق .

وهذا ينقلنا الى الحديث عن سياسات الحماية للصناعة الوطنية بشقيها المتعلقين بالرسوم الجمركية ومنع وتقييد الاستيراد ، فعلى مستوى الرسوم الجمركية ، اتضـــــح ان مستوياتها التي تفرض على السلع الاجنبية ذات المثيل الوطني تعتبر منخفضـــــه نسبيا حيث لاتتجاوز نسبة ٢٠٪ في السعوديه و ٣٠٪ في الكويت في الوقت الـــــذى يتطلب فرض رسوم بمستويات اكبر لموازنة ماتتحمله الصناعة الوطنية من تكلفة مرتفعة فـــي بعض عناصر الانتاج ، بالاضافة الى ذلك فان الكويت تشترط مرور سنة على بدء الانتاج لفرض منح الحماية ، وهو شرط لايساعد اطلاقا على دعم الصناعة الناشئة .

اما فيما يتعلق بتقييد الاستيراد ، فان الكويت تعتبر متقدمة بالنسبة للسعوديـــه في هذا المجال وذلك لوجود حـــدود زمنية واضحة لمثل هذا التقييد ، اضافـــــة الى ان الكويت هو البلد الوحيد من بين اعضاء مجلس التعاون الخليجي الذى فر ض

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

منع الاستيراد الكامل لسلع اجنبية لها مثيل وطني قادر على تغطية السوق كما حصل بالنسبة لمنتجات الاسبست والانابيب المعدنية ، وهي ظاهرة ايجابية تستحق الاشارة اليها ، الا ان الكويت تشترط للبحث في منح حماية من نوع تقييد الاستيراد ان تكون الصناعة الوطنية قد استوعبت مانسبته ٧٥٪ من حجم الطلب المحلي ، وهو شرط مبالغ فيه ، فقليلة هي تلك الصناعات الوطنية القادرة على تحقيق تلك النسبة في سوق مفتوحة تتصف بشدة المنافسة وفي ظروف غير عادلة من وجهة نظر الصناعة الوطنية .

الملاحظة العامة على سياسات الحماية ، سواء فرض الرسوم الجمركية او تقييد الاستيراد ، انها بالاضافة الى كونها غير كافية فانها ايضا غير متكاملة ، بمعنى ان سياسة فرض الرسوم الجمركية في الوقت الذى يرجى منها دعم الصناعات الوطنية لغرض زيادة حصتها في السوق لاجل الانتقال الى مرحلة تقييد او منع الاستيراد بالرغم من ذلك فانها في الواقع لاتؤدى الى ذلك .

أما المشكلة الاخيرة الهامة التي تم تناولها في مجال مشاكل التسويق الداخلي فهي تلك المتعلقة بضيق السوق المحلي ، حيث تعتبر اسواق الكويت والسعوديه (بالاستناد الى مؤشر عدد السكان) من الاسواق الضيقة ، خصوصا الكويت التي قدر عدد سكانها بحوالي ١ر٥ مليون نسمه عام ١٩٨٣ ، الا ان المستوى المرتفع لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في كلا البلدين ساعد جزئيا على التخفيف من حدة ضيق السوق المحلي .

الى جانب ذلك فان هناك مؤشرات اخرى تتعلق ايضا بما سبق ذكره من سياسة الحماية والنمط الاستهلاكي الخاص والعام والتي اتضح انها ذات توجهات غير كافية وسلبية فيما يتعلق بدعم الصناعة المحلية ، مما يؤدى الى ضياع فرص عديده للتسويق الداخلي وتضييق حجم السوق المحلي المتاح الذى هو اصلا يعتبر ضيقا . ان هذا الواقع شكل احد العوامل الرئيسية التي ادت الى ماسبقت الاشارة اليه من كون معظم المنشآت الصناعية السعودية تعمل بطاقة انتاجية لاتتعدى ٦٠٪ من الطاقة القصوى المصممة .

يضاف الى ماسبق ان كلا من الكويت والسعوديه ، تعانيان من نقص كبير في قطاع المعلومات التي تخدم الاستثمار الصناعي ، خصوصا في السعوديه ، وبالرغم من اهتمام الحكومتين الكويتية والسعوديه بالدراسات المسبقة والتي يتولاها في الكويت " البنك الصناعي الكويتي " ، وفي السعوديه " مركز الابحاث والتنمية الصناعية " و " الدار

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السعوديه للخدمات الاستشارية " ، الا انها تعتبر غير كافية على الاطلاق ومتناقضه مع ماتم صرفه على قطاعات بنيوية اخرى كالطرق والاتصالات وغيرها .

أما فيما يتعلق بمشاكل التسويق الخارجي ، فانها تحتل اهمية كبيرة نظرا لكون اهم الصناعات التي انشئت في الكويت والسعوديه ، هي صناعات تصديرية كتلك المرتبطة بانتاج النفط والغاز ، وتتمتع منتجات هذه الصناعات بميزة نسبية في الكلفة تساعدها على منافسة منتجين عريقين في سوق عالمية صعبة ، الا ان هذه الميزة تعتبر غيركافية ، ولابد من اتخاذ مجموعة سياسات واجراءات لضمان النجاح في مثل هذا التسويق ، وقد تم تمييز ثلاثة انواع رئيسية وهامة من تلك السياسات والاجراءات وهي :ـ

اولا : ـ المشاركة مع شركات عالمية تملك حصصا في السوق العالمي حيث يلتزم الشريك الاجنبي بتسويق جزء هام من الانتاج ، وهي السياسة التي ركزت عليها السعوديه ونجحت فيها الى حد ما .

ثانيا :ـ المساهمة في او شراء مصالح ومؤسسات اجنبية متخصصة بانتاج وتسويق منتجات نفطية او بتروكيماوية في سبيل تامين منافذ تسويقية ، وهي السياسة التي اهتمت بها الكويت اكثر من السعوديه .

ثالثا : ـ امتلاك منشآت تخزينية قريبة من اسواق الاستهلاك . ولابد من الاشارة هنا الى ان القدرة المالية التي وفرتها العائدات النفطية ساعدت بشكل مباشر في امكانية تطبيق هذه السياسات ، ومكنت بالتالي الصناعات الكويتية والسعوديه اللاحقة لانتاج النفط من ايجاد وتوسيع موقع قدم لها في السوق العالمية .

ان اهم المشاكل التي اثيرت امام تسويق منتجات هذه الصناعات تأتي من الاسواق الاوروبية ، حيث قامت مجموعة السوق الاوروبية المشتركة بفرض رسوم جمركية على الصادرات البتروكيماوية الخليجية (الاساسية منها على وجه الخصوص) وذلك بغرض حماية منتجاتها الوطنية المماثلة . ومما يزيد من حده هذه المشاكل ، عدم تكامل حلقات الصناعة البتروكيماوية في الكويت والسعوديه حيث يتركز الانتاج على البتروكيماويات الاساسية ، مما يزيد الضغوط والتركيز على التسويق الخارجي .

كذلك يشكل ضعف التنسيق او عدمه على المستوى الخليجي احد المشاكل امام تسويق المنتجات البتروكيماوية ومنتجات معالجة الغاز نظرا لان اغلب الاقطار الخليجية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اخذت تنتج منتجات مشابهة .

كذلك تجدر الاشارة هنا الى ان الكويت والسعوديه لم تهتما كثيرا باسواق العالم النامي ولم تقوما باستخدام المساعدات المالية التي تقدمانها الى العديد من دوله لاجل ايجاد منافذ تسويقية لمنتجاتها .

ان من اهم المشكلات الاخرى التي تواجه جهود التصنيع في الكويت والسعوديه هي مشكلة النقص في العمالة الوطنية سواء من الناحية الكمية او النوعية ، فمن الناحية الكمية تعاني الكويت من نقص حاد في العمالة الوطنية ، اذ لم تزد نسبة الكويتيين العاملين في القطاع الصناعي عام ١٩٨٠ عن ٧ر٧٪ من مجموع العاملين في هذا القطاع. وتعتبر هذه المشكلة اقل حدة في السعوديه ، حيث شكلت العمالة الوافده ما نسبته ٣٥٪ من اجمالي القوى العاملة في السعوديه عام ١٩٨٠ ايضا . الا ان المشكلة الحقيقية تكمن في الاتجاهات العملية للمواطنين في الكويت والسعوديه والتي تميل دائما نحو الاشتغال باعمال كتابية او في قطاع الخدمات والمضاربة على حساب الاعمال المهنية او الفنية التي تخدم حاجات القطاع الصناعي للقوى العاملة . وتعود هذه الظاهرة الى جملة اسباب رئيسية هي :ـ

اولا : ـ عدم كفاءة سياسات التوظيف الحكوميه التي تميل نحو تفضيل تشغيل المواطنين في الوظائف الحكومية ، مع دفع مرتبات سخية ، وهو ما ساعد بالتالي على زيادة القيمة الاجتماعية التي تعطى لتلك الوظائف .

ثانيا :ـ ارتفاع متوسط الدخل الفردى ، وسعي الحكومتين الكويتية والسعوديه الى ايجاد المجتمع المرفه من خلال انظمة الضمان الاجتماعي السخية ، وتوفير العديد من الخدمات المجانية وشبه المجانية وعدم فرض اية ضرائب على الدخل ، يضاف الى ذلك بروز مصادر للربح السريع في القطاعات الريعية . كل هذه العوامل مجتمعة ساعدت على تعميق الشعور بالاتكال على الثروة النفطية لدى قطاع مهم من قوة العمل الوطنية ، وبعدم الحاجة الى بذل مجهود فكرى وعضلي بقصد تواليد او زيادة الدخل .

ثالثا : ـ قصور السياستين التعليمية والتدريبية وعدم انسجامهما مع الحاجات الفعلية للقطاع الصناعي من الايدى العاملة ، فعلى صعيد السياسة التعليمية ، نجد ان التوجهات الدراسية للمواطنين في الكويت والسعوديه في مرحلتي الدراسات الجامعية وقبل الجامعية تتم بصورة تلقائية ولاتخضع لاى توجيه او حوافز حكومية تضبط مسارها ، وتميل تلك التوجهات عادة نحو الانخراط في التخصصات الادبية والانسانية على حساب

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدراسات الفنية او العلمية ، بل ان سياسات التوظيف الحكومية التي اشرنا اليهـــا تشجـــع في الواقع على مثل هذه التوجهات بدلا من ان تحد منها .

اما على صعيد السياسة التدريبية التي تعتبر اكثر قربا ومساسا بحاجات القطـــاع الصناعي للايدى العاملة ، فانها تعاني من قصور كبير في الكويت والسعوديه ، والرغـــم من الجهود التي بذلتها الاخيرة في هذا المجال فانها لازالت غير كافية ، ويكفـــي للتدليل على ذلك الاشارة الى انه تم التخطيط لتخريج (٢٨) الف متدرب من مراكـــز التدريب خلال فترة الخطة الخمسية الثانية (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) في السعوديـــه الا ان العدد الفعلي الذى تم تخريجه حتى نهاية عام ١٩٧٩ يقي في حدود ٤٠٠٠ الآف متدرب فقط ، علما ان عدد الفنيين والمهنيين والعمال المهرة الذين تـــم استقدامهم خلال سنوات الخطة من الخارج كان حوالي (١١٢) الف عامل وفني .

ان الاعتراض الذى يثار فيما يتعلق بالعمالة لايتعلق بالاعتماد على العمـــالة الوافدة بحد ذاته ، وانما بالافراط في ذلك مع مايحمله هذا الامر من آثار سلبية مقلقـه على مستقبل القطاع الصناعي من ناحية وآثاره السلبية على عناصر التكلفة من ناحيـــة أخـــرى .

مما تقدم ، يمكن القول ان العائدات النفطية لعبت دورا مزدوجا في التنمية الصناعيـة فـي كل من دولـة الكويـــت والمملكـــة العربيـــة السعـوديـــة فهي شكلت من جهة عامل تحريك ساعد كثيرا في انجاز خطوات هامة في مجال التصنيـــع ومكن كذلك من حل الكثير من المشاكل المتعلقة بالبنى التحتية ، الا انها (اى العائدات النفطية) شكلت من جانب آخر عامل اعاقة تمثل في الاثـــار السلبية للحجم الضخـــم لتلك العائدات على النواحي الاقتصاديـة والاجتماعية ، وبرز دور الاعاقة هذا بوضـوح في بطء التقدم الذى حققه القطاع الصناعي خلال السبعينات في تحقيق هدفه الاساسـي المتعلق باحداث تنويع حقيقي في مصادر الدخل القومي في الكويت والسعودية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التوصيـــــات

يتضمن هذا الجزء الاخير من الدراسة مجموعة من التوصيات التي توضـــح قاعدتين هامتين همـــــا :

اولا : ان التنمية الصناعية في الكويت والسعودية تحتاج الى مجموعة اجـــراءات وسياسات لاجل احداث تقدم حقيقي فيها نحو تحقيق هدف تنويع مصـــادر الدخل القومي ، وان هذه السياسات والاجراءات يجب ان تأتي ضمن نظـــرة شمولية متكاملة تعالج قضايا الانتاج النفطي ومستوى العائدات والتخطيـــط الصناعي والسلوك الاجتماعي المتعلق بالاستهلاك والعمل .

ثانيا : ان هذه المعالجة الشمولية تبقى بعيدة عن النجاح المطلوب ما لـــم تأت ضمن تنسيق تكاملي بين بلدان مجلس التعاون الخليجي كحد ادنى يمكـــن الدعوة اليه ضمن الظروف الاقليمية والعربية القائمة .

١. <u>على صعيد انتاج النفط والعائدات النفطيـــــة :</u>

- ضرورة تخفيض انتاج وتصدير النفط وتحديده بالمستوى الذي يحقق عائدات نفطيـة محدودة لا تولد فوائض مالية من جهة ، وتكون كافية من جهة اخرى لتمويل ضروريات التنمية بشكل عام والصناعية منها بشكل خاص ، مع ملاحظـة ان يكون هذا التمويل خاليا من الانفاق التهذيري والترفي .

ان اعتماد هذه السياسة يحقق اغراضا ايجابية عديدة ، فهو يساعد على بيـع كميات أقل من النفط باسعار اكبر مما يؤدي بالتالي الى اطالة عمر الثـروة النفطيـــة ، ولعل الاوضاع التي آلت اليها منظمة الاوبيك منذ أواخـــر عام ١٩٨٥ ، والتي تمخض عنها انهيار كبير في اسعار النفط ، تمثل دعما واقعيا للمقولة اعلاه ، فالانهيار انما بدأ اساسا من عدم اتفاق دول الاوبيـك على تخفيض الانتاج ، ومما زاد في حدة الانهيار ان تلك الدول اخذت تعرض للبيع كميات اكبر كلما حصل انخفاض جديد في اسعار النفط ، وبغض النظـر عن الدوافع وراء ذلك ، فان مثل هذه الاوضاع تنطوي على تهديد واضـــح للثروة القومية . والناحية الايجابية الاخرى التي تنطوي عليها السياســـة اعلاه هي التخلص من ظاهرة الفوائض العقيمة والتي بالاضافة الى مضامينهـا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السلبية الآنيـــة ،فانها تقدم للاجيال القادمة عنصرا من عناصر الثـــروة القوميـــة مشكوكا في ملكيتها وغير مضمون على الاطلاق .

— من الضرورى ان يكون مستوى العائدات المشار اليه في التوصية الاولـــى اعلاه ذا ثبات نسبي قدر الامكان ، مما يمنح وضوحا اكبر في التنبـــوء بمستويات الدخل القومي ، وفي قياس مساهمات القطاعات الاخرى فـــي تكوينه ، ومدى التقدم في تلك المساهمات وخصوصا مساهمة القطاع الصناعي

٢ . <u>على صعيد تخطيط التنمية الصناعيـة :</u>

— ضرورة صياغة استراتيجية واضحة للتصنيع في الكويت ،قائمة على اساس دراسة واعية لجميع امكانات الكويت التصنيعية ، وتنطوى على أولـــويات فـــي اقامة المشاريع الصناعية تكون بمثابة خطوط عريضة يسترشد بها المستثمر في القطاع الصناعي ، مع ضرورة توضيح الدور الذى تنوى الحكومة ان تلعبه في هذا القطاع .

— التخلي في السعودية عن فكرة تحويل ملكية المشاريع الصناعية الكبيـــرة ذات الاهمية الاستراتيجية الى القطاع الخاص بالكامل ،فمن الضـــرورى ان تستمر الحكومة في لعب دور فاعل في ادارة مثل تلك المشاريع ، وفـــي هذا المجال نوصى بالنسبة لكل من الكويت والسعودية بتثبيت وتطويـــر منهج الملكية الصناعية المشتركة بين القطاعين العام والخاص ،اذ ان هذا المنهج يعطي جهود التصنيع جدية واهمية اكبر مما لو تولاها القطـــاع الخاص لوحده .

— ينبغي بذل مجهود كبير لانجاز تغيير في النمط التقني للقطاع الصناعـــي في كل من الكويت والسعودية باتجاه تكثيف رأس المال ،وبالذات فـــي الصناعات غير اللاحقة لانتاج النفط والغاز ، وذلك من خلال تشجيـــع الصناعيين الصغار على تجميع انفسهم ضمن منشآت اكبر وكذلك من خـــلال اقامة مشاريع صناعيـــة كبيرة لا تقوى .. الصناعات الصغيرة على منافستها مما يجبرها على ايقاف اعمالها ،وبالرغم من ان هذا الاسلوب الاخير ينطـوى

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على اضرار لمصالح بعض الصناعيين إلا انه ذو عائد ايجابي كبير على مستقبل التنمية الصناعيـــة .

— اعتماد خيار التنسيق والتكامل بين القطاع الصناعي في كل من الكويت والسعودية من جهة والقطاع الصناعي في باقي بلدان الخليج العربي من جهة اخـــرى بالاضافة الى البحث دائما عن افق عربي يتعدى منطقة الخليج العربي أو اطار مجلس التعاون الخليجي . واعتماد هذا الخيار يجب ان يتجاوز القـــرارات النظرية غير المطبقة والخطوات المتواضعة التي طبقت بموجب قرارات لمجلس التعاون الى التخلي عن التخطيط القطرى في المجال الصناعي والعمل الجاد في سبيل انجاز خطة تصنيعية خليجية قائمة على دراسة علميـــة لواقع وامكانيات القطاع الصناعي في كل بلد من بلدان مجلس التعاون وليس من المغالاة القول انه بدون مثل هذا التنسيق التكاملي ، فانه ليس هنـاك من مستقبل للصناعة لا في الكويت والسعودية فحسب وانما في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي . كما تجدر الاشارة هنا الى الترابط بين هـــذه التوصية وبين تلك المتعلقة باعتماد نمطا تقنيـا يقوم على تكثيف اكبر لـرأس المال ، اذ بدون التنسيق تبقى امكانيات تطبيق التحول في النمط التقنـــي ضمن حدود ضيقة مهدرة بذلك فرصا اعظم للنجاح .

٣. <u>على صعيد التسويق الداخلـــي :</u>

— ينبغي الشروع بمعالجة مظاهر الانفاق الاستهلاكي التهذيـــرى سواء على الصعيد الحكومي أو الفردى ، ومن الضرورى في هذا المجال اعـادة النظـر بمبدأ الاقتصاد الحر المفتوح ، ولا يقصد هنا التخلي عن مبدأ المبادرة الفردية ، وانما الانطلاق من مبدأ ان نماذج الاقتصاديات المفتوحة المطبقة في البلدان الصناعية المتقدمة قد لا تكون ملائمة بالضرورة للبلدان الناميـــة بشكل عام والنفطية منها بشكل خاص ، وبالتالي فانه من الضرورى اعتمـــاد معالجات خاصة وعدم ترك النزعة الاستهلاكية حرة تماما تتشكل بالحجم والاتجاه اللذين تتمخض عنهما مثل تلك الحرية . ففيما يتعلق بالحجم ، لا بد من

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التوجه نحو تخفيضه ، خصوصا بالنسبة للسلع الكمالية ، ويشار هنا الى ان هـذا التوجه لن يؤدى الى الاضرار بحصة الصناعة الوطنية من الطلب الاستهلاكي المحلي لان الجزء الاعظم من هذا الطلب منصب على سلع اجنبية مستوردة .

اما فيما يتعلق بالتحيز الاستهلاكي (العام والخاص) لصالح السلع الاجنبية ، فينبغي معالجته بكثير من الجدية والاهتمام ، وفي هذا المجال نوصي بما يلي :

اولا : التأكيد على تفضيل المصنوعات الوطنية في المشتريات الحكومية وينبغي بالنسبة للكويت التخلي عن شرط تساوى مستوى الجودة بين الصناعات الاجنبية والوطنية المثيلة لغرض اعتماد الاخيرة في المشتريات الحكومية ، اذ يكفي هنا الاقتداء بالاسلوب السعودى الذى يشترط فقط ان تكون المصنوعات الوطنية بالجودة والنوعية التي تحقق الهدف من شرائها .

ثانيا : فرض ضريبة على المشتريات من السلع الاستهلاكية المستوردة ذات المثيل الوطني وينبغي ان تكون هذه الضريبة بالمستوى الذى يحقق الهدف منها .

ثالثا : الشروع بحملة اعلامية ومستمرة لترسيخ وعي اقتصادى وطني بضرورة شراء وتشجيع المصنوعات الوطنية .

ـ زيادة مستوى الرسوم الجمركية المفروضة في الكويت والسعودية على السلع الاجنبية المستوردة ذات المثيل الوطني ، كما ينبغي بالنسبة للكويت التخلي عن شرط مرور سنة على الانتاج لغرض منح الحماية الجمركية ويكفي بدلا من ذلك التأكد من الطاقة الانتاجية ونوعية المنتوج على ان تبقى الصناعات المحمية تحت الرقابة الحكومية طيلة مدة الحماية .

ـ اصدار تشريعات في السعودية تعنى بتقييد ومنع الاستيراد من السلع الاجنبية ذات المثيل الوطني كما هو جارى في الكويت ويشار هنا الى ان الشرط الكويتي بان تصل حصة المنتوج الوطني الى ما نسبته ٧٥٪ من الطلب المحلي لغرض البحث في منحها هذا النوع من الحماية يعتبر مبالغا فيه وينبغي تخفيضه .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما ينبغي ان تبقى المصنوعات الوطنية التي تتمتع بمثل هذا النوع من الحماية تحت الرقابة الحكومية بشكل دائـــم .

- الاهتمام بتطوير قطاع المعلومات المتعلقة بالقطاع الصناعي والتي تخـــدم الدراسات المتعلقة بالتخطيط والاستثمار الصناعي ، ولا ضير ، في هـــذا المجال ، ان تتولى الحكومة بنفسها عملية الكشف عن فرص الاستثمار الصناعي واعداد دراسات الجدوى لها وعرضها بالتالي على المستثمرين الصناعيين ضمن ما يمكن تسميته بتسويق مشاريع صناعية تكون منسجمة مع خطط واهـــداف التنمية الصناعيـــة .

٤ . <u>علي صعيد التسويق الخارجـي :</u>

- ضرورة التروى في انجاز المزيد من مشاريع الصناعات البتروكيماوية الاساسيـة وتركيز الاهتمام في المرحلة المقبلة على الصناعات المكملة في سبيل تكامـــل الصناعات البتروكيماويه من جهة ، وتخفيف الضغط على التسويق الخارجـــي للمنتجات البتروكيماوية الاساسية من جهة اخرى . ولا بد من التنويه هنـــا بان مثل هذه الخطوات تتطلب لاجل ضمان نجاحها ان تقوم على قاعـــدة من التنسيق التكاملي مع باقي بلدان مجلس التعاون الخليجي الصنعـــة للبتروكيماويات .

- ضرورة الاهتمام بتنسيق عمليات تسويق المنتجات البتروكيماوية الخليجية فـــي الاسواق الخارجية لاجل تقليص عمليات المنافسة فيما بينها الى حدها الادنى الممكن .

- ينبغي اتخاذ مواقف خليجية جماعية لدعم الموقف التنافسي أو التفاوضي للمجموعة كلها او لاعضاء فيها ضمن ما يسمى بـ نزاع البتروكيماويات مع الدول الاوروبيـة

- توسيع مجالات التسويق الخارجي امام المنتجات البتروكيماوية الكويتيـــة والسعودية بشكل خاص والخليجية بشكل عام ، من خلال الاهتمام باســـواق الدول العربية والعالم النامي عموما ، وعدم التركيز على الاسواق الاوروبيـة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والامريكية ويمكن في هذا الاطار الاهتمام ببناء مشاريع بتروكيماوية مكملة في الدول النامية التي يكون بناء مثل تلك المشاريع فيها ذا جدوى اقتصادية وهو ما يساعد بالتالي في فتح اسواق جديدة امام الصناعات البتروكيماوية الاساسية الخليجية .

وكذلك من الضرورة الالتفات الى امكانية استخدام القروض والمساعدات التي تقدمها الكويت والسعودية الى دول نامية اخرى كوسيلة ضغط لاجل ايجاد اسواق ممكنة لتسويق منتجاتهما التصديرية .

٥ . <u>على صعيد تنمية القوى البشرية :</u>

ـ تتطلب معالجة مشكلة القصور النوعي لدى العمالة الوطنية في الكويت والسعودية سياسات جديدة تماما تهدف اساسا الى معالجة الاثار الاجتماعية السلبية للعائدات النفطية والتي ترسخت بمرور الوقت والمتمثلة بمستويات معيشية ودخول مرتفعة اوجدت ذلك الشعور بالاتكال على الثروة النفطية وقلة الاهتمام بالعمل المنتج لدى المواطنين ، اضافة الى مظاهر التباهي الاستهلاكي التبذيري الذي يحتل حيزا مهما من وقت وتفكير المواطنين ، ان هذا الواقع يشير الى مخاطر كبيرة على حاضر ومستقبل التنمية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص ومعالجة هذا الواقع تتطلب سياسات طويلة الامد تهدف الى تغيير عقلية المجتمع والى ترسيخ شعور بان العائدات النفطية لا تشكل ضمانة يمكن الركون اليها ، وان تأمين المستقبل المعيشي للافراد والمجتمع يجب ان يتأتى من العمل المنتج ومن قاعدة انتاجية حقيقية ، وفي هذا الاطار نوصي بما يلي :

اولا : العمل على احداث تخفيض تدريجي في المستوى المعاشي للافراد ، ففي البلدان النامية لا يمكن اعتبار التمتع بمستويات مرتفعة لمتوسط الدخل الفردي كميزة ايجابية .

ثانيا : فرض ضرائب على الدخل .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثا : التخلي عن دعم الخدمات كالماء والكهرباء والهاتف وغيرها وانتهاج سياسة التمويل الذاتي في تقديمها .

رابعا : فرض رسوم جمركية على المستوردات بشكل عام وليس لمجرد حماية الصناعات الوطنية .

خامسا : ضبط ومراقبة التعامل بالاسهم والسندات للحيلولة دون عودة عمليات المضاربة وخصوصا في الكويت ، والتي تستقطب الكثير من جهد المواطنين كوسيلة مختصرة للاثراء او لزيادة الثراء .

- معالجة القصور في سياسة التوظيف الحكومية ، خصوصا بالنسبة للوظائف المكتبية ، من خلال الموازنة بين عدد الوظائف المشغولة فعلا والحاجة الحقيقية لها ، ومراقبة مستوى الاداء كاساس لتقرير المستقبل الوظيفي .

- معالجة خلل جهاز الاجور من خلال اعطاء اهمية وميزات مادية للوظائف الفنية اكبر من تلك التي تعطى للوظائف المكتبية وهو ما يساعد تدريجيا في احداث تغيير ايجابي في النظرة الاجتماعية لمثل تلك الوظائف .

- انتهاج سياسة تعليمية تقوم على اساس تشجيع الالتحاق بالتعليم المهني واعطاء اهتمام كبير لمثل هذا التعليم وتطويره وفق اسس حديثة ومتوافقة مع حاجات التنمية الصناعية للعمالة الماهرة ، ويشار هنا الى ان نجاح هذه السياسة يتطلب سياسات مكملة على صعيد المستقبل العملي والتعليم العالي فعلى الصعيد العملي يمكن اعتبار توفير مستقبل مادى مناسب افضل من ذلك الذى توفره الشهادة المدرسية التقليدية بمثابة شرط اساسي لنجاح هذه السياسة . اما على صعيد مواصلة التعليم العالي فلا بد من توفير الفرص الكافية لمن يرغب بمواصلة تعليمه المهني سواء عن طريق الجامعات والمعاهد المحلية او الاجنبية .

- صياغة خطة وطنية للتدريب المهني والفني قبل واثناء العمل تكون منسجمة مع الحاجات النوعية للقوى العاملة ويناط الاشراف على تنفيذها بجهة مسؤولة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واحدة مع اعطاء ميزات مادية تشكل حافزا حقيقيا لجذب المتدربين واعتماد اجتياز برامج التدريب كاحد الاسس الهامة لتحسين المستوى المعاشـــــي والوظيفـــــي ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المراجع باللغة العربية

الكتب

١. ابراهيم شحادة، حضر تصدير النفط العربي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٧٥.

٢. البنك الدولي للانشاء والتعمير:
التنمية الاقتصادية في الكويت، ترجمة د. صلاح الدين الدباغ، المكتب العربي للطباعة والنشر والتوزيع الكويت، ١٩٦٨.

٣. الاتحاد العربي للصناعات الغذائية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية.
واقع وآفاق صناعة الالبان في الوطن العربي
بغداد، ١٩٨٥.

٤. المنظمة العربية للتنمية الصناعية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية:
التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية.
بغداد، ١٩٨٤.

٥. بنك الكويت الصناعي، بنك الكويت الصناعي في عشر سنوات ١٩٧٤-١٩٨٤.
الكويت، ١٩٨٤.

٦. بنك الكويت المركزي، الوضع الاقتصادي الراهن في الكويت ومقترحات لتنشيط الدورة الاقتصادية، الكويت، ١٩٨٤.

٧. جوي ستورك، نفط الشرق الاوسط وازمة الطاقة، ترجمة عبد الوهاب محمد الزنتاني، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، ١٩٨١

٨. جواد العطار، تاريخ البترول في الشرق الاوسط، الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٧٦.

٩. دار الافاق الجديدة ومركز الدراسات العربية،
النفط والامن في الخليج العربي.
مجموعة ابحاث، بيروت، ١٩٨٢.

١٠ سيروب استيبانيان، منظمة البلدان المصدرة للنفط، أوبيك.
دار الثورة للصحافة والنشر، بغداد ١٩٨٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١١ د . طلال البابا قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الطليعة بيروت ، ١٩٨١

١٢ عادل عبد المهدى التضخم العالمي والتخلف الاقتصادى، معهد الانماء العربي ، بيروت، ١٩٨٢ .

١٣ د . عاصم شريف التنمية الصناعية في دولة الكويت . المنظمة العربية للتنمية الصناعية، بغداد ، ١٩٨٤ .

١٤ . د . عبد القادر سيد أحمد الاوبيك، ماضيها وحاضرها وآفاق تطورها المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٨٠ .

١٥ د معبد العزيز عبد الله الجلال
تربية اليسر وتخلف التنمية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٨٥ .

١٦ د . عبد الهادى يموت اهمية التصنيع لعملية التنمية العربية . معهد الانماء العربي ، بيروت، ١٩٨٤ .

١٧ د . علي احمد عتيقة النفط والتنمية العربية . منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ، الكويت ، ١٩٧٨ .

١٨ علي عبد محمد سعيد السراوى،
الموارد المالية النفطية العربية وامكانيات الاستثمار في الوطن العربي ، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨٠ .

١٩ د معمرو محي الدين التخلف والتنمية . دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٥ .

٢٠ د . فؤاد حمدى بسيسو التعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون الخليجي مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٤ .

٢١ مجلس التخطيط الكويتي خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الاولى ١٩٦٧/١٩٦٨ـ١٩٧٢ . مطبعة حكومة الكويت الكويت ، ١٩٦٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٢ د . محمد أزهر السمّاك اقتصاديات النفط . جامعة الموصل ، الموصل ١٩٨١ .

٢٣ محمد عجلان البترول والعرب . دار الفارابي ، بيروت ١٩٧٤ .

٢٤ د . محمد علي رضا الجاسم . مقدمة في اقتصاديات المملكة العربية السعودية مطابع عابدين ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

٢٥ د . محمد علي رضا الجاسم . دراسات في الاقتصاد السعودي . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

٢٦ محمود الغربللي اقتصاديات الكويت ، مطبعة مقهوى ، الكويت ١٩٦٨ .

٢٧ مركز دراسات الوحدة العربية . دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي سلسلة كتب المستقبل العربي رقم (١) بيروت ١٩٨٢ .

٢٨ معهد الانماء العربي الاستثمارات الخارجية للدول العربية المنتجة للنفط اهميتها وتوزيعها . اشراف الدكتور جورج قرم بيروت ، ١٩٧٧ .

٢٩ د . نجيب عيسى ، نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي معهد الانماء العربي ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٨٢ .

٣٠ وزارة التخطيط السعودية . خطة التنمية الاولى ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م . الرياض .

٣١ وزارة التخطيط السعودية . خطة التنمية الثانية ، ١٩٧٥ـ١٩٨٠م . الرياض

٣٢ وزارة التخطيط السعودية . منجزات خطط التنمية ١٩٧٠ـ١٩٨٢م . الرياض .

٣٣ وزارة التخطيط السعودية . منجزات خطط التنمية ١٩٧٠ـ١٩٨٣م . الرياض .

٣٤ وزارة التخطيط السعودية . خطة التنمية الثالثة . ١٩٨٠ـ١٩٨٥م ، الرياض .

٣٥ وزارة الاعلام السعودية . السعودية عام ١٩٨٣ . الرياض . ١٩٨٣ .

٣٦ و لاس بيترسون الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي ، الجزء الثاني ترجمة صلاح دباغ ، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٦٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣٧. وزارة النفط الكويتية — نفط الكويت، حقائق وارقام. الكويت، ١٩٨٣.

٣٨ د. يحيى محمد حسن — مبادئ الصناعات الغذائية. جامعة الرياض، الرياض ١٩٧٩.

٣٩. د. يوسف صايغ — سياسات النفط العربية في الستينات، فرصة ومسؤولية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٣.

الدوريـــــات:

١. مجلة آفاق اقتصادية — السنة الاولى، العدد ١، ابو ظبي، كانون الثاني ١٩٨٠.

٢. مجلة آفاق اقتصادية — السنة الاولى، العدد ٣، ابو ظبي، تموز ١٩٨٠.

٣. مجلة الاقتصادي الكويتي — العدد ١٩٧، الكويت، آيار ١٩٨٠.

٥. مجلة البترول والغاز العربي، السنة الثامنة عشرة، العدد ١٠، باريس، تشرين الاول ١٩٨٢.

٦. = = = = ، السنة التاسعة عشرة، العدد ١، باريس ك٢، ١٩٨٣.

٧. = = = = ، السنة العشرون، العدد ٤ باريس، نيسان ١٩٨٤.

٨. = = = = ، السنة العشرون، العدد ٦، باريس، حزيران ١٩٨٤.

٩. = = = = ، السنة العشرون، العدد ٧، باريس، تموز ١٩٨٤.

١٠. = = = = ، السنة العشرون، العدد ١٠، باريس، تشرين الاول ١٩٨٤.

١١. = = = = ، السنة العشرون، العدد ١١، باريس، تشرين الثاني ١٩٨٤.

١٢. = = = = ، السنة الواحدة والعشرون، العدد ٢، باريس، شباط ١٩٨٥.

١٣. = = = = ، السنة الواحدة والعشرون، العدد ٥، باريس آيار ١٩٨٥.

١٤. = = = = ، السنة الواحدة والعشرون، العدد ٦، باريس، حزيران ١٩٨٥.

١٥. = = = = ، السنة الواحدة والعشرون، العدد ٩، باريس ايلول ١٩٨٥.

١٦. = = = = ، السنة الواحدة والعشرون، العدد ١٠ باريس تشرين/١ ١٩٨٥.

١٧. = = = = ، السنة الثانية والعشرون، العدد ٣، باريس، آذار ١٩٨٦.

١٨ مجلة التعاون الصناعي، السنة السادسة، العدد ٢١، الدوحة، تموز ١٩٨٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الخامسة، العدد ٢٠، الكويت تشرين الاول ١٩٧٩.

٢٠ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة السادسة، العدد ٢٣، الكويت تموز ١٩٨٠.

٢١ = = = السنة الثامنة، العدد ٣٢، الكويت، تشرين الاول ١٩٨٢.

٢٢ = = = السنة التاسعة، العدد ٣٣، الكويت كانون الثاني ١٩٨٣.

٢٣ مجلة عالم التجارة، العدد ١١، لندن، تشرين الثاني ١٩٨١.

٢٤ مجلة المال والصناعة، العدد الخامس، بنك الكويت الصناعي، الكويت ١٩٨٤.

٢٥ مجلة المستقبل، السنة السابعة، العدد ٣٦٠، بيروت، كانون الثاني ١٩٨٤.

٢٦ مجلة النفط والتنمية، السنة الرابعة، العدد ٣، بغداد، كانون الاول ١٩٧٨.

٢٧ مجلة النفط والتنمية، السنة الثامنة، العدد ٢، بغداد، كانون الاول ١٩٨٣.

٢٨ مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، السنة الاولى، العدد ٢، عمّان، كانون الاول ١٩٨٥.

التقارير والاحصائيات الدورية:

١. الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية،
الكتاب السنوي للحسابات القومية للبلدان العربية
العدد الثاني، عمّان، ١٩٨١.

٢. الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية،
الكتاب الاحصائي السنوي للبلاد العربية، العدد الرابع
عمان، ١٩٨١.

٣. بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي لعام ١٩٨٣، الكويت.

٤. صندوق التنمية الصناعية السعودي
التقرير السنوي لعام ١٩٨٤/١٩٨٥، الرياض.

٥. منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط "أوابك"
تقرير الامين العام السنوي الاول، الكويت، ١٩٧٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٠٦ منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط "أوابك"
تقرير الامين العام السنوى الرابع، الكويت
٠١٩٧٧

٠٧ = = = تقرير الامين العام السنوى الخامس، الكويت
٠١٩٧٨

٠٨ = = = تقرير الامين العام السنوى السادس، الكويت
٠١٩٧٩

٠٩ = = = تقرير الامين العام السنوى السابع، الكويت
٠١٩٨٠

١٠ = = = تقرير الامين العام السنوى الثامن، الكويت
٠١٩٨١

١١ = = = تقرير الامين العام السنوى التاسع، الكويت
٠١٩٨٢

١٢ = = = تقرير الامين العام السنوى العاشر، الكويت
٠١٩٨٣

١٣ = = = التقرير الاحصائى السنوى الخامس، الكويت
٠١٩٧٧

١٤ وزارة البترول والثروة المعدنية السعودية ٠
النشرة الاحصائية البترولية لعام ١٩٨٢، العدد الثالث عشر، الرياض ١٩٨٢ ٠

١٥ وزارة التخطيط الكويتية المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٧٩،
الكويت ٠

١٦ وزارة التخطيط الكويتية المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٢
الكويت ٠

١٧ وزارة التخطيط الكويتية المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٣ ٠
الكويت ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٨ وزارة الصناعة والكهرباء السعودية ،وكالة الوزارة للشؤون الصناعية . النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٤، الرياض .

النشـــرات :

١. نشرة عالم النفط ، المجلد السادس عشر، العدد ٢٥ ،دار الترجمة والنشر لشؤون البترول ، واشنطن ، كانون الثاني ١٩٨٤.

٢. نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ، " أوابك" السنة العاشرة، العدد ٥ الكويت، آيار ١٩٨٤.

الندوات والمؤتمرات:

١. مؤتمر استراتيجيات وسياسات التصنيع في الكويت، غرفة تجارة وصناعة الكويت الكويت ، ١٩٨١.

٢. ندوة امكانيات دول الخليج العربي في التنمية، مركز دراسات الخليج العربي جامعة البصرة، البصرة ، ١٩٧٥.

٣. ندوة تخطيط القوى العاملة، معهد الادارة العامة، الرياض، ايار ١٩٨٠.

٤. ندوة مستجدات التعاون في الخليج العربي، جامعة الكويت، الكويت ١٩٨٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المراجع باللغة الانكليزية

BOKS :

1) M.W.Khouja and P.G. Sadler, The Economy of Kuwait, Macmillan Press, London, 1979.

2) Ragaei El Mallakh, Economic Development and Regional Cooperation:Kuwait. Center for Middle Eastrn studies, The University of chicago, Chicago, 1968.

3) Taleb A.Ali, Regional Industrial Cooperation: Further Considerations. The Industrial Bank of Kuwait, Kuwait 1984.

Reports and Periodicals:

1) Centeral Bank of Kuwait, Economic Report, 1982.

2) Saudi Arabian Monetary Agency, Annual Report, 1980.

3) = = = = Annual Report,1983.

4) = = = = Annual Report ,1984.

5) United nations, Economic Commission for Western Asia(ECWA), Statistical Abstract, 1973- 1982, Baghdad, 1984.

6) United Nations, World Economic Survey, 1980-1981.

7) United Nations, World Economic Survey,1985.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

The University Of Jordan
Faculty Of Economics And
Managerial Sciences
Department Of Economics
And Statistics.

The Role Of Oil Revenues In The Industrial Development In Kuwait And Saudi Arabia

BY

Ghalib Kether Alwiya

Supervisor

Dr. Ahmad Malkawi

"This thesis has been submitted in partial fulfillment of the requirements for degree of master of science in economics , Faculty of Economics and Managerial Sciences, University of Jordan".

oct. 1986

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

SUMMARY

The discovery and exportation of oil in Kuwait and Saudi Arabia since the forties of this century were a turning point in the economic and social order in both countries . In the pre-oil period the economic activity in Kuwait was concentrated in trade, navigation and fishing including pearl fishing , In Saudi Arabia , agriculture and pasture were the deminant economic activities of the people.

With the increasing exportation of oil im the fifties and sixties, there has been an increasing importance of oil revenues as a major source of government revenues, and the main component of the national income, compared to the deteriorating role of the traditional sectors. This trend has been strengthened since the 1973- 74 oil price quadrupling , rendering the economies of both countries as one - Sourced economy.

As a results of the development in the oil market in the aftermath of the 1973 - 74 price jump, oil revenues of both countries increased explosively and beyond there absorptive capacity, generating a huge amount of financial surpluses.

This thesis deals with the developmental impacts of oil revenues on the industrial sectors in Kuwait and Saudi Arabia. The financial affluency enjoyed by the two countries promoted many developmental aspirations in economic and social fields.

٢٢١٩٤٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Industrial development has been attached high priority as a course of development in an attempt to ensure alternative sources of income and, thus, to decrease, gradually the risk of dependence on oil revenues as a major source. In this Framework, two plans for industrial development were set out in Kuwait and Saudi Arabia during the seventies, those plans stressed the development of industries related to oil and gas production being the cornerstone of industrial development in both countries. At the same time, many infrastructural requirements were performed, and on the other hand, many legislations were passed and specialized institutions were established to serve the targets of industrial development.

However, tracing national accounts statistics in Kuwait and Saudi Arabia, we find out that their industrial sectors did not achieve but a slow progress in their contribution to gross domestic product. In current prices, the statistics even show that no progress was achieved.

Furthermore, there are many problems in the industrial sectors relate to the dependence of many industries on labour- intensive techniques. This contradicts with the comparative advantage generated by oil surpluses and the demographic situation characterized with shortages in population and native labour force.

The industrial sectors suffer also, from many problems of marketing both nationally and internationally due to strong foreign competition, the inefficient policies of protection, the limited domestic market and the unfavorable consumer attitudes toward home-produced manufactures.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Another set of problems is related to the qualitative and quantitative deficiences in native labour force against increasing industrial demand for labour force. This led to excessive reliance on imported labour force with all its negative impacts on the prospects of the industrial sectors.

The suggestions pointed out at the end of the thesis reflect a comprehensive perspective of these problems on the basis of two points , The first is related to the necessity of the limitation of oil production and , thus of oil revenues at a relatively limited level which meets the necessary development needs , especially in the industrial sectors. The second point is about the need for desertion of "narrow" regionality in planning for industrial development and the application of a well-coordinated and integrated scheme together with the rest states in the Gulf region (at least) as one of the fundamental bases of the prospects of industrial development.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit